البنيات الدلالية للزمن في اللغة العربية

من اللغة إلى الذهن

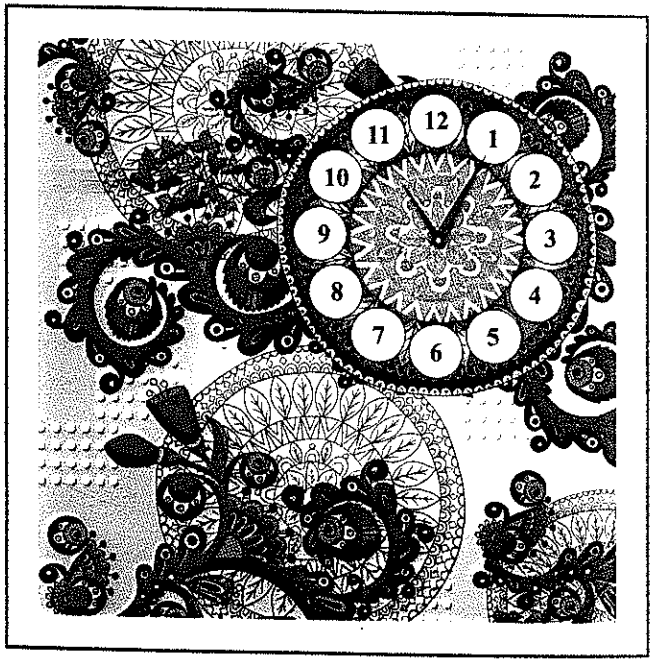

الكبير الحسني

البنيات الدلالية للزمن في اللغة العربية (من اللغة إلى الذهن)

هذا الكتاب

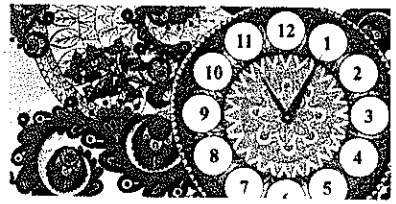

حينما تشيع الأشياء تصير شيئا مطردا، وحين يطرد الشيء يصبح من المنيع على العقل أن يكذبه. وحينما يتم الاتجاه نحو التصحيح تصبح الأفكار شواذا وطرائف قد تخل بالمفهوم الذي ألف واتبع. وهذا ما ينطبق على موضوعة الزمن التي احتوت عند القدماء ماض ومستقبل وحاضر. وهو تحليل لا يستجيب للعمق المعرفي الذي تناشده الدراسات اللسانية. لذلك فإن هذا الكتاب يحاول أن يعالج اشكالية كبيرة داخل علم الدلالة العربية من خلال الانتقال بمجال الدراسة من مستوى إدراك اللغة إلى مستوى إدراك الذهن، باعتبار الأمر يشكل أهم التطورات التي عرفها الدرس اللساني العربي. بل إن الأمر شكل ثورة حقيقية على المسلمات الأدبية التي ظلت تنادي بضرورة اعتبار اللسانيات المجال الذي يفحص اللغة تركيبيا ودلاليا ومعجميا وصرفيا وصوتيا فقط. الشيء الذي ساهم في بلورة مستوى أخر في دراستها هو المستوى الذهني الذي حول دراسة اللغة من غاية في ذاتها إلى وسيط نفهم من خلاله طرق التفكير البشري وآليات اشتغاله.

إذا كانت الدراسات اللسانية قد قدمت تحليلات كثيرة لفهم آليات اشتغال الإنسان باللغة، فإن البيولوجيا حاولت أن تستفيد من ذلك لفهم طرق اشتغال الذهن البشري من خلال اللغة. وهذا الانتقال شكل ثورة حقيقية في مجال اللسانيات الإحيائية: أي أن مجال البحث انتقل من مستوى الوصف والتحليل إلى مستوى إدراك الذهن البشري، فكان لزاما علينا أن نبحث في الزمن باعتباره موضوعة تجريدية وزئبقية لا يمكن القبض عليها. فكانت النتيجة أن وجدنا أن الإنسان يملك مكانزمات ذاتية تساعده على إدراك المدة الزمنية وفق شبكة دلالية مقسمة على اللحظة والتواتر والورود والقياس الزمني والبضاعة... وهي تداعيات استعارية منبثقة من كون الكثير من تجاربنا وسلوكاتنا ذات أبعاد استعارية أكثر منها طبيعية. لذلك فإن بناء الأنساق الزمنية ترتبط بكيفية أو بأخرى بالنظام الاستعاري الذي تتيحه اللغة العربية لمتكلميها. الشيء الذي يدفعنا إلى تصور الزمن وكأنه نهر جارف أو وحش كاسر أو مال أو بضاعة أو طبيب... باعتبارها تصورات تشكل الوجه الخفي للزمن من جهة. وتساعدنا على تشريح الزمن من منطلقات معرفية جديدة لا علاقة لها بالمستقبل أو الحاضر أو الماضي من جهة أخرى.

Cover Design: Mohammad Ayyoub

ISBN 9957744100

2004 - 2014 عشرة أعوام من التميز 10th

دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع
عمان - وسط البلد - مجمع الفحيص التجاري
ص.ب 712577 عمان (11171) الأردن
هاتف 4655 877 فاكس 4655 875 6 962+
www.darkonoz.com
dar_konoz@yahoo.com info@darkonoz.com

كنوز المعرفة

بسم الله الرحمن الرحيم

البنيات الدلالية للزمن في اللغة العربية

من اللغة إلى الذهن

د. عبد الكبير الحسني

نوز

البنيات الدلالية للزمن في اللغة العربية (من اللغة إلى الذهن)
تأليف: عبد الكبير الحسني

الطبعة الأولى 2015م 1436هـ
حقوق الطبع محفوظة©

دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع
www.darkonoz.com
عمان - وسط البلد - مجمع الفحيص التجاري
هاتف 877 4655 فاكس 875 4655 6 00962
خلوي 494 5525 79 00962
E-mail: info@darkonoz.com dar_konoz@yahoo.com

جميع الحقوق محفوظة . لا يُسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه أو استنساخه أو نقله، كليا أو جزئيا، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

Copyright © All Rights Reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

تصميم الغلاف والإشراف الفني: محمد أيوب mohayyoub@gmail.com

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: 3866/ 8/ 2014
ردمك: ISBN: 978 9957 74 410 6

إهداء

إلى كلّ الأحبة والإخوة والأصدقاء .

مقدمة الكتاب

أخذت الخصائص الدلالية للنسق الزمني في اللغة العربية حيّزا مهما في الدراسات الأكاديمية المعاصرة لما لها من تأثير وأهمية في تفسير الأنساق اللغوية وتحليل الخطاب ، واتسعت الاهتمامات بدراسة الزمن من زوايا مختلفة ومتنوعة ، منطلقة في ذلك من فكرة خضوع الزمن للنسق ، وفكرة النسق في الأعمال اللغوية عموما فكرة جوهرية ، إلا أنها لم تستطع أن تجيب عن كل الأسئلة التي تتعلق بالكيفية التي يتنبأ بها في معالجته لكل القضايا المعرفية ، مما نتج عنه عجزا في وضع إجابة دقيقة تحل التعقيد ، وتجيب عن أسئلة مهمة متعلقة بماهية الزمن وطرق تصورنا له؟ بالإضافة إلى الخطاطة العامة للأنساق الزمنية في اللغة العربية؟

وجب أن نوضح أيضا منذ البداية أننا بصدد الحديث عن الزمن بوصفه مقولة دلالية تحيل على الوقت لا على الزمن من حيث صياغته التركيبية ؛ أي أننا بصدد معنيين مختلفين للزمن ، الأول يحيل على الزمن النحوي أو الصرفي (اللغوي) الذي يقابل مفهوم (Tense) في الإنجليزية ، والثاني يحيل على الزمن المنطقي أو الفيزيائي ، ويوازي في هذه الحالة مفهوم (Time) الذي يحيل على الوقت في اللغة العربية . هذا التمايز هو الذي يفرض إيجاد خطوات منهجية تحدد وجهة البحث وترسم له خطوطه العامة .

فإذا كان الزمن نحويا يشير إلى تلك المقولة الوظيفية التي تحقق التطابق ، وتتحقق معه السمات التي تحفظ سلامة التركيب ، فإن الزمن الدلالي يحيل إلى تلك العلاقات التي تؤول على مجموعة من الأنساق التصورية من قبيل : اللحظة ، المدة ، الحدث ، الحركة والتواتر ، باعتبارها تصورات تترجم في شكل مقولات

معجمية تجعل من فكرنا فكرا مُبنينا وفق خطوات تنسجم مع خصوصيات تجريبية ملموسة مع المحيط العام الذي يشغل الحيز الفضائي للإنسان .[1]

يتجسد المبدأ العام الذي يحكم هذا الكتاب في البعد المعرفي الإدراكي الذي يتحكم في كل الملكات كما أكد على ذلك «فكونيي ١٩٨٧» ، «ايفانس٢٠٠٤» ، اللذان يندرج مشروعهما المعرفي ضمن إطار ما أصبح يعرف بالمركزية الدلالية ، على غرار المركزية التركيبية ؛ أي نحن بصدد بناء طريق يقودنا صوب مركزية دلالية لا وجود فيها للصرف أو الصواتة أو التركيب كمكونات نحوية تحدد طبيعة التركيب اللغوي ، بل نعتبرها وسائط نحوية نفهم من خلالها طرق بناء الذهن والكيفيات التي يشتغل بها الفكر الإنساني ، ليبقى المحدد الوحيد في ذلك هي التصورات بالمعنى المعرفي الإدراكي ، وننتقل في ذلك من مركزية اللغة إلى اللاقالبية الذهن .

لا نعتمد في معالجة هذه المعطيات على إطار نظري موحد ومنسجم منبثق من مشروع الدلالة المعرفية (Cognitive Semantic) ، بل ما سنناقشه هنا يتمحور

(١) وجب أن نشير أيضا أن النحاة العرب القدماء لم يفرزوا دراسات متخصصة في معالجة الزمن ، فلم يرد الزمن ولا الزمان في القرآن الكريم ، كما أنه لم يرد في كتاب سيبويه إلا نشازا ومنه قوله : فما صار بمنزلة الوقت في الزمن . ج ١ ، ص ، ٣٦ . وقوله : أما الوقت والساعات والأيام وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان . ج ١ ، ص ، ٤١٨ . وهو دليل على أن كلمة الزمن لم يكن لها بعدا دلاليا واضحا عند سيبويه ، فهي تارة تحسب على مقدار أو كمية من الوقت ، وتارة تكون يأتي بها مرادفة للوقت . بل ما يمكن أن نصادف عندهم هي إشارات زمنية مرتبطة بالتقديم والتأخير ، أو ملاحظات في باب المبتدأ والخبر ، أو ملامح عن نظرية العامل ، أو في باب الفعل وعلاقته بالأزمنة التركيبية . وفي هذا الباب نصادف في الدراسات اللغوية القديمة حديثا عن الزمن بوصفه مقولة وظيفية تركيبيا (ظرف زمان) كقولهم : الفعل ما دلّ على اقتران الحدث بالزمان ، ولم يتحدثوا عن الوقت بصفة دلالية إلا في نتف متفرقة هنا وهناك فرضها استعمال الصيغة والفعل والظرف ، لأنهم لم يعنوا بدراسة الزمن دراسة مستقلة .

حول مشروع مركزية الدلالة في الحقل اللساني الحديث ، لأن الإدراك والمعرفة يحددان البنية التصورية بناء على «لا قالبية الذهن» ، على الرغم من وجود بعض التصورات داخل النحو التوليدي التي ظلت تنادي بقالبية الذهن (جاكندوف) ، إلا أن المقاربات الجديدة في الدلالة المعرفية ظلت تدافع عن فكرة أن الإدراك البشري هو المسؤول على إنتاج وتعلم واستعمال اللغة لعدم وجود أي ملكة لغوية مستقلة في الذهن . لذلك فإن المشروع الذي ندافع عنه هنا يختلف عما قدمه «لايكوف وجونسون» في بناء نظريتهما (نظرية الاستعارة التصورية) لأنهما وقفا عند حدود المستوى التصوري ، في حين نحن ندافع عن مشروع المعرفة الزمنية [على منوال المعرفة الاجتماعية ، المعرفة الفضائية] باعتبارها معرفة ذات أبعاد متعددة يمكن أن نلخصها في ثلاث هي : أن المعرفة الزمنية هي في الوقت نفسه معرفة فيزيائية ، معرفة تصورية ومعرفة داخلية فردية . وعليه ، فعندما أردنا أن نبحث في التصور الزمني عملنا على تشغيل العلاقات الاستعارية الكلية لأنها تدخل في إطار الهندسة المعرفية للإنسان ، لأن ما هو خاص يرجع إلى الخصوصيات والبناءات الثقافية المتحولة حسب كل عشيرة لغوية .

نفترض ، تبعا لهذا ، أن الزمن عبارة عن نسق تصوري يُبنى على مستوى الذهن قبل أن يتحقق على المستوى الفكري واللغوي ، إنه منظومة متكاملة تربط بين سياق التجربة من جهة ، وبين أشكال التعبير عنها زمنيا من جهة أخرى . كما نفترض أنه عبارة عن نسق تصوري يناقَش على مستوى الفكر قبل أن يتبلور في شكل قوالب معرفية ، دلالية ومعجمية خاصة ، الشيء الذي سيدفعنا إلى محاولة فحص هندسة السمات (Feature geometry cheking) التي تشكله قبل العمل على معجمته ، كما سيمنحنا ذلك فكرة حوسبته (Computation) مثله في ذلك مثل باقي المداخل المعجمية التي تشكل اللغة العربية ، فهو مفهوم مجرد لا يمكن القبض عليه إلا ببناء إحالي نؤشر من خلاله على حدث أو لحظة أو مدة أو حركة ، ممّا يعطي الانطباع أنه زئبقي يتحول بتحول طبيعة التجربة ، بل إنه يتحول بحسب الحالة النفسية والشعورية للذات ،

ويملك قوة خرق هائلة تجعله يسيطر علينا إذا كنّا في موقف حرج فننتج عبارات من قبيل : (يمرّ الوقت ببطء) ، ويسرع إذا كنا في لحظة فرح ممّا يدفعنا إلي إنتاج أنساق لغوية مغايرة في إطار تصوري وفكري مجرد من قبيل : (لم أشعر بمرور الوقت) ، مع العلم أنه في كلتا الحالتين لا يمكن أن نسلم بوجود تفاوت بزيادة أو نقصان في عدد الساعات أو الدقائق ، فمدّة الساعة التي تمرّ على (أ) هي نفسها التي تمرّ على (ب) إلا أن الأول تمرّ عليه ببطء ، وتمرّ على الثاني بسرعة .

إن الإطار العام الذي يمكن أن يحكم تجربتنا مع الزمن يمكن أن يوزع على مشكلين :

١- المشكل الميتافيزيقي للزمن : يتأسس هذا المشكل في ازدواجية إدراك الزمن ، ففي الوقت الذي نفهم فيه أن الزمن هو «الحركة الأبدية للخلود» كما وردت في الفيزياء وفلسفة أفلاطون ؛ أي أن الزمن عبارة عن أولية فيزيائية ، وجزء لا يتجزأ من العالم . في الوقت نفسه نجد أنه كيان مجرد وغير مرئي ، لا يمكن القبض عليه ، الشيء الذي دفعنا إلى طرح التساؤل حول طبيعة الزمن ، هل هو أولية فيزيائية ؟ هل هو علاقة مشتقة من جزيئات فيزيائية كما يميل إلى ذلك «لايكوف وجونسون»(٩٠) ؟ أم أن الزمن لا هو بهذا ولا بذاك . بل هو معطى داخلي كما يؤكد على ذلك الظاهرتيون (برغسون ، لوشير) ؛ أي أنه ينتج عن عمليات معرفية ، تجريبية ، فردية ، لذلك لا يمكن البت في هذه الإشكالات دون العودة إلى طرح المشكل اللغوي .

٢- المشكل اللغوي : يتجسد في اعتبار اللغة وسيلة نعبر من خلالها عن تصوراتنا حول الزمن ؛ أي أننا ننطلق من التراكيب اللغوية لمحاولة فهم طبيعة التصورات (الظاهرتيون) .

تبعا لذلك سنخصص الفصل الأول لمعالجة أهم التصورات والجوانب المتدخلة في تكوينها وبنائها ، بالإضافة إلى الحيثيات التي تساهم في بناء نسقنا التصوري ، إذ سندافع عن فكرة أن النسق التصوري الذي نملكه تجاه الزمن

يختلف بحسب تجاربنا واحتكاكنا به ، فإذا كانت بنياتنا البيولوجية بنيات مختلفة في تكوينها ومكانزمات إدراكها ، فإن ذلك سينعكس على مستوياتنا التصورية تجاه الزمن ، فكلّ واحد يدركه ويتصوره بطريقته الخاصة ، وعليه ، فإننا سنعمل على تزكية الطروحات التي قدمها «ايفانس» (٢٠٠٤) و(٢٠٠٥) و(٢٠٠٦) (Evans) إذ أكد من خلالها وجود العديد من الأولويات التجريبية التي لها علاقة بطبيعة الفكر من جهة ، وبطبيعة مستوى الإدراك البيولوجي المرتبط بموضوعات الذهن غير المستقلة والمتحكمة في نسقنا التصوري للزمن من جهة أخرى .

ونقدم في الفصل الثاني بنية بعض النماذج المعرفية للزمن ، هي البنية التي سنرصد لها إطارا نظريا معرفيا وتطبيقيا ، سواء على مستوى الفكر أو على مستوى اللغة ، وسنركز على سلوكنا اتجاه بناء الإحالة التي بيّنا من خلالها أن طبيعة الخطوط (الخلفية /الأمامية /الآنية) هي التي تساعد في وضع مجموعة من التنبؤات حول ما يمكن أن يقع في المستقبل وما قد وقع في الماضي ، مستندين في ذلك على مؤشرات إحالية من قبيل الحدث/ الحركة/ المدة . . . الشيء الذي أتاح لنا إمكانية رصد ثلاثة أبعاد متقاطعة على المستوى الفضائي ، بناء عليه ، دافعنا أن اللغة العربية إلى جانب باقي اللغات العالمية ، تملك إحالتين أساسيتين مستنبطتين من الخلاصات التي تأتينا من دراسة الأبعاد والإحالة «ايفانس» (٢٠٠٤) ، «لايكوف» (٩٣)(Lakoff) ، لنضيف نموذجا معرفيا ثالثا كما تصوره «ايفانس» (٢٠٠٦) المتجسد في نموذج التسلسل الزمني الذي يعتبر الزمن كيانا ممتدا لا بداية له ولا نهاية ، ممتدا بصيغة مطلقة لا حصر لها ، لأن ذلك جعلنا في حاجة ماسة إلى براهين ما ورائية لكي نسلم بهذا النموذج ونعتبره حقا من حقوق الدلالة المعرفية .

ونخصص الفصل الثالث للدراسة والبحث في النماذج الدلالية التي تم استقاؤها من الخصوصيات المعرفية والتصورية السابقة ، إذ سنبين تبعا لـ«ايفانس» (٢٠٠٤) ، (٢٠٠٦) ، أن كل وحدة معجمية تشكل فئة زمنية

متميزة تساهم في تشكيل وبناء الذاكرة الدلالية (Memory Semantic Structure) وتنظيمها وفق ذلك داخل شبكة دلالية (Semantic Network) منظمة تدور كلّها حول معنى مركزي يعرف بـ«المعنى المسوّغ» (Sanctioning Sense)[1] معتمدين في ذلك على ثلاثة معايير أساسية : معيار المعنى ، معيار بلورة التصور ، ومعيار النحوية ، هي المعايير التي نعتبرها ضرورية في الكشف عن معطيات التنظيم المعرفي للشبكة الدلالية للزمن ، مستغلين هذا التنظيم الدلالي في وضع مجموعة من المسوّغات المعرفية لتنظيم الزمن داخل المعجم لأنه يستلزم الكثير من السمات التي تخضع لقاعدة «صهر الموضوع» في اللغة العربية .[2]

ونؤكد في الفصل الرابع أن كل الخصوصيات الدلالية التي ينبني عليها الزمن في اللغة العربية ذات بعد استعاري قوي ، هو البعد الذي كشفنا عنه من خلال بناء العديد من القوالب المعرفية والتصورية التي تسمح لنا بإمكانية التواصل بكيفيات استعارية كبيرة ، الشيء الذي جعلنا نعتمد بشكل كبير على عمل «لايكوف وجونسون» (٨٠) (الاستعارات التي نحيا بها) ، و«لايكوف» (٩٣) (النظرية المعاصرة للاستعارة) . تحديدا تلك الكيفيات التي تدفعنا إلى إمكانية تصور الزمن كونه بضاعة قابلة للاستهلاك ، أو طبيبا جرّاحا ، أو وحشا كاسرا ، أو منتقما جبّارا . . .هي تصورات نسقية مثبتة على أسس تجريبية دافعنا عنها بشيء من الاحتياط ، لأنه في الحقيقة لم ننظر في هذا الفصل أنه من واجبنا أن نشخص الاستعارة من منظور فلسفي وجودي ، فربما يلزمنا لذلك

(١) سنعرض بالتفصيل كل المقومات التي تدخل في بناء المعنى المسوغ في الفصل الثالث من هذا الكتاب .

(٢) قاعدة صهر الموضوع هي قاعدة معجمية تعمل على كبس وإصهار الكثير من المعلومات الداخلية داخل محمول أو موضوع أو مدخل معجمي . خاص ، فالفعل ضرب مثلا يشمل الكثير من الموضوعات لها علاقة بالزمن والحدث والجعل والتعدية . . . . . .

سنوات كاملة من البحث لكي نحاول إرضاء هواجس النظرية الدلالية ، لذلك انشغلنا بتنظيم النسق الزمني وفق مستلزمات اجتماعية وثقافية ، ممّا جعلنا نحول الاهتمام إلى النظرية المعاصرة للاستعارة لنؤكد من خلالها أن النسق الاستعاري الذي نملكه حول الزمن هو نسق يحمل مؤشرات معرفية ، دلالية وتصورية عميقة متجذرة في صلب الإنسان ، بحكم طبيعة التجربة ، طبيعة اللغة وطبيعة العشيرة اللغوية التي يتواصل معها .ممّا أتاح لنا البحث في السمات الداخلية التي تجعلنا نؤول الاستعارة على حسب طبيعة المحتوى الزمني للفعل والطبقة المقولية التي ينتمي إليها ، متبنين في ذلك فرضية كما «الانزلاق الدلالي» (Semantic Drift)[1] .

وجب في الأخير أن أتقدم بخالص تشكراتي إلى أستاذي الكريم الدكتور محمد غاليم على توجيهاته القيمة في بناء جسور هذا العمل بالمتابعة والقراءة والتقويم .

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الأفاضل الدكتور محمد الرحالي ، الدكتور محمد بلبول ، الدكتور محمد حجو على قراءاتهم النقدية وتصويباتهم القيمة ومناقشاتهم الفعالة التي زادت العمل تتويجا .

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة والإخوة وأصدقاء الذين كانوا سندا ماديا ومعنويا داخل معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، والذين بفضلهم عرفنا معنى المحبة والتعاون المشترك .

من واجبي أيضا أن أخص أستاذي الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري على كل ما قدمه لنا بوحدة البحث لسانيات عربية مقارنة من دعم وتشجيع وتحفيز على متابعة العطاء والاجتهاد .

(١)نظرية الانزلاق الدلالي : هي نظرية لسانية ترتكز على أن الكثير من الأفعال يمكن أن تتغير قراءتها الداخلية بناء على طبيعتها التأويلية والإمكانات التي يفرزها سياق القراءة ، مثلا يمكن لفعل الإنجاز أن يتحول إلى إتمام ، والإتمام إلى نشاط وهكذا . .

الفصل الأول

البنية التصورية للزمن

تقديم

ينطلق التحليل الذي نقترحه للتمثيل التصوري للزمن في العربية من طبيعة الآفاق النظرية التي تؤطر التحليلات الاستعارية واللسانية ، وإذا كانت هذه الوجهة من النظر تبدو الآن متكاملة في تصوراتها وتحليلها ، فإنها تتيح أكثر من غيرها ، لتمثيل البنى التصورية للزمن ، إمكانات إضافية لتجريب العديد من الفرضيات الموازية والقادرة على تخصيب التحليل اللساني وتدقيق مجال تحقيقه الذي نحصره في فهم القواعد التي يشتغل من خلالها منطق اللغة والذي يكمن وراء تنوع مسارات التوليد الدلالي ، لأن حدود التصورات الزمنية ينظر إليها باعتبارها تختص بالتمثلات الداخلية المرتبطة بالتصورات والمعاني ، هذا الموقف يخرج منطقيا ما هو واقعي من بنية التمثلات عند الإنسان ، لأنه يعتبر ما هو واقعي مستقلا عن الكيفية التي يتصور بها الإنسان العالم ومقولته (Categorization) ، لذلك قد نفترض مسبقا أن الموضوعات التي توجد في العالم الخارجي تعمل على تقييد نسقنا التصوري ، بل إن فهم الكيفية التي نقبض من خلالها على تصورنا للزمن ينحدر بالأساس من تجربتنا اليومية ؛ أي أن هناك أشياء داخلية تمكننا دائما من استدعاء تصورات زمنية من قبيل : الماضي ، الحاضر ، المستقبل باعتبارها معلومات ذهنية مرمزة (Encoded) مستوحاة من نظام تصورنا من جهة ، ومن تنظيمنا للعالم الخارجي وحالات جهازنا العصبي من جهة أخرى . فإذا كانت هذه المعطيات صائبة ، فيجب أن تجد لها مكانا في إطار نظرية معرفية تقود نحو تمثل الكيفية التي من خلالها نستطيع أن نحدد البنية التصورية للزمن والقبض على الإشارات التي تتزامن وحدود الوصف لاستخلاص النتائج وتركيبها .

ومن هذه الزاوية يصبح البحث في النسق التصوري للزمن منظما وفق الانطلاق من الأبعاد التي توفرها فرضيات التحليل اللغوي والاستعاري للزمن ، مرورا بمكونات الجهاز الإدراكي ، ووصولا إلى بناء تمثلات ذهنية نستطيع من خلالها تعيين الخصوصيات المعرفية والخلفيات الثقافية قبل تبلورها باعتبارها ممارسة لسانية قادرة على تقديم رؤية نسقية لمجموعة من المفاهيم المعجمية ، حيث يجب علينا أولا الوصول إلى تصور نتمكن من خلاله من تحديد مفهوم التجربة الزمنية ؛ أي البحث في التمثلات اللغوية ، التداولية والثقافية التي كشفت عنها العديد من البحوث داخل العلوم المعرفية ، خصوصا تلك الأدلة التي سنسوقها من علم الأعصاب ، الأمر الذي أكد لنا أن التجربة الزمنية آلية أساسية لتسهيل وتنظيم التصور .

١- التمثيل التصوري للزمن.

تنفتح التجربة الزمنية تصوريا وفق المعطيات النوعية التي تميز التحليل الدلالي على العديد من الوسائط النظرية والتطبيقية التي بإمكاننا حصرها في علم الأعصاب وعلاقته بمسألة الإدراك الحسي مفترضين أن الزمن ، على المستوى التصوري ، ليس ظاهرة متفردة ، بل هو مجموعة معقدة من التصورات الزمنية التي يتم جمعها لتشكيل نطاق معرفي واسع يؤشر على الوقت ، يسمح لنا هذا التعدد في مداخل الاهتمام بالتصورات العامة للزمن بالقول بوجود تعدد في مسألة الاستعمال وفق ما تفرزه الخصوصية اللغوية والثقافية ، وجمع محصلة كافية تعود بالتأكيد نحو صياغة تصور يتسم بالتميز لكونه قادرا على أن ينسحب على باقي المداخل المعجمية التي نتصورها دائما مجردة .

١-١- سيرورة الإدراك العصبي.

تؤكد أبرز الخلاصات التي نتوصل بها من علم الأعصاب ومن الدراسات المتخصصة على المخ والمخيخ والنظام العصبي أن التجربة الزمنية ذات صلة في

نهاية المطاف بالإدراك الحسّي[١] الذي يقوم أساسا على استقراء مجموعة من الفواصل الزمنية التي تعمل على تسهيل التكامل الحسّي للتجربة ، أو بعبارة أخرى ، استقراء «الفجوات» أو النوافذ التي تلزمنا لكي نبحث عن التداعيات التي تمثل للبيئة الخارجية ، وهي آليات تقود نحو بناء تصور للزمن من قبيل الإدراك الحسّي الذي يختص بجميع مستويات التجهيز العصبي . وبناء على هذه الآليات تتشكل تجاربنا عن الزمن التي تقتضي بدورها البحث عن الدليل الذي يؤكد تعاطي الإنسان مع هذه المكانزمات الزمنية ، وهو دليل يقودنا نحو استنباط العديد من المصادر التي ترتبط بمجموعة من البنى المختلفة بما فيها المخ والمخيخ والقشرة الدماغية ؛ بمعنى آخر فهذه المعطيات تقودنا نحو السعي وراء العمل الذي قدمه كل من «ماوك وبونيو مانو» (٢٠٠٤) (Mauk & Buonomano)[٢] اللذان أشارا فيه أن الدليل الوحيد على وجود مكانزمات زمنية لا يمكن أن يأتينا إلا من خلال القيام بتجارب كهربائية على نشاط الدماغ . إذ إن المخ يعمل على إنتاج إشارات كهربائية يتم قياسها بواسطة

(١) أنظر في هذا السياق أعمال كل من :

- Turner, F., & Poppel, E. (1983). ***The neural lyre: poetic meter, the brain and time.*** Poetry Magazine

- Poppel (1994). ***Temporal mechanisms in perception*** In O. Sporns & G. Tononi.vol. 37.Academic Press.

(٢) أنظر في هذا الصدد عمل :

- Mauk, M., & Buonomano, D. (2004). ***The Neural Basis of Temporal Processing.Annual Review of Neuroscience***. 27.

«الجلفانومتر» (Galvanomètre)[1] الذي يتمثل دوره أساسا في قراءة الإشارات التي يتم إرسالها من فروة الرأس عبر إنتاج العديد من الموجات التي تسمح لنا برصدها وتحليلها .

تمكننا هذه التغيرات التي تطرأ على الموجات من تقييم المكانزمات الزمنية التي يتم الكشف عنها عبر مسار ينطلق من عرض المواضيع مرورا بالفقرات ووصولا إلى النتائج التي تتحدد في شكل نقاط مختلفة ومتنوعة من المخ ؛ أي أن الأمر يُفسّر بحسب الاستجابة ، وبحسب طبيعة الجهاز العصبي ، وبمستوى الإدراك الحسي ، ومثل هذه النتائج تقدم دليلا قويا على أن نشاط الأجهزة العصبية داخل المخ يمثل لها بمكانزمات زمنية تتمظهر من خلال فعل الإدراك الحسي[2] .

١-٢- دور بعض الأنظمة في بناء التصورات.

يقدم «ترنير وبوبل» (١٩٨٣) (Turner & Poppel) مصدرا ثانيا على مسألة الإدراك الحسي ، والتي يؤشر عليها في شكل أدلة قادمة تحديدا من بعض الأنظمة الرمزية مثل اللغة والموسيقى . فمعاني الكلمات في اللغة تحمل دلالة زمنية نابعة أساسا من المستوى التصوري الذي يرتبط بتجربتنا مع الزمن وسيرورته ، لكن عندما يرتبط هذا الكلام بمعنى آخر له علاقة بالجانب

(١) الجلفانومتر (Galvanomètre) : جهاز تخطيط كهربائي نقيس من خلاله التيارات الكهربائية الصغيرة (الدقيقة)التي تسمح للباحثين من رصد التغيرات التي تطرأ على نشاط المخ أثناء القيام ببعض الأنشطة .

(٢) يترجم الإدراك الحسي الأنشطة الدماغية إلى موجات ونقط قابلة للاستقراء من خلال قابلية تحويلها إلى نظام أو شبكة معطيات تمنحنا فرصة رصد سلوك الدماغ البشري أثناء عملية التفكير ، وكشف رسوم بيانية نرصد من خلالها التحولات والفواصل ونقط الالتقاء أثناء بناء التجارب الخاصة مع الزمن .

الإيقاعي ، فإن السؤال الذي يبدو بديهيا كيف يمكن أن نبرهن على وجود تصورات زمنية من منطلق البنية الإيقاعية للغة؟

يستدل الباحثان على ذلك من منطلق المسح اللغوي الذي قاما به على طائفة من اللغات التي تنتمي لمناطق جغرافية مختلفة كاللاتينية ، اليونانية ، الإنجليزية ، الصينية ، اليابانية ، الفرنسية ، الألمانية ، الإسبانية ، الإيطالية ، والهنغارية الشيء الذي جعلنا نستخلص أن مكانزمات العامة للزمن تكاد تكون متواترة بطريقة إيقاعية مشتركة ومحددة [1] . الحقيقة أنه إذا كان علم الفيزياء قد استطاع أن يحول المادة إلى إشعاع متموج ، فإنه قد كان من الضروري أن يقود هذا «الانقلاب» إلى التفكير في أن تلك الإشعاعات لها قابلية التحول إلى تموجات إيقاعية لا تبالي بالزمن إلا من حيث تواتره اللطيف والمنتظم ، فكلّما تراخت نسبة تلك الإيقاعات في الزمن ، أصبحت رهينة عناصر مادية جزئية إن توقف جزء منها يتوقف عن الوجود منطقيا ، وبالتالي سيكون من المستحيل تصور وجود عنصر مادي دون إلحاقه بوتيرة إيقاعية معينة[2] .

نجد لهذه الحصيلة السلوكية صيغة في عمل «ميشان» (٢٠٠٤) (Michon)[3] الذي حاول أن يبرهن أن التجربة الزمنية ترتبط بالمعطيات

(١) للاطلاع أكثر على ذلك يرجى العودة إلى :

- Turner, F., & Poppel, E. (1983). ***The neural lyre: poetic meter, the brain and time***. Poetry Magazine

(٢) كوستاف باشلار(١٩٩٢) ، التحليل الإيقاعي ، ضمن مؤلف جدلية الزمان ، ترجمة خليل أحمد خليل ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ص ١٥٢،

(٣) للإطلاع أكثر على هذه النتائج يرجى العودة إلى :

- Michon, J. A. (2004). ***Time lost and found: the role of memory in the experience of time***. Paper presented at the 12th triennial conference of the International Society for Time, Clare College, Cambridge, July 2004.

الداخلية للإنسان أكثر من ارتباطها بما هو خارجي ، من منطلق أن الزمن ليس شيئا ماديا ، بل هو شيء موضوعي «هناك» يمكن النظر إليه بنفس الطريقة التي ننظر بها إلى الأجسام الموضوعة في الفضاء ، إلا أن التجربة تجعلنا نعي جيدا أن المكانزمات الزمنية الكائنة على مستوى المخ تؤدي إلى ظهور العديد من لحظات الإدراك الحسي بشكل متفاوت ؛ أي الوصول إلى استنتاج مهم نؤكد من خلاله أن الجهاز الحسي البشري متخصص في تقييم التجربة الكافية والمتكاملة موضوعيا ؛ أي التجربة الزمنية المرتبطة بالإدراك الحسي للأشياء ، على الرغم من أنّنا لا نتوفر على جهاز نحدد من خلاله التجربة الزمنية ، إلا أننا قد ندرك مع ذلك لحظة ، فترة ، هنيهة ، مدّة من الوقت ، وهي معطيات تنسجم مع ما يقدمه علم الأعصاب وعلم النفس المعرفي من نتائج وخلاصات يمكن أن نجملها في نقطتين أساسيتين :

أولا : تبدو التجربة الزمنية ظاهريا تجربة حقيقية ؛ أي أنها تتمظهر في شكل تصور لتجربة زمنية معينة على الرغم من أنها قد تكون تجربة مستنبَطة .

ثانيا : أن التجربة الزمنية تجربة ذاتية وغير موحدة نتمكن من خلالها التأليف بين كل المكانزمات التي قد تصل إلى درجة إمكانية إتاحتها لنا فرصة تقديرنا لمدة زمنية معينة ، أو قدرتنا على تقييم التزامن ، أو قدرتنا على تقييم نقطة زمنية في الوقت المناسب . تؤشر هذه المعطيات على معطى آخر يتمثل في إمكانية تقييمنا للماضي بناء على مفاهيم من قبيل : (مرّ الوقت بسرعة) أقل (أو) بسرعة أكبر (أو) الآن[1] .

والمذهل في الأمر أنه بدل أن نعتمد في تقييمنا للزمن على طبيعة الأحداث الخارجية ، نعتمد في مقابل ذلك على تجربة تتوقف مدتها على حضور مجموعة

(١) للإطلاع أكثر على معطيات الزمن النفسية ، يرجى العودة إلى :

- Flaherty (99). ***A Watched Pot: How We Experience Time***. New York: New York University Press.

من المحفزات أو المؤشرات الداخلية المرتبطة بأفكار جديدة من قبيل «إطالة المدة» المحققة أساسا بمفهومي السرعة والبطء ، أو بفكرة «الضغط الزمني» الذي يتأسس عندما تكون معالجة البعد الزمني منخفضة ؛ أي أن كثافة المعلومات التي تكون منخفضة تعكس أن حضور المحفزات يكون بوتيرة أقل ، ومن ثمة حصول «ضغط زمني» ؛ أي أن الزمن الذي يبدو أكثر بطءا ما هو إلا حالة نفسية تتحكم فيه حيثيات مرتبطة بالعواطف والعنف والخطر والانتظار والتأمل والصحة والصبر . . . .التي تشكل حوافز تزيد من كثافة المعلومات وبالتالي تسهيل عملية رفع منسوب الذاكرة التي تتطلب تخزين ومعالجة ما يجري .

وعليه فمن المتوقع أن تطول أو تقصر مدة التجربة حسب القدرة على معالجة المعلومة داخليا ، أو أن التجارب التي تُستنتج تكون أقلّ كثافة من المعلومات التي تؤسس لمعطى زمني يتسم بسرعة أكبر (الضغط الزمني) ؛ أي أن الممارسة الروتينية للأشياء تثير بشكل غير طبيعي انخفاضا في مستوى الحافز .هي النتيجة التي توصلنا إلى افتراض أن الزمن يمضي أو ينقضي بسرعة حسب قدرة الدماغ على معالجة المعلومة ، وبحسب الحالة النفسية التي يكون عليها الإنسان ، ومن ثمة تتأسس تجربتنا مع الوقت .

٢- تصور البنية الزمنية.

رغم أهمية المعايير التأليفية في الحكم على تجربتنا الزمنية ، ورغم وجود تلك الخصائص التصورية التي يمكن أن تزودنا بها المكانزمات الزمنية ، فإن كلّ هذه المعطيات لا تُفسّر بصورة مباشرة مدى انعكاس المكانزمات الزمنية في اللغة الطبيعية على طبيعة التصور البشري للزمن . ومن أجل تبيان هذا الارتباط سوف ندرس بعض البنى المعجمية المحيلة على الزمن في اللغة العربية ، ممّا سيوفر نقطة انطلاق جيدة للكشف عن طبيعة التحقق اللغوي لهذه التصورات ، بل إن الأمر سيسمح لنا بوضع افتراض أن العناصر الرئيسية التي تشكل المعنى المعجمي للزمن تعرف حدودا فيما بينها ، بل هي عبارة عن وحدات تؤسس لعناصر

المعجمية مرتبطة منطقيا بالمعنى ؛ أي بالتصور المعجمي ، لذلك سنعمل على تبيان ، حسب «ايفانس» (Evans) (٢٠٠٤)[1] ثمانية عناصر لها صلة بالتصورات المعجمية التي تدخل في بلورة الزمن ، رغم كونها تتأسس على مقاربة منهجية فإنها تتخذ من مجموعة معايير متفاعلة برهانا على أن النسق الذي نشتغل عليه يملك علاقات منطقية متلازمة تتحكم فيها تفاعلات مبنية على التجربة الحسّية ، البناء ، والملاحظة ، إنها مجموعة من التصورات المعجمية المتميزة والمختلفة يتم من خلالها الإحالة على الزمن تصوريا .

٢-١- المعايير المنهجية.

حتى يكون بمقدورنا الحكم على ما إذا كان الاستعمال اللغوي للزمن له صلة بالتصور المعجمي أم لا ، فإننا نقترح ثلاث قضايا منهجية نرى أنها ضرورية لإثبات جدوى انفتاح البنى الزمنية على نظريات مختلفة ، في محاولة منّا بناء نسق تصوري يساهم في تحديد أهم الأبعاد المركزية لإغناء المسار التحليلي للزمن ، إذ يرتبط الأول بمعيار المعنى (Meaning criterion) ، في حين يتعلق الثاني ب بلورة التصور (Concept elaboration) ، أما الثالث معيار النحوية (Grammatical criterion) ، بعبارة أخرى ، يندرج الاهتمام بهذه المعايير ضمن تحليل إنتاج الملفوظ سياقيا الذي نعمل من خلاله على كشف أنساق دلالية معينة ، فإذا كان الأمر يخضع لطبيعة المحددات اللغوية ، فإن مقاربة معيار المعنى مثلا تختلف عن الكيفية التي نبلور من خلالها تصوراتنا عن الزمن ، كما تختلف عن الطريقة التي نتمكن بواسطتها من بناء نموذج لقواعد نحوية لغوية له ، فضلا عن ذلك ، فإن ثمة ما يكفي من الأدلة والوقائع التي تثبت وجود علاقة سببية شفافة بين المحتوى الدلالي والمحتوى النحوي في بلورة التصورات الزمنية .

---

(1) Evans, Vyvyan. (2004). ***The Structure of Time: Language, Meaning and Temporal Cognition***. Amsterdam: John Benjamins. p , 30

٢-٢-١- معيار المعنى.

إن اعتبار المعنى معيارا نسقيا يعتبر مسألة أساسية تقود نحو معرفة ما إذا كان الغرض أو الهدف من الاستعمال اللغوي داخل سياق ما هو التأشير على معنى الزمن أم لا ؛ أي أن السياق يمنح معنى زمنيا معينا نكشف عنه من منطلق تصوراتنا حوله ، بالنظر إلى أن السياقات التي يمكن أن ترد تحيل على بنية زمنية قد تختلف بحسب المعنى الذي نتصوره كما هو مبيّن في الأمثلة التالية :

(١) - استمرت جلسة المناقشة لبعض الوقت .

(٢) - يقترب وقت اتخاذ القرار .

تبين العلاقة الزمنية التي تظهر في المركب (١) أن الزمن يتصل بمفهوم المدة التي تؤول باعتبارها ممتدة عبر مرور الزمن ؛ بمعنى أن القراءة الزمنية لهذه الجملة تؤكد أن المحادثة استمرت على مسافة زمنية معينة]يطبعها الامتداد [، وبالتالي فإن المعنى المعياري الذي نستنبطه يجعلنا نفهم أن السياق يحمل مدة معينة مؤشر عليها بـ«بعض الوقت» .

وهو الأمر الذي نجده يتناقض مع السياق الوارد في (٢) إذ يشير تلقائيا إلى قراءة مرتبطة بلحظة زمنية منفصلة مؤشر عليها من منطلق مدة زمنية محددة وغير ممتدة ، ومن ثمة ندرك أن معيار المعنى يجعل من هذين السياقين يحيلان على معنيين زمنيين مختلفين ، لذلك فإن الهدف من هذا المعيار هو تحديد التمايز الدلالي الذي تضطلع به بعض السياقات ، هذا التمايز الذي يقود إلى التأكيد على أن البنى الزمنية لا تحمل المعنى نفسه على الرغم من كونها قد تؤشر عن المدة ، إذ نجدها ممتدة في (١) ومحدودة في(٢) .

٢-١-٢- معيار بلورة التصور.

يتصل هذا المعيار بالكيفية التي نتمكن من خلالها من تنظيم تصورتنا المعجمية ضمن سيرورة منسجمة ، هذا التصميم ينعكس على طبيعة المضمون أو المحتوى الدلالي المشترك وبالتحديد «درجة المعنى الزمني» كما في البنية (١)

التي نعمل على تطويرها من حيث إضافة مؤشرات أخرى مرتبطة بالطول أو القصر كما هو واضح في(٣) :

(٣) – استمرت جلسة المناقشة لوقت قصير / طويل .

كما رأينا في (٢) ، فإن الطريقة التقليدية التي وُضعت في قراءتها تدل على «لحظة» من حيث هي حركة ؛ أي أن معجمتها تتم بواسطة «القرب» ، وأيّ اقتراح من هذا النوع يجب أن يرتكز بالضرورة على الذات باعتبارها «محور التمديد» ، فقد يتعلق الأمر برئيس المحكمة أو رئيس البرلمان أو بأي شخص آخر يمكن أن يملك سلطة «اتخاذ القرار» . .

أما في(٣) فإن قراءة «الطول» أو «القصر» تظهر وجود درجة زمنية معينة مبنية على الامتداد ؛ أي أن تصورنا للسياق يجعلنا نملك إمكانية توزيع النقاش أو الجلسة على فترات زمنية تتسم إما «بالطول» أو «القصر» بحسب المدى الزمني الذي يتشكل من فواصل تحكمها معطيات نفسية وتجريبية حاسمة ، لذلك فالهدف من هذا المعيار هو الكشف عن المكانزمات التي تساهم في بلورة درجة المعنى المرتبطة بتصور زمني معين .

٢-١-٣- معيار النحوية.

إذا كان التأويل الزمني يتولد بناء على وجود مكانزمات حسابية عامة ، فإنه يخلق مستويات تمثيلية تعدّ جزءا من النظام النحوي العام الذي يضبط ويولّد العمليات التركيبية زمنيا[1] ، لذلك فإن هذا المعيار يعمل على كشف الطريقة

(١) تعد المقاربة التوليدية في هذا المجال أمن أهم التصورات التي حاولت أن تحوسب الزمن نحويا بناء على صياغة علائق تركيبية واشتقاقية تفسر السلوك العام للزمن ومحاولات تأويله . للاطلاع أكثر على هذه المقاربات يرجى النظر في عبد القادر الفاسي الفهري (٢٠٠١) ، ستويل (١٩٩٣) ، وزاكويا (١٩٩٠) .
و بالنظر إلى هذه المقاربة يجب الإشارة أن هناك تمايزا بين التركيب والتوليد اعتبارا أن الأول عبارة عن مبادئ موجودة تحكم تكويننا البيولوجي ، في حين نجد أن التوليد مفهوم مرتبط بالقدرة على =

التي يُمعجَم من خلالها الزمن باعتبارها وحدات مشفرة أو مرمزة تحتاج إلى فحص نحوي يؤولها بناء على حمولتها النحوية ، فنجد أن «المدة» ، في بعض السياقات النحوية ، تقرأ باعتبارها «اسم كتلة» (Mass Noun) ، في الوقت الذي نجد فيه أن اللحظة تقرأ مرمزة باعتبارها «اسما معدودا»(Count Noun)[1] من منطلق أن الكتلة والمعدود يتصلان بالوظائف التي تحيل على تمييز وظيفي في العديد من أنواع الأسماء التي تشير إلى هنيهات مختلفة سياقيا ، لذلك فإنه بإمكاننا أن ننظر إلى أسماء الكتلة من زاوية عدم قابليتها للعدّ لأنها ترتبط بكيانات لا تحصى ، في حين أن أسماء المعدود لا تتعلق بذلك ، لأنه بإمكاننا عدّ لحظات من الوقت تحديدا [بعض ثوان ، بضع دقائق ، بضع ساعات . . . .] ، لأن أسماء المعدود منفصلة وتشكل لحظات يمكن عدّها ، بخلاف المدة التي لا يمكن أن ينطبق عليها هذا الأمر لأنها ، وبكل بساطة ، غير محللة . ويمكن أن نحدد هذا التمايز بناء على الاستعمال الوارد في (١) . فإذا كانت هذه المفاهيم التصورية تشتغل بشكل منفصل فيمكن أن نجعل من أسماء الكتلة والمعدود كيانات متمايزة ، بالنظر إلى أن المعايير النحوية لا يمكن أن تساهم في رسم حدود التوازي الذي يطابق أسماء الكتلة على أنحاء المعدود بسبب الغموض الذي قد تؤول من خلاله ، هو ما يجعل التركيب الوارد في(٤) تركيبا شاذا :

= إنتاج وحوسبة المعطيات اللغوية الخاصة . ، وعليه يمكن أن نؤكد أن :

التركيب : هو النظام الحاسوبي الذي يقوم بحساب السمات المعجمية ، بالإضافة إلى كونه يشرف على العمليات الاشتقاقية التي لها خصائص حاسوبية وهي المسؤولة عن التوليد .

التوليد : يعني التعداد الذي يحدد العبارات اللغوية التي لها خاصية تكرارية ؛ أي توليد متواليات لا متناهية من عناصر متناهية .

(١) اسم الكتلة والمعدود والجمّاع كلها عبارة عن سمات جيهية نؤول من خلالها الأسماء بناء على طبيعة بنيانها الداخلية ، بل إن هذا النظام مبني على مفاهيم مرتبطة بالكل والجزء .

(٤) - * يقترب(بعض) الوقت من اتخاذ القرار .

نجد تبعا للمعطيات اللغوية الواردة في (٤) أنها جملة شاذة نحويا ، لأنه في الوقت الذي كنا ننتظر فيه أن تقرأ «اللحظة» باعتبارها اسما معدودا ، نصادف دخول السور (بعض) الذي لا ينسجم في وروده مع الكتلة بقدر انسجامه مع المعدود ، الشيء الذي ساهم بشكل كبير في جعل نسق الجملة نسقا شاذا ، يعطي الانطباع وكأننا أمام توزيع تكاملي[١] (Complementary distribution) بين اسم المعدود واسم الكتلة بالنظر إلى وسيط السور (Quantifier) [بعض] .

إذا كانت اللحظة الزمنية ، كما تبين للتو ، لا تقرأ باعتبارها اسم كتلة[٢] ، فمن الواضح أنها تفسّر نحويا باعتبارها اسمَ معدودٍ نظرا للقابلية النحوية التي يفرزها السياق التالي :

(٥) - سيأتي وقت اتخاذ القرار في يوم ما .

المثير في هذا السياق أن أيّ اسم من أسماء المعدود يمكن أن يظهر مع مادة لا معدودة ، اعتبارا أن المعدود والكتلة يشيران بدورهما إلى وحدة يمكن حصرها ، لأنها مشكَلةٌ من كيان محدد ، وبالتالي يمكنه ، من حيث المبدأ ، أن يعدّ كما في السياق (١) . في حين أن التركيب الوارد في (٥) يؤشر أن الزمن متصل بلحظة زمنية مرتبطة بالذات التي تشكل مركز الحركة التي تتحدد اللحظة بموجبها «في يوم ما» مستقبلا . إذن نخلص إلى أن هذه المعايير تتبنى طرحا خاصا ومتفردا للمَعجمة .

بما أننا بصدد الحديث عن تبعات المَعجمة (Lexicalization) دلاليا

(١) يرتبط التصميم العالم للتوزيع التكاملي في اللغة العربية على قاعدة مفادها : إذا تحقق العنصر (أ) في جملة تركيبية يلغي تحقق العنصر (ب) في نفس الجملة ، بمعنى لا يمكن مثلا أن نجمع في تعريف الاسم بين التعريف والتنوين ، فوجود أحدهما يبطل وجود الأخر .

(٢)هناك تأويلان يتحكمان في اسم الكتلة ، يرتبط الأول بالتأويل الجمعي الذي ينظر إليه باعتباره كتلة واحدة ، أما الثاني فهو التأويل التوزيعي الذي ينظر إليه باعتباره عددا .

وتركيبيا ، فإننا سنميز من خلالها بين مجموعة من التصورات المعجمية التي تتكون منها دلالات تصوراتنا حول الزمن (المدة ، اللحظة ، المصفوفة ، المنفذ ، نظام القياس الزمني ، السلعة أو البضاعة ، الورود ، الحدث) .

٢-٢- تصور المدة.

بالنظر إلى معيار المعنى ، فإن التطرق إلى معنى المدة(Duration) المقدم في المعطى رقم (١) ، يجعلنا ندرك أن معنى المفردات المرتبط بهذا التصور المعجمي يدخل في علاقة تماسك مع تصور المدة ، سواء من حيث الطول أم القصر ، بالإضافة إلى أنه قد تم تشفيره نحويا بوصفة اسم كتلة .

انطلاقا من هذه المعطيات ، فإن معنى المدة قد عولج من منطلق خيارين اثنين يرتبط الأول بـ«الضغط الزمني» في حين يرتبط الثاني بـ«إطالة المدة» ، وهي عبارة عن متغيرات نوضحها في المثالين (٦) و(٧) على النحو التالي :

(٦)- لم أشعر بمرور الوقت معكم (الضغط الزمني) .

(٧)- شعرت بالملل فمرّ عليّ الوقت بطيئا (إطالة المدة) .

المؤكد أن هاذين السياقين يؤولان بالنظر إلى كونهما يتشكلان من تجربتين واقعيتين ظاهريا ، من منطلق أن الزمن يقرأ تقديريا على «المضي» ، أو بشكل غير نسقي على «السرعة» أو «البطء» كما تعرفنا عليهما في المثال (١) ، إلا أن الأمثلة (١) و(٣) و(٦) و(٧) يمكن أن تقرأ على قاسم مشترك يجمع بينها على قراءة «المدة» ، لكن بدرجات مختلفة ، ومع ذلك ، فإذا كانت الحدود الزمنية التي يتم وسمها بالنظر إلى «الطول» أو «القصر» الناتج عن وجود إشارات إحالية موسومة بهما ، فإنها تستند في ذلك على استخدام الصفات التي تدل على ذلك ، كما هو الحال في المثال (٣) الذي ثم تعديله بشكل غير نسقي في (٦) و(٧) ، بمعنى أدق ، فإن هذه الصفات ثم التأشير عليها بصورة منتظمة من حيث طبيعة المتغير الذي يؤثر في الحدث ، فالضغط مثلا يحيل على حركة الحدث التي تتبلور في حركات سريعة كما هو الحال في (٨) :

(٨)- يندفع / يسرع / يمضي الوقت عندما أكون مستمتعا بوقتي .

بنفس الطريقة يمكن أن نعيد صياغة هذه الأحداث لتؤشر على متغير زمني يرتبط هو الآخر «بالضغط الزمني» كما في (٩) :

(٩)- أ - يتسلل / يتجه / الوقت برفق نحو الماضي .

ب - أين كلّ الوقت الذي فات / مضى/ انقضى .

ج - اختفى / ولّى الوقت .

يبدو من خلال المعطيات الواردة في (٩) أن بلورة تصور المدة موسوم بمؤشرات معرفية متدرجة تحيلنا على وجود نوع من التناقض ، خصوصا عندما يرتبط الأمر بطبيعة الحركة التي تقود الوقت نحو التسلل ، أو المضي ، أو الاختفاء ، لأن معالجتها كلّها تنبني على متغير آخر هو «إطالة المدة» . فإذا كان التقابل الموسوم بهذا المتغير دليل على وجود مخصصات دلالية تبني المحتوى الجيهي للفعل (Aspectual) ، فإن وجود تباين في التأويل الزمني بين الإطالة التي تحمل سيرورة التدرج أو التوقف حسب السمات المحورية لمحمولات البنى الزمنية القابلة لكي تؤول على التوقف كما في (١٠) مثلا :

(١٠)- يبدو لي أن الوقت قد توقف .

يمكن أن نقرأ المثال (١٠) بالحمولة المعنوية نفسها التي وجدناها في (٩) ؛ أي أن الوقت يمضي ببطء شديد يكاد يصل إلى حد التوقف ، هذا التأشير المبني على التوقف يحمل سمات محايدة مؤسسة على دلالة المحدودية .

بناء على ذلك ، يمكن أن نؤشر في نهاية المطاف ، أن جميع هذه الأمثلة تتصل بمفهوم المدة ، وبالتالي فكلّ مثال منها يشكل أو يمثل قسما لحجم زمني معين ، لذلك نجد أن السياقان (٦) و(٧) يختلفان عن السياق الوارد في (١) ، حيث أنه لم يوسم في قراءته على الطول بقدر ما تم تأوله من حيث تعدد الأحداث ، ومن تم فإن هذا التجزيء يجعل كل هذه السياقات مختلفة ومتميزة عن بعضها على الرغم أنها تتضمن تأويلا مشتركا مبلورا على «معنى المدة» . بعبارة أخرى يمكن أن نؤشر أن الجوانب المختلفة لهذا المفهوم لا تعكس المعاني

المتميزة فحسب ، بل إن الوسائط التي تؤسس الفرق والتمايز يمكن أن تقودنا إلى معطى مهم مفاده أن «الضغط» و«إطالة المدة» يحدّدان على أساس مسألة تفريع معاني الكلمات المبنية على «المدة الزمنية» ، فهذه الدلالة الزمنية تعكس النمط التصوري لطبيعة جهة الفعل المعجمية ، حيث تشترط تحكما دلاليا جيهيا يؤشر على التأويل الزمني ويوجهه نحو المدة الموسومة بالطول أو القصر ، وبحسب النزعة النفسية المستوحاة من تجربتنا مع الزمن[١] .

٣-٢-تصور اللحظة.

يطرح معنى اللحظة (The moment) مجموعة من المقاربات الشمولية التي تستوجب توفر آليات عملية تبرزها الأنساق الزمنية ، ممّا يشترط صياغة قيود تضبط التسلسل الزمني وتفرز منها عناصر إحالية ذات أوجه دلالية ومعجمية . فمن المعلوم الآن أن الزمن يخضع للترتيب ؛ أي أنه يختص بمراحل زمنية مرتبة بطريقتين ، أولها أن كل مرحلة من مراحل التسلسل الزمني هنا تمثل جزءا (أو لحظة) زمنية معينة . وثانيها أن هذه اللحظات تسبق أو تلحق بعضها الآخر ضمن سياق تسلسلي ، ولا يمكن أن تؤول «اللحظة» إلا من منطلق الاستعمالات الزمنية التي تحيل عليها ، ممّا يعني أنّ عددا من هذه اللحظات ينبغي أن تراعي نظام وتركيب السلاسل الزمنية[٢] ، لذلك نجد أن «معنى اللحظة» له ارتباط بـ«معنى المدة» ، خصوصا عندما نستقريء الأمثلة الواردة في (٢) و(٥) ، اعتبارا أن الخصائص الرئيسية لهذا التصور المعجمي يشفّر باعتباره نقطة زمنية منفصلة (لحظة) لا يمكن أن تحدّد إلا إذا سُوّغت من طرف الذات ؛ التي تعتبر ، منطقيا ، مركز حركة الحدث ، لذلك نجد أن اللحظة تُمعجَم بواسطة

(1) Evans ,v (2005). ***The meaning of time*** , p ,75.

(٢) جوست زفارت (٢٠٠٨) ، «البنيات التركيبة والبنيات الدلالية» ، ترجمة عبد الواحد خيري ، دار الحوار ، ص . ١٢٨ .

أفعال من قبيل : (أتى ، اقترب ، وصل ، حان(التي يتم ترميزها / تشفيرها نحويا باعتبارها تؤشر على أسماء المعدود كما في (١١) :

(١١) -أ- أتى وقت اتخاذ القرار .

ب- اقترب وقت الحسم في القضية .

ج - وصل الذي كنّا ننتظره .

يبدو أن كل هذه السياقات في (١١) يمكن أن تؤول على وجود لحظة زمنية مرتبطة بحدث محدد ، ففي (١١ أ) نجد أن اللحظة مرتبطة بوقت اتخاذ القرار ؛ أي لحظة محددة ومعدودة . أما في (١١ب) فإنها تؤشر على ضرورة الحسم في القضية من زاوية «القرب» ، أمّا (١١ج) فإن اللحظة موسومة بوصول لحظة لطالما انتظرناها . وبالتالي نجد أن هذا التعدد الموضوعاتي[1] يأتلف حول مؤشر نحوي يعتبر اللحظة بمثابة اسم يمكن عدُّه (اسم معدود) .

نعتقد أن بلورة الدلالة الزمنية الممنوحة للحظة مشروطة بوجود سمات تركيبية مشتقة من طبيعة الجهة المعجمية للأفعال المحيلة على المعدود ، ممّا يفرض دلالة تأويلية تقرن الزمن باللحظة ، مع العلم أن تأويل اللحظة هنا ينسجم مع دلالة المحمولات الدالة على المحدودية ، من منطلق القراءة التي تؤشر على الفاصل الزمني الذي يوسم معجميا باللحظة .

٢-٤-تصور الورود الزمني.

يوسم التصور المعجمي الثالث المشفر للزمن بمعنى الورود (The instance) ، وندافع من خلاله أنّ التمثيل المعجمي للزمن يرد موسوما من قبل حدث معين أو نشاط أو حالة ، اعتبارا أنّ كلّ مكون تركيبي يوافق بالضرورة مكونا تصوريا خاصا (Conceptuel Component) ينتمي إلى إحدى المقولات التصورية السابقة

(١) **التعدد الموضوعاتي** : توزيع الموضوعات على الحدث بناء على مفهوم التعدد .

(حدث ، نشاط ، حالة . . .)[1] ، الأمر الذي يتناقض مع ما جاء في التصورات المعجمية الأخرى من قبيل : (معنى المدة) أو (معنى اللحظة) . . . لذلك سنسوق بعض الأمثلة التوضيحية للكشف عن ذلك من قبيل :

(١٢)-أ- تحسن الرقم الشخصي للعداء المغربي عندما قطع مسافة السباق في (12 mn 34s56) في ملتقى روما .

ب- تمكن الحصان من القفز خمس مرات متتالية .

ج- حزن زيد لفقدانه الصدارة .

د- وجد زيد الرسالة في ساعة .

يتخذ الزمن في كلّ من البنى الواردة في (١٢) إشارات متعددة يؤشر فيها على إتمام أو حالة أو نشاط أو إنجاز بدلا من التأشير على «فاصل زمني» أو «لحظة زمنية» محددة ، لأنه حتى لو أردنا أن نؤول (١٢أ) على قراءة «اللحظة» ، نجد أن الزمن يقف مانعا دون تحقيق ذلك ، مثلا أن تحسّن رقم العداء المغربي جاء على التوالي في كلّ سباقات التي شارك فيها ، لذلك فإن السياق لا يمكن أن يؤول على «اللحظة» لأن من حيث قراءة المدة نجد أن الزمن لا يعني أن التحسن دام أو استمر مدة أربع لحظات ، بلْ ما يمكن أن نؤكد عليه هنا هو وجود أربع حالات من التحسن ، بمعنى آخر ، أن كلّ تحسن ينبني على سابقه ، ممّا يبين أننا نتعامل مع تصور متمايز عن بقية التصورات الأخرى . الأمر نفسه يمكن أن ينسحب على باقي التراكيب الأخرى ، من زاوية أن الحصان في (١٢ب) قد حسّن من مستواه بتخطيه للحواجز الخمس بنجاح ، وكل محاولة هي ورود ناجح بالنظر إلى المحاولات الأخرى .

إذا كان المؤشر الزمني الذي يحيل على النشاط يستلزم وجود معرفة حاصلة وليس سيرورة معرفية (cognitive process) متدرجة في الحاضر ، فإن المحيلات التي تحيل على الحالة لا تقبل التدرج في الحاضر ، وهي الملاحظة التي تنسحب

(١) محمد غاليم (٢٠٠٧) ، **النظرية اللسانية والدلالية** ، ص ، ١٠٥ .

أيضا على الأفعال التي تدل على الإتمام لأنها لا تملك بنية زمنية مفتوحة يمكن أن تتقاطع مع الحاضر[1] .

من حيث بلورة هذا التصور ، يمكن أن نشير إلى أن «معنى الورود» من بين أبرز التصورات التي لا يختص فيها الكيان بشيء محدد ، إذ لا يوجد أيّ نمط من الأنماط التي يختص بمعالجتها معجميا ، في الواقع نجد أنه التصور المعجمي الوحيد في اللغة العربية الذي يملك مدخلا زمنيا يفتقد إلى وجود نمط محدد يعالج من خلاله .

وأخيرا ، نجد أن «معنى الورود» ، نحويا ، يملك سمات أو معالم بارزة ؛ إذ يمكن أن يرد مع الأعداد التراتبية (١٢ أ) ، مع افتراض أن التحسن الذي وصل إليه العداء المغربي جاء بعد تسجيله لأرقام أخرى في ملتقيات رياضية سابقة ، أو يمكن أن يرد مع الأعداد الأصلية (١٢ب) أي أن الحصان استطاع أن يقفز خمس مرات متتالية بنجاح .

نصل إلى أن معنى الورود مرتبط بتصورات معجمية تؤشر على أحداث منفصلة أو متشابهة أو متطابقة مع نوع النشاط أو الإتمام أو الحالة المنجزة في زمنها .

٢-٥-تصور الحدث الزمني.

يرتبط معنى الحدث (The event) بالتصور المعجمي الذي يعتبر أن الزمن يخصّ نقطة مرجعية يقيّد من خلالها محدودية الأحداث التي تتأرجح ضمن مجال له نقطة بداية أو نقطة نهاية محددتان ، لتوضيح ذلك ننظر في الأمثلة التالية :

(١٣) - أ - اقترب وقت شبابك (العمل) .

(١) محمد الملاخ (٢٠١٠) ، **الزمن في اللغة العربية** ، منشورات الاختلاف ، ص ٣٦٢ .

ب- ظلّ الفريق محتفظا بنجمه في الاحتياط إلى آخر ربع ساعة من المقابلة نظرا لإصابته .

يقودنا الزمن في (١٣أ) نحو وضع حدود خاصة للحدث ، الشيء الذي يؤسس لبداية تتمظهر في وقت الشباب الذي يحيل تأويليا على ضرورة البحث عن عمل ، وبصفة غير مباشرة فإنه يؤشر أيضا على نهاية وقت مرتبط بالطفولة ، أما في (١٣ ب) يدفعنا الزمن نحو نهاية الهزيمة بعدما تعادل الفريق عقب دخول نجمه ربع ساعة قبل نهاية المقابلة ، بعبارة أخرى ، نسجل أن معجمة الزمن لا يتصل بفاصل زمني أو لحظة زمنية ، ولكن يتمظهر هنا باعتباره يخصص (Specification) لحدث معين ، قبل بداية مرحلة أو نهاية مقابلة في كرة القدم . وما يعمق قراءة الحدث في (١٣أ) هي إمكانية أن يقرأ بالنظر إلى وجود تقاطع يمتد في الزمن يربط بين مرحلتين متتاليتين توسم (Marking) الأولى بحدث الإتمام ، في حين توسم الثانية ببداية نشاط جديد مرتبط بفترة عمرية أخرى ، هذا الامتداد الزمني هو الذي يجعل من الحدث حدثا دلاليا يتوافق مع سيرورة زمنية محورها المستقبل .

يشبه معنى الحدث ، من حيث بلورته التصورية ، إلى حدّ كبير معنى اللحظة من حيث قابليته للتجزيء ، فبالرغم من التداخل الحاصل بين الحدث واللحظة على هذا المستوى ، إلا أن الحدث يتفاعل مع نسق السمات التصورية (Conceptuel Feature System) التي تحتوي عليها اللحظة ، ممّا سيوجهنا إلى وضع استخلاص يقيّد السلوك العام للحظة مع السلوك اللحظي للحدث وكأننا أمام تجزيء يفصل المدى الزمني على محطات إحالية متقاربة (الحدث) و(اللحظة) ، الأمر الذي نستخلصه من خلال النظر في الأمثلة التالية :

(١٤) - أ- وصل / حان وقته (= الموت) .

ب- وقته في طريقه للاقتراب (= العمل) .

إن تطرقنا إلى هذه الأمثلة ، وحاولنا أن نقاربها من منظور نحوي سنجد أن معنى الحدث ، على عكس التصورات المعجمية التي رأيناها إلى حد الآن ، قد

يرتبط بالحدّ ، أو بالتنكير ، بمعنى أدق ، نجد أن الحدث لا يستطيع أن يسم اسم علم (Proper Noun) ، ولكنه في مقابل ذلك يمكن أن يوسم بمركب اسمي مؤشر عليه في (١٣أ) ب (وقت شبابك) ، أو بالضمير كما في (١٤ أ وب) التي يبدو فيها أن معنى الحدث يحيل على اسم علم .

٢-٦-تصور المصفوفة الزمنية.

يدفع الزمن الكيانات ضمن هذا التصور نحو مصفوفة (The matrix) يصعب حصرها والحد من تدفقاتها ، بل نتصورها وكأنها مجموعة من الأحداث الفرعية التي تنتظم وفق نظام تسلسلي ، وهذا هو السبب في اختيار كلمة «مصفوفة» ، إذ يرتكز هذا التصور بالتحديد على اعتبار الذات كيانا مستقلا يُعبّر عنه بالأحداث التي وقعت عليه[١] ، بدل من أن يكون سمة مميزة لأحداث أو كيانات أخرى ، وهو الأمر الذي نستنتجه من خلال قراءة الأمثلة التالية :

(١٥)- أ - الوقت تدفقات زمنية ، من حيث طبيعته ، وليست له أي علاقة بالعالم الخارجي (نيوتن)[٢]

ب - تدفق / يتمدد / يمضي الوقت إلى الأبد .

(١) تعتبر الذات والحدث والزمن ضمن هذا التصور ثالوثا مقدسا لا يمكن أن تتحدد المصفوفة إلا بالتقائهم جميعا ضمن نقطة إحالية مضبوطة ، لذلك يمكن للذات أن تكون كيانا مستقلا عن السيرورة الزمنية ولا يهمنا من وجودها إلا الحدث الذي يحيل عليه ، بل أن تصور المصفوفة يجعلنا ندرك أنها تحتوي على مجموعة من الأحداث المستقلة التي يتم كشفها من منطلق الذات .

(٢) يؤكد نيوتن (Newton) في كتابه (Principes mathématique de la philosophie naturelle) أنه لا يمكن أن يكون الزمن {المطلق والحقيقي والرياضي }من دون علاقة مع شيء من الخارج ، إلا إذا فهم (الخارج) على أنها لأشياء المادية فقط ، لأن الزمن هو في علاقة مع الله لأن كينونته ذاتها تبدو مرتبطة مع الديمومة الإلهية ، إذن فهو يقبل افتراض أن الزمن المطلق هو موضوع قابل للبرهنة والقياس بالقوة ، أو لنقل هو الزمن الرياضي والميتافيزيقي (أو لاهوتي) والطبيعي بالقوة .

ندرك باستقرائنا للأمثلة الواردة في (١٥) أن الزمن يتصل بـ«مصفوفة الزمن» التي تعدّ بمثابة خلفية تؤشر على وقوع أحداث أخرى ، وهو أمر واضح خاصة في (١٥ أ) المأخوذ من المبادئ العامة لنيوتن في الرياضيات [١] الذي طرح فكرة أن (الزمن المطلق) يعدّ كيانا لا علاقة له بالعالم الخارجي ، ولا يخضع لأي مؤشرات جانبية تعمل على تحديد سرعته ، ولهذا السبب فإن معدل تغيير الأحداث لا يمكن قياسها ولا حتى عدّها ، زيادة أنه يقوم بنقلها واجترارها إلى عالم من الميتافيزيقا ، وهو دليل أيضا على وجود تعدد للأحداث التي تجري نحو نهاية العالم «هناك» ، لذلك فإن التعبير عن الزمن ، ضمن هذا التصور لا يمكن أن يتحدد إلا بالنظر إلى عدد الأحداث التي تسقط على كيان ما ، بل هي المؤشرات الوحيدة التي تجعلنا ندرك أن الزمن يتدفق نحو الأمام أو يمرّ علينا قادما من المستقبل نحو الماضي ، فيندفع نحونا بصورة تلقائية تعكس الأدوار الإحالية التي يجب أن تكون «الأنا» (Ego) عليها ، لذلك نجد أن هذا المعنى يرتبط بتصور أن «الزمن مصفوفة تحتوي على مجموعة من الأحداث المستقلة التي يتم كشفها من منطلق الذات» .

يتبلور التصور الخاص بالمصفوفة الزمنية ضمن مفاهيم مرتبطة بالحركة ، خصوصا إذا اعتبرنا أنها(مصفوفة الزمن) تعمل على تجزيء ووصف الحدث بناء على تدفقاته وامتداده ، ممّا يعني أنه يملك سمات تتأرجح بين السيرورة والامتداد ، الشيء الذي يعني أن تمثلنا له يشبه المسطحات المائية كالجداول والأنهار التي تعكس نموذجا حيا لفعل «التدفق» .

(١) هو الكلام الذي ينسجم مع نظرية الزمن المطلق الذي لا تتدخل فيه عوامل الطبيعة ، بل هو سيرورة متسامية عن المؤثرات الخارجية القادمة من المحيط ، فالزمن سيرورة لا يقف في وجهها أي شيء ولا تؤثر فيها أي نوع من المعيقات .

لتوضيح ذلك ننظر في الأمثلة الواردة في (١٦) التي تقدم دليلا على فعل «التدفق» الزمني نحو الأبد :

(١٦) -أ- الزمن عاصفة هوجاء تحمل الناس بعيدا .

ب - يقذف الزمن بنا بعيدا نحو المجهول .

ج - الزمن نهر متدفق من الأحداث .

د - الزمن نهر متدفق يأخذنا تياره إلى الأبد .

إذا كانت هذه الأمثلة تقدم لنا دليلا على أن هذا التصور الزمني يعالج وفق مصطلحات ومفاهيم مرتبطة بحركة الأحداث ، فينبغي أن نشير أيضا إلى أنه تصور آخذ في الوضوح خصوصا إذا تم ربطه بباقي المتغيرات الأخرى من قبيل : «إطالة المدة » و«الضغط الزمني» .

سنجد ، إذا تطرقنا إلى مصفوفة الزمن من زاوية «إطالة المدة» مثلا ، أن وضع الحركة سواء أكانت بطيئة أم سريعة ، فإنها في جميع الأحوال ستكون بشكل متتالي وتسلسلي ؛ أي أن الأمر لا يرتبط ، بالضرورة ، بمؤشر «السرعة» أو «البطء» ، بل ما يَهمّنا في الحديث عن المصفوفة هو النظام التسلسلي المتتالي الذي تسير عليه وتيرة الأحداث . وإذا صحّ هذا القول فإننا نستنتج أن الأحداث التي تقع في زمن (أ) لا يمكن أن تعاد فيه مرة أخرى حتى لو كانت متطابقة (لا نسبح في النهر مرتين)[1] . وإذا قارنا ذلك بمعنى اللحظة ومعنى الحدث وجدنا أنهما يعالجان ضمن معطى يعتبر الذات مركز الحركة ، الشيء الذي نصادف نقيضه عندما نتحدث عن مصفوفة الزمن ، خصوصا أنه ينظر إلى الحدث في حد ذاته كبنية نسقية ثابتة تخضع للسيرورة (عيد الميلاد ، عيد الأم ، الأعياد الوطنية . . .) ، ولهذا السبب فإن وصف الحركة بواسطة فعل السيرورة يعدّ بلورة

(١) يمكن للأحداث أن تقع في زمن متوازي ، لكن لا يمكن أن تقع في زمن متطابق ، بالنظر أن سيرورة الأحداث تقع بشكل متفرد في الزمن ، هب أننا نريد أن نتابع مقابلتين في كرة القدم ستلعبان في التوقيت نفسه ، فيمكن أن تتابعهما بشكل متوازي ، لكن لا يمكن أن تطابق بين تفاصلهما .

مثالية لهذا التصور المعجمي .

يقرأ «الزمن مصفوفة» من الناحية النحوية كاسم كتلة ، والسبب يرجع بالأساس إلى عدم إمكانية تصدره بحد (تفريعي) كما هو مبين في (١٥أ) و(١٦أ) و(١٦ب) ، وربما أن الأمر يعود إلى وظيفة التعريف الذي يعدّ إشارة مرجعية محيلة فريدة من نوعها ، لذلك فإننا نؤشر على كيان واحد متفرد وفرعي ومطلق في جميع الأحداث (نهر ، تدفقات ، عاصفة . . .) .

٢-٧- تصور المنفذ الزمني.

يكشف لنا معنى المنفذ (The Agentive) بعض الإمكانات التي تمنح للزمن إجراء تنفيذ لوحداته وخلق ترابطات حدثية ، لأنه ينطلق من دفع كيان يملك قدرة التأثير علينا وعلى محيطنا ، وكأن الزمن هنا بمثابة سلطة تنفيذية تعمل على تنفيذ أحكام معينة ، ولهذا السبب يصطلح على هذا التصور بمعنى المنفذ ، والذي يتمظهر من خلال الأمثلة التالية :

(١٧) -أ- الزمن رياضي عظيم .

ب- الزمن مبتكر عظيم .

ج - الزمن منتقم جبار يُمهل ولا يُهمل .

د- شيّبني الزمن .

يتصل الزمن في السياقات الواردة في (١٧) بكيانات متعددة ومختلفة ، إذ يتعلق الأمر برياضي عظيم في (١٧أ) ، فيما يرتبط في (١٧ ب) بكيان آخر هو الابتكار ، أما في (١٧ج) فيرتبط بالانتقام ، وبسلب الشباب في (١٧ د) ، لذلك فإن مؤشرات القراءة تتضمن سياقيا أن كلّ هذه الكيانات تلتصق ببعض الأثر الذي يمكن إحداثه فينا ، لذلك نجد أن فَرز المعنى المرتبط بالمنفذ لا يمكن أن يقوم إلا من منطلق الأثر والمخلفات التي يمكن أن يبصم عليها ، وكما هو واضح تماما ، يقود «معنى المنفذ» من حيث الفعل ، إلى إحداث تغيير فينا أو في بيئتنا ، فيؤثر في محيطنا بأي شكل من الأشكال ، للتوسع في ذلك نتأمل الأمثلة التالية :

(١٨) -أ- الزمن كفيل بأن يلتهم الجميع .

ب - الزمن كفيل بأن يكشف الكل .

ج - الزمن كفيل بأن يداوي كلّ الجراح .

إذا تأملنا هذه الأمثلة ندرك جيدا أنه من غير المحتمل أن يحدث أيّ تأثير ما لم يكن هناك كيان قابل للابتلاع أو الكشف أو التداوي ، لذلك ندرك أنها كيانات مرتبطة بمنفذ ، علاوة على ذلك ، فإن هذه الأفعال ترتبط بمنفذ عادة ما يتطلب الأمر منه مهارة معينة ؛ أي أن أفعاله لا يُتكفل بها بشكل عشوائي أو من قبيل الصدفة ، بل إن الأمر يتوقف على توفير مجموعة من السمات الضرورية والكافية التي تحدد التخصص ، لذلك يمكن أن نتصور الزمن في (١٨أ) ذلك الوحش الذي يلتهم الكلّ بشراسة ، في حين يمكن أن نتصوره في (١٨ب) بالمشعوذ أو السّاحر الذي يتطلع إلى كشف المستور ، أما في (١٨ج) قد نتصور الزمن في صورة الطبيب أو المسعف الذي يملك القدرة على منح العلاج .

باختصار ، فبلورة كل هذه الأحداث يحتاج إلى منفذ يملك سمات خاصة أو قدرات تمكنه من فعل المطلوب منه ، لذلك فإن عملية اختياره لا تترك للصدفة ، بل لا بد من توفر سمات لازمة حتى يتسنى بناء معنى نسقي يختلف عن باقي المعاني الأخرى ، بل إن الشيء الذي يميز هذا التصور عن باقي التصورات الأخرى هو هذه القابلية الصارمة في اختيار المنفذ بناء على قدرات وسمات لا يمكن أن تتوفر في الجميع .

إذا كان معنى المنفذ أقرب إلى التصرف بطريقة مختلفة ، فإنه لا يقبل نحويا أن يحال عليه باسم مشترك ، بمعنى أدق ، فإن الأمثلة الواردة أعلاه تؤكد أن المنفذ يتصرف بطريقة مماثلة للأسماء التي تفتقر إلى الحد في إحالتها على الزمن ، كما هو مبين من خلال الأمثلة الواردة في (١٨) ، بالإضافة إلى إشارة مهمة تفيد أن هذا التصور ، على المستوى النحوي ، لا يقبل أن يدخل عليه السور ، ولتوضيح ذلك ننظر في الأمثلة الواردة في (١٩)

(١٩)- أ-* (بعض) الوقت كفيل بأن يكشف الكل (معنى المنفذ) .

ب-* تدفق (بعض) الوقت (معنى مصفوفة) .

ما يجعل هذه البنى ملتبسة هو السور (بعض) ، إذ في (١٩ أ) تكون البنية شادة إذا قرأت من جانب التصور المعجمي الذي يربط الزمن بالمنفذ ، لأن السور «بعض» يحيل القراءة على معنى الجزء (المعدود) ، في حين أن المعنى المنفذ ينسجم مع القراءة التي تؤول على الكتلة ، فالسمات التي يمنحها السور لموضوعاته تعكس العلاقة المحورية التي تقرن فعل (الكشف) في كلّيته وليس في جزئياته .

أما في (١٩ب) فالبنية لاحنة لأن قراءة الزمن من زاوية المصفوفة تدفعنا إلى اعتبار الزمن يتدفق دون أن نحدد حركاته ، لأن المصفوفة ترتبط بالزمن المطلق وليس ببعض جزئياته . فإذا كانت قراءة المصفوفة تنسجم هي الأخرى مع الكتلة ، فهذا الأمر يجبرنا على فهم تلك العلاقة التي تجمع بين السمات التصورية للمصفوفة في تسلسلها ،والسمات الدلالية في إحالتها ، والسمات التركيبية (النحوية) في كلّيتها ،و من تم تتأسس المصفوفة على الكتلة ولا تتأسس على المعدود .

٢-٨- تصور نظام القياس الزمني.

يمنحنا الزمن في إطار هذا التصور مؤشرات ثقافية تقودنا نحو بناء معنى مرتبط بنظام القياس (The measurement-system) الذي نشأ أساسا بسبب الارتباط الوثيق بين السلوك الدوري في العالم الخارجي ، وبين التجربة الذاتية ، اعتبارا أن هذا السلوك متعلق بالخبرة الزمنية وبمدى إدراكنا لمؤشراته الداخلية ، لذلك يمكن أن يستعمل كأداة تمثل لفترة زمنية محددة ، أو يستخدم تحديدا لقياس فترة زمنية مبنية أساسا على مدى إدراكنا للزمن داخليا ، معتمدين في ذلك على مجموعة من الرموز الفيزيائية (البصرية والسمعية) التي يتم التركيز عليها لقياس المدة ، ومن الأمثلة على ذلك نجد فعل «التواتر» (Freqancy) ، إذ أن بعض الكيانات في توارثها تعطينا مؤشرات يمكن أن نتنبأ من خلالها على

دورة أو إيقاع السلوك الذي يقوم عليه ، لذلك يكون من المفيد جدا قياس المدة من حيث تعالقاتها ، وهو نفس المبدأ الذي تقوم عليه الساعة ، إذ تعمل على تقسيم اليوم إلى أجزاء متساوية تتمظهر في ساعات ، ودقائق ، وثواني تدور وفق نظام يحدد المدة ويجعل مؤشراتها متساوية .

يدفع الزمن ضمن هذا المعنى الكيان الذي يشكل أساسا نظاما لقياس المدة نحو محاولة ضبط الإيقاعات الزمنية وحوسبتها ، لذلك نجد أن هذه المنظومة المتمثلة في القياس الزمني محددة ، في المقام الأول ، «داخل» «معدل التواتر» و«حساب الوقت» المقاس أساسا بوحدات متفاوتة من حيث المدة (الدقائق ، الساعات ، الأيام ، السنوات . . .)[1] ، ولتوضيح هذا التصور ننظر في الأمثلة التالية :

(٢٠)- أ- دعت الحكومة إلى تحريك الساعة نحو الأمام مع بدء التوقيت الصيفي .

ب- ستنطلق المقابلة على الساعة الواحدة بتوقيت المحلي ، الخامسة بتوقيت غرينتش .

يدفعنا الزمن في الأمثلة أعلاه نحو ضرورة وضع نظام لقياس المدة المبني أساسا على وحدة قياسية هي «الساعة» فتحريك الساعة نحو الأمام في (٢٠أ) يقودنا نحو خلق نوع من التنظيم الذي يسمح لنا بفرض التوازن الزمني «إداريا»

(١) هو الأمر الذي عارضه اينشتاين في مقال له تحت عنوان «حول الكهرباء الحركية للأجسام المتحركة» إذ خصص القسم الأول للحديث عن وصف الحركة من وجهة مادية بالنظر إلى القيم المنتظمة حسب الزمن ، إذ يجدر في الحقيقة أن نسجل أن كل الأحكام التي تتموقع على خط الزمن هي أحداث متزامنة مثلا :

- ستصل الحافلة إلى المحطة في الساعة العاشرة .

مما يعني أن انتقال عقرب الساعة من لحظة القول إلى العاشرة (موعد وصول الحافلة) هما حدثان متزامنان .

على أقل تقدير ، أما في (٢٠ ب) فنحن مضطرون إلى ضبط أو وضع قياس زمني يفصل بين التوقيت المحلي والتوقيت العالمي ، لمتابعة المقابلة مباشرة يجب أن تخضع الساعة لنظام قياس يحدد الفاصل الزمني بين البلدين[1] .

هناك طريقة ثانية أخرى نعمل من خلالها على قياس المدة زمنيا ، وهي الطريقة التقليدية المرتبطة بمصطلحات ومفاهيم حركة الأحداث ، وهو ما توضحه البنية التالية :

(٢١) - أ - يقترب وقت الظهيرة تدريجيا .

ب - إنه المساء ، عليَّ الانصراف .

هناك تقليد راسخ يحسب الوقت بناء على توزيع اليوم إلى أوقات معينة بناء على مؤشرات زمنية تحددها عقارب الساعات ، وضبط الساعة على ١٢ يؤشر منطقيا على فترة الظهيرة ، التي تعمل على تقسيم اليوم إلى جزأين ، ما تحت ١٢ وما بعدها ، لذلك ندرك أن جميع المؤشرات الزمنية التي تحيل عليها عقارب الساعة تحت ١٢ قد تقودنا نحو الاعتقاد تقليديا «أننا في الفترة الصباحية» ، كما هو مؤشر عليه في (٢١ أ) ، والعكس تماما عندما نتحدث عن الفترة المسائية المحددة تحديدا فوق ١٢ ، كما هو موضح في (٢١ ب) .

قد تكون هذه الأوقات دافعا نحو بلورة نظام نقيس من خلاله المدة الزمنية ، وتجزيئها إلى مجموعة من المراحل المتساوية بناء على حركة الأحداث المجسدة أساسا بمداخل معجمية من قبيل : (اقترب ، انتقل ، أقبل . . .) إضافة إلى تحديد فضائي مؤشر عليه ببعض حروف الجر الفضائية . ولتوضيح ذلك نتأمل البنى التالية الواردة في (٢٢) :

(١) من المعلوم أن التوقيت العالمي يخضع لضوابط منهجية تقسم الوقت حسب الموقع الجغرافي للبلد من خط غرينتش ، فلمتابعة مقابلة في كرة القدم وجب ضبط الساعة بحسب الموقع وبحسب طبيعة الفاصل الزمني ، الواحدة بحسب توقيت غرينتش تساوي الثالثة بتوقيت باريس ، والخامسة بتوقيت مكة وهكذا . . .

(٢٢) -أ- يقترب الوقت من الساعة العاشرة صباحا .

ب- تشير الساعة إلى الثامنة والربع .

ج- تشير الساعة إلى الثامنة إلا ربعا .

إن البنى الواردة في (٢٢) تحيل نحويا أننا أمام محتوى زمني مضبوط ، ومؤشر عليه ب العاشرة صباحا في (٢٢ أ) والثامنة والربع في (٢٢ ب) والثامنة إلا ربع في (٢٢ ج) لكن المثير في الأمر أن العامل الحاسم الذي جعلنا نؤشر إلى هذه الأوقات بشكل محدد هي حروف الجر الموظفة ، فإدراكنا أننا بعد الثامنة بربع ساعة حددها حرف الجر (الواو) ، ووعينا أننا قبل الثامنة بربع ساعة حددته «إلا» لذلك قد نصل إلى القول إن طبيعة الحركة ومحتواها هو الذي يعمل على وضع منظومة لقياس الزمن بناء على المعنى المحال عليه ، في حين أن المنحى الزمني يشكل نقطة مرجعية التي تختلف عن الحركة التي تفصل بين اللحظة والحدث ، فهذه التصورات المعجمية تعمل على وضع توجيه زمني فقط ، أما الحديث عن النقطة المرجعية فهي تشكل المنحنى الذي يخبرنا بالمؤشرات الزمنية التي تتمثل تحديدا في الإحالة على الظهيرة (٢١ أ) وعلى الساعة العاشرة في (٢٢ أ) ، لأن هذه النقط المرجعية يتحكم في تحديدها المؤشر الزمني الذي تحيل عليه الساعة ، لكن ماذا نقول إذا ارتبط الأمر بالتراكيب التالية؟

(٢٣)- أ- اقترب الوقت من اتخاذ القرار .

ب -اقترب وقته .

فالنقطة المرجعية في تحديد الإحالة الزمنية المناسبة تخضع هنا لمعيارين مختلفين تماما ، ففي (٢٣ أ) يعود وقت اتخاذ القرار ، بالأساس ، إلى سلطة اتخاذ هذا القرار في الوقت الذي نحدده ونراه مناسبا . في حين نجد في (٢٣ ب) أن النقطة المرجعية لا تتوقف علينا بالتحديد ، بل إنها نقطة مرجعية مجهولة لا نعلمها إلا عند تحققها . ولكي يكون الزمن قابلا للقياس كان يجب أن نعقد ترابطا بين «التزامن» كما تحدث عنه «اينشتاين» ، وبين الموضوعات المتعالقة معه ؛ أي أن ننظر إلى الموضوعات المادية التي نشير من خلالها إلى

الساعات الآلية والمسافات والإشارات في علاقتها بالحركة أو المدة أو الحدث ، لذلك كان للزمن قابلية أن يقاس رغم تعاليه ورغم التداخل التصوري الحاصل بين حالتي الوعي[١] .

لم تكن هذه المعطيات لتقود نحو القول إن نظام القياس الزمني يبدو تصورا متميزا ومختلفا عن باقي التصورات الأخرى التي سبق أن وقفنا عندها إلى حدود الساعة لولا إمكانية تأويله في صورة اسم كتلة أو اسم علم ، يبدو أن هذا التصور يرصد ذلك التعالق المرن الموجود بين المعنى والزمن ، خصوصا الأمثلة الواردة في (٢١) و(٢٢) وهذه المرونة تتضح بشكل جلي في الأمثلة الواردة في (١٨) ، إذ يمكن أن تؤول باعتبارها اسم كتلة ، كما يمكن أن تؤول أيضا باعتبارها اسم علم ، لأن الزمن الكمّي هنا يقاس بالساعات وبالتقويم ، زمن ضخم وقصير ، ضخم لأن أصغر وحداته هي الثانية ، وقصير لأنه لا يضم إلا بعض ألاف السنين [٢] .

---

(١) هذا الأمر عارضه «برغسون» في مقال له منشور بمجلة «الفكر» ص ٢٢ ، في محور جداله مع «اينشتاين» بالقول : «من الواضح أن التزامن يقتضي شيئين : أولا إدراك عفوي ، ثانيا إمكانية المشاركة بالنسبة إلى انتباهنا من دون أن ينقسم» ويوضح ذلك بقوله : «أفتح عيني خلال لحظة أرى برقين متزامنين ينطلقان من نقطة من نقطتين ،أقول عنهما أنهما متزامنان لأنهما واحد واثنان في آن واحد : واحد ، باعتبار أن فعل انتباهي غير قابل للانقسام ، واثنان باعتبار أن انتباهي مع ذلك بينهما ويتفرع دون أن ينقسم . . .» ذلك هو التزامن بالمعنى الجاري للكلمة ، إنه معطى بصورة حدسية ، وهو مطلق ، من حيث إنه لا يتوقف على أي اتفاق رياضي ، ولا على أي عملية فيزيائية كضبط الساعات الجدارية ، إنه محل قابلية للاعتراض على الإطلاق ، إلا بين أحداث متجاورة لكن الحس المشترك لا يتردد في مده إلى أحداث بعيدة بقدر ما نريد أحدها عن الآخر .

(٢) كريستوف بوميان (٢٠٠٩) ، **نظام الزمان** ، ترجمة بدر الدين عرودكي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ، ٣٣٦ .

٢-٩- تصور الزمن/بضاعة.

يدفع الزمن الكيان داخل معنى البضاعة / السلعة (The commodity) إلى إمكانية تأويليه أو قراءته من منطلق أنه يحمل قيمة مادية معينة ، وهي القيمة التي ترتبط تحديدا بنوعية وطبيعة المورد المستهدف بالمقايضة ، لذلك نملك إمكانية تداوله أو استبداله أو المتاجرة فيه أو الحصول عليه ، وهو الأمر الذي توضحه الأمثلة التالية :

(٢٤)- أ - الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك .

ب- الوقت بضاعة نادرة ، الكل يريد منها المزيد .

ج - اشترت / باعت الشركة الراعية مزيدا من الوقت المخصص للدعاية .

د- أربع دقائق من الوقت كافية لمرور الإشهار .

يشكل الوقت داخل هذه البنى معنى مختلفا عن المعاني التي وقفنا عندها ، إذ أن القراءة التي تمنحنا إيّاها هذه الأمثلة تقود نحو اعتبار الوقت كيانا ثمينا يمكن شراؤه أو بيعه ، وهو الأمر الذي يتأكد من منطلق البنية الواردة في (٢٤ أ) إذ أن الوقت بضاعة يجب أن أستفيد منها قبل فوات الأوان وإلا فسُدت ولم يعد لها قيمة ، أما في (٢٤ ب) فاعتبار الوقت بضاعة ثمينة ونادرة يقود نحو رغبة الجميع في الاستفادة منها أكبر قدر ممكن ، خصوصا إذا تعلق الأمر بمرحلة الشباب أو الطفولة ، لكن في (٢٤ ج) فندرك أن الوقت يعدّ بضاعة يمكن شراؤها أو بيعها أيضا ، خصوصا إذا تعلق الأمر بالدعاية وبالوقت المسموح لها داخل لافتات المدن أو الأماكن العامة التي تعرف إقبالا كبيرا ، لذلك نجد أن وقت الدعاية ثمين سواء ارتبط الأمر بالفئة التي تشتري أو الفئة التي تبيع ، وهو الأمر نفسه الذي نجده واردا في (٢٤ د) إذ أن الشركة عمدت إلى رفع المدة الزمنية المخصصة للإشهار إلى أربع دقائق ، ممّا ينبئ أن الوقت المخصص لعرض هذا المنتوج يعدّ ثمينا خصوصا إذا كان نسبة المشاهدة كبيرة أو في أوقات الذروة أو في رمضان تحديدا .

يدفعنا الزمن ، من منطلق هذه الأمثلة ، نحو بلورة تصور يقول بوجود مرودية

يمكن استثمارها ؛ أي أنه بضاعة ثمينة قابلة للاستثمار وجني الربح من ورائها ، بمعنى أدق ، إن السمات الأساسية لهذا التصور لا تتحدد إلا على القيمة التي يمكن أن نمنحها للكيان ، هي القيمة التي تجعلنا نُمعجم هذا التصور بواسطة أفعال من قبيل اشترى ، باع ، استثمر ، ربح ، واقترض . . .

تتمحور الأمثلة ، في هذا الباب ، حول اعتبار الوقت مال في علاقته بقيمة السلعة ، فمثلما يمكن أن ننفق ونستثمر ونقترض من ميزانية المال ، يمكن ، وبنفس الدرجة ، أن ننفق ونستثمر ونقترض من ميزانية الوقت ، وهو الأمر الذي يدعونا إلى اعتبار الزمن بضاعة ذات قيمة نستعملها لكي نحقق مآربنا[١] ، وهناك سياق آخر يمكن أن يساهم في بلورة هذا التصور ، هو اعتبار الوقت موردا يستخدم في تطوير السلع خصوصا عندما يتعلق الأمر بموارد مثل الموظفين أو الموارد الطبيعية مثل : الغابات والمياه والطاقة والمعادن وغيرها ، إذ يمكن أن نتدبر الوقت بنفس الطريقة التي ندير بها الموظفين . ماذا لو رفضت الساعات الطاعة عن تنظيم مواردنا واقتصادنا وأعمالنا وقراءتنا؟ سوف ينهار كل شيء ، سينهار مجتمعنا كلّه ، ستتوقف المواصلات الحديدية والجوية لأنها لا تستطيع أن تعمل إلا باحترام تام للوقت ، وسيصعب على الصناعة أن تستثمر نشاطها ولو بسبب تأخر موظفيها ، وسيواجه نسق الاتصالات وضعا من الفوضى شأنها في ذلك شأن وسائل الاتصال الأخرى العاجزة عن متابعة برامجها ، ناهيك عن باقي القطاعات الأخرى من قبيل : التعليم والخدمات والجيش والجمارك والشرطة[٢] . . . فاعتبار الزمن مالا أو موردا يشكل نمطا واحدا مؤسسا على التفريع المقولي[٣] .

---

(١) جورج لايكوف ومارك جونسون (٨٠) ، **الاستعارات التي نحيا بها** ، ترجمة عبد المجيد جحفة ، دار توبقال للنشر ، ص ٢٥ .

(٢) كريستوف يوميان (٢٠٠٩) ، **نظام الزمان** ، ، ص ، ٣٣٢ .

(٣) جورج لايكوف ومارك جونسون (٨٠) ، **الاستعارات التي نحيا بها** ، ص ٢٦ .

أما إذا تطرقنا إلى هذا التصور من منظور الترميز النحوي ، نجد أنه يعالج بنفس الكيفية التي يتصرف بها معنى المصفوفة ومعنى . الأكيد أنه يؤول في البنى الواردة في (٢٤) باعتباره اسم كتلة ، ويأتي الدليل على ذلك من حقيقة أن معنى السلعة يتأسس في استعماله على معايير استثنائية ، إذ يمكن أن يستخدم تحت تأويل الكمّية (المعدود) الذي يحدده السور «بعض» كما هو الحال في السياق التالي :

(٢٥)- هل يمكن لي أن أدّخر بعض الوقت؟

تخضع هذه البنية في تأويلها إلى اعتبار الوقت سلعة يمكن ادخارها ، لكن السور «بعض» يمنح قراءة تفرض مكانزمات نحوية تجمع بين اسم الكتلة الذي يؤشر عليه بالوقت وبين المعدود الموسوم تحديدا بالسور «بعض» ، اعتبارا أن هذا النوع من القياس الكمّي يعدّ إحدى أهم المؤشرات التي تحيل على أننا بصدد الحديث عن اسم الكتلة .

نتائج عامة

لقد توقفا في هذا الجزء من البحث عند ثمانية تصورات معجمية متميزة مرتبطة بالطريقة التي ندرك من خلالها الزمن دلاليا ومعجميا ، واستنادا إلى كلّ ما تردد من تصورات ، فإنها تبدو مختلفة بالنظر إلى نتائج فحص الأدلة المتصلة بالمعنى ، وبمعالجة التصور الزمني ، بالإضافة إلى الترميز النحوي ، لذلك فإن النتائج المتوصل إليها تؤكد أن البنية التصورية للزمن تقود نحو بناء نسق دلالي نفهم من خلاله الطريقة التي نتصور بها الزمن في اللغة العربية ، ممّا سيبرهن أنها ليست لغة محايدة بأي مستوى من مستويات الحوسبة الدلالية أو التركيبية أو المعجمية ، بل هي كباقي لغات العالم لها نظامها الزمني الخاص ، وتملك مكانزمات خاصة تجعل منها لغة غنية بمحتوياتها ومستوياتها وطبقاتها المقولية . وعلية يمكننا الآن أن نجمع كل هذه الخلاصات أو النتائج المتوصل إليها في الجدول التالي :

التصور	معيار المعنى	معيار المعاجلة: بلورة التصور	معيار المعاجلة: معيار الترميز النحوي
الاسم			
١ :تصور المدة	- تقييم حجم ومدة المدة من حيث تأويل العادة - مدة «أسرع» من حيث تأويل العادة	مثلا : الطول : - مكث وقتا طويلا - ستستمر في وقت سريع الحركة مثلا : (بطء الحركة) يمر علي الوقت ببطء	- يؤول على اسم الكتلة : يمكن أن يظهر واضحا مع الحد ، ومع السور «بعض»
تصور اللحظة	الفاصل الزمني «اللحظة»	الآن مركز الحركة مثلا : - يقترب الوقت	يؤول على سم المعدود : يمكن أن يظهر مع أداة التعريف أو التنكير
تصور الورود	ورود من نوع ما ، الحركة ، السيرورة ، الأنشطة ، الحالة	لا توجد إحالات على طبيعة الحركة	يؤول على اسم المعدود : يمكن أن يظهر مع الأرقام التراتبية ، والأرقام العددية
تصور حدث	التأشير على نهاية الحدث	الآن مركز الحدث ، مثلا : تقترب ساعتك	يؤول على اسم المعدود : لا يمكن أن يقرن بأداة ، لكن يمكن أن يؤول بضمير أو بأحد المركبات الاسمية الدالة على الملكية
تصور المصفوفة الزمنية تصور المنفذ	غير محدد ، ويهدف إلى المادة في كل التعابير قوة المنفذ مسؤولة عن التغيير	حركة غير محددة ، مثلا : يتدفق الوقت إلى الأبد المنفذ مركز الحركة مثلا : يلتهم الوقت كل شيء	اسم الكتلة : لا يمكن أن يسبق بأداة تعريف أو تنكير يؤول على اسم العلم

تصور نظام القياس الزمني	ثمة وسائل لقياس المدى الزمني عبر تكرار بعض السلوكات من الأحداث واللحظات . . .	منحى حركة الأحداث بالنظر إلى مركز الأشياء والموضوعات (جامدة أو حية) مثلا : يتجه الوقت نحو الظهيرة	يؤول على اسم الكتلة أو اسم جماع
تصور البضاعة	الإحالة على الموارد الطبيعية والبشرية	استغلال الموارد مثلا : نحن ننفق وقت فيما هو مفيد	يؤول على اسم الكتلة

إن النتائج العامة التي تم التوصل إليها حتى الآن تتحدد في الطريقة التي تمكننا من الخروج بمعطى عام يتمحور حول أن تصور الزمن في العربية يبدو معقدا ، لأنه في جميع هذه المحطات التي وقفنا عندها يتمظهر لدينا في صورة مدخل معجمي واحد هو الزمن ، هو المدخل الذي يتجاهل باقي المداخل المعجمية الأخرى التي ترتبط به من قبيل : الحاضر ، الماضي ، المستقبل والغد . . . لأنه يتجاهل أيضا النماذج المعرفية التي تبدو أكثر تعقيدا .

رغم أننا قد استعرضنا كلّ هذه التصورات الثمانية التي ترتبط بشكل مباشر بالطريقة التي نتصور بها الزمن في اللغة العربية بناء على معايير دقيقة ، فإنه من جانب آخر يمكن أن نقسمها إلى قسمين : قسم يرتبط بتصورات زمنية أساسية ، ويرتبط الثاني بتصورات زمنية ثانوية ، اعتبارا أن التصورات الأولى تتعلق بالجوانب الإنسانية المشتركة معرفيا ؛ أي أنها تتعلق بخبراتنا التي نكوّنها بناء على معاييرنا الداخلية مثل المدة واللحظة والحدث .

تعزى كل هذه التجارب إلى الإدراك الحسي المتدخل في بناء الإدراك الزمني ، بناء عليه ، فلدينا ما يكفي من الأدلة لكي نفترض أن هذه التصورات من المرجح أن تكون الأكثر شيوعا بين لغات العالم ، فهي تصورات تعمل كلّها على تشكيل القدرة المعرفية الأساسية التي تدخل في تحديد الطريقة التي

بموجبها ندرك نسقنا التصوري ، بل إساسية رات اي بتصورات زمنية اكن أن تتابعهما بشكل متوازي ، لكن لا يمكن أن تطابق بين تفاصلهمادات تقع بشكل متفرد في الزمن ، فنحن لن الطريقة التي نُبَنين بها تصوراتنا حول الزمن لا يمكن أن تخرج عن الكيفية التي ندركه بها ، لذلك نجد أن مثل هذه التصورات تتناقض مع التصورات الثانوية التي لا تدخل ضمن هذا الباب التصوري من قبيل اعتبار الزمن/ بضاعة أو منفذ أو مصفوفة أو الورود أو نظام القياس الزمني . مثلا ، عندما نتصور الزمن حاملا لقيمة ثمينة قابلة للتداول بإمكانية بيعها أو شرائها مثله مثل باقي السلع المادية الأخرى ، فإنّه يرتبط بالتحديد بصفات العالم الصناعي ، الذي يدفع إلى العمل وفق تقسيم الوقت إلى وحدات زمنية ، وهو الأمر الذي يفترض أن يكون غائبا عن المجتمعات غير الصناعية ، ممّا يفسّر أن اعتبار الوقت/ بضاعة هي قيمة لا يمكن أن نصادفها في جميع الثقافات ، لذلك فهو يُبنيَن وفق ما تفرزه سلوكاتنا اليومية[1] .

٣- البنية التصورية والتقطيع الزمني:

تطرقنا في بداية هذا الفصل إلى أهم التصورات التي ترتبط بالزمن ، والتعالقات التي تمايز بين إدراكنا للزمن وتصورنا له ، وهذا مؤشر إيجابي يعطي الدليل عن وجود مكانزمات تمكننا من تقطيع العالم الخارجي وفرز أهم مكوناته ، لذلك يبقى الزمن إحدى أهم الملامح المهيكلة للعالم الخارجي الذي نؤوله بعبارات أو تصورات تتحقق على مستوى اللغة . والبحث في هذه التصورات يمكننا من الوقوف على الكيفية التي تتصل بها مع هذا العالم داخليا ، كما يمكننا أيضا من رصد هذه التمثلات في عملية تقطيع الزمن ومحاولة منسقته .

يظهر لنا إذا بدأنا من التصورات السابقة أن الزمن ، كما تُعبّر عنه تمثلاتنا له ، يمثل لنا حالة إدراكية (Perception state) نعبر عنها بناء على خصوصياتنا

(١) جورج لايكوف ومارك جونسون (٨٠) ، الاستعارات التي نحيا بها ، ص ٢٦ .

الداخلية ، وهكذا تكون البنية التصورية التي نعجم من خلالها البنى الزمنية قادرة على رصد الملامح الكبرى التي تسعفنا في تحديد الأبعاد الكبرى للزمن ، وهو افتراض تم سحبه على نسبة تمثلاتنا الذهنية (Mentalistic Representations) ، إذ يُفترض من اللغة أن تعكس الأنساق المعرفية التي تشغل فهمنا في رسم حدودها ، فنحن حينما نريد أن نوقع شيئا ما عن طريق اللغة نستخدم أبعادا زمنية محددة تتمثل في المستقبل والحاضر والماضي ، أبعاد تتضمن في نفسها تصورنا العام عن الزمن ، بل إن تلك التصورات التي وقفنا عندها في بداية هذا الفصل هي التي تجعل قراءتنا للمستقبل والحاضر والماضي تبدو مختلفة ومتميزة عن باقي التصورات الأخرى التي قدمت في هذا الإطار ، خصوصا تلك التصورات التي كانت تُقر بفقر اللغة العربية زمنيا [1] .

ومن الدوافع المركزية التي تؤسس لتصورنا الزمني ، علاقة الذات وموقعها وإمكانات تحركها في الفضاء ، إضافة إلى الطريقة التي نعبّر من خلالها عن الزمن حين تتموقع الذات في نقطة معينة ، فإنّنا نحدد من وراء ذلك ما يعرف بـ«الإحالة الزمنية» (Temporal Reference)[2] التي تستند ، في هذا المستوى ، على ثلاثة أبعاد تخترق الذات باعتبارها تمثل المركز أو نقطة مرجعية في التعبير عن الزمن ، وهي المستقبل ، الحاضر ، والماضي ، ولتوضيح ذلك ننظر في البنى التالية :

(٢٦)- أ - مات الرجل .

ب - سيموت الرجل .

تعبر البنية الواردة في (٢٦ أ) عن حدث وقع في الماضي ، لذلك فإن الأمر يستلزم منطقيا أن الرجل ليس حيا الآن . وتشير البنية الواردة في (٢٦ ب) إلى

(١) انظر في هذا الباب الفصل الأول من «**دلالة الزمن في اللغة العربية**» لعبد المجيد جحفة ، دار توبقال ، المغرب .

(٢) المرجع نفسه ، ص ، ٢٥ .

أن الرجل مازال حيا ، لأنها تعمل على موقعة زمن موته بعد الآن ، إذ يشكل «الآن» نقطة إحالية يتم من خلالها تحديد البنى وموقعتها ، أو بعبارة أدق ، إن الحديث عن «الآن» هو حديث عن الذات التي تعتبر مركزا إشاريا نحدد من خلاله البعد الزمني المراد الإشارة إليه ، وبذلك ندرك بحسب هذه التصورات التقليدية أن الماضي يصف ما حصل ، والمستقبل يصف ما سيحصل ، والحاضر يصف ما يحصل الآن[1] .

بناء على هذه المعطيات الأولية يمكن أن نتساءل : كيف نتصور المستقبل ، الحاضر والماضي ؟ هل نتصوره بناء على هذا النسق الذي يفرّع الزمن وفق هذه الأبعاد ، أم أن هناك آليات أو مكانزمات أخرى يمكن أن تساعدنا في بناء تصور آخر يتجاوز هذه الحدود الضيقة في تعبيرنا عنه ، هو الأمر الذي سنحاول الإجابة عنه من منطلق الاستعانة بتلك التصورات الأولية التي انطلقنا منها ؛ مركزين في ذلك على تلك المعايير المرتبطة بالمعنى وبلورة التصور وبالترميز النحوي لبناء النسق الزمني في العربية ، مفترضين أن هذه الأنساق التصورية تلعب دورا مهما في تحديد مؤشراتنا الزمنية وفي تعاملنا مع المحيط زمنيا .

٣-١- تصور المستقبل.

من الأسئلة الكبرى التي يجب أن نطرحها إزاء النظام الزمني في اللغة العربية هي : كيف يتم بناء نسقنا الزمني؟ وكيف يتم التعبير عن المستقبل داخل كل تلك التعالقات الزمنية التي سبق الوقوف عندها؟ وما هي أهم الدعائم التي تقود نحو ترسيخ هذا الطرح؟

تجدر الإشارة أن أعمالا كثيرة حاولت أن تقارب الطريقة التي نتصور من خلالها نسقنا الزمني ، بل قد حاولت أن تجد مقاربات فسّرت من خلالها أن النسق التصوري للزمن يخضع لمجموعة من المعايير الدقيقة كما فعل «ريشنباخ»

(١)عبد المجيد جحفة (٢٠٠٠) ، «**مدخل إلى الدلالة التوليدية**» ، ص ، ١١٦

(Reichenbach)[1] الذي عمد إلى تمثيل البنية الزمنية من منطلق تحديد مؤشرات الإحالة الزمنية المبنية أساسا على ركائز أساسية ، هي لحظة التلفظ والحدث ، الشيء الذي يقود نحو بناء نسق تصوري يحيل إلى المستقبل أو الحاضر أو الماضي بالنظر إلى التعالق الكائن بين زمن الإحالة والحدث ولحظة التلفظ ، وهي الدوائر التي حاول «عبد المجيد جحة» (٢٠٠٦) (دلالة الزمن في العربية) أن يجد لها صيغة تطبيق على اللغة العربية ، محاولاً منه إثبات عنى اللغة العربية زمنيا ، بل وحاول أيضا أن يقارن بين جهاز «ريشنباخ» الزمني وبين جهاز «ابن يعيش» ، إذ استنتج أن هذا الأخير لا يصف إلا الأزمنة المطلقة (ماضي ، ومستقبل ، وحاضر) ، أما الأزمنة النسبية (الإحالة على زمن من خلال آخر) فلا يصفها [2] .

لكن ماذا لو حاولنا أن نبني تصورا زمنيا آخر مخالفا بعض الشيء عن هذه الأبحاث ، مستفيدين بالطبع من النتائج العامة التي أفرزتها خصوصا فكرة الإحالة الزمنية والحدث ، ناظرين إليها من زاوية مختلفة ستقودنا حتما إلى بناء نسق تصوري للزمن في اللغة العربية مبنى أساسا على تعالق تلك التصورات التي تحدثنا عنها وإفرازاتها الإدراكية والحسية ، من قبيل : معنى الحدث ومعنى اللحظة وتصور «إطالة المدة» و«الضغط الزمني» .

لهذه الغاية ، سنناقش في هذا الجزء من الكتاب مختلف الطرق والتعالقات التي تقودنا نحو بناء تصور نسقي للمستقبل ، واضعين في اعتبارنا أن تصورنا له محدد أساسا بنسقنا الداخلي سواء تعلق الأمر بمسالة الإدراك أو بما هو نفسي ، محاولين تبيان ما إذا كان نسقنا الداخلي نسقا كافيا لكشف الدلالات التي

(١) للإطلاع أكثر على تلك المعطيات يرجى العودة إلى عمل ريشنباخ(٤٧) (Reichenbach) .

- Reichenbach, H.(47), ***Elements of symbolic logic***, university of California, Berkeley.

(٢) عبد المجيد جحفة (٢٠٠٦) ، **دلالة الزمن في العربية** ، ص ١١٠-١١١ .

توحي إلى تصور الزمن وتوجيهه نحو المستقبل ، أم أن هناك دوافع أخرى مشتركة مسؤولة عن ذلك . لذلك سنقوم باستقراء عدد مهم من الدلالات المعرفية الداخلية لرصد الإحالة على المستقبل ، قياسا على الماضي والحاضر ، مفترضين أن تصوراتنا للزمن تفرز داخليا لتعبر عن تدفق زمني محال عليه بالمستقبل ؛ أي محال عليه باحتمالات لا يمكن التحقق من وقوعها أو لا يمكن أن تصل إلى درجة اليقين إلا عبر تدفقات زمنية تنطلق من «الآن» ، فنتصور العلاقة القائمة بين «الآن» والمستقبل علاقة قائمة على تجزيء نسقنا التصوري للزمن ، وهو الأمر الذي يقود صوب الحديث عن عدم اليقين من حدوثها ، لتوضيح هذه الأمور دعونا ننظر في البنى التالية الواردة في (٢٧) :

(٢٧) – أ- سيقلع زيد عن التدخين غدا .

ب – يقلع زيد عن التدخين غدا .

ج – ينهي زيد التدخين غدا .

د – زيد في طريقه للإقلاع عن التدخين غدا .

هـ – زيد على وشك الإقلاع عن التدخين .

تتخذ الأحكام الواردة في (٢٧) نقطة زمنية مرجعية تحيل على المستقبل ، مع ذلك لا يمكن أن نسلم بأنها تراكيب مترادفة على الرغم من كونها تعبر عن سلامتها الدلالية والتركيبية ، إلا أنها تشترك جميعها في سمة واحدة هي إمكانية التنبؤ بحدث ما قد يقع في المستقبل وهو محاولة الإقلاع عن التدخين . لذلك يمكن أن نشير أن البنية الواردة في (٢٧ أ) تتنبأ بأن زيد سيقلع عن التدخين غدا ، لكن هذا الأمر لا يمكن أن يتأتى إلا بالإرادة الواردة في (٢٧ج) ، لكن خلافا للمتوقع فعندما نتحدث عن البنية الواردة في (٢٧ب) فإنها تبدو ملتبسة في قراءتها لأن فعل الإقلاع لا يمكن أن يتم إلا بالتوفر على الإرادة ، وفعل الإرادة ملتبس بين التحقق وعدمه ؛ لأنه موسوم بمؤشر زمني يحيل على المستقبل ، وكأننا أما عالم ميتافيزيقي لا يمكن أن يتحقق إلا بإقلاع زيد عن التدخين غدا ، أما البنى الواردة في (٢٧ د) و(٢٧ هـ) فإنها تقرأ على

الاحتمال ؛ أي أننا لا نملك اليقين في كون زيد سيقلع عن التدخين غدا أم لا ، فعبارة «في طريقه» و«على وشك» تحيل مباشرة إلى كون زيد لن يتمكن «قطعا» من الإقلاع عن التدخين غدا .

فالعلاقات الزمنية التي تربط بين المستقبل وطريقة توثيقه توثيقا جيدا مبنية بالتحديد على فعل الالتزام من الناحية التصورية ، فالالتزام بالإقلاع عن التدخين يتصل بشكل مباشر بالمستقبل عبر توظيف أو استخدام العديد من العبارات من قبيل : (يجب) التي تحيل على تعاقد بين الحدث الكائن والحدث الممكن الذي من المحتمل وقوعه في المستقبل ، بدلا من الحديث مثلا عن عبارات من قبيل : (في طريقه) أو (على وشك) ، يبدو هنا أن الإحالة الزمنية التي نشير من خلالها على المستقبل قد تختلف حمولتها بحسب الطريقة التي نتصور بها الحدث ، وبمدى القدرة على الالتزام بفعل الحدث في المستقبل وهو أمر وارد في (٢٧ أ) و(٢٧هـ) .

تفترض قراءة المستقبل إدراج بعض الموجهات التي تتوفر تلقائيا على حدثين فرعيين يحيل الأول على النشاط ويحيل الثاني على الحالة [١] ، اعتمادا على مجموعة من الظروف الحالية التي تعطي إشارات يمكن أن ننعتها بـ«الإشارات الحتمية» التي لا نملك قوة أو سلطة على تغييرها ، ولتوضيح ذلك يمكن أن ننظر في البنى الواردة في (٢٨) :

(٢٨) -أ- تغادر الطائرة المطار في الساعة ١٠,١٥ من صباح الغد .

ب- سيبدأ العمل في الساعة ٠٩,٠٠ من صباح يوم الاثنين المقبل .

ج - غدا هو الحادي والعشرين من مارس .

(١) للاطلاع أكثر على هذه المقاربات يرجى العودة إلى عمل كل من :

- Pustejovsky, James (1995): ***The Generative Lexicon***. Cambridge/Mass.

- Grimshaw, j. (1990), ***Argumant Structure*** , MIT press.

من المفترض أن اللغة عندما تعبر عن المستقبل بهذه الطريقة التي تحمل دلالة قوية على عدم التحكم في أمره أو حتى تغيير بعض ملامحه ، تؤشر على أننا أمام بنية زمنية خارجة عن إرادتنا ، وبما أن الأمر يبدو وكأنه حاضر لا مفرّ منه ، فإنه يدعو إلى التأكيد أن المستقبل يعامل بنفس الطريقة التي يمكن أن نتصور بها الحاضر ، لذلك يمكن أن نسمي هذه القراءة بـ«الحاضر التقدمي» .

تقودنا هذه الرؤية الجديدة للمستقبل نحو بناء نسق زمني يمكن أن تتماهى فيه الأزمنة خصوصا إذا كان الأمر مرتكزا على القراءة التأويلية التي تجعل سيرورة الزمن مؤولة بناء على نسقين زمنين مختلفين ، لكنهما يحملان سمات مشتركة تقرّب قراءة المستقبل من الحاضر ، خصوصا إذا تعلق الأمر بتراكيب من قبيل تلك الواردة في (٢٨) ، فالإقرار بمغادرة الطائرة في الساعة ١٠,١٥ من صباح الغد يجعل الأمر محسوما من الناحية التنظيمية ، أما الحديث عن بداية العمل في الساعة ٠٩,٠٠ من صباح الاثنين المقبل ، فنقرأ في محتواه القضوي الإحالة على النشاط الذي أصبح وكأنه واقع ، بالنظر إلى ضرورة ضبط موعد العمل مع الحالة التي افرزها التوقيت المحلي ، أما في (٢٨ ج) فالإقرار حاسم بشكل كبير ولا يحتمل المجادلة ، فالنظر إلى ٢١ مارس باعتباره يؤشر على الغد القادم ، يعطينا مؤشرات أنه حاضر تقدمي نحتفل فيه بعيد الأم آجلا أم عاجلا .

فعندما نتأمل هذه البنى ندرك أننا لا نملك سلطة أو إرادة في جعل هذه المواعيد تتغير ، رغم كونها تحيل على مستقبل غير واقع . وهو الأمر الذي يجعلنا نعيد النظر في القول القائل ، بالمطلق ، إن المستقبل هو زمن غير واقع ، اعتبارا أن هناك بنى زمنية تحيل على المستقبل لكنها تحمل بعض سمات وقوعها لا محالة ، لكن في مقابل ذلك هناك بنى تشير إلى هذا المعطى الذي يفسّر المستقبل زمنا غير واقع ، لكن هذه القراءة لا تستقي مكامنها التأويلية إلا إذا رُبطت بأشياء مصيرها بأيدينا ، ولتوضيح ذلك ننظر في البنى الواردة في (٢٩) :

(٢٩) – أ- سأسافر إلى باريس الشهر المقبل .

ب – زيد باق معنا ليلة الغد .

الأكيد الآنَ ، أننا ندرك وجود تمايز بين قراءة البنى الواردة في (٢٨) عن البنى الواردة في (٢٩) ، فإذا كانت المؤشرات المقدمة في (٢٨) تحيل على زمن المستقبل باعتباره زمنا لا نملك سلطة تغيير أنشطته ، فإن الأمر يبدو مخالفا في (٢٩) ، إذ الأمر مرتبط بنا نحن ، نملك كل السُّلَط في تغيير نوع النشاط بالنظر إلى طبيعة الحالة ، إذا راق لي يمكن أن أسافر(٢٩ أ) ، وإن لم يرق لي يمكن أن أؤجل أو ألغي الأمر تماما . الأمر نفسه بالنسبة لزيد ، فإذا وجد ما يناسبه فهو باق معنا ، وإن لم يجد يمكنه المغادرة (٢٩ب) وهو الأمر الذي يمكن أن ننعته بالحاضر «غير التقدمي» .

تقف أهمية هذه الرؤية عند حدّ كون المستقبل يشكل إطارا داخليا ؛ أي أنها رؤية تقرّر مدى انسجام المستقبل مع الزمن التقدمي أو الزمن غير التقدمي ، وبالتالي فإنه يُخضع في انسجام معطياته كلّ الأنساق الزمنية لظروف محددة ، أو لنَقُل لحوسبة زمنية دقيقة ، وهو الأمر الذي يجعل من البنى التالية شاذة :

(٣٠) – أ- * يشعر زيد بحالة جيدة مساء الغد .

ب –* يشعر زيد بتوعك ليلة الغد .

الجميل في هذا التصور ، أننا نشعر بعدم سلامة البنى تركيبيا وعمليا ، وهذا الاصطدام بينهما هو الذي يولّد معنى غير متوقع ، أو لنقل إن تصوراتنا نحو المستقبل لا تقتضي الجمع بين الشعور بحالة آنية وبين ربطها بالمستقبل ، وهي العلاقة التي جعلت من البنى الواردة في (٣٠) شاذة . وبالمثل ، يمكن أن نستعمل الحالات المستقبلية التي يمكن التنبؤ بها من لحظة الحاضر كما هو الحال في النموذج الوارد في (٢٨ د) ، إذ باستخدام هذه البنية في الماضي وربطها بالمستقبل يعني ، منطقيا ، أنها حالة لم يتم تحيينها ، مثلما هو الحال في البنية التالية :

(٣١) كنت في الطريق للذهاب إلى باريس يوم الأحد .

فالمثال التالي يحيلنا على الصراع القائم بين التخصيص والإرادة ؛ أي بين التأشير على يوم محدد للذهاب إلى باريس وإرادة الذهاب إليها ، وهو الأمر الذي يمكن أن يقع لكن دون أن نكون مضطرين إلى تحديد سقف زمني مستقبلي مثل «يوم الأحد» كما هو مبين في البنية التالية :

(٣٢)- كنت في الطريق للذهاب إلى باريس .

فالأمر بالنسبة لهذه البنية لا يقتضي أي إطار زمني ، لأنه سيخلق نوعا من الاصطدام بين فعل وإرادة الذهاب في الماضي والمستقبل ، وبالتالي نصل إلى إدراك أن هناك توزيعا تكامليا ينظم هذا النسق الزمني ويجعل من الصعب أن تؤول مفاهيم الماضي ، بأية حال من الأحوال ، إلى المستقبل بالنظر إلى الكشف الزمني التسلسلي الوارد أعلاه (٢٧) ، (٣٢) .

لكن هذه الأمور ستكون لها قراءة مخالفة إذا ارتبط الأمر بمعطيات لها صلة بالأحول الجوية ، فنجد أن هذه البنى ستكون أكثر إقناعا دلاليا ، خصوصا عندما ندرك أن هذا التصور الزمني يفاجئنا بحوسبة دلالية تخرق القاعدة بشكل غريب ، نتأمل الأمثلة التالية :

(٣٣)- أ – سيكون الجو أكثر برودة غدا .

ب- سيكون الجو معتدلا غدا .

فالأسئلة الجوهرية التي يمكن طرحها على هذه البنى تتمظهر في مدى امتلاك الأمثلة الواردة في (٣٣) لنقطة مرجعية واحدة ، أم أنها تملك إحالة زمنية مشتركة؟ أم أنها تصورات غير متجانسة تحتاج إلى جهاز مفاهيمي مستقل؟

يلاحظ أن الأحكام الواردة في تصور «ريشنباخ» (١٩٤٧) (Reichenbach) تؤكد أن المستقبل مبني أساسا على مفهوم التواتر ، وهو أمر مشروط بأمر لم يحدث بعد ، وبالتالي فهو نشاط غير مؤكد حدوثه ، لكن الملاحظ أن إخضاع هذه المعطيات لمسار تركيبي وزمني محددين يعطينا المعادلة الزمنية التالية :

س + الحاضر = المستقبل

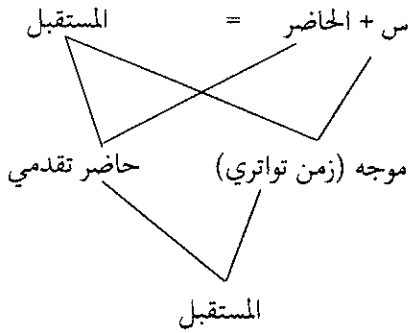

إذا كان هذا المسار يقتضي البحث عن مكان في المستقبل تحت مبرر التواتر الزمني ، فإن البنى التي تعتمد على الموجهات تكون أقل ذاتية ، كما يتضح ذلك من خلال التركيب التالي :

(٣٤) – سيُعقد الاجتماع يوم الجمعة في العاشرة .

أما تلك التي تعتمد على الموجهات الزمنية المحيلة على المستقبل ، فإنها تعطينا قدرة أكبر على التوقع والتنبوء ، كما هو الحال في :

(٣٥) – إذا رَنَّ الهاتف ، فسيكون والدي .

نفسّر هذه القدرة التنبؤية من خلال عملية التوقع ، فإذا رَنَّ الهاتف فمن المتوقع أن الشخص الذي سيكلمني سيكون والدي وليس شخصا آخر ، فهذه القراءة قائمة أساسا على مبدأ الاحتمال ، لأنه من المتوقع أيضا أن يكون المتكلم شخصا آخر غير والدي ، لهذا نجد أن هذا التفسير يعبر عن الحاضر أكثر من تعبيره عن المستقبل لأن الأمر مرتبط بحتمية التجسيد .

إن هذه المعطيات ليست بأمثلة ، إلا أنها تقدم دليلا على أن تصورنا للزمن المستقبلي يتحدد من منطلق علائق يرتبط بعضها بمدى إدراكنا للنسق الزمني الداخلي ، ويرتبط بعضها الآخر بالطريقة التي نعبر من خلالها عن هذا النسق ، فوجدنا أن توجه الزمن نحو المستقبل يتحدد في اللغة العربية ، من منطق الترميز النحوي المحدد تركيبيا بواسطة صُرفة نحوية تحيل على التواتر (Frequency) ، أما

على مستوى معيار المعنى ، فإنها تركز تحديدا على مبدأ الاقتران (Concomitance) لأن بنية الزمن وتصوراتنا حوله تقول إن المستقبل زمن لا يبنى إلا عبر تدفقات زمنية تقوم على التواتر والاقتران .

تجعلنا فكرة التركيز على المستقبل نعي جيدا أن اللحظة الزمنية بالمنظور العام هي التي تعمل على تقييد الإحالة الزمنية في المستقبل ، وهو أمر له علاقة بالكيفية التي نتصور بها معطياتنا نحوه ، فنحن ندرك أن البنية الواردة في (٣٠ أ) هي بنية شاذة دلاليا لأنه ثم خرق تلك العلاقة المفروضة بين اللحظة والإحالة ، فإذا كانت اللحظة الزمنية تؤشر على المستقبل ، فيجب أن تكون الإحالة الزمنية منسجمة مع هذا المعطى ، لكن لا يمكن أن ننسي أن هذه القاعدة تمنحنا معطيين اثنين هما : مؤشر القراءة ومؤشر التأويل ؛ لَما لهما من دور كبير في توجيه المسار الزمني نحو وجهة معينة ، لذلك يتعين علينا من الآن أن نشير إلى أن حقيقة تصورنا للزمن في المستقبل تجعلنا دوما نتصوره وكأنه يتجه إلى الأمام ، لكن نؤكد كما سيأتي على ذلك لاحقا ، أن هذا الأمر لا ينطبق على كلّ لغات العالم ، فنجد أن اللغات الهندو- أوربية (الانجليزية مثلا) تتصور المستقبل[1] وكأنه شيء ينتظرنا بتموقعه أمامنا ، فهو المجهول الذي سنواجهه حتما ، الأمر نفسه نجده في اللغة العربية التي تستعير مجموعة من المعايير التي تحيل على موقعتها للمستقبل في الأمام من قبيل : (أتطلع إلى المستقبل) ، (أتطلع إلى مواجهة المستقبل) .[2]

لكن هذا الأمر لا يبدو أنه عالميا ، إذ توجد لغات لا تخضع في تصورها للمستقبل بموقعته في الأمام ، بل تجعله وراءها مثل : الهوسا واليونانية القديمة

(١) هي النتائج التي تم التوصل إليها في عمل «ساطويل» (٩٣) ،

- Stowell.j. (93), ***syntax of tense***, ms , university of California , los Angeles.

(٢) انظر جاكندوف (٢٠٠٩) ، ص٦٤ .

و«الماوري» و«ايمارا»[1] وهي دعائم تقدم حججا دائمة لاختلاف تصوراتنا الزمنية سواء ارتبط الأمر بالماضي أو المستقبل أو الحاضر .

٣-٢- تصور الحاضر (الآن).

وفق ما قدمته النظرية النسبية ، فإن تصورنا للآن أو الحاضر لا يمثل حقيقة في ذاته ، أي ليس هناك في الواقع شيء اسمه الآن ، لكن ما يوجد هي الذات التي تتخذ شكل مراقب أو ملاحظ في الفضاء ، تحدد فترة زمنية معينة مرتبط بوجودها لأنها تفصل بين حدث قد مضى وحدث سيقع ، أمّا ما يقع فهي فترة زمنية تقع بين المنزلتين .

ويقدم «ياسكولت» (٢٠٠٩) (Jaszcolt) دليلا على هذا المعطى من منطق تركيزه على الذات ، فإذا أخذنا مثلا شيئا ينتمي إلى (أ) وآخر ينتمي إلى (ب) ، مع العلم أن توقع (أ) يكون في الماضي ، وتوقع (ب) يكون في المستقبل ، فإن نظرتنا للذات تتحدد من نقطة وسطية تقع بين (أ) و(ب) ، وبالتالي قدرتها على فرز أنساق زمنية تؤشر على المستقبل أو تؤشر على الماضي ، وهو الأمر الذي يمكن أن نجد له صدى ضمن العمليات أو المعادلات الفيزيائية التي تجعل من الماضي والمستقبل نسقان زمنيان متناظران ، لنفترض أن الذات التي تمثل هنا مركز الحدث توجد في المغرب ، وهناك مقابلة في كرة القدم تجري في ١٢,٠٠ بالتوقيت المحلي للمغرب ، فإن الذي سيتابع المقابلة من الصين يختلف عن الذي سيتابعها من الولايات المتحدة الأمريكية بحكم الفاصل الزمني الموجود بين البلدين ؛ أي أن الأول يشاهدها من منظور زمني يحيل على المستقبل ، في حين أن الثاني يشاهدها من منظور يحيل على الماضي ؛ بناء على مركز المتابعة الذي يوجد في المغرب ، وهي معطيات تحيلنا مباشرة وكأننا أمام تناظر يجعل من المستقبل والماضي زمنا واحدا .

(١) سنعمل على مناقشة هذا الاختلاف في الفصل الثاني .

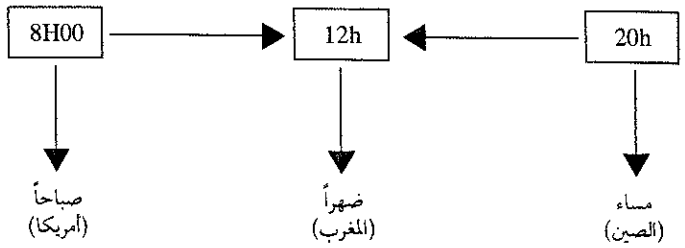

لكن على مستوى الدلالي ، فإنه لا يمكن أن نسلّم بهذه الجزئيات ، لأن العمل على الحاضر يتم تصوره دلاليا من زاوية أنه يؤشر على معنى اللحظة التي تقرأ تحت مؤشر «الآن» ، وكما سيتبين لاحقا ، فإن الحاضر عبارة عن زمن يفصل بين لحظة مضت ولحظة زمنية لم تقع ، بناء على نظام تسلسلي يخضع الحدث تحت إطار ما يعرف بالمصفوفة الزمنية .

فالإحالات الزمنية التي تتحدث عن مؤشرات زمنية تحيل على «وقت سابق من» أو «وقت لاحق من» كلاهما يرتكزان على «لحظة التلفظ» و«الإحالة الزمنية» و«الحدث» في نموذج ريشنباخ (١٩٤٧) الزمني . لكنه غير كاف لكي يحدد جميع المعاني الدلالية التي نتصور من خلالها الحاضر ، لوجود معلومات إضافية يمكن نقلها عن طريق النظام التصوري للزمن في اللغة العربية التي تمكنت من فرز معطيات لغوية ودلالية أكدت بموجبها عن غناها التصوري[1] ، لأن التعبير الإحالي قد يؤشر على بعدين زمنين مختلفين بالنظر إلى الموقع الجغرافي ، فإذا كانت المقابلة في تمام الساعة 12h00 بتوقيت غرينتش ، فإن المكانزمات الزمنية تقول لي إن الذي سيتابعها في أمريكا سيكون قد تَموقَع إحاليا في الصباح ، أما الذي سيتابعها من الصين سيكون قد توقع في المساء ، فكيف سيتم الحسم في هذا الإشكال من منطلق ما قدمه «ريشنباخ» في نموذجه ؟ قد نقرّ بوجود تباين على مستوى الأنظمة التوجيهية ، إلا أن ذلك لا

٤٤- لتوسع أكثر المرجو النظر في جحفة (٢٠٠٦) .

يعني أن المقابلة قد رسمت حدودا زمنية بين المنطقتين ؛ لأن كل واحد من هذه الذوات يتابع المقابلة على المباشر . لتوضيح ذلك ننظر في البنى التالية :

(٣٦)- أ- سأسافر إلى روما في غضون ثمانية أشهر .

ب- سأسافر إلى روما ثمانية أشهر من الآن .

إن البنى الواردة في (٣٦) تكشف عن معطيات جديدة تمكّننا من فهم الحاضر بناء على تصور يقتضي الاستعانة بمؤشرات إشارية مفادها أن المعطى الوارد في (٣٦ أ) لا يرتبط بالمستقبل ، بل له ارتباط وثيق بالحاضر لأن المقتضيات الدلالية تمنحنا قراءة مستقبلها ينظر من الحاضر وليس العكس ، في حين أن (٣٦ ب) تكشف عن قراءة أخرى تتمثل في كونها لا تتصل من حيث دلالتها الزمنية بفاصل زمني بقدر ما تتصل تصوريا بمسألة اليقين ، لأن قرار الذهاب إلى روما قد اتخذ ، يبقى فقط إبلاغ المعني بالأمر بفحوى أو مضمون الكلام . الأمر نفسه نجده عندما نتحدث عن معنى اللحظة التي تؤشر على الحاضر في بُنىً من قبيل :

(٣٧) - أ - إذا كان الجو ممطرا ، فإنه يتعين علينا البقاء في البيت .

ب - فعلا تمطر ، سيتعين علينا البقاء في البيت .

إن المؤشرات الزمنية التي تكشف عنها هذه البنى تخول لنا أن نبني نسقا زمنيا يحاول أن يجعل من تصوراتنا معطيات معكوسة على تعابيرنا ، فإذا تأملنا جيّدا البينة الواردة في (٣٧ أ) فإننا نؤشر على قراءة تجعل من الحاضر نقطة مرجعية تفصل بين المطر باعتباره يحيل على حدث مازال لم يتحقق ، والبقاء في البيت في حال حصوله ؛ أي أننا نتصور الحاضر وكأنه يجمع بين اللحظة والحدث في علاقتهما بالمصفوفة الزمنية ، أما في (٣٧ ب) فإننا نستطيع أن نمايز ، من حيث المؤشرات الدلالية ، أن الأمر مرتبط بحاضر مكتمل[1] ، والبقاء

(١) أحمد باهي ، عبدالقادر الفاسي الفهري (٢٠٠٠) وقائع الندوة حول ، **البنى الزمنية وأشكالها** . منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، ص ، ٨٣ ، الرباط .

في البيت باعتباره حدثا لم يكن مخططا له ، لذلك يمكن أن نرصد تأويل هذه البنى بالنظر إلى معطياتها الزمنية التي تحيل ضمنيا على الحاضر ، لأن منطلق الإحالة يتم ضبطه أو تخصيصه أو إدراكه من منطلق حيثيات السياق ، لأن التأويل أو القراءة التي نعتمد عليها في استخلاص تصوراتنا حول الحاضر تتمحور تحديدا في جعل المطر حدثا يقع في المستقبل ، ومسألة البقاء في البيت لا يمكن أن نسلم براهنيتها إلا إذا أمطرت ، لكن ما الذي يجعل هذه البنية محيلة ضمنيا على الحاضر؟ بالطبع الأمر هنا مرتبط بمسألة «اللحظة الآنية» التي تمركز الذات باعتبارها موجّه زمني ينتقل من الحاضر نحو المستقبل ، لذلك يكون «الحاضر» زمنا تصوريا مُدرَكا من خلال استحضار السياق .

يجعل تصورنا للحاضر من تعبيرنا ذا مفعول دلالي يجعل من المسار الزمني الذي يربط بين فعل الحركة والتركيب الزمني ممثلا له بواسطة «القرب» ممّا يجعل من المستقبل زمنا يتوخى تحقيقه بواسطة اليقين ، وهنا يمكن أن تطرح مشكلة أخرى مرتبطة بمصفوفة الزمن التي تركز تحديدا على مسألة «التدفق الزمني» ، لأن اللغة العربية تضع تصورا للزمن مبني على التدفق من «الحاضر» لكنها تعجز عن ذلك عندما يرتبط الأمر بالماضي أو المستقبل ، خصوصا العلاقة الزمنية القائمة بين ظاهر الكلام والتعبير عنه ، وهي حالة وجودية ومعرفية مختلفة تماما عن مقارنتها بالمستقبل أو الماضي [1] . لنتأمل البنى التالية :

(٣٨)- أ- سافر زيد إلى باريس أمس . (بناء على قراءة مصفوفة الزمن)

ب -* سافر زيد في هذه اللحظة / الآن . (بناء على قراءة مصفوفة الزمن)

ج -* سافر زيد إلى باريس غدا . (بناء على قراءة مصفوفة الزمن)

(١) إذا كان هذا الأمر صحيحا ، أمكن تفسير أن البنى الزمنية التي تحيل على الماضي والمستقبل تختلف من حيث الروابط التي يتم انتقاؤها ، الماضي والمستقبل ينتقي روابط تختلف عن تلك التي يختص بها الحاضر (قد فعل) مثلا التي تتعلق بسيرورة لا تظهر إلا إذا كان الزمن المحال عليه [+حاضر] فهي تعمل على موقعة الحدث .

بالنظر إلى قراءة مصفوفة الزمن ، فإن تأويل هذه البنى يخضع لمعايير مرتبطة بالأحداث وبمركزية الذات ، إذ نجد إن حدث السفر في (٣٨ أ) مؤول في الماضي لأنه يقع وراء الذات ، أما (٣٨ب) و(٣٨ج) فإن بنيتها الزمنية لا تخضع لسلمية النسق الزمني ، وبالتالي فإن تأويلها يخرق بشكل كبير مصفوفة التسلسل الزمني[١] ، لأنه تم الربط بين لحظتين زمنيتين غير مرتبطتين ، السفر الذي يؤشر على الماضي ، والظرف «الآن» الذي لا يمكن أن يرتبط بإحالة زمنية تحيل عليه ، فهذا خرق تصوري مبنى أساسا على سلمية تجعل من الذات مركزا للإحالة الزمنية ، وبالتالي ندرك عجز اللغة العربية في إمكانية بناء تدفق زمني ينطلق من الماضي أو من المستقبل بسبب السياق الثقافي الذي يتحكم في تأويلاتها الزمنية .

لذلك نجد أن هذه البنى تختلف في قراءتها عن تلك السلمية التي اقترحها «ريشنباخ» (١٩٤٧) :

(٣٩) – أ – قد سافرت إلى باريس مرتين .

ب– قد سافرت إلى باريس من قبل .

ندرك ، بالعودة إلى مسألة التواتر ، أن الحاضر في (٣٩) يبدو في صورة مائعة بالنظر إلى مقتضيات المدة الزمنية والحدث ، لذلك فإن الحديث عن القراءة الوجودية التي تخلق التمايز الذي تحدثنا عنه سالفا ، عادة ما يتم ربطها بأحداث متكررة كما هو الحال في (٣٩ب) وبحاضر مكتمل مبنى على التواتر في (٣٩ أ) . فالحاضر بهذا المعنى الوجودي يشير فقط إلى حدث واحد (السفر) يعمل على تأويل السياق ، لذلك سندرك أن البنى الواردة في (٣٩) تقرأ بالنظر إلى سماتها الوجودية بالرغم أننا نعرف مسبقا أنها تقتضي حدثا واحدا غير متكرر[٢] .

(١) للمزيد يرجى الإطلاع على مسوغات اسم الفاعل المؤولة على الثبوت والحدوث عند محاضرات إدريس السغروشني ، عبد القادر الفاسي الفهري ، عبد الرزاق التورابي للموسم الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، بمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب .

(٢) أحمد باهي (٢٠٠٠) ، **الحاضر التام في العربية** ، ص ، ١٠١ .

فتأويل الحاضر بالنظر إلى تصورنا له يقتضي بالضرورة البحث عن تلك القيود الضرورية والكافية[١] التي تعمل على رصد العلاقة الرابطة بين حدث يحيل على الحاضر والظروف الزمنية التي تحيل على دلالة التواتر ، دون أن ننسى دور المدة الزمنية والفاصل الزمني في تحديد التأويل الدقيق له ، هي بمثابة معاني جديدة بالنظر إلى التحليل الذي قدمه «ريشنباخ» والذي أسقطه «عبد المجيد جحفة» على اللغة العربية .

تجعلنا عدم كفاية هذه التحاليل نبحث عن صيغ جديدة تكشف عن التفاعلات الزمنية التي تربط تصوراتنا ربطا محكما يساعدنا على ضبط الإحالة بالنظر إلى المعاني والمعايير التي توقفنا عندها في بداية هذا الفصل ، ولتوضيح ذلك أكثر نتأمل التراكيب التالية :

(٤٠) – أ – أسافر إلى باريس بين ١٠ و١٢ .

ب – أسافر إلى باريس في ثلاث ساعات .

ج – أسافر إلى باريس دائما / مرتين . . . . .

إن التمايز الدلالي الذي تفرزه المعطيات الزمنية في هذه البنى لا يتمظهر تحديدا في زمن التلفظ وزمن الحدث وزمن الإحالة (ريشنباخ) (١٩٤٧) بل إن التمايز يتحدد من منطلق التأويل الزمني المبني أساسا على قراءة البنى الزمنية قراءة مبنية على معاني تتصل بالفاصل الزمني من جهة ، والمدة والتواتر من جهة أخرى ؛ بمعنى آخر إن إدراك البنية التصورية للحاضر لا يمكن التأشير عليها من منطلق خارجي يعتمد على نسق زمني فيزيائي ، بل يجب أن يوسم بمؤشرات زمنية داخلية تعتمد في صياغتها على معايير دقيقة تكشف من ورائها طريقة تمثيلنا للزمن ، لذلك نجد أن البنية الواردة في (٤٠ أ) تُؤطّر زمنيا بالاعتماد على الفاصل الزمني ؛ أي أن حدث السفر إلى باريس يقاس بفاصل زمني يربط بين ١٠ و١٢ ، فكلّ نقطة زمنية موجودة بين ١٠ و١٢ هي نقطة محيلة على

(١) محمد غاليم (١٩٩٩) ، **المعنى والتوافق** ، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، الرباط .

السفر ، أما في (٤٠ ب) فإن الأمر يبدو مختلفا عن البنية السابقة ، لأنه تم تحديد الفاصل الزمني بثلاث ساعات ، لذلك ستتغير ملامح القراءة الزمنية من «الفاصل» إلى «المدة» (Duration) ، لأن التحديد الزمني لحدث السفر يمكن قياسه بمدة محددة (ثلاث ساعات) ، أما في (٤٠ج) فإن مؤشرات القراءة مؤطرة بالتواتر (Frequency) ، لأن حدث السفر ثم تكراره (كل يوم / كل سنة . .) وبالتالي ، واعتمادا على هذه المؤشرات الزمنية ، ندرك أن تصورنا للحاضر نابع تحديدا من الطريقة التي نتمثل من خلالها النسق الزمني ، وأيضا من الأدوات أو المعايير الدقيقة التي نعبر بها عن تصوراتنا الداخلية للزمن ، فنحن ندرك أن قراءة الحاضر تفصل بين المعطى الوارد في (٤٠ أ) عن غيره في (٤٠ ب وج) ، لأنها قراءة زمنية تختلف من حيث الحمولة التي نؤشر عليها .

إذا كانت هذه المعايير تلعب دورا في موقعة الزمن بحسب التوجه التصوري المساهم في تعيين العلاقات التسلسلية بين الأزمنة ، فإن هذا الأمر قد يمنحنا فرصة قراءة الأمثلة الواردة في (٤٠) قراءة تختلف عن بقية القراءات الأخرى ، فالبنية (٤٠ أ) يمكن أن تؤوّل على أنها تحتوي على محمول جيهي يعكس البعد الداخلي لحدث السفر ممّا يجعله يتأرجح تسلسليا (مصفوفة الزمن) بين جميع النقط الزمنية التي تفصل بين ١٠ و١٢ ، فكلّ نقطة زمنية بينهما تدخل ضمنيا في تحديد الفاصل الزمني الذي يؤطر حدث السفر ، أما في (٤٠ب) فإن القراءة التي تسعفنا هنا هي اعتبار المدة الزمنية المحددة بثلاث ساعات تؤشر ضمنيا على أن الحدث مؤطر بنقطتي البداية والنهاية المحددتين ، وهو الأمر الذي مكنّنا من قياس المدة ، لكن الاختلاف الحاصل بين هذه البينة والبنية (٤٠ أ) يكمن تحديدا في أنّنا نعتمد في (٤٠ أ) على الفاصل الزمني المحدد بمجموعة من النقط التي تؤشر على المعدود ، في حين أنه في (٤٠ ب) نعتبر أن المدة الزمنية المقدرة بثلاث ساعات تؤشر على الكتلة ، وبالتالي فإنها تقرأ في كليتها ، أما (٤٠ ب) فإن المؤشرات الزمنية تحيلنا على اعتبار حدث السفر يتم تكراره (كل يوم / كل سنة . . .) ، وبالتالي فإنه يؤول على العادة التي لا تملك نقطة بداية أو نهاية ،

وإنما نعمل من خلالها على وصف وضعية روتينية لا تحمل في طياتها أي تطور ، وبالتالي فإنها بنية زمنية تعبر عن تواتر يتم قياسه من منطلق عدد المرّات التي وقع فيها الحدث ، فالقياس هنا يتوجه إلى الحدث وليس إلى المؤشرات الزمنية .

تحيلنا هذه المعطيات على أن تصورنا للحاضر يبدو مختلفا بالنظر إلى النسق الزمني الذي نعمل على صياغته في محاولة لرصد العلاقات الداخلية التي تمكننا من تمثيل البنى الزمنية والتعبير عنها ، وفق ما تتطلبه المؤشرات الزمنية التي غالبا ما تحيل أو بالأحرى تعبر عن نظام زمني داخلي نرصد ملامحه من منطلق تحققه والتعبير عنه دلاليا ، لذلك فإن التركيز على كل تلك المعاني يعدّ أمرا ضروريا للكشف عن الطريقة التي نتصور من خلالها «الحاضر» والطريقة التي نعبّر بها عنه ، والكشف أيضا عن العلاقات الدلالية التي تربط بين الحدث والإحالة ، من منطلق اعتبار الذات مركزا يفصل أو يوجه الزمن نحو وجهة محددة ، لأن الأمر مرتبط تحديدا بمسألة ملحة تتعلق بمفهوم التجربة الزمنية ، فإذا كان الماضي والمستقبل يملكان نقطة مرجعية للتجربة الزمنية ، فإن الماضي يتم النظر إليه من منطلق ما قبل الحاضر ، والمستقبل ما بعده ، لذلك فإن «الآن» (الحاضر) لا يمكن أن ينظر إليه باعتباره لحظة زمنية مستقلة قائمة الذات ، فإذا كان رائز التجربة حاسما في بناء النسق الزمني للماضي والمستقبل ، فإن الحاضر لا يمكن أن يوسم بذلك ، فلا يمكن أن نؤشر على بناء تجربة من منطلق الحاضر ، بل إن الأمر لا يتم إلا بعد تمام أو لا تمام التجربة في ارتباطها بالماضي أو المستقبل[1] . الشيء الذي يدفعنا إلى إنتاج تراكيب ثقافية من قبيل : (عاشت المرأة عصورا من الاضطهاد) ، (ستحقق المرأة مكاسب جديدة في نضالها ضد التهميش والعنف) ، فالتواتر والمدة واللحظة والتجربة . . . كلّها روابط إحالية

(1) Jaszzolt (2009). ***An essay on temporality as modality***, Oxford University Press, ***Representing Time***: p 68 .

تجعل من الحاضر زمنا محايثا لا يملك صفة الاكتمال بقدر ما يملك قوة وسيط زمني الذي يفصل بين زمنين : الماضي والمستقبل ؛ أي ما وقع وما سيقع ، ولا يوجد بينهما مؤشر زمني مستقل .

٣-٣- تصور الماضي.

إذا كان الزمن يطرح قضايا إشكالية عميقة ترتبط بكيفية التفاعل الزمني بين الأحداث والحالات بحكم تعدد أشكال التمثيل له وتصوراتنا التي تبرز في شكل تعابير محددة ومؤطرة بشكل يسمح لنا بالكشف عن محتواها الزمني ، لأننا دوما نشعر ، وبطريقة ما ، أن شيئا معينا يتموقع خلفنا ، هناك دوما حياة وراء حياتنا ، ماضينا بأكمله يسهر وراء حاضرنا لذلك فهو يملك واقعا حقا يمكن الكشف عنه تصوريا من منطلق ما تقدمه لنا الدلالة من إمكانات تمثيلية كثيرة ، خصوصا على المستوى المعرفي ، فإذا كنّا دوما نتكلم عن الماضي بكونه يحوي زمنا / حدثا ما سبق وأن وقع ، فإن التعبير عن ذلك يقتضي التسلح بالكثير من الأدوات المنهجية التي تمكننا من فحص هذه البنية وتبيان آليات اشتغالها زمنيا من منطلق العلاقة القائمة التي تعتبر اللغة ظاهرة مركزة للذات ، لنتأمل البنى التالية :

(٤١) – أ- وصل القطار في الرابعة . .

ب- استمرت الرحلة من الواحدة إلى الثانية مساء .

إذا تأملنا الأنماط الزمنية التي تحيل عليها الأمثلة الواردة في (٤١) ، فإنها تعبر ضمنيا عن بنية زمنية تحيل على الماضي لكن بمحتوى قضوي مختلف زمنيا ، فإذا كنت أتصور أن (٤١ أ) تحيل على قراءة مفادها أن حدث وصول القطار مؤطر بلحظة مخصصة مؤشر عليها ب (في الرابعة) ، فإن الأمر يبدو مختلفا عندما أحدد أن هذه الرحلة استمرت مدة زمنية مقيدة بين الواحدة والثانية مساء ، وعليه ، فإن الطريقة التي أتمثل من خلالها الماضي تجعلنا ندرك أن مسألة قراءة النسق الزمني الواردة أعلاه تفصح عن وجود قراءتين اثنتين : تحيل

الأولى زمنيا على اللحظة[١] ، في حين أن الثانية تحيل على الامتداد[٢] ، وكلاهما يؤشران على حدث ماضي سبق تحقيقه ، فعندما نتصور الماضي باعتباره حدثا سبق وقوعه ، فإننا نرتكز في ذلك على عملية تأطير وفق إطار زمني محدد ومحيل «في الرابعة» و«من ١ إلى ١٤» كلّها مؤشرات زمنية محيلة تعمل على تقييد الماضي وحصره إما في اللحظة أو الامتداد ، وبالتالي نجد أن الماضي إلى جانب الحاضر يتقاطعان في هذه النقطة ؛ أي قابليتها لقراءة اللحظة أو الامتداد . من هذه الزاوية يمكن أن نؤشر على شيء مهم ، يتمثل في أن اللحظة أو الامتداد في الماضي يمكن قراءتهما قراءة أخرى مغايرة ومختلفة بعض الشيء مبنية على التوافق أو التوازي بين المحدودية واللامحدودية (Un-delimitedness)[٣] لتوضيح ذلك نتأمل البنية التالية :

(٤٢) – أ – كتب الطالب الرسالة في ساعة (قراءة اللحظة) .

ب- كتب الطالب الرسالة (قراءة الامتداد) .

إذا كانت البنية الواردة في (٤٢أ) تقرأ بناء على اللحظة ، فإنها تؤول أيضا على المحدودية ، لأن حدث الكتابة «الماضي» يتطلب وقتا ينتهي بانتهائها ، بينما يبدو الأمر مختلفا في (٤٢ب) التي تقرأ بناء على الامتداد ، فإنها ، هي الأخرى ، يمكن أن تؤول على اللامحدود ، لأن حدث الكتابة ممتد عبر فكرة زمنية مطلقة ، وإذا أردنا أن نمايز بينهما نجد أن المسار الزمني مؤشر عليه في (٤٢أ) يتسم بكونه مغلقا ، في حين أن المسار الثاني يبدو مفتوحا ، وبالتالي نصل إلى أن التعبير عن الماضي ، بالنظر إلى هذه المعايير ، مبنى على نسق تنتظم على أساسه درجة المحدودية في التعبير عنه ، فنحن ندرك ، داخليا ، أن النسق الأول هو نسق يحكمه التمام ، في حين أن النسق الثاني يحكمه

(١) **اللحظة** : الأوضاع الخالية من أي امتداد زمني .

(٢) **الامتداد** : الأوضاع التي تعبر عبر الزمن الذي يتعدى اللحظة الواحدة .

(٣) الفاسي الفهري (١٩٩٠) ، ص١٥٣ . و(١٩٩٧أ) ، ص١٦٤ .

اللاتمام[1] ، لكن الطريقة التي نعبر بها عن الماضي هي التي تجعلنا نعي دلاليا التمايز الحاصل بينهما .

إن العلاقة القائمة بين كل هذه التصورات التي تضبط سلوك الماضي في اللغة العربية تتمظهر في الاحتواء الدلالي للنسق الزمني والتأشير عليه من منطلق علاقات محددة تتخذ الصور المعجمية التالية :

(٤٣) -ف + ح : اللحظة /محدودية/الإتمام

ف+ح : الامتداد/اللامحدودية / اللاتمام

↓

الماضي

يمكن أن نعتبر الامتداد واللامحدودية واللاتمام إلى جانب اللحظة والمحدودية والإتمام سمات تسويرية[2] (Quantifier feature) تعمل على تسوير الزمن والحدث عن طريق خلق قراءة موزعة على محور زمني محدد ، ممّا يؤشر بشكل كبير على رسم ملامح الإحالة الزمنية ، لكن هذا الاحتواء يمكن أن نعبر عنه أيضا بضوابط تتمظهر من خلال العديد من الظروف أو المؤشرات الزمنية التي يجب أن تتواءم مع بنية النسق الزمني للماضي . للنظر في البنى التالية :

(٤٤) - أ - كتب زيد رسالة البارحة في ساعة .

ب- * كتب زيد رسالة الغد في ساعة .

إذا تأملنا هذه البنى سنجد أن حدث الكتابة في علاقته بالظرف الزمني «البارحة» يتمظهران وفق علاقة احتوائية تجمع بين زمن الكتابة المحيل على

(1) Comrie, B.(76), ***Aspect***, Cambridge university press Cambridge, p 44, 45.

(٢) تلعب السمات التسويرية دورا مركزيا في احتواء القراءة وتوزيعها بين مكونات أساسية تتأرجح بين الموازعة والمراكمة ، الشيء الذي يساهم في تشكيل العديد من القراءات الافتراضية للحدث .

الماضي ، والظرف الذي يحيل أيضا على ذلك ، لذلك فإن البنية الواردة في (٤٤ أ) تحيل ضمنيا على الماضي ، لكن بكيفيتين مختلفتين ، الزمن الماضي الذي وقع فيه الحدث والبارحة التي تعمل على تخصيص اليوم الذي وقع فيه ، لكن عندما تسقط هذه العلاقة فإن الأمر ينعكس على نحويتها دلاليا وتصوريا ، وهذا يفسّر لحن البنية (A-grammatical structure) الواردة في (٤٤ب) ، فحدث الكتابة الذي يحيل على الماضي لم يتم تخصيصه بما يتواءم مع نسقه الزمني المحيل على ذلك «الغد» ، إذا كان الظرف مؤطر ضمن زمن المستقبل ، والحدث مؤطر في الماضي فإن علاقة الاحتواء الزمني يتم إسقاطها فورا ، لأن الشيء المثير للاهتمام في هذه البنى كونها تملك قابلية لكي تفسّر بناء على محتوى المصفوفة الزمنية المقرّة بضرورة وضع سلمية زمنية يتم من خلالها تصنيف أو تجزيء الأحداث وفق بناء زمني محكم ، فإذا كانت البنية الواردة في (٤٤ أ) يتم من خلالها احترام هذه المصفوفة بالنظر إلى النسق التصوري التسلسلي التالي :

(٤٥) -[[ف (حدث) (الماضي) : [(غد) (البارحة) (الماضي)] - [المخصص] في ساعة]]

يؤطر حدث الكتابة باعتباره حدثا يحيل على الماضي ضمن إطار زمني عام ينتمي إلى الماضي المطلق تحديدا ، لكن عندما نُقيّد هذا الزمن المطلق ونعمل على تخصيصه بـ«البارحة» ، فإننا نقف دلاليا عند محاولة التأشير عليه من منظور يجعل الانسجام والتوافق بينهما ممكنا ، لكن عندما نتكلم عن «في ساعة» فإنه يخصص المحدودية التي تم فيها حدث الكتابة في الماضي ، لذلك فهي تعمل على تخصيص الحدث من جهة والبارحة من جهة أخرى[1] ، أما في (٤٤ ب) ، ندرك أن هذه السّلّمية الزمنية المبنية على المصفوفة لا تحترم

(١) إن الأمر ينطبق حتى في الحالة التي يتقدم فيها المخصص الذي يخصص الزمن الماضي من الحدث ، فالأمر هنا يرتبط بالظرف / المخصص فقط ، أي محتواها القضوي العام فإنه لن يخرج عن السلمية المقترحة أعلاه .

خصوصياتها ، ولا تنسجم مع النسق الزمني الذي أُطر في «الماضي» مند البداية ، والمتمثل أساسا في حدث الكتابة ، وهو ما يفسّر لحن الجملة (٤٤ب) :

(٤٦) - * [ف (حدث) (الماضي) [(الزمن (الغد) (المستقبل)] - (مخصص) (في ساعة)]

فالإطار الزمني العام (الماضي) لا يتم تخصيصه بظرف يحيل على ذلك ، لذلك نجد إسقاطا مباشرا لهذه البنية بالنظر لعدم احترام المصفوفة الزمنية ، إذا كانت هذه المعطيات صحيحة ، فإنه من المفترض أن تعكس الطريقة التي نتصور من خلالها الماضي داخليا ، فنحن نملك قدرة كبيرة على تمييز الخصائص الإشارية المحيلة عندما نعبر عن أي نسق زمني سواء ارتبط بالماضي أو بالحاضر أو بالمستقبل ، بل إن بنية نسقنا الزمني الداخلي تتيح لنا إمكانية التعبير عن الماضي وفق توافق تصوري / دلالي يجمع بين زمن الحدث وزمن المخصصات التي قد ترافقه ، وهي أشياء يمكن أن نعمل على تنظيمها وفق ما تفرزه المصفوفة في علاقتها بالحدث واللحظة الزمنية ، الشيء الذي يفرز لنا نوعين من العلائق في التعبير عن الماضي :

- (٤٧)

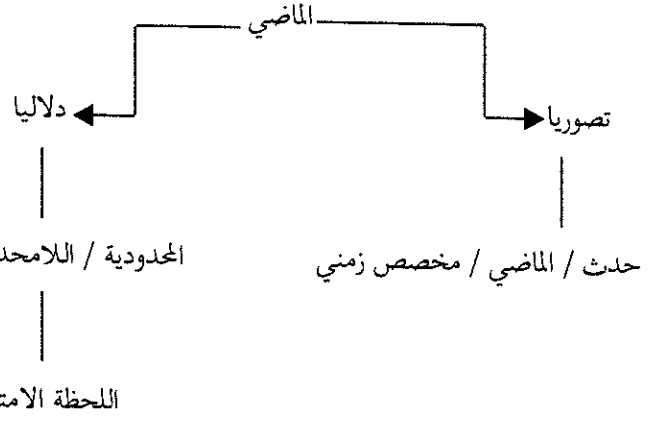

نجد هذا المنطق التسلسلي حتى في الأزمنة المركبة التي تحدث عنها «عبد المجيد جحفة» في غضون تطبيقه لنسق «ريشنباخ» الزمني على اللغة العربية .

(٤٨) - أ - كان زيد يكتب الرسالة البارحة .

إن التأويل الزمني للبنية (٤٨) يتم بحسب محددات عامة ، بمعنى أن «كان» تتخذ حيزا أوسع من حيز يكتب ، أو أن الحيّز العام للماضي ، سلسليا ، يجعل من «كان» المحور الزمني العام الذي يؤطر بقية الأزمنة الأخرى المصاحبة له ، خصوصا حدث الكتابة المتموقع زمنيا في الماضي لأنه مضارع غير موسوم ، وإذا كان الأمر صحيحا فإنه سيدعم فرضية أن اللغة العربية لغة زمنية أكثر منها جيهية كما أقرّ بذلك الفاسي الفهري (١٩٩٩) .

لا يمكن حوسبة الماضي تصوريا إلا من منطلق التفاعل الحاصل بين العلاقات الزمنية وتنوع أنساق الحدث ، على الرغم من هذا التداخل الدلالي ، فلابد من البحث عن حدود التمايز بينها ، إذ نعتمد في تحديد الزمن على مقتضيات داخلية تتم الإحالة عنها بواسطة اللغة ، في حين أن الحدث مقولة دلالية تحدد الطريقة التي نعمل من خلالها على تقييم التكوين الزمني الداخلي له ، لذلك يبقى التوافق بين دلالة الحدث والمحيلات الزمنية سمة بارزة في تحديد وتصور الماضي ، فعندما يغيب التوافق نحصل على بنيات زمنية شاذة ، لأن زمن الفعل الماضي لا يقبل تسلسليا الظروف التي تحيل على المستقبل ، وبالتالي ندرك أن الماضي في اللغة العربية يرتبط بشكل كبير بزمن الحدث أكثر من جهته ؛ لأن التأويل الزمني لصيغة الحاضر (المضارع) في الأزمنة المركبة يخضع لسلطة الزمن الماضي أكثر من الحدث ، وبالتالي تتحكم بشكل قوي في تأويله الزمني .

خاتمة

لقد حاولنا في هذا الفصل أن نتتبع أهم الخطوات التي ترتبط بالتمثيل التصوري للزمن في إطار الدلالة المعرفية ، وأثبتنا في السياق ذاته أن اشتغال البنية التصورية للزمن مرتبط بالكيفية التي يتمثل من خلالها الزمن داخليا ، معتمدين في ذلك على آليات إجرائية مقسمة إلى ثمانية معان محددة مبنية على ثلاثة معايير أساسية ، وكل معنى يتم إخضاعه إلى هذه المعايير من أجل الكشف عن التقاطع الحاصل في بناء النسق الزمني للبشر تصوريا ، ودققنا أيضا ، في مسألة الطريقة التي نتصور من خلالها الزمن بناء على تلك المقولات الكبرى التي تربط بين الماضي والمستقبل والحاضر .

يبدو أن الزمن على المستوى المعرفي (التصورات) ينظم على أساس التجربة ، مثله في ذلك مثل تجربتنا الحركية مع الفضاء ، وهو المعطى الذي تم الإحاطة به في العديد من الأبحاث ، خصوصا «لايكوف وجونسون»(٨٠) ، (٩٩) ، و«ايفانس» (٢٠٠٤) ، الذين أكدّوا أن كلّ المستويات التي تم تنظيمها معرفيا تتصور الزمن من منطلق العلاقة الجامعة بين علاقتنا مع المكان وبين حركتنا في الفضاء .

لقد اقترحت الأدبيات اللسانية التي توجهت بتحليل خصائص تصورات النسق الزمني إلى بنية الزمن بالنظر إلى علاقته بالحركة فضائيا ، معتبرة في ذلك أن الزمن انجاز عقلي وضع على الواقع (المحيط) مباشرة فتم إدراكه من منطلق تجارب ملموسة مثل الأحداث والحركة . فإذا به نجد أنفسنا عاجزين على إخضاع الزمن إلى التجربة ، ولا يمكن أن ندخله إلى مختبرها في الواقع ، لأنه وبكلّ بساطة لا يحمل أي شيء في ذاته ، لكننا في مقابل ذلك نعمل دائما على حوسبته من منطلق التجارب الأساسية معه ، وهي فرضية مُدافع عنها من قبل العديد من الباحثين من قبيل : «لايكوف وجونسون» (٩٩) و«جيمس وجونسون» (٧٥) ، الذين يؤكدّون على مثالية الزمن بدلا من تأكيدهم أن الزمن تجربة حقيقية مع المحيط «تيرتزكي» (٩٨) (Turetzky) ، لسبب واحد متمثل في

الخلاف الحاصل في تجاربنا مع المكان ، فالزمن ليس تجربة حسية ملموسة ، علاوة على أن جهازنا الإدراكي متخصص في تقييم التجربة المكانية فقط (مثلا الأنظمة البصرية التي تساهم في كشف الحركة في المكان) ، نحن لا نملك جهازا حسّيا مشابها يمكننا من معالجة تجربتنا مع الزمن .

لكن هذه الرؤية تفترض أنّه :

١ : لا يمكن أن يكون الزمن قريبا من الآليات أو السيرورات المعرفية .

٢ : لا يمكن أن ندرك الزمن بصفة مباشرة .

لقد رأينا منذ البداية ، أن الدليل حول هذه الافتراضات مأخوذ من علم الأعصاب وعلم النفس ، إذ نؤكد أن التجربة الزمنية يمكن أن تتسع نطاقاتها بناء على الآليات العصبية الموظفة مثل إدراك اللحظة ، فالزمن ظاهرة حقيقية ولو ارتبطت بمجموعة من التجارب المعقدة والقريبة منّا ، إن التصوران اللذان افترضناهما يعطيان دليلا على أن الزمن ليس تصورا للتجربة فقط ، بل هو تصور يتجاوز ذلك إلى حدود الإدراك والفكر .

إذا كان الزمن الحقيقي يدركِ مباشرة من خلال التجارب والخبرة ، فالسؤال الذي يفرض نفسه لماذا يكون الفاصل (التجزيء) الزمني منتظم على المستوى التصوري؟

يعود السبب حسب «كرادي» (٩٧) (Grady) إلى أنماط التصوير المرتبطة بالمفاهيم والتصورات الزمنية التي تنظم بواسطة مؤشرات مكانية ؛ أي أننا نُبنينها بمفاهيم (تصورات) تعارض تصورات الصورة ، وبالتالي نضع تقييمات نابعة من ردود أفعالنا على التجربة الحسية ؛ فنشتق تصورات الصورة من التجارب التي لها أوصاف حسية ثابتة ، لذا فإن ردود الفعل الشخصية يتم تلقيها بمستوى انتباه أقل من التجربة الواعية (الحس) . مثلا عندما نريد أن نقارن بين كلبين متشابهين ، فالتجربة تجعل من هذا التشابه متعلقا برد شخصي يشتق من المقارنة التي تردُّ مباشرة إلى التصورات المثبتة على مستوى الذهن ، الشيء الذي يجعلنا نعود صوب التقييمات المتعلقة بالتجربة الحسية ، لذا فإن

التشابه من الناحية الأمامية يجعل الأمر في صورة متناظرة ، وهو تقييم مُشكّل من ردودنا على أنواع محدّدة أو سمات متناسقة ، فالمقارنة هنا ضرب من الوهم إذا ربطت بطرق غير طرق الإدراك الحقيقي والمتحقق .

لكن ، هذا الفصل لا يخاطب مباشرة المفاهيم المعجمية للزمن ، والسبب يعود تحديدا أن التصورات التي تتضمن مصفوفة الزمن ، الزمن المنفذ ، نظام القياس الزمني ، وزمن بضاعة . . . هي عبارة عن تصورات ثقافية لا تتعلق مباشرة بالتقييمات الأساسية والحقيقية ، هذه المفاهيم المعجمية تتعلق بأنماط محققة على الأرض من الناحية الثقافية ، لكنها في الواقع مرتبطة بمستوى إدراكي يفسر لنا الطريقة التي يشتغل بها الذهن البشري ، أكيد أنها علاقات معقدة ، لذلك فإن أنماط التمايز بينها تعمل على تنظيمها وفق تصورات زمنية بمفاهيم تجريبية ، بمعنى آخر ، فالمفاهيم التي لا توضع على الميدان التجربة والمفاهيم التي لا تدخل إلى مختبرها ؛ هي مفاهيم لا يمكن أن تبني تجربة شخصية أصلا ، وبالتالي فهي قد تمنحنا أفعالا ثقافية وعقلية . لنصل إلى أن مصفوفة يوزّع فيها الزمن إلى كيانات مثل الأنهار والمسطحات المائية باعتبارها نظيرا أو مقارنا له ، أما الزمن منفذ فيوزع الكيانات باعتبارها تؤشر على عوامل مؤثرة في حياتنا مثل الطبيب . أمّا نظام القياس الزمني فتوزع الكيانات داخله بناء على الحركة المرتبطة بأدوات الاعتقاد ؛ أي بالأوقات القانونية ، أما الزمن بضاعة فتوزع فيه الكيانات على أساس أنّها موارد لها قيمة ثمينة في تصورنا ، كلّها كيانات توفر مجالا لمطابقتها ومماثلتها مع المفاهيم الجوهرية التي استقيت منها ، بل إنّها مفاهيم جوهرية تساهم في خلق تصورات جديدة تساعدنا في تطويع الزمن والتأثير فيه والقبض على كل حيثياته .

الفصل الثاني

بنية النماذج المعرفية

تقديم

يعالج هذا الفصل أوضاع الزمن المعرفية ، الشيء الذي تطلب منّا بلورة أوضاع نعمل من خلالها على تمثيل للمقولة بحسب النمط الزمني الذي نسعى إليه ، كما يتطلب الأمر أيضا صيغ عمل جديدة وطرق تحليل مختلفة نحدد من خلالها إطار عمل توافقي (Framework Harmony) يجمع بين صيغة الفعل ومؤشراته الزمنية . هذا إلى جانب آليات سياقية تسمح لنا بتعيين الصيغة الموافقة للاستعمال . لذلك يمكن القول إن الاستعمال يحقق المقولة (Categorization) ، وأن الصيغ توحد بنيتها الزمنية . فعندما نتحدث عن النماذج المعرفية المرتبطة بالزمن ، فإننا نتحدث عن مدى قدرتنا على فهم النسق الزمني من منطلق الارتباط العام الذي يؤلف بينها وبين الوحدات المعجمية بهدف تحقيق أنماط معرفية متمايزة عن غيرها بالثبات والاستمرار .

هذا ما جعلنا نفترض أن الجوانب الجوهرية للنماذج المعرفية المحيلة على الزمن مرتبطة بشكل نسقي مع الوحدات المعجمية من قبيل : الحركة والمكان والفضاء ، من حيث توضعهما في الفضاء . الشيء الذي يساهم في ضبط سلوك الإحالة الزمنية ومنسقتها ، إذ نتمكن من رصد «المكان» ضمن إطار زمني مؤشر عليه بوسائط مثل : الأحداث والكيانات ، لذلك تظل الوظيفة العامة التي تضطلع بها هذه النماذج متمثلة في تحديد الإطار المرجعي والمساهمة في تقييم التجربة المرتكزة تحديدا على العديد من الإشارات الزمنية التي يتم تحقيقها بفضل إنشاء نقطة زمنية مرجعية تساعد على كشف «البعد الزمني» وتثبيت «إحالته الزمنية» .

تتيح لنا إمكانية الاشتغال على الدلالة المعرفية استنباط افتراضات تعكس بجلاء طبيعة الأنساق المعرفية التي يعمل الذهن البشري في رسم حدودها ، فنحن حين نريد أن نموقع (حدثا ، لحظة ، فترة . . . ما) فإننا نستخدم مجموعة من العبارات التي تحتوي في بنيتها تصورنا العام عن الفضاء[1] ، الشيء الذي يجعل من البنية العامة للزمن بنية محيلة ومؤطرة للبعد المكاني وللحيز الفضائي الذي تؤشر عليه اللغة ، بناء على وسم (Marking) العلاقة التي تربط المتكلم بإمكانات تحركه في الفضاء ، فالذات ، عندما تعمل على موقعه المكان/ الحيز/ الحدث/ لحظة . . معينة ، تكون هي مركز الإحالة ، لأن موقعة هذه الموضوعات لا يمكن أن تتحدد قيمتها إلا بالنظر إلى مركزيتها . وعليه ، ندرك أن الإحالة الزمنية تنبني تحديدا على ثلاثة أبعاد أساسية ، نفترض من خلالها أن اللغة العربية تملكها لكي تعبر عن نسقها الزمني .

١ - ضبط سلوك الإحالة الزمنية.

من الاقتراحات الأساسية التي نعتمد عليها في رصد سلوك الإحالة الزمنية ما تم تقديمه في «ايفانس» (٢٠٠٤)[2] ، الذي حاول أن يجعل من التجربة البشرية أساسا لبناء إحالة زمنية دقيقة ، بل إن الوعي بهذه التجربة ومحاولة فهمها فهما دقيقا يقود ، بالتأكيد ، إلى رسم تصورات دقيقة وذاتية تتكيف مع المنظور الذي فهمنا من خلاله الزمن ، الأمر نفسه نجده مهيكلا في عمل «لايكوف وجونسون» (٨٠)[3] الذي نبهنا إلى وجود سلطة استعارية تساهم في خلق معنى جديد ينظر إلى التجربة الخاصة مع الزمن من زاوية أنها محدودة ، بحيث أننا نرصد الماضي بناء على الأحداث المتذكرة (المخزنة) ،

(١) عبد المجيد جحفة (٢٠٠٠) ، مدخل إلى الدلالة التوليدية ، ص ١١٥ .

(٢) للمزيد من التفاصيل يرجى النظر في «ايفانس» (٢٠٠٤) .

(٣) لايكوف وجونسون (١٩٨٠) . ص ، ٢١ .

ونفهم أن الحاضر هو ما نعيه لحظيا (الآن) ، أما المستقبل فيرتبط بالأحداث المتنبأ بها .

الملاحظ أن كل التصورات يمكن أن تحيل بشكل مباشر على ثقافتنا الزمنية في العربية في إطار خطوط تسلسلية . خط خلفي تقرأ من خلاله الأحداث المخزنة ويكشف عنها بالنظر إلى ما فات . وخط أمامي يمكننا من وضع تنبؤات حول ما يمكن أن يقع من أحداث أمامنا . لذلك ندرك أن هذا الخط يمكننا من وضع مخططات وافتراضات وتنبؤات لا تصح أن تسقط على الخط السابق . ثم خط آني (الحاضر) يمكن من رصد اللحظة ومعايشتها ، ويحصرنا في مجال زمني ضيق لا يسمح لنا بتجاوزه أو تخطيه طواعية . لرصد هذه الحدود ننظر في السياقات التالية :

(١) أ - أتذكر قصتي مع الدراسة .

ب - * أتذكر قصتي في المستقبل .

(٢)- أ - أتنبأ لك بمستقبل زاهر .

ب- * أتنبأ لك بماض زاهر .

(٣)- أ - أعيش لحظتي بكل سعادة .

ب -* أعيش لحظتي في المستقبل .

ج- * أعيش لحظتي في الماضي .

والأكيد أننا في تصورنا للزمن ، من المؤكد أننا قد نجني فائدة كبيرة من الغنى التصوري المتأصل في المجال الفضائي بالكامل ، بل حتى في التمثلات التي نستدعيها في بناء العناصر الأساسية للنسق الزمني . تمكننا البنية الواردة في(١) من رصد أن ما يجري في الماضي (١ أ) لا يمكن أن يتماثل مع ما يجري في المستقبل (١ب) ، لأن التقاطع الزمني لا يوفر مؤشرات محيلة تتواءم مع سمات الفعل الزمنية ، بمعنى آخر أن الخط الخلفي لا يمكن أن يتقاطع مع الخط الأمامي بالنظر إلى وسيط [حدث ، زمن] . هو الأمر الذي يجعل من البنية (١ب) بنية شاذة ، لأن تذكر القصة باعتبارها حدثا متأصلا في الماضي لا يمكن

له أن يتوازى أصلا مع الخط الأمامي المحيل على المستقبل .

الأمر نفسه نجده مؤكدا في البنية الواردة في (٢ أ) التي تجعل من حدث التنبؤ حدثا ذا قوة قضوية أكيدة بالنظر إلى احتمال وقوعه ضمن حيز زمني أمامي ، لذلك فمجال هذا الخط لا يزال ممتدا بالنظر إلى إمكان إدراكه وحدوثه ، لكن ما يجعل البنية (٢ ب) بنية لاحنة كون حدث التنبؤ لا نجد له امتدادا زمنيا ، بل إن الانقطاع الزمني مع الحدث يفسّر ضمنيا انقطاعا للخط الزمني مع الماضي ، وبالتالي تسقط البنية منطقيا .

أما في (٣ أ) نجد أن حدث المعايشة يرتبط ضمنيا بالموازاة القائمة بينه وبين تمركز الذات اللحظي (الآني) ، لذلك ندرك أن الذات تتماهى مع الحدث على خط موازي ، هو التماهي الذي يفسر إمكانية رصد اللحظة والحدث بصورة مختلفة عن تلك التي نصادفها في البنى الزمنية الأخرى ، هو الشيء الذي لا نجده في (٣ب) و(٣ج) اللذان لا يتوفران على نفس القراءة ، بل إن ما يجعل منهما بنيتان شاذتان هو عدم وجود إمكانية لرصد ذلك التماهي الذي تحدثنا عنه ، فعيش اللحظة آنيا لا يمكن أن يقرأ زمنيا من خلف الذات ولا من أمامها ، لأن الأمر لا ينسجم مع التصورات الممكنة التي تتم قولبتها (Modulation) زمنيا وفق مساهمة واضحة من التجربة اللغوية[١] .

وعليه ، قد نستخلص أن هذه الخطوط الزمنية لا تتقاطع فيما بينها إلا في اللحظة التي تعي فيها الذات أنها مركز إشاري محيل على أحدهما ، فجميعها تجعل من الذات محور امتداد ينطلق من الماضي ، ويمرّ عبر الحاضر ، ثم يتنبأ بالمستقبل ، «لأن الزمن حي والحياة زمانية» [٢] .

تملك هذه التنويعات الزمنية علاقة مباشرة بالتخصيص الدلالي للإحالة

(١) محمد غاليم (٢٠٠٢) ، **الأبجدية الدلالية والتوليد** ، ضمن «المعجم العربي المولد» ، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، ص ١٧٦ ، الرباط .

(٢) كاستون باشلار (٨٨) ، **جدلية الزمن**- ترجمة خليل أحمد خليل ، ط ٢ ، ص ١٥ .

الزمنية ، لأن هذه البنى تشكل خطوة شمولية يتداخل فيها الزمن مع مجموعة من الروابط المحيلة التي تنسجم مع مبدأ التأويل العام (Général interprétation principle)[١] ، فالالتباس الحاصل في الأمثلة الشاذة يرجع إلى أن الحاضر المكتمل يشترط تصدير الصيغة الفعلية بموجه زمني (قد . .سوف . .س . .) لأن الظرف في اللغة العربية لا ينعت زمن الإحالة لأنه يرتبط بزمن الحكي ، وليس بزمن التلفظ[٢] ، كما أن جهة بعض الأفعال الداخلية لا تسمح بالامتداد والاسترسال في زمن الحاضر .

١-١- أبعاد الزمن في العربية.

تملك كل لغات العالم ، نموذجيا ، أشكالا تميز من خلالها الأبعاد الزمنية في علاقتها بالمكان ، هي الأبعاد التي يتم بناؤها بحسب الجهاز الفطري الذي تمنحه التجربة اللغوية عبر الربط التأليفي (Compositionality) بين التصورات المعجمية والذاكرة باعتبارها خزانا قابلا للاستعمال ، إلى جانب المكونات الصواتية والتركيبية[٣] . فاللغة العربية ، بهذا المعنى ، تستخدم في التعبير عن الزمن مجموعة من حروف الجر ، والعديد من الموجهات الزمنية التي تعمل على توزيع النسق الزمني على أبعاد ثلاثة : البعد الصفري الذي يُستخدم في اللحظات الزمنية الآنية (اللحظة) ، والبعد الثنائي الذي يستخدم في التعبير عن الفترات الزمنية المحددة ، (عيد الميلاد ، الأعياد الوطنية ، الأيام العالمية . . .) ، ثم البعد الثلاثي الذي نعبر من خلاله على الفترات الزمنية من حيث الطول أو القصر ،

(١) مبدأ يقوم على ضرورة التمثيل للسمات الصورية المبنية على واجهتي الصوت والدلالة ، في محاولة للبحث عن اشتقاقات قابلة للتأويل .

(٢) للتعرف على حدود التمايز بينهما يرجى الإطلاع على عمل محمد الملاخ (٢٠١٠) ، **الزمن في اللغة العربية** ، منشورات الاختلاف ، ص٣٧٠ .

(٣) محمد غاليم (٢٠٠٢) ، ص ، ١٧٥ .

الأبعاد	الأمثلة	النقطة الزمنية المرجعية
البعد الصفري	- في هذه اللحظة	(الآن)
ثنائي الأبعاد	- في عيد ميلادي	(٢٢ أكتوبر ١٩٧٩)
ثلاثي الأبعاد	- في غضون شهر	(الامتداد عبر فترات زمنية قد تطول أو تقصر)

شكل ١ : نموذج للأبعاد الزمنية في العربية

الجدير بالملاحظة أن هذه الأبعاد المرتبطة بالفضاء الزمني ، بالتأكيد ، لا يتم انتقاؤها عشوائيا داخل جميع اللغات ، انطلاقا من فرضية أن هذه التحديدات ربما تكون قد شكلت أو تأسست من منطلق السيرورة التاريخية للغة[1] ، الأمر الذي يعكس أن جميع اللغات قد تتباين في التعبير عن أبعادها الزمنية بالطريقة التي يتيحها لها نسقها اللغوي ، من جهة ، والإمكانات الإدراكية التي تزودها لمستعمليها في عملية حسابها ، من جهة أخرى ، لتشكل بذلك نمطها الخاص في التعبير عنها . إذن فهي تخرق القاعدة لكنها لا تشكل الاستثناء .

يعكس هذا التباينُ أن جميع اللغات تبحث عن وسائل تنظم من خلالها هذه الأبعاد وفق مستلزمات إدراكية مبنية على نظام قياس إدراكي ، نوضحه من خلال البني التالية :

(٤)- أ - انتهت المقابلة في هذه اللحظة بالذات .

ب - تحتفل المرأة بعيدها في ٨ مارس من كل سنة .

ج - سأسافر إلى باريس في مطلع السنة المقبلة .

إذا كانت هذه البنى تتقاطع في كونها تحمل إشارات زمنية أكثر منها فضائية ، فهي تفسر من منطلق أن ما هو فضائي لابد وأن ينسجم مع متطلبات زمنية

(1) Radden, Günter. (2003). ***The Metaphor TIME AS SPACE across Languages***. Baumgarten, Nicole/B?ttger, Claudia/Motz, Markus/Probst, Julia ,(eds.) Hamburg,p (27)

معينة ، فهذه المواضعات الزمنية تعمل على حصر الزمن في نقط محددة ، تؤشر على إمكان صياغة قراءة منطقية محكومة بـ«المدى الزمني المكتمل» (Perfect time span) كما هو مؤشر عليه في(٤أ) ، أو بـ«فاصل زمني فرعي» (Subintervel propertie) كما هو مبين في (٤ج) ، أو بالمدى الزمني الممتد (٤ب) الذي يحكم التأويل المنطقي العام للسياق الوارد في (٤) . لذلك يتم الربط بينها لرسم أبعاد محوسبة بدقة ، تعمل على تفسير النسق الزمني للغة العربية .

مبدئيا ، هناك ثلاثة أبعاد تعبر عنها الجمل الواردة في (٤) ، هي الأبعاد التي تعمل على تفسير البنية الواردة في (٤أ) كونها تقتضي قراءة رأسية توازي بين الذات ، باعتبارها نقطة زمنية إحالية ، وبين حدث نهاية المقابلة أفقيا . هو المعنى الذي يوضحه الرسم التالي :

(٥)-

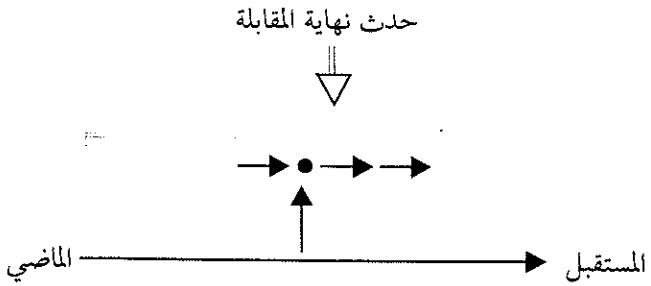

شكل ٢ : رسم توضيحي لعلاقة التوازي بين الذات والحدث

فالتوازي القائم بين الذات والحدث هو الذي يجعل من قراءة المثال مؤولة على البعد الصفري ، أي أنهما يتقاطعان داخل فضاء زمني واحد ، على الرغم من وجود ما ينفي أن تكون هذه العلاقة مؤشرة على بعد من الأبعاد[1] . هو

66 - Haspelmath, M (1997), ***From Space To Time***, LINCOM EUROPA, München, Newcastle, p (22).

الأمر الذي نجده مخالفا عندما ننظر إلى البنية الواردة في (٤ب) التي تؤشر على لحظة زمنية محددة ، لكنها تتمايز عن غيرها لكونها تتموقع على بعد مسافة زمنية مضبوطة ، الشيء الذي يفسر أن الذات عندما تحيل زمنيا على ذلك فإنها تستدعي ، إدراكيا ، عملية حسابية نقيس من خلالها الفترة فتكون الحصيلة بعيدين ، بُعد اللحظة التي تتموقع فيها الذات ، وبُعد اللحظة التي من المفترض أن تقع (المستقبل) ، أو أن تكون قد وقعت (الماضي),٦٧

(٦)-

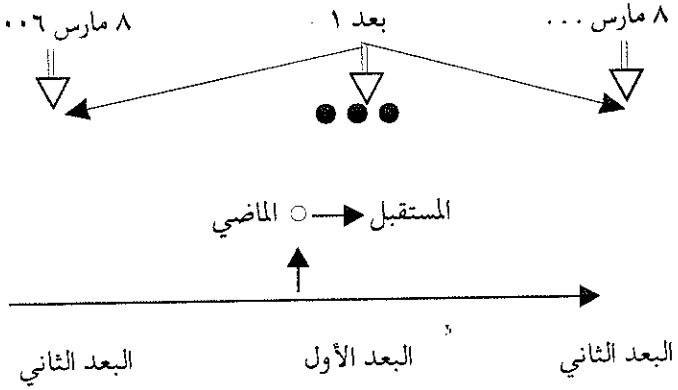

الشكل٣ : رسم توضيحي للبعد الثنائي في العربية

(٦٧) هناك مجموعة من المسوغات التي تعمل على خلق نوع من التوافق أو التوازي بين العبارات الزمنية والفضائية ، خصوصا عندما نريد أن نعبر عن دلالة الامتداد (امتدت المقابلة إلى الأشواط الإضافية) (امتد الطريق السيار حتى أكادير) ، فإذا كان السياق الأول يحصر البعد الزمني في الربط بين كل الأجزاء التي تشكل المسار الزمني الممتد إلى الأشواط الإضافية ، فان السياق الثاني يخصص مسارا فضائيا يربط هو الآخر بين كل الأجزاء التي تشكل المسار الممتد حتى أكادير ، ومن ثمة خلق نوع من التوافق بينهما ، إلا أن الأمر لا يعني دائما ذلك بالنظر أن طبيعة الأبعاد التي تكون كل واحد منهما ، فنحن لا نتصور الفضاء باعتباره خطا واحدا ، أما الأزمنة فنتصورها سيرورة منظمة في خط تسلسلي يخترقنا ونخترقه .

تقود القراءة التي تمنح قوة إجرائية في عملية تحديد الأبعاد الزمنية في العربية نحو بناء استيعاب واضح بكيفية الربط بين الحركة والفضاء ، هذا الربط الذي ساهم في اختيار الدوافع التي تقود نحو منسقة الإطار الزمني مع القبض على معالم تمكننا من معالجته [1] . فالشكل (٣) يوضح أن الذات تُقرأ فضائيا كونها تشكل بعدا أوليا ، لأنها تمثل منطلقا إحاليا مركزيا ، أما البعد الثاني فتؤسسه النقطة الزمنية (٨ مارس) الذي يصادف الاحتفال باليوم العالمي للمرأة ، وهي نقطة ممكن أن تقع على المحورين الأمامي أو الخلفي لأنهما مبنيان على فعل السيرورة القادم من (الماضي) نحو (المستقبل) بناء على نسق الامتداد ، لكن الشيء المثير للجدل هنا يتحدد في أن (٨ مارس) تشكل بعدا إحاليا رغم تموقعها في أزمنة لا توازي تموقع الذات ، الشيء الذي يجعلنا نؤول النسق كونه ثنائي الأبعاد ، فهو حدث تابت الوقوع في الماضي أو في المستقبل ما لم تغيره أعراف وثقافات أخرى .

أما في البنية (٤ب) ، فالأكيد أننا نستشعر تغيرا في عملية الإحالة ، بالنظر إلى عدم وضع تاريخ محدد ومضبوط يتم فيه حدث السفر ، الأمر الذي يجعل المجال مفتوحا على أي لحظة من اللحظات التي تربط بين الذات وبين حدث السفر من جهة ، وبين الذات واللحظة الزمنية التي سيتم فيها هذا الحدث من جهة أخرى ، بمعنى آخر ، ستكون الذات والحدث واللحظة هنا أبعادا مؤسسة على التنبؤ والافتراض الذي يوجه المسار الزمني نحو الأمام ، فالاختلاف بين هذه البنية والبنى الأخرى (٤أ) (٤ب) يتمحور كونها تموقع اللحظة والحدث في الأمام ، لكنها تتقاطع مع (٤ب) في إمكانية رصد البعد الثنائي الذي يُمَوقع إحالته الزمنية في الأمام ، لتوضيح ذلك نتأمل الشكل التالي :

(1) Haspelmath,M (1997), ***From Space To Time*** , p. 22.

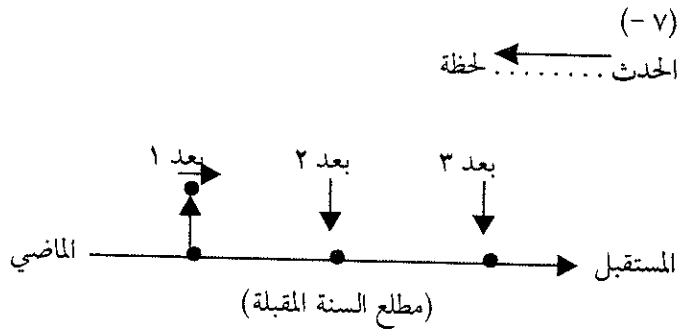

الشكل٤ : رسم توضيحي للبعد الثالث في اللغة العربية

ما يجعل القراءة مبنية تحديدا على ثلاثة أبعاد ، يُفَسر من منطلق أن الذات تؤشر إلى لحظة زمنية أمامية مؤطرة ، مرجعيا ، بحدث مفترض ، هذا الحدث الذي يمكن أن يقع في أي نقطة من النقط التي تربط بين البعدين الثاني والثالث[١] .

جدير بالذكر أن اللغة العربية عندما تستلزم هذه الأبعاد ، فإنها تفترض في ذلك تحقيقا زمنيا متباينا ، يوصف بعدم التجانس من حيث أبعاده ، وبالارتباط من حيث السيرورة التي تربط بين الماضي والحاضر والمستقبل ، ممّا يفسّر أن اللحظة الزمنية تستعير بعدا صفريا في التعبير عن الحاضر باعتباره نقطة زمنية آنية ، أما المدة فيتم وصفها من منطلق بعدين تستعير من خلالها الطول أو القصر ، سواء توقعت في الأمام أو في الخلف بناء على المدى الزمني للحدث

(١) إن هذا التحليل يتناقض مع بعض الطروحات المقترحة من طرف العديد من الفلاسفة الذين تصوروا أن العالم يمكن أن يقسم زمنيا إلى أربعة أبعاد ، منطلقين في ذلك من اعتقاد أن الفترة الزمنية قد تشكل بعدا مستقلا ، ووفقا لهذا التصور فإنه تم تقسيم أجزاء المكان والفضاء إلى أربع أبعاد مبنية على السيرورة .

الذي يعمل على نقله من الماضي إلى المستقبل ويمتد به .

نصادف إذن أن اللغة العربية تستعير في التعبير عن الفترة الزمنية ثلاثة أبعاد ترتبط بالامتداد إذا كان التركيز على مبدأ الاستمرار أو "الفترة" ، أما إذا كان التركيز على مدتها ، كما هو الحال عندما نتكلم عن عمل المشرك جمع بين اثنين لمدة سبع سنوات مثلا ، فهي تركز على مبدأ المدة التي يستغرقها العمل المشترك ، وبالتالي فإنها تعمل على تخصيص حيز زمني أو مساحة زمنية يطبعها الامتداد[١] .

١-٢- طرق بناء الإحالة الزمنية.

إذا كانت بعض الأدبيات اللسانية قد تحدثت عن الإحالة الزمنية من جوانب مختلفة توزعت بين مقاربات تقليدية قادها نحويون عرب قدامى (الزمخشري في المفصل ، ابن يعيش في شرح المفصل ، سيبويه في الكتاب) ، أو أخرى حديثة قادها مجموعة من اللسانين أمثال (تمام حسان ، عبد القادر الفاسي الفهري ، كمري . . .) هي المقاربات التي توزعت بين ما هو دلالي ، تركيبي ، منطقي ، وتداولي . . التي حاول عبد المجيد جحفة أن يلخصها في ثلاث فرضيات ؛ مؤسسا إيّاها على أعمال كل من «داوتي»(٨٦) (Dowty) ، و«فاندلر»(٦٧) (Vandler)[٢] ، إذ يرتبط بعضها بجانب اعتبار الزمن اللغوي قرينة إحالية ، مثله في ذلك مثل باقي المقولات التصورية الأخرى كالشخص والفضاء ، ويرتبط بعضها أيضا بالمؤشرات العائدية أو الإشارية التي تضبطها الإحالة مثلها في ذلك مثل المؤشرات الإحالية الأخرى كالضمائر وأسماء الإشارة ، وقد يرتبط جزء منها أيضا بمشكل الترتيب الزمني للطبقات الجيهية التي تؤول من خلالها الأفعال والجمل .

(1) Radden, Günter. (2003). ***The Metaphor TIME AS SPACE*** across Languages., p 228.

(٢) للمزيد من الاطلاع على هذه الفرضيات يرجى النظر في جحفة (٢٠٠٠) ، ص ، ٢٠ .

قد بنى «ريشنباخ»(٤٧) الإحالة على مبدأ القرينة المتبناة في الاعتبار الأول ، مطورا إياها لكونها لا تعتمد على نقطة ارتكاز واحدة ، وإنما أسس ذلك على ثلاث نقط : زمن الإحالة وزمن التلفظ والحدث . وهذا الأمر الذي قدّم حوله «عبد المجيد جحفة» (٢٠٠٠) مجموعة ملاحظات نجملها في اعتباره أن هذه البنيات الثلاث تؤدي المعنى نفسه ، خصوصا عندما نعي أن التراكيب تبني علاقتها الزمنية فيما بينها ، فكيف يمكن لهذا النسق الثلاثي أن يتجاوز حدود الجملة[1]؟ هو سؤال نجد إجابة عنه عند «كمري» (٨١) الذي عمد إلى صياغة مجموعة انتقادات أوردها «جحفة» (٢٠٠٠) لنسق «ريشنباخ» على الشكل التالي :

أن علاقة السبق التي أوردها «ريشنباخ» ينبغي أن يتم تكييفها مع كل اللغات ، من منطلق ضرورة التمييز بين درجات التباعد بين الماضي والمستقبل ، كما أن هناك مجموعة من اللغات التي تتألف من أزمنة نسبية ، فنجدها تربط بين الإحالة والحدث ، ولا يتم الربط بينها بزمن التلفظ ، فالعلاقة بين الإحالة والتلفظ ليست ضرورية في تحديد الأشكال الزمنية[2] .

إذا كانت كل هذه الملاحظات والانتقادات التي أبداها كل من «جحفة» و«كمري» تستدعي الكثير من المعالجة والتدقيق ، فإنها تعطينا الضوء بإمكانية فرز معطيات جديدة تعود نحو تشكيل نسق جديد تُبنى من خلاله الإحالة الزمنية ، هذا النسق الذي ينطلق من إمكانية وضع طرق جديدة نضبط من خلالها سلوكاتنا التي تساهم في تأويل معطياتنا الزمنية ، بل إن هذه السلوكات هي التي تكون حاسمة في بناء الإحالة والتأكيد عليها ، إذ تمنحنا إمكانية وضع العديد من التنبؤات نفترض من خلالها وجود طريقتين أساسيتين في بنائها ، طريقة أولى تنظر إلى الإحالة من منطلق تحرك الذات عبر الزمن ، والثانية تنظر

(١) أنظر جحفة (٢٠٠٠) ، ص ، ٣٩ .

(٢) أنظر جحفة (٢٠٠٠) ، ص ، ٤٠ .

للأمر من منطلق تحرك الزمن وتموقع الذات على نقطة محددة ، مرتكزين في ذلك على العمل الذي قدمه «ايفانس» (٢٠٠٤) ، الذي حاول أن يؤسس للإحالة بناء على هذين النقطتين ، وقد سبقه في ذلك عدد من الباحثين أمثال : «كلارك» (٧٣) ، و«لايكوف وجونسون» (٨٠) ، «لايكوف» (٩٣) ، الذين حاولوا ، أيضا ، أن يعالجوا مشكل الإحالة الزمنية معتمدين في ذلك على هذين النموذجين (نموذج تحرك الذات ، ونموذج تحرك الزمن) ، وكل إحالة لا يمكن أن تخرج عن هذين الإطارين ، بل إن كلّ إحالة تستند في تأويلها على مركزية الذات وسيرورة الزمن ، لذلك كانت هناك ضرورة تدعو إلى ضبط هذه المعطيات ضبطا يحيلنا مباشرة على فهم الإطار المرجعي المرتكز على نماذج معرفية ذاتية ونماذج معرفية زمنية[1] .

١-٢-١- الإحالة المبنية على نموذج تحرك الذات.

يرتكز هذا النموذج الإحالي على الذات باعتبارها مركزا إحاليا رئيسيا ، ونقطة مرجعية في بنائها ، لذلك نجد أن النماذج المعرفية التي تختص بهذا نوع من الإحالة تموقع الذات باعتبارها تؤشر على «الآن» بالنظر إلى الأزمنة الأخرى

(١) هناك مقاربتان نحويتان للزمن :

أولا : المقاربة الحملية : مقاربة تعتبر أن الزمن محمولا ، لذلك فهو لا يحيل ، نحو كتب الرجل الرسالة ، فكتب هنا لا تحيل بل المحيل هو الرجل ، والمحال عليه هي الرسالة ، فالمحمول في هذا التصور يحيل على الخصائص ، لكن ما يحيل على الألفاظ في عالم الخطاب هما الرجل والرسالة .بمعنى ما يحيل هما موضوعا الزمن ، فهناك إسقاط للزمن ، رأسه هو المحمول الزمني ، ومخصصه هو زمن التلفظ أي الزمن الذي بالنظر إليه نحدد الماضي والمستقبل والحاضر ، فالزمن الإحالي هنا هو زمن المركب الفعلي باعتباره إسقاطا للحدث .

ثانيا : المقاربة الإحالية : التي تعتبر أن الزمن مقولة إحالية مثلها مثل باقي المقولات الإحالية الأخرى ، مثل الأسماء والضمائر والعوائد (نفسه وعينه) .

المتعلقة بالماضي ، الحاضر والمستقبل ، من حيث ارتباطهم جميعا بالحيز أو المكان . وهذا ما يجعل توقع المستقبل يكون أمام الذات ، لأنه مبني على أساس وضع التنبؤات الزمنية المفترضة وغير المحققة ، أما الحاضر فيتم التأشير عليه كونه نقطة التقاء بين الذات واللحظة الزمنية بناء على مبدأ المشاركة التي تجمع بينها . أما الماضي فإنه يتموقع خلف الذات ، لأنه يبنى أساسا على أحداث سبق وقوعها ، وينظر إليها كونها عبارة عن تحققات مُخزنة في الذهن يتم تذكرها من منطلق فرز العديد من الأحداث المؤطرة زمنيا ضمن سياق سبق معايشته . وهذا ما يفسر كوننا عادة ما نفكر ونتحدث عن هذه المفاهيم الزمنية مثل الحاضر والمستقبل والماضي من حيث علاقة الذات بالمواقع والأمكنة المادية المجسدة داخلها ، إذ نعمل على تحديد الإحالة بناء على رؤية الذات المتطلعة نحو الأمام تعيش اللحظة وتنظر إلى ما سيقع مستقبلا بكثير من الافتراض ، في حين تكون نظرتها إلى الماضي نظرة تذكرية مخزنة تحت وسيط الحدث . وهو الأمر الذي توضحه الأمثلة التالية :

(٨) - الحاضر

أ- من وجهة نظري الآنية ، يبدو لي وضع المرأة أحسن .

(٩) - المستقبل

أ- أعربت له عن مستقبل مشرق ينتظر وضعية المرأة .

ب- تنبّأت لهن بمستقبل زاهر .

(١٠) - الماضي

أ- يكمن ماضي المرأة المؤلم وراءها .

تعدّ الذات من المعايير الأساسية التي نستند عليها في بناء الإحالة الزمنية ، فإذا أردنا أن نتعرف على الماضي أو المستقبل أو الماضي ، وجب أن نطرح السؤال : أين تتموقع هذه الأزمنة بالنظر إلى الذات؟ وكيف لها أن تلتقي عند نقطة مركزية واحدة ؟ فندرك أن البنى (٨-٩-١٠) تحيل على أزمنة مختلفة .

تجعلنا الذات نعي أننا أمام الحاضر في (٨) إذا تم الجمع بين الذات واللحظة

«الآن» ، وبين الحدث على نقطة واحدة ، وهي نقطة مرجعية إحالية أسست ، بالتأكيد ، الحاضر ، أما في (٩) فإننا نقرأ في المستقبل الكثير من الفرضيات والتنبؤات التي لن يصح تصديقها أو وقوعها إلا عندما تلتقي عند نقطة مرجعية مشتركة ، وهو الأمر الذي يقودنا إلى افتراض وجودها أمام الذات ، لأن نقطة الالتقاء المفترضة لم تتحقق بعد بين الذات والحدث والآن (الحاضر) ، في حين نجد أن الماضي في (١٠) يبدو واضحا كون الذات تعبر عن حدث الألم كونه يتموقع وراءها ، وللكشف عن ذلك وجب أن تربط الذات اتصالها بالماضي لكي تُقرّ بذلك ؛ أي وجب أن تعود بالذاكرة إلى الوراء لكي تجعل من حدث الألم ماضيا يتموقع وراءها .

تستند كل هذه الأزمنة المختلفة على الذات باعتبارها تؤسس للعلاقة الجامعة بينها من خلال التأشير على مسوغات تحديدها ، هذا التحديد الذي يُقيد الإحالة ويجعلها تشكل حلقة اتصالية تربط بين الماضي والحاضر والمستقبل ، بالنظر إلى أن الذات تتموقع على خط زمني تسلسلي تأخذ مكانا ضمنه ، وبالتالي إمكانية رصدها واعتبارها (الذات) ثابتة والزمن يتحرك نحوها ثم يمضي خلفها .

١-٢-١- الإحالة المبنية على نموذج تحرك الزمن.

إذا كانت الإحالة الأولى مبنية تحديدا على الذات وتعتبرها مركزا في بنائها ونقطة مرجعية تستند عليها في تحديد طبيعة الزمن المشار إليه ، فإن النموذج المعرفي الثاني الذي تبنى من خلاله الإحالة يركز كل اهتمامه على نقطة مرجعية أخرى هي الزمن ، ولتحديد التمايز بينها وجب أن نشير في البداية أن الأمر يتعلق ، تحديدا ، بخطوات إجرائية تفصل الإحالة الأولى عن الثانية من حيث الاعتماد على وسيط معرفي متمثل في الحركة . فإذا كانت الإحالة الأولى تنظر إلى الذات كونها كيان ثابت متميز بالاستقرار ، فإن الإحالة الثانية تنظر إلى الأمر من زاوية مخالفة ، إذ يتم تحديدها من منطلق أن الزمن ثابت والذات تتحرك عبره . هو الأمر الذي نلمسه من خلال البنى التالية :

(١١) . الحاضر

- احتفلت اليوم بعيد ميلادي .

(١٢) . المستقبل

- تقترب السنة من نهايتها .

(١٣) . الماضي

- دامت الحرب على غزة واحدا وعشرين يوما .

إذا تأملنا هذه البني ، وحاولنا أن نقارنها بالبني الواردة في (٨-٩-١٠) ، سنجد تباينا دلاليا واضحا ، ممّا يعكس طبيعة التمايز الذي نرصد من خلاله الاختلاف ، فإذا كانت البنية الواردة في (٨) تقرأ بناء على الاتصال الحاصل بين الذات واللحظة والحدث في التعبير عن وضعية المرأة ، فإن (١١) تعبر عن ذلك بطريقة مختلفة ترصد الذات في وضع يجعل من حدث الاحتفال بعيد الميلاد موعدا زمنيا ثابتا جاء من المستقبل فاخترق الذات التي احتفلت به تم سيمضي ليلتحق بالماضي ، ممّا يؤكد أن الإحالة مبنية على نقطة زمنية محددة هي الحاضر . أما في (١٢) فنجد الأمر نفسه لكن بدواعٍ مختلفة ، فحدث نهاية السنة يصادف موعدا زمنيا محددا لا نختلف حوله يتسّم بالاستقرار والثبات على الرغم من كونه يتموقع بالنظر إلى الذات في الأمام ، إلا أنه يتمايز عن (٩) كونه محدد وغير خاضع لقانون التنبؤ أو الافتراض ، لأن نهاية السنة تصادف تاريخيا موعدا محددا يتمثل في ٣١ دجنبر . أما في (١٣) الأكيد أننا نجد الكثير من المعطيات التي تزكي أن حدث الحرب على غزة دام ٢١ يوما ، وهي مدة زمنية محددة تاريخيا ، هذا التحديد هو الذي جعلنا نقرأ الماضي باعتباره لحظة زمنية تتميز بالثبات والاستقرار ، بخلاف البنية (١٠) التي لا نعرف من خلالها المدة التي استغرقها الألم[1] .

(١) أورد «لايكوف» (٩٣) ، (النظرية المعاصرة للاستعارة) مجموعة من الحالات الخاصة التي أثبت فيها نوعين من الاقتضاء : =

تحيلنا هذه المؤشرات إلى استنتاج مهم مفاده أن اللغة العربية تركز كثيرا على هذين الطريقتين في بناء نسقها الإحالي استعاريا ، إذ غالبا ما نتحدث عن الزمن من منطلق هذه الثنائية التي تجمع بين تحرك الذات أو تحرك الزمن ، ويرصد هذا التمايز طبيعة المعلومات الزمنية التي يمكن أن نكشف عنها ، بل إن هذا التقابل يتيح لنا إمكانية البحث عن طريقة ندمج فيها هذه المعطيات خصوصا أنهما يركزان إحالتهما على نقطة واحدة ومحددة متمثلة في الذات ، هذا الدمج الذي يتيح للغة العربية إمكانات زمنية متنوعة ومختلفة تتواءم مع الغنى الزمني الذي تعرفه ، ويرد بشكل مباشر على المشككين في غناها زمني .

٢ -تصنيف النماذج المعرفية.

نخصص هذا الجزء من البحث ، أساسا ، لدراسة النظريات التي تم اقتراحها لمعالجة مشكل تصنيف النماذج المعرفية المرتبطة بالزمن في اللغة العربية تحديدا ، إذ ينبني مشروع هذه النظرية في تحليل النظم اللغوية والكشف عن العمليات المعرفية اللازمة لإنتاج وفهم التعابير الزمنية ، لذلك يظل الغرض الأساس من

= * اقتضاء يقول بأن الذات ثابتة والأزمنة كيانات تتحرك بالنظر إليها ، فتوجه الأزمنة في اتجاه الحركة .فتتولد عنها النتيجة التالية :

(إذا تبع الزمن الثاني الزمن الأول كان الزمن الثاني إذن بمثابة المستقبل بالنسبة للزمن الأول . والزمن الذي يخترقه الملاحظ هو الزمن الحاضر .)

- سيأتي الوقت الذي ستعرف فيه الحقيقة .

* واقتضاء يقول بأن الأزمنة مواقع ثابتة والذات تتحرك في علاقته بالزمن ، الشيء الذي تتولد عنه النتيجة التالية :

(للزمن امتداد يمكن قياسه ، بحيث يمكن تصور الزمن كيانا ممتدا شأنه في ذلك شأن المكان الفضائي) .

- مكث في الغربة لمدة طويلة .

هذه الدراسة هو محاولة الإجابة عن تساؤل يتعلق بالكيفية التي تمكننا من تصنيف البنى الزمنية داخل اللغة العربية ، والحدود المعرفية التي تساهم في ذلك .

إن اللغة العربية كبقية لغات العالم ، تملك نسقا زمنيا خاصا بها ، وتكيف بُناها وفق المساحة الإدراكية التي توفرها لمستعمليها ، من منطلق أن الزمن لا يعيش منعزلا عن باقي النماذج المعرفية الأخرى التي تؤثث الفضاء والمكان والحيز . . . داخلها ، وإنما يدخل معها في علاقات متشابكة مما يجعله ذا قابلية لكي يوزع ويصنف وفق نوع وطبيعة التشابك ، الشيء الذي يدفعنا نحو مسايرة افتراض وجود نماذج معرفية للزمن في العربية : نموذج تحرك الذات ، ونموذج تحرك الزمن[1] المؤسسان على تلك الخلاصات التي تمدنا بها دراسة الأبعاد والإحالة ، مع إمكانية تقديم نموذج معرفي ثالث محدد في نموذج التسلسل الزمني الذي قدم في «ايفانس» (٢٠٠٦) .

توضيحا للأمر سنسوق بعض العبارات التي غالبا ما يستخدمها الناس بشكل مستمر : (يمرّ الوقت) ،(يتدفق الوقت) . . . ونظرا لهذه السيرورة الشائعة في تصنيف الزمن من حيث الانتقال من الماضي عبر الحاضر وصولا إلى المستقبل ، ندرك أنها ليست الطريقة النمطية الوحيدة التي يتحرك من خلالها الزمن ، إذ أن كل شيء يتحرك في العالم وفق سرعة واتجاه محددين ، ومع ذلك يمكن أن نتصور وجود خلفية معينة تتيح لنا ملاحظة التغيرات المكانية الناجمة عن حركة الجسم (الذات) ، اعتبارا أن هذه الناحية المثالية تتأسس على وجود خلفية ثابتة نستند عليها في تحديد السرعة والاتجاه ، لكن يجب أن نشير إلى إمكانية وجود تعابير تمنح شرعية الحدث وفق سرعة مختلفة ، كما هو الحال في البنى التالية :

(١) هذان النموذجان قد تم تناولها من طرف الكثير من الباحثين «سمارث» (٤٩) (Smar) ، «فيلمور» (Fillmore) (٧١) ، «كلارك» (Clark) (٧٣) ، «لايكوف» (٩٣) (Lakoff) .

(١٤) – نحاول أن نلتحق بالزمن .

إذ نتصور أنفسنا كما ولو أننا في سابق مع الزمن لإنهاء واجباتنا ، أو نتصور ذواتنا في صراع مع الزمن نُسخر كلّ إمكاناتنا وطاقتنا من أجل التغلب عليه . هي أشياء أو معطيات تمنحنا إمكانية النظر في كلّ الطروحات التي تساهم في بناء نسق زمني محدد مبني على أسس إحالية ثابتة ومستقرة .

فقد لاحظ الكثير من الباحثين أن النسق الزمني يمكن أن يؤسس ، من حيث الاستعمال ، على نموذجين تصورين : نموذج تحرك الذات ، ونموذج تحرك الزمن (لايكوف ٩٣) ، إذ الزمن يتحرك من منطلق علاقته بالذات التي تُعبّر عن نقطة مرجعية في الكشف عن الحركة والإحالة[1] . أمّا النموذج الثاني يؤسس تصوره على مرور الزمن من منطلق مقياس الحركة التي تحدد إمكانية التدقيق في الإحالة زمنيا ، اعتبارا أن التمايز بين النموذجين يمكن أن يستخلص من خلال لُبس الحكم على البنية التالية :

(١٥) – قرّرت إدارة المؤسسة أن تقدم الاجتماع بيومين .

إذا فكرنا أو تصورنا أن الوقت يتجه نحونا أو أنه يتقدم نحو المستقبل ، فإننا ندرك أن الجملة (١٥) يجب أن تُترجم بعناية فائقة المعنى الزمني الذي نشير إليه ؛ أي أن الاجتماع سيجري في وقت سابق عن الوقت المحدد سلفا ، أو أنه سيجري في وقت ما مبني على موعد ثابت أصلا ، فالذي جعل الجملة (١٥) ملتبسة من حيث الإحالة المبنية على تحرك الذات أو الزمن هو ارتكازها المحوري على فعل غير إشاري «تقدم» ، على الرغم من إمكانية وروده إشاريا في بعض البنى من قبيل :

(١٦)– أ –يقترب العام الجديد (تحرك الزمن : يقترب = المستقبل)

ب –السنة قد ولت (تحريك الزمن : الذات = الماضي)

(١) لايكوف (٩٣) ، النظرية المعاصرة للاستعارة ، ص ، ١٢٠ .

ج -سأعمله (تحرك الذات : العمل = المستقبل)

د - قادم من العمل (تحرك الذات : قادم = الماضي)

الملاحظة الأساس التي تفرزها معطيات البنى الواردة في (١٦) هي أن نموذج تحرك الذات يختلف أو يتمايز عن نموذج تحرك الزمن . ويتمظهر ذلك من خلال محاولة تحديد الإحالة في (١٦ أ وب) التي تشير أن الزمن يأتي من المستقبل (١٦أ) ويدخل في الماضي (١٦ب) ، الشيء الذي يعكس أن النسق الزمني قد استند على تحرك الزمن في تحديد القرب والدخول في الماضي ، أما في (١٦ج ود) نجد أن التأويل مبنى على تحرك الذات التي تدخل في المستقبل في (١٦ج) ، وقادمة من الماضي (١٦د) ، الأمر الذي يفسّر أن الإحالة قد تم تحديدها بناء على تمركز الذات ، ممّا يعطينا عادة المعنى الذي نشير من خلاله إلى الزمن المرتكز على نقطة مرجعية واحدة (الذات) ، هذا الوضع المتمايز هو الذي يقود نحو تشكيل رؤية تعتمد نسقا تسلسليا يحترم خصوصية اللغة العربية ويحترم نسقها الزمني ، فالتحول الإحالي ليس له أثر إلا من منطلق الرصد الدقيق لمسوغات تحرك الذات أو الزمن ، وهو تحول بنيوي يفسر منهجية التأويل الواجب توفرها لتحقيق التوافق بين الآليات التركيبية والدلالية مع الإحالة الزمنية ، والكشف أيضا عن الماهيات التصورية الكامنة وراء السمات الدلالية المخصصة ضمن لوائح معجمية محددة . وهو الافتراض الذي سنعمل على تطويره من منطلق الاعتماد على هذين النموذجين المعرفين : نموذج تحرك الزمن ونموذج تحرك الذات .

٢-١- نموذج تحرك الزمن.

يؤشر نموذج تحرك الزمن وفق نظامنا وثقافيا على مسألة تدفق الزمن ؛ من منطلق أن الأنظمة اللغوية ومعطيات ثقافتنا الشعبية يؤكدان أنه يتدفق صوب اتجاه محدد ، ينتقل من الماضي ويمرّ عبر الحاضر ليحطّ رحاله في المستقبل . هذه الوجهة هي التي تُعكس بشكل جلي على تعابيرنا ونظامنا اللغوي ، لكننا

نتفاجأ عندما ندرك أن هذا النموذج هو طريقة للتعبير عن حالات من قبيل (١٦ أ) و(١٦ ب) ، فالزمن لا يتم التعبير عنه وفق مسار يربط الصلة بين الماضي والمستقبل عبر الحاضر ، بل إن الأمر يتم بصورة عكسية تماما ؛ أي ننتقل من المستقبل نحو الماضي عبر الحاضر ، وبهذا نسجل أول ملاحظة هي أن نموذج تحرك الزمن يتعارض مع الاعتقاد الشعبي الراسخ الذي نمتلكه جميعا الذي يتمظهر في أن الوقت/ الزمن يتدفق نحونا من الماضي[1] .

يشمل نموذج تحرك الزمن دمج التصورات المعجمية التالية : الحاضر والمستقبل والماضي مع تلك التصورات التي تحيل على معنى المدة (الموزعة بين «الضغط الزمني» و«إطالة المدة») ومصفوفة الزمن وزمن اللحظة ثم معنى الحدث . الشيء الذي يقود نحو طرح جوهري يتمظهر في الكيفية التي تندمج فيها كل هذه التصورات أو المفاهيم المعجمية مع بعضها البعض؟ وكيف تتآلف لتأسيس نموذج معرفي مبني على تحرك الزمن؟

من الاقتراحات الدالة على رصد تحرك الزمن ، نرصد ما قدمه «ايفانس» (٢٠٠٤) الذي ينطلق من افتراض وجود بنيات محورية تعمل على دمج هذه التصورات أو المفاهيم من خلال خلق بنيات أخرى ثابتة تسمح لنا بوصف العلاقات الزمنية التي تؤسسها ، وبناء على ذلك نتأمل الشكل التالي :

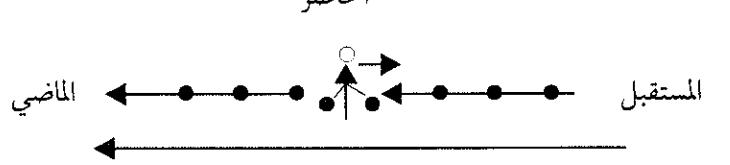

الشكل ٤ : نموذج تحرك الزمن في العربية

(78) Radden, Günter. (2003). ***The Metaphor TIME AS SPACE*** across Languages. P.232

إذا كان التصور الاعتيادي للزمن الذي يُنظر إليه من زاوية التدفق السُّلّمي يقدم النسق الزمني على خط اتجاهي ينطلق من الماضي إلى المستقبل عبر الحاضر ، فإن هذه التصورات التقليدية لم تكن تقدم طرحا عاما يفسر التعالق الذي ينسجم مع النسق التسلسلي للزمن ، الشيء الذي جعل التعامل معه يشكو بعض النقص من حيث التحليل العلمي ، وخصوصا على مستوى الربط بين هذه التصورات وتأويلها . الأمر الذي يتناقض مع المعطيات المقدمة في الشكل (٤) ، الذي يؤشر على أن الزمن يتحرك من المستقبل نحو الماضي مرورا بالحاضر (الذات) ، اعتبارا أن هذا النموذج قائم على أساس مركزية الذات ، الشيء الذي يعني أنها ترتبط بتجربة «الحاضر» ممّا يجعلها تُؤول كنقطة مرجعية لتحديد زمن «تموقع» باقي المفاهيم الزمنية الأخرى . إضافة إلى إمكانية وجود نمط معالجة ثان يتعلق بالدمج الضمني بين كل التصورات التي تختص بالحدث واللحظة تم مصفوفة الزمن ، الشيء الذي يثير مسألة تموقع المستقبل أمام الذات مع وجود حركة زمنية موجه نحوها قبل أن تمرّ لتتموقع خلفها .

يؤشر لنا السهم الصغير الموضوع على وجه الإنسان والمعلق على الرأس في الشكل (٤) اتجاه الحركة الزمنية في علاقتها بخط الانطلاق ، اتجاه الحركة هنا يعادل اتجاه السهم المنطلق من المستقبل والمتجه صوب الماضي ، ممّا يعكس تلك العلائق التصورية التي تنسجم مع متطلبات المصفوفة الزمنية التي تتشكل من زمن الأحداث واللحظات المؤشر عليهما من خلال الدوائر السوداء الصغيرة ، إذ تعتبر جزءا لا يتجزأ من الأنساق التي تنتظمها لكونها تدخل ضمن سيرورة الحركة ، بالإضافة إلى أن تفريع معنى المدة على «الضغط الزمني» و«إطالة المدة» يجعلهما يندمجان ضمن هذا النموذج .

تبعا لذلك ، فبطء الحركة أو سرعتها تكونان نتيجة استشعار الذات «لضغط زمني» يقرأ نتيجة تفكيك المكونات التصورية المخزنة على مستوى الذهن وتحويلها إلى أوليات (Primitive) و مبادئ تشكل حصيلة الذات في إدراكها للنسق الزمني . فالوقت يمرّ نتيجة الصراع الداخلي الذي تستشعره الذات ، فالمعلمون

والأساتذة يعيشون ضغطا زمنيا يختلف عن الصورة التي يعيشه بها أصحاب المحلات التجارية وأرباب العمل وأصحاب الأجور المنخفضة الذين يشتغلون بالساعة ، وتختلف النساء عن الرجال من هذه الناحية وسكان المدن الكبرى عن سكان القرى والأرياف[١] . الشيء الذي يؤدي إلى إمكانية تصور أن الوقت قد مرّ بطريقة سريعة وغير طبيعية . وعلى العكس من ذلك ، فإن الحركة البطيئة لمصفوفة الزمن (أو للحظات أو الأحداث الزمنية) تكون نتيجة تموقع الذات في الحاضر ، الأمر الذي يقود نحو تصور أن الوقت يمرّ ببطء ، بل يكاد يكون ثابتا . وبعبارة أخرى ، فإن هذا الاستنتاج لا يمكن أن نرجئه إلى تصور مرجعي معين ، بل ينبثق من خلال النتائج التي تمدنا بها مختلف التصورات المعجمية وأنماطها التي يتم دمجها داخل نموذج تحرك الزمن .

وبناء عليه ، فلا يمكن أن ننسى أن هذا التحديد الزمني يعتبر وسيلة لتصور التجارب الذاتية مع الزمن ، لأنه مهما يكن ، فإننا لا يمكن أن نتصور أن الزمن يقوم بالتنقل حرفيا ، ومع ذلك ، فإن كُلّا من الفلاسفة والعلماء قد اتخذوا في كثير من الأحيان هذا النموذج المعرفي (نموذج تحرك الزمن) باعتباره واقعا ماديا لفهم الزمن ، فـ«نيوتن» مثلا تحدث عن الزمن المطلق الذي بناه من منطلق الاستنتاجات التي توصل إليها من مرجعية ثبات واستقرار الحركة المرتبطة بالزمن ، الشيء الذي قاده إلى اعتبار الزمن المطلق أمرا بدهيا ومركزيا في نظريته حول الميكانيكا (ايفانس ٢٠٠٤) .

نقدم الآن ، إجمالا ، بعض الأنماط المعرفية التي تندرج ضمن هذا النموذج ومقتضياته التي تشمل كلا من الأحداث واللحظات الزمنية المساهمة في بلورة سيرورة المضي أو مرور الزمن :

(١٧) – أ – حركة مصفوفة الزمن الماضية ← الوعي بمرور الوقت

ب –سرعة الحركة واللحظات الماضية ← الضغط الزمني

(٧٩) كريستوف بوميان (٢٠٠٩) ، نظام الزمان ، ص ، ٤٧٣ .

ج -بطء الحركة واللحظات الماضية ← الامتداد (المدة)
د - استقرار حركة الأحداث الماضية ← تجربة المدة العادية
هـ - أحداث أمام الذات ← المستقبل
م - أحداث مستقرة بمشاركة الذات ← الحاضر
ق - أحداث خلف الذات ← الماضي
ر - الحدث الذي يقترب من الذات ← الوقوع الوشيك للحدث
ز- وصول الحدث من الذات ← وقوع الحدث .

تبنى هذه النماذج تحديدا على مسألة مرور الوقت ، أو بالتحديد نقول إنها تتحدد من منطلق تحرك الزمن ، فقراءة الماضي أو الحاضر أو حتى المستقبل تخضع في تأويلها لمركزية الذات وتموقعها ضمن مصفوفة زمنية تعمل على دمج كلّ المفاهيم أو التصورات التي تم ذكرها (اللحظة ، الحدث ، المدة . . .) لتُتاح لنا إمكانية تحديدها من منطلق ما تقدمه اللغة العربية من أنساق لغوية نؤول من خلالهما التراكيب وبلورتها والكشف عن خباياها . فإذا كانت جميع لغات العالم تتخذ نسقا معرفيا خاصا بها في التعبير عن نسقها الزمني ، فاللغة العربية لا تشكل الإستثناء ولا تخرق القاعدة ؛ لأنها غنية بما يكفي لكي تنسجم مع كل التصورات التي تشكل نسقا معرفيا خاصا يتم التعبير عنه بقوالب زمنية وإحالية واضحة[1] .

يعمل نموذج تحرك الزمن على تفسير الطريقة التي تمعجم بها اللغة العربية بعض التصورات الزمنية الأخرى التي ترتبط بعيد الميلاد والتخرج والأعياد الوطنية والدولية إذ تتم معجمتها من منطلق أنها أحداث تتموقع أمام الذات (المستقبل) ، بينما يتم إخضاع التصورات الأخرى إلى ما هو ثقافي (يقترب /

٨٠- تباينت المقاربات الموضحة لذلك بين النحاة القدامى وبين اللسانين المحدثين ، إذ تم اعتبار الزمن بمثابة جزء لا يتجزأ من مكونات الفعل الأساسة ، بل يعد مسوغا من مسوغات بنائه ، في حين نجد مقاربات أخرى تعتبر الزمن كيان مجرد مشتق من العمليات التصورية التي تسقط على التعابير الثقافية التي ننتجها من لحظات وأحداث . . . . .

يتدفق / يدنو . . .)[1] لأنها لا تتعلق مباشرة بالتجارب الزمنية الأساسية ، لذا فإن هذه التعابير يمكن أن تدمج (Intergration) مباشرة داخل نموذج تحرك الزمن كما هو واضح من خلال البنى التالية :

(١٨) -أ - أصبح عيد الميلاد وشيكا .
ب -اقترب موعد التخرّج .

يمكن أن نفسّر البنية الواردة في (١٨أ) بالنموذج المقدم في (١٧ر) لأنه مبنى تحديدا على حدث «الاقتراب» الذي يجعل من عيد الميلاد وشيك الوصول ، إلا أن هذا الوصول لا يمكن أن نتصور حدوثه بشكل عمَلي ، بل الأمر معلّق على إمكانية دمج الحدث داخل مصفوفة الزمن مستقبليا ، الشيء الذي يجعلنا نفسر البنية (١٨ب) بالنموذج المقدم في (١٧ر) أيضا . فهذه التصورات يمكن أن تكون متكاملة إذ تم اشتقاقها من نموذج تحرك الزمن .

يقوم تصورنا المعرفي للزمن ، من حيث ارتكازه على نقطة إحالية ، على أساس تحريك الزمن الذي يتوافق مع تلك الإحالة التي تعمل على دمج كل تلك المفاهيم السابقة ومحاولة تنظيمها وفق مِسار زمني محكم ، لذلك فنحن ملزمون أن نسوق الآن مجموعة من الخصائص التي تميّز نموذج تحرك الزمن معرفيا :

- يتيح لنا النموذج (تحرك الزمن) فرصة تحريك الزمن وإيصاله بمواقع إحالية ثابتة وساكنة خصوصا أن الإنسان هو الكائن الذي يؤسس لهذه الإحالة في ارتباطه بالزمن والأحداث التي وقعت أو التي ستقع ، ويبدو أن هذه المركزية هي التي دفعت بهذا النموذج نحو اعتبار الذات (الإنسان) نفسه في مركز العناية والاهتمام في هذا العالم .
- يتيح لنا نموذج تحرك الزمن وضع تصورات من منطلق تجاربنا الخاصة بناء على

(١) يتحدد البعد الثقافي للزمن في طبيعة التصورات التي نرفقها مع تلك المفاهيم التي تحيل على الزمن ، فإذا كان موعد التخرج زمنا محددا من قبل ، فإننا نرصد دنوه منا بأفعال ثقافية توسم بالقرب أو البعد ، فيتحول كل ما هو تصوري إلى نسق زمني محوسب .

وسيط]الزمن المتغير :[ونقصد بذلك تلك التغيرات التي تقع في المستقبل وفي الحاضر وفي الماضي .

- يمنحنا نموذج تحرك الزمن وجودا مستقلا عن الزمن في حد ذاته ، لأن وحدات قياس الزمن أصبحت بالنسبة للبعض مواقع إشارية كما هو الحال في التعابير اليومية التي نوظفها من قبيل (في الأسبوع التالي) ،(في وقت لاحق من هذا الأسبوع) . .[1]

يمكن أن نمعجم لذلك بأفعال من قبيل : (يأتي ، يتبع ، يطير ، يمرّ ، يحلّ . . . .)

- سيأتي الوقت المناسب للهجوم .
- مرّ وقت طويل على لقائنا الأول .
- يطير الوقت بسرعة فائقة .

قد تصل بنا هذه الخلاصات إلى اعتبار أن مصدر التحرك في هذا النموذج مرتبط أشدّ الارتباط بالعالم المادي على الرغم من كونها قد نوقشت مع قانون نيوتن للحركة الذي نصّ على وجود خط مستقيم موحد تنتظم من خلاله الحركة ويتم التغيير بناء على حالة القوة ، لكن ما يبدو غريبا أنه لا توجد أيّ قوة يمكنها أن تغير من المتواليات الزمنية ، لأنها تمنحنا سيرورة ندرك من خلالها أننا نقف على مسار انتقالي لا يتغير إلى الأبد ، وتبقى الذات هي المساهم الوحيد في تشكيل هذا السيناريو باحتلالها موقعا ضمن الخط الزمني واكتفائها بمراقبة مروره دون أن تتمكن من تغير مساره ، لذلك فإن هذا النموذج يفسح المجال لمفهوم الزمن لكي يتطور بناء على سيرورة الأحداث .

(1) Evans, V. (2004). ***The Structure of Time***: Language, Meaning and Temporal Cognition. Amsterdam, p 751.

٢-٢- نموذج تحرك الذات.

تقوم الذات ، في هذا النموذج ، بربط الصلة بين الماضي ، الحاضر والمستقبل ، الشيء الذي يؤكد أن الزمن يأتي كمجال مرجعي ثابت مبني على إحالة مستقرة ، ويصادف ورود نموذج تحرك الذات العبارات التالية :

(١٩) - أ - نحن نقترب من العصر الذهبي .

ب - لقد تركنا أسوأ الأيام وراءنا .

يُفسّر نموذج تحرك الذات المقدم في البنية (١٩) موقع الذات ضمن خارطة زمنية تتسم بتحديد النسق الزمني عام دون التركيز على نقطة مرجعية ثابتة . ف (١٩أ) تؤول على أن الذات تتنبأ باقتراب العصر الذهبي (التطور) دون أن تعطينا نقطة مرجعية ثابتة لهذا التطور ، أما في (١٩ب) فالأمر مماثل لأن الحديث عن الأسوأ قد تم موقعته وراء الذات ؛ أي في الماضي ، ولكن نحن لا نعلم إن كان هذا الأسوأ قد دام فترة أو لحظة أو مدة .

من هذا المنطلق وجب أن نشير إلى معطى مهم لكي نفهم ونرصد حدود التمايز بين نموذج تحرك الذات ونموذج تحرك الزمن ، فالأول يشتغل على تحديد زمني يلخص في «مجال» ثابت ، أما الثاني فإنه يؤول على أساس «نقطة» مرجعية محددة وثابتة . بعبارة أخرى ، فإن نموذج تحرك الذات يعطي تفسيرا زمنيا مبنيا على مجال زمني ثابت (الماضي ، الحاضر ، المستقبل) . أما نموذج تحرك الزمن فإنه يمنحنا تأويلا زمنيا مؤسسا على نقطة إحالية ومرجعية ثابتة (عيد الميلاد ، عيد الاستقلال ، عيد الأم . . .)

إن هذه الاعتبارات التي تفسر كيفية اشتغال نموذج تحرك الذات تجعلنا أمام سيرورة زمنية تخضع ، بالضرورة ، لنظرة زمنية مختلفة عن نموذج تحرك الزمن ، بمعنى أدق ، فإن موقعة الحاضر والماضي والمستقبل بالنظر إلى الذات ستكون مخالفة لما كان عليه الحال في النموذج الأول ، ولتوضيح ذلك ننظر في الشكل التالي :

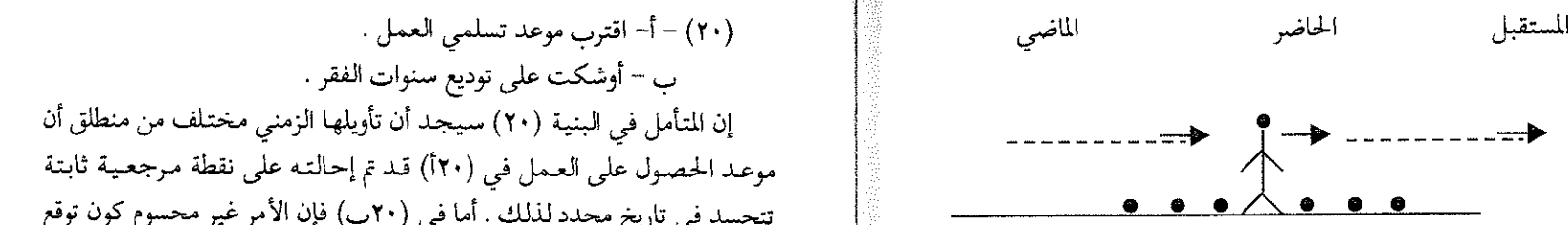

شكل (٥) : نموذج تحرك الذات في العربية .

يمنحنا الشكل (٥) فرصة كبيرة للحديث عن الحاضر مادام أنه كان شبه مغيب في تأويل النموذج الأول ، أما الماضي فإنه يتموقع خلف الذات (أي أنه يحيل على أحداث تاريخية مؤسسة على الذاكرة الزمنية) ، أمّا المستقبل فإنه يتموقع أمام الذات (أي أنه يؤشر على أحداث متنبأ بحدوثها مبنية على الحدس الزمني) ، الشيء الذي يعطي الانطباع أن الذات هي التي تتحرك في هذا النموذج وليس الزمن ، إذ تتخذ مسارا زمنيا معينا تتحرك من خلاله ، تعيش الحاضر وتقيس من خلاله الماضي وتتهيأ أن تعيش المستقبل .

يمنحنا هذا التحرك فرصة لتأكيد أن الذات تعدّ نقطة مرجعية أساسية في بناء الإحالة الزمنية التي تتأرجح عبر حركة مؤشر عليها باتجاه الأسهم ، أما الخط الأسود فإنه يؤشر على الخط الزمني الذي تقف عليه الذات ، أما الأحداث فمؤشر عليها بالدوائر السوداء التي تتموقع على الخط الزمني وتشكل أماكن تحرك الذات .

إن كل التصورات المعجمية التي سبق الحديث عنها تعد في هذا النموذج متكاملة ، وهي شبيهة بتلك التي تم اقتراحها في نموذج تحرك الزمن ، إلا أن حدود التمايز بينهما تتجسد في أن نموذج تحرك الزمن يعرض التفاصيل التي تتعلق بحركة التصورات الزمنية التي تخضع لسمة أساسية هي «الدمج» ؛ بمعنى آخر أن هذا النموذج يتعلق بأنماط المحتوى غير الحركي (أي فراغ العلاقات) التي يتم دمجها في نموذج تحرك الذات ، ولكي نوضح هذا الأمر جيدا ننظر في سياق الأمثلة التالية :

(٢٠) – أ- اقترب موعد تسلمي العمل .

ب – أوشكت على توديع سنوات الفقر .

إن المتأمل في البنية (٢٠) سيجد أن تأويلها الزمني مختلف من منطلق أن موعد الحصول على العمل في (٢٠أ) قد تم إحالته على نقطة مرجعية ثابتة تتجسد في تاريخ محدد لذلك . أما في (٢٠ب) فإن الأمر غير محسوم كون توقع انتهاء سنوات الفقر لم يحدد بموعد ثابت ، بل تم الارتكاز في ذلك على مؤشرات نتبأ من خلالها بإمكانية الحصول على عمل . لذلك قد نستخلص أن البنية (٢٠أ) تؤول بناء على نموذج تحرك الزمن الذي يدمج تلقائيا في نموذج تحرك الذات لكونه يجسد «المجال الزمني» أكثر من تجسده «للنقطة الزمنية»[١] .

يتعلق أحد الوسائل التقليدية التي تقود نحو بلورة معنى المصفوفة بالخط المستقيم الذي تَعبُر عبرَه الأحداث في ارتباطها بالذات ، وهو الأمر الذي يوفر جزئيا المنظر الزمني الذي يُعد متكاملا عقب إدماج معنى الحدث ومعنى اللحظة ضمنه ، على الرغم أن كلاهما موسوم بالانفصال عن الآخر ، إذن فهو تصور ينظر إلى الحدث واللحظة باعتبارهما مواقع مجزأة تتموقع كلّها على خط زمني واحد ، إلا أن دمجها لا يتم إلا في إطار الحديث عن المدة أو الفترة ؛ أي عندما نبدأ في الحديث عن «الطول» الذي يتسبب في خلق مسافة بين الأحداث المتصورة كطول المدة ، اللحظة والفترة . . . الشيء الذي يعطي إمكانية قياس الخط الزمني بناء على مؤشرات اللحظة أو الحدث في ارتباطهما ، أكيد ، بالطول أو القصر . وهو الأمر الذي نوضحه من خلال البنية التالية :

(٢١) – اقترب الطالب من إجراء ثلاث اختبارات في غضون أربعة أيام .

بتأملنا لهذه البنية ، قد نعمل على إعطاء تأويل زمني يجعل منا نتصور الاختبارات الثلاث بمثابة أماكن احتوت أوعية لمدة أربعة أيام ، أو بمعنى أدق ،

(١) تتحدد النقطة الزمنية من خلال المؤشرات التالية (الساعة ، اليوم ، السنة ، الأسبوع . . . .)

يتحدد المجال الزمني من خلال المؤشرات معبر عنها بـ(المدة ، الفترة ، السنوات ، الأسابيع . . . . .)

نتصور أن هذه الاختبارات عبارة عن أحداث مجزأة أو مقسمة على مدة زمنية لا تتجاوز أربعة أيام .

وفقا لهذه المعطيات ، وبناء على مبدأ الدمج الزمني والطريقة التي تم إتباعها في ذلك قد نحصل على العديد من الاستنتاجات التي يتم اشتقاقها مباشرة من نموذج تحرك الذات نفسه ، وهي الاستنتاجات التي نعرض لها من خلال الأمكنة التالية :

(٢٢) – أ – حركة الذات عبر الخط الزمني ← الوعي بمرور الزمن

ب– المواقع والأماكن ← الأحداث (أو اللحظات الزمنية المرتبطة بالأحداث)

ج – المسافة بين الأحداث ← حجم المدة

د – الخط الزمني أمام الذات ← المستقبل

هـ – الخط الزمني خلف الذات ← الماضي

م –الخط من حيث القرب ← الحاضر

ر –اقتراب الذات من المكان ← الوقوع الوشيك للحدث

ق – وصول الذات للمكان ← وقوع الحدث

س – حركة الذات بعد المكان ← وقوع حدث ماضي / سابق

تشتغل كل هذه التصورات كوسائط نعمل من خلالها من تحديد اللحظات والأحداث المتعلقة بتجاربنا ، فيوفّر هذا التعالق مرجعا زمنيا غنيا للغة العربية يتجاوز حدود الأزمنة التقليدية المعروفة ، بل يتجاوزها ويعطي الدليل أنها تملك مؤشرات زمنية غنية تضاهي من خلالها اللغات الأخرى ، إن لم نقل أنها تتفوق عليها في بعض الأحيان . وهي الأمور التي نقف عندها من خلال الأمثلة التالية :

(٢٣) – أ – نحن نقترب من الفترة المفضلة من الحياة .

ب – إنهم قد تجاوزوا المهلة المخصصة لهم .

ج – يتعين علينا أن ننتظر إجابة في الأسابيع المقبلة .

د – قد تتمدد الاجتماعات على فترات تصل إلى أكثر من شهر .

إذا كانت البنى الواردة في (٢٣) تشير إلى أنماط مختلفة من الزمن ، فإن تحديدها المعرفي يرصد من خلال رسم خط زمني مؤسس على «المجال» ؛ بمعنى أن هناك دوافع معرفية تجعلنا نُؤكد على الخلاصات التالية :

- يتيح لنا نموذج تحرك الذات النظر في اتساق الزمن مع تلك المسلمات التي ترتبط بعملية تدفق الوقت (٢٣أ) . اعتبارا أن الذات في هذا النموذج تعدّ جزءا من هذا العالم الذي يتحرك في اتجاه اليمين (من الماضي نحو المستقبل) .
- يسمح لنا نموذج تحرك الذات من وضع تصورات حول الزمن بناء على عمليات التخطيط الزمني المؤسسة على تجربتنا الحس–حركية مع العالم تصوريا (٢٣ب) .
- يسمح لنا نموذج تحرك الذات أيضا بربط التصورات التي تتصل بالزمن بتصورات أخرى مهمة ، ولاسيما تلك التصورات التي ترتبط بهدف توجيه الأنشطة (٢٣ج) .
- يستند نموذج تحرك الذات على التحركات التقليدية عندما يقرر الناس مثلا الانتقال من مكان ما فإنهم عادة ما يفعلون ذلك بناء على مقصدية وهدف محددين ، بمعنى أخر ، لماذا نختار التحرك في زمن دون باقي الأزمنة الأخرى ، لذلك فإن البنى الواردة في (٢٤) تعبر كلها عن هدف موجه موجود في المستقبل ، وقد يكون التحرك نحوه مبنيا على ظروف محددة ترصد من خلال التنبؤ بوقوع الحدث في المستقبل سواء أتعلق الأمر باقتراب الفترة المفضلة من الحياة (الشباب) ، أم المهلة المخصصة للانتظار ، أو حتى انتظار الجواب المتوقع في غضون الأسابيع القادمة . . .

من الأرجح أن هذا النموذج المعرفي يمعجم بأفعال من قبيل :(اقترب ، أوشك ، يتعين ، تمتد ، وصل . . . . .

- اقترب عيد ميلادك .
- وصل الوقت المحدد لسحب القرعة .
- مكث في باريس عشرين سنة .

٢-٣ - نموذج التسلسل الزمني.

يكمل هذا النموذج تلك التصورات المعجمية المرتبطة بالزمن التي غالبا ما نتصورها كوحدات زمنية منفصلة ونعبر عنها باللحظة أو الحدث ، ذلك أن الهدف من وراء إدراج هذا النموذج هو البحث في تلك التحالفات الزمنية التي تبنى على الأحداث واللحظات في ارتباطها بالمصفوفة الزمنية التي تم التعبير عنها في شكل (٤) بالخط المستقيم الذي تقع عليه الأحداث ، بالإضافة على ذلك ، فإن هذا النموذج لا يستلزم تكامل الحاضر والماضي والمستقبل ، بل إنها تؤسس لإطار مرجعي مبني على التعالق التعاقبي للذات مع الأحداث واللحظات .

نحن عادة ما نتصور أن الزمن يتخذ شكل وحدات متسلسلة من الأيام والسنوات ، الشيء الذي ينعكس منطقيا على طرق التفكير في النسق الزمني نتصور من خلاله وجود ذات تتماهى بين التسلسل الزمني والتسلسل المكاني[١] . لكن إذا نظرنا إلى الأمر من هذه الزاوية ، فإن السؤال الذي يطرح نفسه يتمظهر في الكيفية التي يستلزم فيها حدث زمني حدثا زمنيا آخر داخل نسق زمني عام ومتكامل؟

إن السمة المميزة لهذا النموذج تتمظهر في أن كل الأحداث الزمنية تبدو مختلفة ، إذ يتم تصورها من منطلق مرور الحركة التي تؤشر على مرور مدة أو لحظة أو فترة زمنية معينة ، لذا فإن التسلسل الزمني يستلزم الأحداث أو اللحظات التي يُعبّر عنها وفق نسق آخر مرتبط بالتسلسل المكاني ، لذلك فإنها تكون أحادية الاتجاه (ايفانس ٢٠٠٤)[٢] فالحركة والحدث الزمنيان هما الجانبان الوحيدان اللذان تستطيع من خلالهما الكائنات أن تبني سيرورة موحدة تعاقبيا ، وهو الأمر الذي ندركه من خلال الشكل التالي :

(1) G. Radden (2003), ***The Metaphor TIME AS SPACE*** across Languages., p.230.

(٢) أنظر أيضا عمل ايفانس ، (٢٠٠٤) .

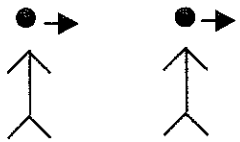

شكل (٦) : تعاقب حدث الحركة مع حدث زمن .

فأهم ملاحظة يمكن أن نسجلها على هذا النموذج أنه يغيب الحديث عن الذات ، لأن تموقعها سواء في الحاضر أو الماضي أو المستقبل أمر لا يهمنا ، بل إن الجانب الأساسي هو التطرق إلى الوضع النسبي الذي يتم التأشير عليه باللحظة أو الحدث في وقت محدد ، إلى جانب أن التسلسل الزمني يتحدد بناء على التراتبية المتعاقبة للنموذج بأكمله ، ولا يرتبط بأي تصور من التصورات المعجمية التي سبق التطرق لها في النموذجين السابقين .

يحدد هذان العاملان سمات التمايز بين نموذج التسلسل الزمني والنموذجين السابقين ؛ أي أن تغيب الذات إلى جانب عدم التركيز على التصورات المعجمية هو أمر أفرز حدودا معرفية فاصلة بينهم ، بل جعل كل نموذج يشتغل على مجال زمني خاص به وفق ما تقدمه معطياته التحليلية زمنيا ، فإذا كان نموذجا تحرك الذات وتحرك الزمن يرتكزان في بناء تحليلهما على موقعة الذات أو الزمن بناء على وسيط [ثابت] ، فإن نموذج التسلسل الزمني يبنى ذلك وفق [التعاقب] الحدث واللحظة في علاقتهما الجدلية مع الحركة والزمن ، الأمر الذي نحدده من خلال الشكل التالي :

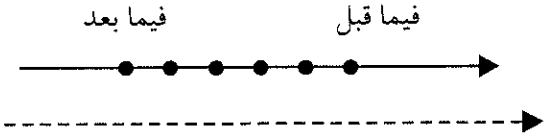

شكل (٧) : نموذج التسلسل الزمني

يؤشر هذا الشكل على نموذج التسلسل الزمني الذي تمثل الدوائر فيه أنواعا مختلفة من الأحداث الزمنية ، مع العلم أن هذه الأحداث غير مسؤولة على

تحديد الحدث أو اللحظة ضمنها ، بل يتم التعامل معها كأنها أحداث مطلقة . وعلى نحو آخر ، تتصرف هذه الأحداث في شكل صورة مماثلة لأيام الأسبوع أو لأشهر السنة أو شبيهة بالإجازات الموسمية مثل جدول العطل السنوية ، بينما من المؤكد أن نعمل على الفصل بين هذه الأحداث المرتبطة بالحركة عن تلك التي يتم معالجتها ضمن حركة الأحداث المرتبطة بتمركز الذات ، فكما نعلم أن الذات ضمن هذا النموذج غير مهمة بالنظر إلى زاوية الزمنية التي نحلل من خلالها النموذج .

ولاستكمال الحديث عن هذا الأمر وجب التطرق إلى الأحداث التي يتم ترتيبها بالتعاون (شكل٥) ، إذ يفرض هذا التعاون على الأحداث الزمنية المختلفة أن تتناسق ضمن توجه موحد مُشار إليه بالسهم في شكل (٥) وشكل (٦) ، لذلك ، فإن طريقة تصور هذه الأحداث ، خصوصا فيما يتعلق بتسلسلها ، يتسبب في تقييم العلاقة الزمنية بعد/ قبل في ارتباطهما بالأحداث .

يقودنا الدليل على هذا القول إلى الحديث عن الأفعال التي تسبق أو تتبع الظروف الزمنية قبل وبعد المتوافقة مع هذا النموذج ، إلا أن هذه التصورات المعجمية لا تستخدم باعتبارها تصورات فردية ، بل يتم النظر إليها في صورتها التكاملية مع باقي المكونات الأخرى ، في حين أن أفعال الحركة مثل : يقترب ، يصل . . . الخ، فإنها تخضع في مقاربتها للطرق التقليدية التي ترتبط بمعنى الحدث كما هو مبين في الفصل الأول . لتوضيح هذه المعطيات ننظر في البنى التالية :

(٢٤) – أ –يقترب / يصل / يجيء/ يدنو زمن المرأة الصغيرة [=العمل] .

ب – وصل زمن الرجل الصغير [=العمل] .

سنجد ، إذا تأملنا هذه البنى ، أن الإطار الزمني الذي يقيّد عملية تأويلها يختلف عن سابقه ، بالنظر إلى أن النسق الزمني الذي تبنى عليه هذه المعطيات يفرض وضع تلك التصورات المعجمية (يقترب ، يصل . . .) على خط التسلسل الزمني ، فهي تصورات تحدد علاقة بعد/ قبل بناء على السبق أو المتابعة على الرغم من أنها ليست طرق تقليدية نتمكن من خلالها من رصد حدود التمايز

بين مختلف التصورات المعجمية كما هو مبين في (٢٥) ، إذ تشير علامة الاستفهام إلى غرابة الجمل دلاليا :

(٢٥) – أ – ؟ زمن شباب المرأة لاحق .

ب – ؟ زمن شباب المرأة سابق .

ج – ؟ يأتي زمن شباب المرأة فيما بعد/ قبل .

تُستمد غرابة هذه البنى دلاليا من القراءة الشاذة التي نفهمها ، والمرتبطة في كل الجمل بالوصول أو بالولادة الوشيكة لمرحلة الشباب التي نعلم من خلالها وصول مرحلة العمل ، وهي خصوصيات تتمظهر من خلال الأفعال التي تدل على (السبق/ التتابع) ، أو الظروف التي تضبط التوجه الزمني المطلوب (قبل وبعد) التي تدخل في توافق مع معنى الحدث عندما يتم دمج الكل داخل نموذج التسلسل الزمني ، إذا سلمنا بالقول إن هذا النموذج يربط حدثا واحدا بآخر ، فإن ذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال فرض مخطط يرتكز على مبدأ التعاون الذي ينصّ على ضرورة ربط كل الأحداث داخل هذا النموذج بصورة عامة ومتكاملة ، الشيء الذي يجعل من البنى الواردة في (٢٥) تراكيب لغوية شاذة دلاليا بالنظر إلى عدم إمكانية الفصل بين الأحداث التي يتم تأويلها في كُلّيتها .

بل إن العجيب في هذا النموذج أيضا ، أن الظروف المتعلقة ب قبل/بعد عندما تستخدم مع علاقة أمام / خلف تعطي نتيجة مفادها عدم التوافق والفشل في بناء نسق دلالي سليم . ولتوضيح ذلك أيضا نتأمل الأمثلة التالية :

(٢٦) أ– ؟ السبت خلف الجمعة (تؤول على مقارنة السبت بعد الجمعة) .

ب– ؟ الجمعة أمام السبت (تؤول على مقارنة الجمعة قبل السبت) .

تحيل علامة الاستفهام التي تسبق هذه التراكيب على غرابتها دلاليا ، فإذا كانت الظروف تعبر في أصل معناها عن علاقات فضائية[1] ، فإنها ترتبط

(١) جحفة (٢٠٠٠) ، مدخل لدلالة الحديثة ، ص (١١٨) .

بعناصر مكانية ثابتة تتعلق ب أمام / خلف ، لذلك فهي عناصر تعمل على خرق ذلك التوافق مع العناصر التي تستلزم منطقيا الحركة .

بناء على هذه المعطيات التي تتعلق بنموذج التسلسل الزمني ، فإنه بإمكاننا الآن أن نقدم مجموعة استنتاجات التي تلخص كل المراحل التي تجعل من هذا النموذج نسقا منسجما مع التصورات الزمنية في اللغة العربية .

(٢٧) -

أ - تسلسل الأحداث الزمنية ← التاريخ (الكرنولوجي) الأحداث .

ب - استمرار الأحداث الزمنية فيما قبل ← الأحداث السابقة /اللاحقة للأحداث أخرى

ج - استمرار الأحداث الزمنية فيما بعد ← الأحداث اللاحقة أو السابقةللأحداث الأخرى

د - حركة الأحداث الزمنية مع احترام الأحداث الزمنية الأخرى ← الوعي بمرور الوقت .

يمكن أن يعجم هذا النموذج بأفعال من قبيل : (استمر ، دام ، ناهز ، قارب . . . .)

- مرت علاقتنا بلحظات عصيبة .
- عرف المغرب سنوات من المعاناة قبل الاستقلال .
- عرف تاريخ إفريقيا الكثير من الانقلابات
- استمرت معاناة الشعب الفلسطيني سنوات طوال بسبب الحصار .

٣- أدلة عن البناء التصوري للنماذج المعرفية.

قدم «ايفانس» (٢٠٠٤) مقاربة تصورية للنسق الزمني في اللغة الإنجليزية قصد توضيح أوجه الائتلاف والاختلاف في القيود الموجودة بين النسق الزمني تصوريا وبين ما يمكن أن يكون معرفيا ضمن نظرية لسانية حديثة ، إلى جانب

محاولة مماثلة قام بها «لايكوف وجونسون» (١٩٩٩)[١] ، اللذان حاولا أن يبررا من جهة ثانية إظهار البعد التصوري في بناء النسق الزمني ، معتمدين في ذلك على محور الجسد (الذات) في تشكيل النسق الاستعاري الذي يجعل الفضاء في خدمة البنية الزمنية . بصفة عامة ، يجب القول إن النسق الزمني يعطي إمكانات كثيرة لدراسته وقراءته بأبعاد دلالية مختلفة ، لكن رغم ذلك ، فإن هذه القراءات تُقدّم بمثابة أدلة ندعم من خلالها الافتراض القائل بوجود مستوى تصوري داخل مستوى النموذج المعرفي للزمن . وهي أدلة التي نسوقها من بعض الدراسات التي عملت على الاشتغال على هذا المستوى من التحليل ، ويرتبط جزؤها الأول بالمستوى التصور المعجمي البسيط الذي يتعلق بالاستنتاجات غير المتوقعة في دراسة تموقع الذات (الفرد) ضمن خط التسلسل الزمني وعلاقتها بباقي التصورات الأخرى ، أما التصورات المعجمية الثانية فترتبط بالاستلزام الزمني ، أما الثالثة فترتبط بذكر بعض الأنماط المميزة للإحالة الزمنية . «ايفانس» (٢٠٠٤) .

٣-١- استنتاجات غير المتوقعة.

تتعلق الأدلة الأولى بالتراكيب اللغوية التالية :

(٢٨) - أ - يتدفق الوقت .

ب- الوقت تدفقات .

ج- ينساب الوقت .

---

(١) نفى المؤلفان في كتابهما (الفلسفة في الجسد) أن يوجد كائن لغته محض تركيب ، محض شكل معزول ومستقل عن المعنى وعن السياق والإدراك والعاطفة والذاكرة والانتباه والفعل ، فاللغة البشرية ليست إبداعا جينيا تماما . فالمظاهر المركزية للغة تنشأ تطوريا من النسق الحسي الحركي ، ومن أنساق عصبية حفزتنا على فهم أهمية اللاوعي المعرفي وتجسد الذهن والفكر الاستعاري .

قد نتفق منذ البداية ، أن هذه الأمثلة تستلزم نسبة حركة مستمرة ، وهي النسبة التي تساعدنا في معجمة الفعل «يتدفق» ضمن مصفوفة زمنية . هي المعجمة التي لا تفصل بين مركزية الذات بالنظر إلى الحركة ، وبين المصفوفة الزمنية التي نتصور من خلالها أن الفعل (يتدفق) يرتبط بالمطلق والأبدي .

من الاعتبارات التي يجب التنبيه إليها بخصوص هذا التمايز وعلاقته بالبنية التصورية أمران : يتعلق الأول بالإحالة الزمنية التي تبنى على مركزية الذات وتحركها ، ويتعلق الثاني بالإحالة الزمنية التي تؤسس على مركزية الذات وثباتها . لذلك قد نسلم جدلا في البنى الواردة في (٢٨) بوجود نقطة زمنية شبيهة بنقطة الإحالة المؤسسة على مركزية الذات ، اعتبارا أن الوقت عندما ينساب / يتدفق فإنه يتدفق بشيء ما أو بشخص ما أو بكيان ما ، هو أمر غير متوقع بالنظر إلى أجزاء التحليل المقترحة في النماذج التي تحدثنا عنها سابقا ؛ أو لنقل إنها نتائج لا تنسجم مع الخلاصات التي تم الخروج بها من تحليلنا للنماذج المعرفية .

وفي الدراسة التي أوردها «ايفانس» (٢٠٠٤) أكد أن المتكلمين الانجليز في جمل مثل (٢٨) يحيلون دائما على نقطة إسناد تفترض وجود مصفوفة زمنية مؤثرة ، اعتبارا منهم ، بوجود إمكانات تصورية تقودهم نحو اعتبار الذات أحد أهم المكونات التي تتمركز ضمن المصفوفة الزمنية ، الشيء الذي يعطي الانطباع أن الذات والزمن يصطفان ضمن منطق تسلسلي بشكل يكاد يكون شبيها بصورة وجها لوجه الفضائية ،لأن الزمن في الانجليزية يتصور بلغة الفضاء ، لكن الغريب أن الجملة لا تحمل أي مؤشرات تجعلنا نسلم بهذه القراءة ، كماضٍ تاريخي الذي لا يشفّر من الناحية اللغوية بالنظر إلى العائد .

نجد هذا المعطى متجسدا عند اللذين يتكلمون اللغة العربية بطريقة معيارية أيضا ،لأن التفاصيل الأنطولوجية للأشياء تجعلنا نتصور الزمن وكأنه عبارة عن أشياء وكيانات ومواقع وحركة مقابلة للفضاء ، الشيء الذي يفسر أن جلّ المتكلمين يستمدون القراءة والتأويل الزمني من إمكانية تحقيق مواجهة بين الذات والمصفوفة الزمنية ، وهي القراءة التي يتم اشتقاقها من التخطيط أو

النموذج المعرفي التقليدي المبني على الحدس ، بعبارة أخرى ، إن هذه القراءة تفرز نموذجا معرفيا بوحدات مشفرة متمثلة في الذات ونقاط الإحالة التي تؤشر على حركة زمنية مبنية على التجربة ، هو الأمر الذي يُيَسر فهمنا للمثال ويمنحنا إمكانات تأويله تأويلا يراعي ذلك الدمج الممكن بين الذات وتجربة ، وبهذا ، فعكس كل التوقعات ، نستنتج أن المصفوفة الزمنية لا يمكن أن تنشأ على أساس دليل لغوي ، الأمر الذي يبرر أن غنى البنية التصورية لا ينحصر في ارتكازها على الدلالة اللغوية ، بل في ارتكازها على استنتاجات الإدراك والفعل غير اللغويين[1] . ممّا يعطي الانطباع أن اللغة في الأصل وسيلة فعالة لفهم السبل والمكانزمات التي يشتغل بها الذهن البشري .

٣-٢- الاستلزام الزمني.

يتعلق الدليل الثاني بالاستلزام الزمني الذي يمكن أن يستنتج ويستخلص بصورة حاسمة ومشروطة ، ولكي يتم توضيح الأمر قد نقرّ منذ البداية بوجود بعض الاستلزامات لا يمكن أن تكون تابعة لمفاهيم معجمية أحادية ، على سبيل المثال ، اقتران حالة الحركة المستقرة بمدة تجربة المادية ، لكي نصير إلى اعتقاد يقرأ النسق الزمني من زاوية أن كل الأشياء في الكون تبدو متساوية ، فمعنى المدة لا يمكن أن يفصل ، تقليديا ، عن بقية المفاهيم المرتبطة بحالة الحركة المستقرة ، لأن معنى المدة فُصِّل تحديدا ليحيل على مفاهيم مرتبطة بالطول أو القصر ، كما هو موضح في السياقات التالية :

(٢٩) – أ – مرّ علي وقت طويل لم أرك فيه .

ب – مرّ الوقت في لمح البصر .

ج – مُنحت وقتا قصيرا لاتخذ قراري .

الملاحظ على هذه التراكيب أنها تخضع لقاسم مشترك مبنى على قراءة المدة ،

(١) محمد غاليم (٢٠٠٧) ، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة ، ص ٣٣

هذه القراءة التي توزع «استلزاميا» ، على معنيين أساسين للحركة : يتمظهر الأول في الحركة البطيئة والثاني متجسد في الحركة الطويلة ، هو الاستلزام الذي يفرضه تأويل المثال (٢٩أ) ، في مقابل (٢٩ب) و(٢٩ج) اللذان يحيلان على قصر وبطء مدة الحركة . وبسبب تكامل هذان التفريعان ضمن نموذج تحرك الزمن نجد استلزاما آخر يتعلق بأن مدة التجربة العادية الخاصة بنا يمكن أن تختص بحالة مستقرة أو حركة معتدلة ، هو الاستلزام الذي يظهر جليا في نموذج تحرك الزمن الذي ينسبه «نيوتن» إلى مفهوم «الزمن المطلق»[1] ، إذ يوفر هذا النوع من الاستلزام دليلا على وجود مستوى مختلف للتمثيل الذهني يفوق مستوى المفاهيم أو التصورات المعجمية ، إذ يشترط في كل استلزام أن ينظر إليه من خلال «التكامل» الحاصل بين كل التصورات والمفاهيم المعجمية التي تختلق النموذج ، لكن مع الإشارة أن تكامل كل هذه التصورات والمفاهيم المعجمية يتم إخراجه ضمن نموذج معرفي واحد متضمن لاستنتاجات استلزامية .

٣-٣- الأطر المرجعية للنماذج المعرفية.

ترتبط سلسلة الأدلة الثالثة بالأطر المرجعية للإحالة الزمنية المستعملة في اللغة العربية ، فقد وقفنا عند ثلاث نماذج معرفية التي قمنا بفحصها بأطر مختلفة ، ويظهر هذا البعد من خلال تكامل عدد من التصورات المعجمية للوقت رغم اختلافها ، بدلا من اشتغالها بشكل فردي ، زيادة على ذلك ، فاللغة العربية إلى جانب لغات كثيرة أخرى تتوفر على ثلاث أطر مرجعية مقترحة ؛ وجدناها تشتغل على تحديد التجربة الزمنية بشكل دقيق ومحدد إلى جانب رصد معالم الحدث ، مع مراعاة تجربة الذات مع «الآن» ، وقد يبدو أن هذه المعالم تتمظهر بطرق مختلفة ، إذ أن تبدو التجربة الزمنية في نموذج تحرك الزمن متحركة وتشكل محطة مدركه ومفهومة بنظر إلى أن الذات تكون ثابتة كالأرض لتقود

(١) كريستوف بوميان(٢٠٠٩) ، نظام الزمان ، ص ٤٠٦ .

المعطيات إلى تحديد الحدث الزمني (الخاص) ، أما في نموذج تحرك الذات ، فإن المعطيات تقدم توقع الذات ، فهي الوجه الذي ينتقل عبر الزمن محددا وجهته ، ومدركا عبر سيرورة معينه موقعه داخل خريطة الزمن ، أما النموذج المعرفي الثالث ، فإنه يتمظهر في نموذج التسلسل الزمني ، الذي أسس على معطيات معرفية تسعى إلى القول إنه غير معني بتحديد الأحداث أو اللحظات الزمنية بالنظر إلى موقعه الذات ، فهذا النموذج يوفّر إمكانات تقويم العلاقات المبكرة أو الحديثة ، إذ يعمل على ربط الأحداث بعضها ببعض ، ويعمل أيضا على فرض تسلسل للحركة الزمنية عبر وسيط التعاون والتعاقب الكرنولوجي .

فهذه الأنماط الثلاثة المميزة للإحالة الزمنية ، جعلت اللغة العربية تكشف عن ثلاث أنواع من النماذج المعرفية التي تضبط سياقاتها وسلوكاتها الإحالية ، وتعطي إمكانات التقييم التجربة بالنظر إلى أوجها المختلفة مع الزمن .

خاتمة

حاولنا في هذا الفصل أن نقدم بعض النماذج المعرفية التي يختص الزمن بتوظيفها ، من خلال التركيز على مجموعة من الملامح العامة التي تساعدنا في فهم الزمن ومنسقته ، فإذا كان الزمن في اللغة العربية يُتصور معرفيا بلغة الفضاء ، فإنه لا يمكن أن تؤشر عليه إلا من خلال الكيانات والأمكنة والحركة ، لذلك يوجد الزمن والذات في المكان نفسه ، ممّا يقتضي أن حركة الزمن تخترق الذات باعتبارها كيانا متحركا بالنظر إليها ، فتعمل على توجيه الزمن نحوها ، فتتشكل سرعة الزمن بالنظر إلى الذات ، هذا من جهة ، أما من جهة أخرى ، فيمكن أن تكون الأزمنة مواقع ثابتة والذات تتحرك إليها فتخترقه ليكون للزمن امتداد يمكن قياسه ، إذ يمكن أن نتصوره كيانا ممتدا شأنه في ذلك شأن الأمكنة ، ممّا يجعله موسوما بالمحدودية .

يُظهر هذا التمايز في بناء النماذج المعرفية للزمن أنه لا يمكن الاقتصار على أحدهما دون الآخر في بناء الإحالة والإشارة إليها ، فإذا كان الزمن يفهم

(استعاريا) بلغة الحركة والكيانات والمواقع ، فإن ذلك يتماشى مع معلوماتنا البيولوجية ، فنحن نتوفر في نسقنا البصري على مجموعة من المكانزمات المعرفية التي تساعدنا على اكتشاف الحركة والأشياء والأحداث ، إلا أن الأمر لا يمكن أن ينطبق على الزمن إلا من الزاوية التي تربطه بلغة الحركة . فتكون النتيجة الطبيعية لهذه الخلاصة أن بنية النسق المعرفي للزمن ذو بنية بيولوجية تساهم في تحديد الاستنتاجات المجرّدة حول المقاييس التي يفترض من خلالها مرور الزمن في علاقته بالذات أن حددّها . لقد أظهر «لايكوف وجونسون» (٩٩) و«ايفانس» (٢٠٠٤) أن الزمن مُبنيَن معرفيا بمفاهيم فضائية ، وأن تحديد المواقع يتم بالطريقة نفسها التي يتم بها تحديد الزمن ، ويتجلى ذلك من خلال تصوراتنا الزمنية التي تنكشف بناء على تموقع الماضي وراء الذات ، والمستقبل أمامها ، يدفعنا الأمر إلى اعتبار الماضي والمستقبل أنساقا تصورية (استعارية) تعكس تصورنا الحركي للزمن ، إذ يمضي بينما نقف نحن لنستقبله ، فالزمن كيان يتحرك في اتجاهنا ويخترقنا في حركته ، والمستقبل يتحرك في اتجاهنا فنستقبله ويمضي بنا مخترقا ذواتنا ، قبل وصوله إلينا ليكون أمامنا ، غير أننّا بيّنا تبعا لـ«ايفانس» (٢٠٠٤) ، (٢٠٠٥) ، «لايكوف وجونسون» (٨٠) ، (٩٩) ، أن الأزمنة تتوالى وتتعاقب بالنظر إلى الذات التي تظل ثابتة ، لذلك فإن التراكيب التي ننتجها تراعي بشكل كبير هذه المسألة ولا يمكن أن تؤطر خارجها .

- سأسافر الأحد المقبل (زمن متحرك ، الذات ثابتة)

- سأحتفل بعيدي ميلادي بعد غد (زمن ثابت ، الذات متحركة)

ما يمكن أن نخلص إليه هو أن الزمن كيان مستمر التطور ، قد يخترقنا وقد نخترقه ، لكنه ينظّم سيرورات تفكيرنا حوله ، ويساهم في جعلنا نحيا معه بنوع من الحوسبة الدقيقة لأفعالنا وأحداثنا ، إذ يجعل منّا ذواتا لها قيمة إحالية كبيرة ، بل إنه يمنحنا الفرصة في أن نكون ذواتا ، لذلك فلا يمكن أن ننظر إليه بمعزل عن باقي المكونات الأخرى التي تتحدث عن اليوم والشهر والسنة لأنها تساعدنا في تسلسلها على تقييم العلاقات التي ترتبط بالتسلسل الزمني في مطلقه .

الفصل الثالث

بنية النماذج الدلالية للزمن

تقديم

قبل رصد بينة النماذج الدلالية التي يتأسس بموجبها الزمن في هذا الفصل ، يجب أن نشير تبعا «لايفانس» (٢٠٠٤) أن كلّ وحدة معجمية للزمن تشكل فئة متميزة من المقولات المعجمية التي تدخل في تشكيل وبناء الذاكرة الدلالية ، وهي مجموعة متميزة من المعاني التي تدور بأكملها حول فلك معنى مركزي محدد يعرف بـ«المعنى المسوّغ» (Sanctioning since) ، الشيء الذي ينسجم مع المبدأ العام الذي تم اقتراحه لتحليل اللغة ، والذي يفصل بين المستويات المختلفة في عملية رصد التمثلات الدلالية التي تربط بين التمثلات المعرفية التي تقتضيها الأنشطة المعرفية للإدراك وبين التأثير في المحيط الخارجي[١] .

نفترض ، بناء على هذه المعطيات ، أن اللغة لا يمكن أن تُفصل عن باقي المكونات المقولية التي يحركها الإدراك ، فهي ليست نشاطا مستقلا بذاته ، بل تدخل في بناء خطاطات وصيغ (Schemes) تتولد من منطلق أنماط أولية وأصلية (Types primitive) ، وعوامل (Operators) ، فيعدّ الزمن ، بهذا المعنى ، شبكة مبنية من الدلالات التي تربط بينها علاقات متنوعة[٢] ، إذ تُستمد المعاني المرتبطة به من خلال اشتقاق تفاعلاتها الموجودة بين المعنى المسوغ وتشكيل المعاني ، بالإضافة إلى عامل مهم يتمثل في السياق ، ومن تم فإن التمثيل الدلالي إلى جانب الآليات المعرفية ، إضافة إلى موقعة اللغة ، كلّها تستنجد

---

(١) ديكلي وفلاكول (٩٨) ، **الدلالة المعرفية للعمل** ، ترجمة أحمد برسول ، ضمن أبحاث لسانية ، المجلد ٥ ، العدد ١ : ٢٠٠٠ ، ص ٦٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٦٨ .

بالتعدد الدلالي المرتبط بالزمن لبناء سمات زمنية في اللغات الطبيعية ، اعتبارا أن الزمن لا يملك خصائص دلالية ثابتة تتكرر في جميع الاستعمالات والسياقات انطلاقا من مبدأ التوافق الذي يربط بين المقولات الزمنية وشروط دلالتها السياقي ، لذلك يكون التمثيل الدلالي للزمن في اللغات الطبيعية مبني على فرضية أن الخط الزمني من حيث تسلسله ومصفوفته واحد ، فكلّ متكلم ينتقي من سيرورة تلفظه ما يناسب سياقه اللساني[1] .

إذا كانت نظرية التمثيلات الذهنية تستند على فرضية معرفية مفادها أن التمثيل الذهني سيرورة مركبة ، فإنه يعتمد في مقابل ذلك على خلق وتعديل ودمج وتجميع مختلف التمثيلات لتأويل الزمن بناء على ما يقتضيه السياق ، لذلك فإن بنية الأنساق الزمنية ذات طبيعة تصورية أكثر منها لسانية٩٣ ، ممّا يفرض بناء نسق يتحكم فيه التعدد دلاليا والحوسبة معجميا ، هو النسق الذي يمكن أن نسميه تبعا لـ«ايفانس» (٢٠٠٤) بـ«التعدد الدلالي ذو الأساس المبدئي» (Principled polysem) ، هذا الاستنتاج المبدئي يتوافق مع الدراسات والأبحاث التي أجريت داخل الدلالة المعجمية ، وعلى الأخص أعمال كل من «لايكوف» (٨٠) ، «بوستيوفسكي»[2] ، و«ايفانس» (٢٠٠٥) ، والتي بينت أن المعجم لا يحتوي على مداخل مصنفة بطريقة اعتباطية ، بل يخضع في تنظيمه لنسقية ودرجة كبيرة من الإنتاجية المنهجة ، ليقدم في شكل معاني متميزة تعالج ضمن ثلاثة معايير أساسية : معيار المعنى (Meaning criterion) ، بلورة التصور (Concept elaboration) ، معيار النحوية (Grammatical criterion)[3] .

إذا كان هذا النموذج يشتغل على أساس وجود معنى مسوغ تدور في فلكه باقي المعاني الأخرى ، فإن الأمر يتناقض أساسا مع مقاربات أحادية المعنى التي

(١) محمد الملاخ(٢٠٠٩) ، **الزمن في اللغة العربية** ، ص ، ٤٨٢ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ، ٤٨٢ .

(3) Vyvyan Evans (2005), ***The meaning of time*** , University of Sussex , p 53.

تفترض وجود درجة عالية من الخصصات المعجمية التي تمثل مداخل معجمية فوقية ، كما هو الأمر في المقاربة التوليدية لـ«بوستيوفسكي» (٩٥) . أو مقاربة أحادية المعنى التي قدمها «روهل» (٨٩) .

بناء عليه ، نفترض أن الوحدات المعجمية تشكل مقولات من المعاني المفضلة التي يتم تحويلها داخل الذاكرة الدلالية (المعجم) ، الأمر الذي يتطلب مجموعة من المعايير لتحديد المعاني التي يمكن أن تكون متميزة دون أن نفسح المجال للمعاني الأخرى التي لا مبرر لها ، هو الافتراض الذي يمكن أن نسوقه في إطار الانتقادات التي وجهت من طرف عدد كبير من الباحثين الذين يشتغلون في إطار الدلالة المعرفية وخصوصا لقضية «معنى الكلمة»[1] .

١ - مدخل لنظرية التعدد الدلالي-

لا تعيش الكلمات في اللغة الواحدة منعزلة ، بل تدخل في علاقات متشابكة تجعلها قابلة لعدة توزيعات ، وهي العلاقات التي تتجاوز حدود الكلمات لتصل إلى المعاني التي يتأسس عليها التشابه والتنافر والاشتمال ، إذا كان بعض اللسانيين قد أفصحوا عن مسلمات تتضمن أن لكل الكلمة معنى واحد ، ولا يشمل المعنى الواحد كلمة واحدة ، فإنه بموجب ما تقرره الأبحاث المتعددة يعدّ أمرا (افتراضا) واهيا لأن الحقيقة هي خلاف ذلك ، إذ كثيرا ما نجد كلمة واحدة تعبر عن معاني متعددة ، هو الأمر الذي يتم التعبير عنه بـ«التعدد الدلالي» (Polyseme)[2] . ويعبر «ليونز» (٨٧) عن ذلك بجملة من المعاني المرتبطة بكلمة واحدة ، أو أن كلمة واحدة تعبر في الوقت نفسه عن أكثر من معنى كما هو الأمر في كلمة (neek) الانجليزية ، إذ تتضمن معانٍ متعددة من

(١) للاطلاع على مجمل الانتقادات يرجى العودة إلى عمل «لايكوف» (٨٧) .

(٢) عبد الحميد عبد الواحد (٢٠٠٧) ، **الكلمة في اللسانيات الحديثة** ، التفسير الفني ، صفاقس ، ص ، ٢٢٩ .

قبيل (neek) بمعنى الرقبة ، و(neek) بمعنى ياقة القميص أو الثوب ، و(neek) بمعنى عنق الزجاجة ، و(neek) بمعنى شريط ضيق من الأرض[1] . . . عادة ما تحاول القواميس أن تميز بينها انطلاقا ممّا تقدمه مداخلها من حمولات دلالية وتصورات معرفية خاصة .

تعدّ مسألة التعدد الدلالي شكلا من أشكال الاقتراب ، ونمطا من الأنماط التي تفرز لائحة من المعلومات التي تساهم في إغناء اللغة ، بناء على ربط المداخل المعجمية التي تفصل بين الموضوعات من جهة ، والأحداث والحالات والسيرورات والإنجازات من جهة أخرى ، لذلك سيتم التركيز على هذه المسألة ، خصوصا النقطة المرتبطة بالتعدد الدلالي الذي له علاقة بالأسماء التي تحيل على الزمن ، لأن النظر في كيفية ارتباط المعاني يأخذ بعين الاعتبار المبادئ والطرق المعجمية المتبعة في الكشف عن ذلك ، لذلك سنعتمد على الأبحاث الحديثة التي أنجزت داخل اللسانيات المعرفية باعتبارها جزءا من المقاربة المركزية التي دعمت مشروع مركزية الدلالة في البحث اللساني الحديث ، ونؤكد أن المعاني المختلفة والمتميزة التي لها علاقة بالزمن تشكل دافعا نحو تأسيس شبكة دلالية منظمة مؤسسة على مركزية «المعنى المسوغ» .

١-١- مواقف تجاه التعدد الدلالي.

إن صحّ القول بوجود وحدات معجمية دلاليا ، فإن المعاني المختلفة لوحدة معجمية مثل الزمن تكون قابلة للوصف بواسطة تمثيلات تسمى بـ«الصيغ الدلالية- المعرفية» ، من زاوية أن كل وحدة دلالية يمكن وصفها بواسطة شبكة دلالية مترابطة فيما بينها تحكمها علاقات متنوعة تنبع تحديدا من المعنى المسوغ المجرد الذي يعرف بـ«النمط المشترك المعرفي» (Archetype Cognitif)[2] .

(١) عبد الحميد عبد الواحد (٢٠٠٧) ، ص ، ٢٣٠ .

(٢) ديكلي و فلاكول (٩٨) ، الدلالة المعرفية للعمل ، ص ٧٥ .

إن هذه المعطيات قد أفرزت مجموعة مواقف منهجية إزاء تعدد المعاني والتي يمكن أن نحددها كما يلي :

الموقف الأول : يمكن نعته بـ«آثار المعنى» (Trace of meaning) ، هو الموقف الذي تم إرجاعه إلى محاولات رفض نظرية أحادية المعنى زمني ، بالنظر إلى أن المعاني المعجمية يتم استقاؤها من منطلق سياق ورودها ، من زاوية أن كل مدخل معجمي لا يحمل معنى في ذاته ، بل يتم ذلك عندما يدخل مجال الاستعمال حاملا معه آثرا من المعنى النووي الذي أشتق منه ، هو الأمر الذي تم نعته بآثار المعنى .

أما الموقف الثاني : فقد نعته «ديكلي وفلاكول» (٩٨) بما أسماه «انفجار المعنى» (Plosive of meaning) وهو الموقف الذي يعود بالأساس إلى أن كل صورة فعليه هي صورة متعددة دلاليا ، الشيء الذي يفرز مجموعة من الأفعال المشتركة لفظيا والمتمايزة دلاليا ، وعليه فإن بنيات الأفعال المُحيلة زمنيا لا يمكن أن تُؤسّس لفعل واحد ، وإنما يتم ذلك بناء على توافر عدد من الأفعال المشتركة لفظا التي يتم تعينها بواسطة خطاطة دلالية- تركيبية تحدد المعنى المسوغ الخاص بها ، وهكذا ، سنحصل في الأخير على بنية اسمية زمنية مُعينة بواسطة بنيات تركيبية وخصائص دلالية مسندة إلى الفاعل والفضلات من قبيل سمات التالية [+حي] [-حي] ، [+إنسان] [-إنسان] [+زمن] [-زمن] . . . وبالتالي فإن هذا الموقف يساهم في انفجار بنيات زمنية مختلفة ومستقلة ، إلا أن «الحدس اللغوي» قد يقاوم في بعض الأحيان أحد الانفجارات اللاحنة لتي تستلزم ، في مقابل ذلك ، تدخلا من طرف المتكلم لاستعمال وإنتاج المعاني المولدة لدلالات جديدة من قبيل :

(١) - أ-* أسهر ساعتين البارحة .

ب-* زرت إيطاليا غدا .

يجعل «الحدس اللغوي» من هذه البنيات تراكيب لاحنة ، لأن المتكلم يعرف مسبقا أنها تفتقد إلى التطابق الزمني بين الفعل (المحيل زمنيا) وبين

المؤشرات الزمنية المؤكدة على ذلك (البارحة ، غدا) ، الأمر الذي يجعل منها بنيات غير منتجة ولاحنة .

أما الموقف الثالث : فيمكن نعته بالمعنى المسوغ (Sanctioning sense)[1] ، وهو المعنى الذي يكون مشتركا بين كل الاستعمالات ، وكل معنى خاص يحدد بواسطة استعماله وروده ضمن سياق محدد ، لكن إلزامية اشتقاقه من المعنى النواة سواء بزيادة سمة من السمات أو بواسطة عمليات استعارية (مفهوم الدرجة) يفرز منها معاني أخرى ربضية تجعل من المعاجم والقواميس تميز في معانيها بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي.

(٢) -أ- قد مّر زمنك .

ب- إنه وقتك .

عندما تحيل «زمنك» على قراءتها من الأمام ، فإنها تؤشر على «المعنى الحقيقي» ، أما عندما نكون أمام البنيات من قبيل (٢أ) و(٢ب) ، فإننا نكون بصدد قراءة تحيل على المعنى المجازي مؤول على معاني مختلفة (قد مر شبابك ، قوتك . . .) ، (إنه وقتك/ إنها فرصتك . . أملك . . زمنك . . .) إن البحث في هذه المعاني كلها يرجع تحديدا إلى معنى نواة الذي يساهم في فرز محددات زمنية بسمات الدقيقة .

أما الموقف الرابع فتم تسميته بـ«المعنى الثابت» (Fixed meaning)[2] ، هو الموقف الذي يتمايز عن الموقف الثاني بكونه يصل إلى أفعال أخرى مختلفة ، وعن الموقف الثالث في كونه يساهم في فرز معاني متفرعة عن معنى نواة ، وبالتالي فإنه يفترض معنى ثابتا ، محتملا ، أساسيا وممكنا ، قارنه «ديكلي وفلاكول» (٩٨) بمدلول القوة عند «كيوم» (Guillaume) ، وهو المدلول الذي يكون مصدر معانٍ أخرى متموقعة في شكل بنية تسلسلية متعددة دلاليا ، يحلل

(١) ديكلي وفلاكول (٩٨) ، الدلالة المعرفية للعمل ، ص ، ٧٥ .

(٢) ديكلي وفلاكول (٩٨) ، الدلالة المعرفية للعمل ، ص ٧٥ .

«المعنى الأولي» فيها إلى محمولات لغوية أكثر بساطة ، تتمظهر في مستوى تمثيلات أكثر تجريدا تسمى بمستوى «التمثيلات المعرفية» ، اعتبارا إن الوحدات الدلالية- المعرفية المرتبطة بهذا النسق من التمثيلات هي عبارة عن أصول ندركها عن طريق مبادئ خارجية عن نظام اللغات نفسها ، بل ممكن أن نفترض تبعا «ديكلي وفلاكول» (٩٨) أن عددا منها ناتج مباشرة عن إدراك الفضاء الزمني وإمكانات التأثير في المحيط .

حينما نطلق هذه المواقف النظرية للتعدد الدلالي في مجال الزمني ، نجد أن اللغة العربية إلى جانب اللغات الطبيعية الأخرى تخلق أزمنة متعددة تقوم على أساس التقابل النسقي بين الأزمنة الموسومة والأزمنة غير الموسومة ، فكل تركيب زمني يخلق تمثلا ذهنيا متميزا عن غيره ، يختار المستعمل للغة التمثيل الدلالي الأمثل الذي يناسبه والذي ينسجم مع التأويل العام الذي يرمي إيصاله زمنيا .

وعليه فإن توليد هذه التمثيلات لوصف الانشغال الدلالي بالأحداث المعجمية المرتبطة بالزمن في أي لغة طبيعية ما ، يمكننا من بلورة إنتاج معرفي نفترض من خلاله أن نفس الوحدة الزمنية تقبل أن تفرع لسانيا إلى وحدات أكثر ثبات وأصلية[1] . فالصيغ المعرفية / الدلالية للزمن هي بنيات صورية ومجردة تمثل لمعانٍ مدمجة في شبكة ذهنية مجردة ، تساهم في تشكيل أنماط معرفية مشتركة دلاليا للزمن .[2]

٢-١- بنية المعجم الدلالي.

إذا كان القاموس (Dictionary) يدخل في إطار المكون الدلالي الذي يساهم في إعطاء تأويل دلالي للكلمة أو الجملة ، فإن المعجم (Lexicon) جزء من

(١) ديكلي وفلاكول(٩٨) ، ص ، ٧٥ .

(٢) عبد المجيد جحفة (٢٠٠٠) ص ، ٦٠ ، ٦١ .

المكون التركيبي الذي يبنى على قواعد آلية تعوض المقولات التركيبية النهائية بمفردات من داخله (أو ما تمت تسميته داخل النحو التوليدي بـ«قواعد الإدماج المعجمي») ، وهو التعويض الذي يتم بصورة آلية لا تأخذ بالحسبان الصفات الدلالية التي يجب أن توجد في المفردات المعوضة للمقولات التركيبية[1] . بهذا المعنى ، فإن القاموس يساهم في فرز تأويل دلالي يشمل جميع المداخل المعجمية المشكلة للجملة ، وهي المداخل التي تتميز بسمات أساسية : سمات تركيبة مسؤولة عن التحديد التركيبي ، وسمات دلالية مسؤولة عن تحديد المستوى الدلالي للمفردة .

تجعلنا إطلالة بسيطة على الدراسات التي اهتمت بالاشتغال على المعجم نُقرّ بوجود خلاف كبير مع النموذج التقليدي للغة الذي ظل يرى أن المعجم عبارة عن مستودع (خزان) من المداخل التي يتم وضعها بطريقة غير منتظمة واعتباطية ، في حين نجد أن بنيته ، على النقيض من ذلك ، تخضع للانتظام والنسقية والإنتاجية اعتبارا لدور العامل النحوي في ذلك ، والحقيقة أن هذا الموقف اتجاه المعجم يعزى تحديدا إلى بعض اللسانيين المتخصصين في البنيوية (بلومفيلد ، ١٩٣٣ ، مثلا) وإلى بعض اللسانيين المعاصرين مثل (فكونيي ٩٥) الذين فهموا المعجم (بالمعنى التقليدي) كونه قائمة من الاستثناءات ، فالمعجم ، خلافا لما يتصوره الناس ، له ضوابطه وقواعده وهو كبس (Compression) وإصهار لعدد من العناصر والسمات التي يمكن أن تضبط بطريقة محوسبة (Computation) و ممنهجة ، وبناء عليه ، فإن المعجم يتشكل من مجموعة من معاني الكلمات ، المحددة صرفيا ، والمركبة من سمات دلالية يتم إدراجها في إطار نحوي داخل البناء التقليدي للمعجم الذي «يعتبر المداخل المعجمية مجموعة محدودة [منفصلة] تعمل على تخزين وحدات مختلفة من المعاني «جاكندوف» (٩٧) .

(١) عبد القادر الفاسي الفهري(٢٠٠٢) ، **إنشاء قاعدة معجمية عربية مولدة** ، ضمن المعجم العربي المولد ، ص ١٨ ، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، الرباط .

بيد أن هذا الموقف قد تعرض لانتقادات عديدة بناء على تدخل مجموعة من الأسباب : أولها النظرة التقليدية التي لم تراعي بشكل منهجي السبل المتعددة التي تتصل ببناء المعنى ، وهي النقطة التي تطرق إليها كل من «ايفانس» (٢٠٠٤ ، «جاكندوف» (٩٧) ، «ايفانس وطايلر» (٢٠٠١ب ، ٢٠٠٣) ، «بوستيوفسكي» (٩٥) ، «ايفانس وطايلر» (٢٠٠٤ب) . أما ثاني الأسباب فيرتبط بوجهة النظر التقليدية ومشاكلها في طريقة التعامل مع معاني الكلمات وتعقيداتها التي يتم إسقاطها في قوالب تركيبية ، وهي الملحوظة التي أشار إليها عدد من الباحثين ، «ايفانس وطايلر» (٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ ب) ، «بوستيوفسكي» (٩٥ أ) . أما ثالثها فقد أشار إليه مجموعة ، أيضا ، من الباحثين في اللسانيات المعرفية ، ويتمحور حول أن المعنى غير منفصل ولا محدود في المعنى الذي توحده النظرة التقليدية مثلما فعل «ايفانس وطايلر» (٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤) ، «لايكوف» (٨٧) .

تعطينا نظرة بسيطة على هذه الأسباب الثلاثة استنتاجا مفاده أنها تتمحور حول نقطتين أساسين : هما قضيتي التعقيد والمنهج في بناء المعجم ، إذ يلاحظ «كروفث» (٩٨) (Croft)[1] أن عددا من اللسانيين قد حاولوا في مسألة الاشتقاق أن يبرزوا حجم المعاني المتميزة التي من شأنها أن تقدم تمثيلا تجريديا للعمليات المعجمية ، وهو المنهج الذي قدمته التوليدية خصوصا مع «بوستيوفسكي» (٩٥) ، وهو نهج مهم ، لأنه على الأقل يأخذ على محمل الجد التعقيد المرتبط ببنية المعجم الذي ،غالبا ، ما يكون مصاحبا بالعديد من المشاكل أو الصعاب .

١-٢-١- مشكل الاستعمال.

يمكن لهذا النموذج أن ينتقد من حيث المنطق المستخدم في تقديمه ، فمعنى

(1) Croft, William (1998). ***Linguistic evidence and mental representations***. Cognitive Linguistics, Cambridge University Press.

الكلمة داخل النموذج التوليدي مدافع عنه بواسطة إملاءات نظرية : مثل الأناقة والبساطة والرغبة في تجنب قواعد الحشو «كروفث» (٩٨) ، «ايفانس» (٢٠٠٥) ، وهو المعطي الذي دفع «تشومسكي» إلى الإقرار أن النموذج الصحيح القادر على رصد معنى الكلمة هو النموذج الذي يجب أن يتضمن حدا أدنى (مبدأ الاقتصاد) من عمليات الوصف المرتبط بالمداخل المشكلة للمعجم[١] ، وهو ما تحق تسميته بـ«نماذج التصور المعجمي» (Lexical concept paradigmes) الذي يكون غنيا بالمعاني المولدة سياقيا والتي لا يمكن أن نُسلّم بصدقها ، من حيث المبدأ ، لمجرد أنها تقدم نموذجا مقبولا من معاني الكلمات التي تختص ببنية النماذج التصورية للمعجم ، وهكذا . .

عندما نقول إن هذه النظرية تحتاج إلى مبدأ الاقتصاد كما أُشّر على ذلك في البرنامج الأدنى (Minimalist program) لـ«تشومسكي» (٩٣)[٢] ، فهذا يعني أنها تشكل الطريقة المستخدمة في اللغة لاستخلاص التمثيلات الدلالية التي لها علاقة بالكلمات ، الأمر الذي أقرّته مجموعة من التجارب داخل علم النفس اللغوي حيث أشارت أن مستعملي اللغة يقدمون معانٍ مفصلة أكثر[٣] ، الشيء الذي يدفعنا إلى افتراض صحبة النموذج التوليدي أن المعاني تولد

(١) يقدم البرنامج الأدنى لتشومسكي(٩٣) مجموع من المعطيات حول بناء الكلمة في المعجم ، إذ أصبحت الكلمة تخرج من المعجم وهي تامة التصريف ، ومن أجل الكشف عن سلامتها ندخلها مجال فحص السمات ،فإذا توافقت السمات مع الكلمة شكلت مدخلا معجميا محوسبا ،و إن لم تكن كذلك تسقط بنيتها تماما .

(٢) يندرج البرنامج ضمن التوجه الذي يروم تغطية أكبر عدد من الوقائع والتجارب عبر رصد استنتاجات منطقية مرتبطة بعدد قليل من الافتراضات والمسلمات ، وهو نموذج مرتبط بالبساطة والتقليص والاقتصاد .

(3) Evans, V (2005), ***The meaning of time*** ; University of Sussex , p 45.

سياقيا[١] بعد أن تكون «نظرية المعنى» (Theory Of Meaning) قد حددت القواعد التي ترصد ما يمكن في الاستعمال وما لا يمكن ، بمعنى أن الدور الحاسم لها (القواعد) هو ضبط الاستعمالات المعيار المتواضع عليها .

١-٢-٢- مشكل التجربة.

يتحدد المشكل الثاني في محاولة تشومسكي القبض على البنية الدلالية المرتبطة بوحدة معجمية «محددة» مثل : (رجل ، كتاب . .) من خلال القيام بطرح عدد من مستويات التمثيل التركيبي والدلالي والمعجمي . . . ، وعليه فمن الصعب رؤية الكيفية التي سيكون بها هذا التمثيل كافيا لوصف البنية الدلالية للزمن ، إذ نحتاج في ذلك لمفاهيم وتصورات تمتاز بدرجة عالية من التجريد ، فإذا كان تشومسكي قد وقف عن أحد مستويات التمثيل الدلالي المرتبطة بالمحلية ، وأكد أن بنيتها تتصل أساسا بمدى فهمنا للجسم وعلاقته بالعالم الخارجي (تشومسكي ٨٥) ، فإن سياق البحث البيولوجي لدور الخلية ، مثلا ، شمل توليد عدد من المفاهيم الجديدة التي تتصل بها ، مثل رصد العلاقة بين الجسم ومكوناته ، وتحديد الغرض من وظيفتها ، والكشف عن الهدف من ورائها ، ودراسة الكيفية التي تنشأ بها (. . .) كلّها مسائل ترتبط بمستوى التمثيل النظري للأشياء ماديا ، لذلك قد يصعب أن نقبض على التمثيل الدلالي للزمن ، نظرا لصعوبة الرصد المادي المحقق للتمثيلات الدلالية له بحكم مكوناته التي تعدّ أكثر غوصا في التجريد . إذن ، فمشكل التجريد هو الذي يجعل من الصعب أن نحوسب مستويات التمثيل الدلالي للزمن ، فإذا كانت المداخل المعجمية تحوسب دلاليا بناء على مدى قدرتها على استيعاب العلاقة القائمة بينها وبين سماتها الواردة في العالم الخارجي ، فإن بنية مثل الزمن تقتضي ربط هذه السمات بعالم آخر مجرد ، مما يثير صعوبة في القبض عليه والتمثيل لمستوياته الدلالية .

(١) أنظر في هذا السياق أعمال كل من «رايس»(٩٥) ، و«ساندرا» (٩٩) .

١-٢-٣- مشكل أحادية المعنى.

يرتبط المشكل الثالث بالنموذج التوليدي الذي يعمل على توليد مجموعة مختلفة من المعاني اعتبارا أن طبيعة ومستوى التمثيل الدلالي المقترح من طرف «تشومسكي»(٢٧) (Chomsky)[١] غير مبرر بشكل كاف لأنه أفرز العديد من الانتقادات ، خصوصا في بداياته الأولى[٢] ، لكنه من زاوية أخرى ، تعد هذه المستويات الشق الأهم في عملية التمثيل ، الشيء الذي يؤسس لسؤال جوهري : لماذا يعدّ نموذج تشومسكي مفضلا مقارنة بباقي المقاربات الأخرى التي توجهت صوب البحث عن طبيعة التمثيل الدلالي؟

من بين المقاربات التي حاولت أن تبحث في طبيعة التمثيل الدلالي نذكر مقاربة المعنى الواحد التي قدمت في «روهل» (٨٩)[٣] ، والذي بناها على آليات التخصص الأعلى المرتبط بالزمن في محاولة للحد تدريجيا من المعلومات الدلالية الكامنة داخله ، وعليه قد يبدو من غير الواضح تماما أن نحدد الكيفية التي تتمايز من خلالها الوحدات المعجمية مع مختلف المعاني المتعلقة بها ، خصوصا صعوبة رصد حدود التمايز الأخرى القائمة بينها وبين مفاهيم من قبيل «الآن» ، المدة ، اللحظة ، الحقبة ، الفترة ،العصر ، الحاضر ،المستقبل ، الماضي ، والخلود . . .الخ

للإحاطة بكل هذه المشاكل سنتناول اللسانيات المعرفية باعتبارها منظورا وإطارا مرجعيا يعكس مقاربة التمثيل الدلالي للمستوى التصوري ، وهو المعطى الذي يبدو فيه الزمن وحدة معجمية متعددة المعاني وتعكس الطريقة التي

(1) Chomsky, N, (72), ***Questions de semantique***, Seuil, Paris

(٢) من جملة الانتقادات التي وجهت لتشومسكي تلك التي اقترحهافي البداية «كاتز وفدور» (٦٣) و«كاتز وبوسطل» (٦٤) اللذين اعتبروا أن التمثيل الدلالي يمثل جزءا نسقيا في تحليل اللغة بالنظر إلى التأويل المؤسس على القاموس وقواعد الإسقاط ، مما دفع بتشومسكي إلى إعادة النظر في المشروع التركيبي بإقحامه للمكون الدلالي في بناء الكلمة .

(٣) للاطلاع أكثر على هذه المقاربة يرجى العودة إلى جحفة (٢٠٠٠) ، ص ٨٢ ، ٨٣ .

ينتظم من خلالها مستوى المعنى من حيث التمثيل اللغوي ، لذلك قد تبدو المقاربة النفسية للنظرية اللغوية معقولة كما وردت في أعمال كل من «ايفانس وطايلر» (٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ب) ، «كروفث» (٩٨) ، «ايفانس وكرين» (٢٠٠٥) .

وبناء عليه سنقوم بدراسة عدد آخر من المبادئ المرتبطة باللسانيات المعرفية أولها : عناصر المعجم التي بدلا من التعامل معها باعتبارها ترميزا للمعنى ، إذ ينظر إليها باعتبارها نقطة الوصول «لونكشير»(٨٧) (Langacker) إلى شبكة غنية من المعاني الموسوعية[١] ، أما ثانيها فيرتبط بتكوين أو تشكيل شبكة متطورة من الكليات داخل المعجم التي تقترب بشكل من الأشكال من «الشبكة الدلالية» (لايكوف)٨٧ . في الحقيقة ، قد نكون أكثر دقة إذا فكّرنا في مختلف العناصر المرتبطة بالمعجم من زاوية أنها تشكل سلسلة متصلة من المعاني المكونة من سمات ثابتة ، مرنة ، وكلية نسبيا «طايلر وايفانس» (٢٠٠١ب) ، و«كروفث» (٢٠٠٤) ، و«طايلر ايفانس» (٢٠٠٤ب) ، و«ايفانس و«كرين» (٢٠٠٥) .

أما العنصر الثالث الذي سنقوم بدراسته فيرتبط بتأثر المعجم بالبحوث التي أقيمت على أصناف من الطبيعةِ البشرية ، ممّا انعكس على ظهور مجموعة من النظريات والمقاربات ضمن علم النفس المعرفي ك«نظرية النمط النموذجي» (Prototype theory) .

ونشير هنا إلى افتراض عدد من الباحثين القائل بوجود مجموعة من المعاني المتعلقة بالوحدات المعجمية الممثلة داخل الذاكرة لا ترتكز في تحديدها على السمات ولا على الاقتراحات المجردة ، بل يتم ذلك على مستوى آخر يعرف ب «تمثيل الخطاطة الصُّوَرية» (Image -Schematic Representation) وهي الصور التي تنشأ بناء على تحليل أنماط الإدراك الحس-الحركي المتكرر «طايلر وايفانس» (٢٠٠٣) ، ومع ذلك فإن عمل (ايفانس٢٠٠٤) الذي اقترح ، بالإضافة إلى المفاهيم المنتقاة من التجربة الحس- الحركية ، أن هناك تشعب في عملية تحديد

(١) للتفصيل أكثر في هذه النقطة يرجى النظر في ايفانس (٢٠٠٥) .

الصور ، فإلى جانب المحور الذاتي والمحور فوق/ عبر- ذاتي(Inter Subjectif) فإن العمل ركز في مجمله على تعداد معاني مفردات المعجم ، اعتبارا أن الدراسات التي أقيمت في إطار اللسانيات المعرفية قد ركزت كل مجهودها على فحص تعدد معاني المداخل المعجمية ، إلا أنها تظل أعمالا قليلة لم تصل إلى مستوى رصد الكيفية التي نشكل من خلالها صورا لأسماء لها علاقة بما هو ذاتي في إطار نظرية التعدد الدلالي للمداخل المعجمية (الزمن ، الفضاء ، الماضي ، المستقبل . . .) ، والواقع أن هذه المسائل تصادف في طريقها بعض المقاربات الأخرى التي اعتبرت أن الزمن «وحدة مجردة» (أو تصور مجرد) (بوستيوفسكي ٩٥) .

من هنا تنبثق دراستنا للتعدد الدلالي للزمن ، إذ سنلقي الضوء على ما إذا كان الدافع وراء هذه الطروحات يستند على أساس دراسة مشتركة ، أم أنه يستند على معطيات تصورية تمايز بين ما هو فوق ذاتي وبين تصورنا المجرد للزمن ، لذلك فإن البحث في هذه الجزئية سيفتح المجال لرؤية العلاقة القائمة بين بنية المعجم ، وبنية المفهوم (التصور) والتجربة الذاتية .

٣-١- المعنى المسوّغ.

إن مجموع المعاني المتميزة المرتبطة بالزمن تحوسب بحكم التفاعل الحاصل بين المعنى المسوّغ وشكل الصورة النهائية للمفهوم ثم حيثيات بنائه التركيبية ، بالإضافة إلى عامل مهم يرتبط بالسياق ، ومن تم فإن التمثيل الدلالي إلى جانب الآليات المعرفية وموقعة اللغة كلّها تستنجد بعلل التعدد الدلالي التي لها علاقة بالزمن ، أو النموذج الذي يطلق عليه تحديدا «التعدد الدلالي ذو الأساس المبدئي» (Principled Polysem)[1] ، هو النموذج الذي يتماشى مع الأبحاث

(١) هناك العديد من الطروحات المصاحبة التي ارتكزت عليها أعمال كل من : ايفانس وطايلر ، ايفانس(٢٠٠١ب ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ب) لايكوف (٨٧) (٢٠٠٤) ، وبوستيوفسكي (٩٥) ، لتبرير أن كل كلمة في سياقها لا تتضمن إلا معنى واحدا يقابله ، في ذلك ، تصور ذهني واحد مؤسس على تعدد دلالي ذو مبدأ أساس يعد بمثابة المعنى النووي الذي تشتق منه باقي المعاني الأخرى .

الحديثة التي قدمت في «لايكوف ٨٧)) ، «بوستيوفسكي»(٩٥) ، «ايفانس وطايلر» (٢٠٠١ ب ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ب) ، «ايفانس» (٢٠٠٥) التي تنفي أن يكون المعجم عبارة عن مداخل معجمية اعتباطية ، بل هو مستودع من المداخل التي تتحكم فيها نسبة عالية من الانتظام والإنتاجية ، وهذا الانتظام المعجمي يتعارض مع «قواعد الحشو» (Redundancy rules)[1] التي تربط بين مختلف المداخل المعجمية .

إذا كانت هذه المقاربات صحيحة ، فإنها تشرف على بلورة نوع من التعارض مع تلك المقاربات التي ظلت تنادي بأحادية معنى المشترك اللفظي ، باعتباره مخصصا معجميا واصفا ، على غرار المقاربة الاشتقاقية التي قدمها «بوستيوفسكي» (٩٥) ، أو مقاربة المواقع الأحادية عند «روهل» (٨٩) (Ruhl)[2] . وعليه يمكن أن نقترح ، تبعا لـ«ايفانس» (٢٠٠٥) أن تشكل

(١) المقصود بقواعد الحشو المعجمي كمفهوم توليدي تحويلي تلك الاستراتيجيات التي تمكننا من الفصل بين عمل المحلل النحوي والمحلل المعجمي وهو ما دعي بقواعد الحشو المعجمي عند تشومسكي (١٩٦٧) ، وجاكندوف (٧٥) ، والفاسي الفهري (٨٥) ، إذ تهدف هذه القواعد البحث عن المقاييس التي تسمح بحل مشكل التمايز بين المعجم والتركيب .لأن المفردات تتعلق فيما بينها اشتقاقا ، وصرفا ، ودلالة ، ومعجما . ويستدعي هذا البحث عن استراتيجيات في مقاربة العلاقة بين الخصائص التركيبية ودلالتها ؛ أي القيام بتصنيف المفردات إلى طبقات بالاعتماد على مقاييس تركيبية محضة ، على أمل أن هذا التصنيف سيدعم فيما بعد بالدلالة ، اعتبارا أن هذه الطبقات لها عناصر دلالية مشتركة بالنظر أن كل مفردة لها خصائص تركيبية ،اشتقاقية وصرفية ، فكتب ، كتابة ، وكاتب ، ومكتوب ، ومكتب ، إن هذه المداخل المعجمية تحيل بالضرورة على دلالات مختلفة ، مما يدل على أن القواعد المعجمية تمكننا من تفادي الكثير من الحشو لاسيما وأن الغاية الكبرى للبحث اللساني بناء معجم عربي محوسب .

(2) Ruhl, Charles (1989). ***On monosemy: a study in linguistic semantics***. Albany: SUNY Press.

الوحدات المعجمية يتطلب درجة عالية من المعاني التي ترتبط بمجموعة من المعايير التي تُحسب على الاستعمال الشائع (المتميز) الذي يتم تحويله بشكل نسقي داخل الذاكرة الدلالية (Semantic Memory) (= المعجم) . في مقابل ذلك نجد المعاني الأخرى التي لم يسعها من الانتشار والاستعمال الشيء الكثير لا يتم تحويلها بنفس الدرجة داخلها (الذاكرة الدلالية) .

لذلك فعندما نتحدث عن المعنى المسوغ ، فإننا نتحدث عن المعنى الأولي (النووي) الذي تشتق منه المعاني الأخرى ،أو بالأحرى المعنى المركزي الذي تُؤسس عليه بقية المعاني الأخرى ، والدليل على ذلك وجود بعض المشتقات في اللغة العربية قريبة في معناها من كلمة «أدب مثلا» من قبيل بدأ ، دأب ، أبد ، وجميعها تدور حول معنى التعلق بالشيء ومباشرته[1] . فأدب بهذا الإدراك قد تفيد في أحد معانيها معنى بدأ ، وقد تحمل في سياقات أخرى معنى دأب وأبد ، لأن الفلك الدلالي الذي تدور حوله المعاني يرتبط بمعنى نووي (التعلق بالشيء ومباشرته) ، الأمر الذي يتناسب مع مفهوم الدرجة عند «إليانور روش» (٨٧)[2] ، ودلالة الأطر عند «فيلمور» (٨٤) (Fillmore)[3] ، والفضاءات الذهنية عند «فكونيي» (٨٥)[4] ، اعتبارا أن «روش» عندما كانت تبحث عن الخصائص المميزة للحقول الدلالية ، فإنها قد رسّختها من منطلق أن انتماء أي كلمة لأي حقل دلالي يستلزم توفره على درجة من درجات المعنى ، مع شرط ضرورة الاقتراب من

(١) محمد صايل حمدان (٩١) : قضايا النقد الحديث ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، ط١ ، ص٨ .

- أنظر في هذا الإطار أعمال كل من :

(2) Rosch, Eleanor (1975). ***Cognitive representations for semantic categories***. Journal of Experimental Psychology: General 104.

(3) Fillmore, Charles. (1985). ***Frames and the semantics of understanding***. ms, university of California, berkeley

(4) Fauconner, G.(1987) , ***Mental Representations***, MIT Press, Cambridge Mass.

المعنى النووي الذي يعدّ نمطا نموذجيا (Prototype) للمعاني الأخرى .

وبما أن النظرية الدلالية هي نظرية المداخل المعجمية وضبط علاقاتها داخل المعجم ، فإن دلالة الأطر كما ساقها «فيلمور» (٨٤) تعتمد على رصد العلاقات الدلالية التي تربط بين الألفاظ داخل حقول دلالية التي تصنف بكونها تشكل جانبا من جوانب السلوك البشري ، وبين مفهوم الحقل الذي يقنعنا بضرورة ربط المداخل المكونة للحقل بالإطار المبنى على المعنى المسوغ الذي يعكس الإطار الموحد للبنية الداخلية ، كما تعكس بنيته جانبا معينا من التجربة ، وبالتالي يصبح هذا المعنى حاسما في تشكيل وبناء المعنى ، بل حتى في وجوده .

وفي سياق متصل بذلك بيّن «فكونيي» (٨٥) أن الآليات التي تعد مسؤولة عن بناء المعنى النووي (المسوّغ) هي ذاتها التي تنتج المعنى الهامشي الذي لم ينل نصيبا كبيرا من الاستعمال . لأن الألفاظ يتم تحديدها بصورة دقيقة مباشرة بعد إخضاعها لشروط الاستعمال ، وبالتالي فإن البنية السياقية هي التي تتيح لنا إمكانية رصد المعنيين الذاتي والسياقي ، باعتبارهما فضاءين ذهنيين مختلفين ، على الرغم من أنهما قد يشتركان في رسم بنيات التمثيل الدلالي المؤسس على مركزية المعنى المسوغ .

قد شكلت هذه النظريات انطلاقة حقيقية للعديد من الأبحاث التي حاولت أن ترصد الكيفية التي تحوسب بها المعاني دلاليا ، اعتبارا أن التنظيم الدلالي هو مظهر من مظاهر نسقية المعجم ، بل ومظهرا من المظاهر التي تجعل من المعجم بنية تتحكم في مداخله وحدات دلالية مؤسسة على معنى مركزي الذي يتيح إمكانية قيام المعنى وفهمه ، بناء على أن اللغة لا ترتبط رأسا بالعالم الحقيقي ، بل توجد بينهما سيرورة واسعة تتحدد في وسيط يسميه «فكونيي» بـ«المستوى المعرفي»[1] .

الموقف العام من كلّ هذه الأشياء يتمثل في الاعتماد على نتيجة

(١) جحفة (٢٠٠٠) ، مدخل إلى الدلالة التوليدية ، ص ، ٥٠ .

الافتراضات التي لقيت تأييدا واسعا داخل اللسانيات المعرفية ، والمتمثلة في أن البنية الدلالية مستقاة من بينة «مفهوم المرآة» كما هو وارد عند «جاكندوف» (٨٣) (Jackendoff)[1] ، و«لايكوف» (٨٧) (Lakoff)[2] ، و«ايفانس» (٢٠٠٤) . ومن تم فإن المعاني اللغوية تتعقد فور وصولها إلى مستوى التمثيل العقلي ، ثانيا أن هذا التعقيد هو نتيجة التجسيد (Embodment) المبني على فكرة أن الطبيعة البيولوجية للبشر هي طبيعة مرفولوجية مستخلصة من بنية التشريح العصبي (كيف نعاني؟) ، وشعورنا الداخلي (أي ما نعاني منه) الذي يعمل على تحفيز البنية التصورية والمنهجية داخل تصورات منظمة . ناهيك عن طبيعة أعمالنا الخارجية والاجتماعية والمادية ، أو ما يمكن تسميته (بالمشترك الذاتي) .

٢ - بنية المعجم والتعدد الدلالي.

إن التصور الذي قدمه «غروبر»(٦٥) حول المعجم برهن فيه عن وجود نسق صوري للتمثيلات التحتية المحيلة على مجموعة قارة من الترابطات معجمية المخزنة بمعانيها واستعمالاتها ، هو الأمر الذي أطلق عليه بـ«المدخل المعجمي» الذي يتكون بدوره من «وحدة معجمية» و«محيط معجمي»[3] ، ويجب أن نشير هنا أننا عندما نتحدث عن المعجم ، فإننا نقصد به «قواعد التعالق المعجمي» التي تتوافق معه[4] ، إذن ، تبعا لهذا التصور ، فإن بنية المعجم هي بنية نسقية

(1) Jackendoff, Ray (1983). ***Semantics and cognition.Cambridge***, MA: MIT Press.

(2) Lakoff, George. (1987). ***Women, Fire and Dangerous Things: What Categories Reveal About the Mind***. Chicago: University of Chicago Press.

(٣) عبد المجيد جحفة (٢٠٠٠) ، ص٨١ .

(٤) **وحدة معجمية** : تحيل على الشق الصرفي للمدخل المعجمي

- **محيط معجمي** : يحيل على الشق الدلالي والتركيبي للمدخل المعجمي .

- **التعالق المعجمي** : يعكس هذا المكون الديناميكية في توليد الجمل ، حيث تتم معجمة المقولات التركيبية والدلالية فتصير وحدات معجمية متحققة .

تتداخل فيها مجموعة كبيرة من التعالقات الدلالية والمعرفية والتركيبية التي تحدد طبيعة تصور المدخل المعجمي . لكن الأمر الذي يجب أن ننتبه إليه هو رصد الكيفية التي من خلالها يحمل فيها المدخل المعجمي أكثر من دلالة وأكثر من معنى[1] ، خصوصا عندما نتحدث عن مقولة زئبقية مثل الزمن .

إن الطرح المركزي في بناء النظرية ينطلق من تصور مفاده أن معطيات المعاني الدلالية المخزنة في الذاكرة هي التي تجعلنا نوازي بين التخزين الدلالي وبين المعجم في الأدبيات اللسانية التقليدية ، لكن عندما يرتبط هذا التخزين بمدخل زئبقي كالزمن نجده يتعالق بثماني تصورات معجمية تنسجم مع مبدأ التعدد الدلالي الذي يعمل على تحديد المبادئ الأساسية له من خلال وضع حساب تصوري ، دلالي ، وتركيبي لاسم الزمن المجرد .

لا تسعى مقاربة التعدد الدلالي إلى حساب المعاني المرتبطة بالكلمات باعتبارها عمليات غير منطقية وغير ثابتة . . وإنما هي ، عمليا ، قادرة على التكيّف مع التغييرات السياقية التي يفرضها نمط الاستعمال المنسجم مع الكيفية التي نتصور من خلالها الزمن ، ومن هنا فإن تأهيل وتحديد المعاني التي نتصور بها المعجم يتم التعامل معها باعتبار قابليتها للتحول والديناميكية ، فمعنى كلمة ما ينبع من خلال الطريقة التي يستعمل بها ، ممّا يساهم ويساعد في ولادة تصورات معجمية جديدة ، أو بالأحرى ، ولادة معاني جديدة نعبر عنها ، «بتمديد المعنى» (ايفانس ٢٠٠٥)[2] ، وهي العملية التي تسفر عن توظيف معاني جديدة تحقق التمثيل المستقل للذاكرة ، وبالتالي يجب أن تفهم

(١) **مبدأ تعدد المعاني** : هو مبدأ ثمة معالجته في مجموعة من البحوث لـ«طايلر وايفانس» (٢٠٠١) ، (٢٠٠٣) ، (٢٠٠٤) ، وكذلك «ايفانس ووكرين» (٢٠٠٥) .

(٢) أعتبر أن نظرية تمديد المعنى كما وردت عند ايفانس (٢٠٠٥) بمثابة صيغة مطورة لنظرية المعنى كما وردت عند فيتغنشتاين (٥٣) ، إذ يقول : «إن معنى كلمة ما هو استعمالها في اللغة» منطلقا في ذلك من تحديد القواعد التي تتيح الممكن وتستبعد غير الممكن ، من خلال رصد الاستعمال =

على أساس قابليتها لإعادة التحليل ، لأنها مع مرور الوقت سوف لن تعود متعلقة بمعناها الأصلي لكونها لا تتقيد بشكل محدد بفترة زمنية معينة لارتباط ذلك بالجانب «التزامني للعملية» (Synchronic) .

وترتكز المبادئ الأساسية لهذه المقاربة على عمل (ايفانس ٢٠٠٤) الذي يمكن تلخيصه في نقاط أساسية التالية : تفرز المعطيات الزمنية (مثل الوقت) عددا من التصورات المعجمية والمعاني المستقلة المخزنة في الذاكرة الدلالية التي تستمد مقوماتها الدلالية من المعاني السابقة «تأريخيا» (Diachronic) ، أما على المستوى التزامني يمكن أن نحلل المعاني على أنها ذات صلة بالشبكة الدلالية لكونها تدور حول فلك المعنى المسوغ الذي عادة ما يكون متوازيا مع المعنى السابق عليه تأريخيا ، فالمعنى المسوغ مأخوذ من نظرية النمط النموذجي لأنه يشكل «حجة» على المعنى بالنظر إلى أن مستعملي اللغة ، من الأرجح ، أنه بإمكانهم أن ينتجوا إجابة عن سؤال مفاده : ماذا تعني كلمة الخامسة؟ فالمعاني المتميزة والمنتقاة نحصل عليها باعتبارها خلاصة أو نتيجة مبنية على معطيات سابقة لها علاقة بالديناميكية أو السيرورة مرتبطة بـ«تمديد المعنى» ، هي عملية تتوقف مراميها على طريقة استعمال اللغة ضمن سياق لغوي ينسجم مع التصورات العامة التي تفرضها العشيرة اللغوية ، من جهة ، وعلى طبيعة التجربة الاجتماعية والمادية للذات مع البيئة والمحيط من جهة أخرى .

وأخيرا ، فمستعملو اللغة لا يعرفون ، عادة ، أن جميع المعاني متعلقة برابط تزامني يحفظ لها الاستمرارية والاستعمال ، فعلى الرغم من كونها وراثية إلا أن أكثرها يبقى «هامشيا» داخل الشبكة الدلالية على الرغم من إمكانية تخزينه بشكل مستقل ، لأن العلاقات بين المعاني المصاغة في شكل بنية شبكية تتيح

= المعيار المتواضع عليه وضبطه ، الشيء الذي يفسر أننا أمام محاولة لتمديد المعنى بإخراجه من مستودع اللغة وندخله إلى مختبر التجربة .

لنا التعرف على درجة العلاقة الرابطة بين المكونات الهامشية والمعنى المسوغ باعتباره يشكل مركز وجود المعاني وانبثاقها .

٢-١- معجمة المعاني الزمنية تصوريا.

يبدو أنه من المهم جدا أن نميز الكيفية التي بموجبها تمعجم المعاني الزمن تصوريا ، خصوصا عندما نتحدث عنه باعتباره بنية حساسة مشكلة من تصورات معجمية ، متميزة ، ومؤسسة على معايير نسقية ، ومن ناحية أخرى ، فإن هذه المعاني تتصل بطبيعة الدلالة التي تخصص محتوى معين من المعنى ، بتعبير آخر ، إنها لا تقدم كل المعنى المفترض ، بل تكتفي بالوقوف عند جزء منه يفرضه سياق الاستعمال اللغوي بمساهمة عميقة من المعنى المسوّغ في ذلك . لتوضيح هذه المعطيات ننظر في الأمثلة التالية :

(٣)- أ - أشعر أن الوقت يقف ساكنا .

ب- لم أشعر أن الوقت قد مضى بهذه السرعة .

إن المتأمل في هذه البنى يدرك أنها مؤسسة على معنى مسوغ له علاقة مباشرة بفعل الجريان الزمني ، إذ يوسم مبدأ الشعور في (٣أ) بفعل «جريان الوقت» بناء على المحتوى الذي يبدو فيه الزمن ساكنا ، لأن المنطلقات الذاتية التي تم تصور الوقت من خلالها جعلت مرور الوقت يبدو ساكنا وغير متحرك تصوريا . أما في (٣ب) فإن فحص الزمن تم بناء على نوع محدد من الحركة «قد مضى بهذه السرعة» ، بمعنى أن الوقت هنا قد «اختفى» دون أن يكون هناك شعور بذلك .

ورغم أن كلا من هذه البنى يتعلق بكيفية وضع الوقت وتصوره إلا أنه يؤسس لدلالة مختلفة مرتبطة بالمحتوى التصوري ، وتمثل هذه التحديدات الدلالية وسائل تقليدية للتعبير عن المدة الزمنية[1] ، إذ يتم ربط الوقت في (٣

(١) ايفانس (٢٠٠٥) ، ص ، ٣٩ .

أ) بسيرورة «البطء» ، في حين أن الوقت في (٣ ب) مرتبط بوثيرة «السرعة» ، ومن ثم ، فإن المحتوى التصوري للزمن في كلتا الحالتين يعود بالأساس إلى مستوى القراءة وإلى طريقة تصور الزمن وتشكله اللّتان تؤثران بشكل كبير على معجمة المعنى «المدة» .

نجد في غاليم (٢٠٠٧) طرق أخرى تساهم في معجمة الزمن بناء على فرضية التوافق الموجود بين الدلالة والتركيب الذي يتحقق عن طريق قاعدة تستعمل المعلومة المعجمية التي تساهم في دمج القراءات التركيبية في مواقع الموضوعات المخصصة في بنية الرأس التصورية ، وهي القاعدة التي أطلق عليها اسم (قاعدة صهر الموضوع)[١] .

بناء على هذا التصور فإن عملية معجمة الزمن تخضع لمقاييس محددة تتحكم فيها طبيعة التصور وطبيعة الإدراك الزمني للحظة والمدة والفترة . . . دلاليا وتركيبيا ، بل إن النسق الذي تبني به اللغة العربية أزمنتها يتصرف وفق بنيات تصورية قائمة على مبدأ التأليف الدلالي (دالة – موضوع)[٢] ، ممّا يعطي الانطباع عن وجود تعدد دلالي يحكم المعنى السياقي للمدخل المعجمي .

٢-١-١- معجمة التعدد الدلالي.

لا يتمظهر التعدد الدلالي في المداخل المعجمية إلا عن طريق وجود بناء سياقي متعدد ، بل إن السياق يحكم على المدخل المعجمي أن يحمل معنى خاص به يتجاوز من خلاله المعنى النووي (المسوغ) الذي حمّل له في المعجم ، وهذا «التمديد» يجعلنا نفترض أن بينية الزمن بنية موزعة على أحداث وموضوعات مختلفة ومتمايزة من حيث الإدراك ، والسيرورة ، ومن حيث

(١) قاعدة نعثر على كل تفاصلها في عمل محمد غاليم (٢٠٠٧) ، **النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة** ، ص ، ١٠٥ .

(٢) محمد غاليم (٢٠٠٧) ، **النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة** ، ص ، ١٠٨ .

التصور ، لذلك فهي لا تملك تعددا بسبب موضوعها الذي يوسم بكونه يملك خاصية متفردة ، بل إن ذلك يتم عبر اقتران الموضوعات بأحداث زمنية مختلفة (ظروف ، أفعال . .) فرعية تقنن المعنى وتحدد إمكانات وروده تصوريا ودلاليا . لتوضيح ذلك نتأمل البنى التالية :

(٤)-أ- وقّت المدير اللقاء صباحا .

ب – تأخر وقت بداية المباراة .

ج- الوقت من ذهب .

تنتقي الصور المعجمية الثلاثة (وقّت ، وقتُ ، الوقت) عددا من الموضوعات التي تعمل على تحديد معناها سياقيا ، لكن الأمر يزداد صعوبة عندما نفحص «البنية الموضوعاتية» (Argument structure)[١] للزمن في كل هذه الأسماء ، اعتبارا أن (٤ أ) تحيل بنيها الزمنية على جعل حدث اللقاء يُوقّت صباحا ، ممّا يؤشر ضمنيا عن وجود معجمة واضحة «للهدف الزمني» ، أما في (٤ ب) فإن البنية الزمنية تحمل حمولة دلالية أخرى مخالفة توسم بكون الوقت فيها مؤشر عليه بوجود «امتداد زمني» إضافي لأن حدث بداية المباراة سيعرف مدة زمنية أكبر ، إذا كان من الصعب علينا إيجاد أحداث فرعية ثم إصهارها بين الوقتين ، فإن الأمر سيساهم في بلورة معطيات نحصل من خلالها على تعدد دلالي إضافي . أما في (٤ج) فإن البنية الزمنية الداخلية للوقت لا تشير إلى الهدف ولا إلى استغراق المدة الزمنية ، بل إنها تتمايز عن سابقاتها بكونها توسم زمنيا بتأشير على «الظهر» أو الزمن الذي يقرأ في بنية العميقة بضرورة استغلال الفترات العمرية التي يكون فيها الإنسان قادرا عن العمل والعطاء ، لذلك فهي تعمل على فرز معجمة جديدة تحمل حمولة قضوية (Propositional) لها صلة مباشرة بضرورة استغلال الوقت قبل فوات الأوان .

(1) Teun Hoekstra (2004). ***Argument structure***, in Arguments and structure : studies on the architecture of the sentence, Walter de Gruyter, Berlin .new York .p.3-95

نفترض ، في هذا السياق ، تبعا لـ«غاليم» (٢٠٠١)[١] أن التعدد الدلالي يقتضي أكثر من عنصر ، فإلى جانب المكونات التركيبية والدلالية نستند إلى المعطيات التصورية المؤسسة على عنصر الخبرة والاحتكاك مع المحيط ، ومن ثمة فإننا نبني على هذا الافتراض معطيات جديدة تخص البنية الزمنية للوقت المؤتلفة مع تلك الموضوعات موسومة بخاصية تطابق في حمولتها القضوية السيرورة الزمنية[٢] ، وعليه ، يمكن أن نفهم أن التعدد الدلالي قد يقرأ قراءة أخرى مؤولة على أسماء الجمع وأسماء الكتلة[٣] وبالتالي فإنها تعجم وهي محملة بهذه الترابطات المخزنة بين بنية الزمن الداخلية وبين معانيه واستعمالاته .

٢-١-٢- قضية النمذجة.

من بين أهم المعايير التي تساهم في تمييز الصور المعجمية وتحديد التصور المعجمي المركزي ، والبحث عن المعنى المسوغ الذي يطبق على الزمن ، نجد قضية النمذجة ، وهي مقاربة تناقش مسألة التعدد الدلالي من جانبها التزامني ، إذ يتم إبراز وتحديد سماتها بواسطة وحدة معجمية خاصة ، لذلك فإننا سنقوم بنمذجة «الزمن» تبعا لما هو مقدم في «لايكوف» (٨٧) ، و«طايلر» (٢٠٠٣) ، و«طايلر وايفانس» (٢٠٠٣) ، بالإضافة إلى بعض النتائج المستخلفة من علم النفس اللغوي خصوصا العمل المشترك بين «ساندرا ورويس» (٩٥)

(١) محمد غاليم (٢٠٠١) ، سمات جيهية في الأشياء والأوضاع ، أبحاث لسانية ، المجلد ٦ ، العدد ٢ .

(٢) إنه الأمر الذي يجعل من بعض التراكيب بنى لاحنة من قبيل : * وقّت المدير اللقاء في الماضي .

(٣) سنخصص جزءا من هذا الفصل للحديث عن هذه المعطيات المرتبطة بأسماء الجمع والكتلة . خصوصا الوقوف عند معيار النحوية ودوره في رصد التأويل الزمني المناسب لبعض التراكيب في اللغة العربية .

(Sandra & Rice)[١] ، «رويس وآخرون» (٩٩)[٢] ، تبعا لهذه الأبحاث سنفترض أن المداخل المعجمية تتكون من صور «منمذجة» (Modelled) ضمن سياق منظم تُحدده شبكة الوحدات الدلالية المنسجمة ضمنيا مع المعنى المسوّغ ، هذا الأخير الذي لا يحتاج ، من حيث المبدأ ، إلى معاينة تاريخية تخص المعنى بالنظر إلى سمة القرب في الاستعمال لأنه إبداع للعقل ، إلا أن الحدس وراء هذا الافتراض يعود بالأساس إلى أن المعنى المسوغ يتكون من معاني متمركزة داخل الشبكة الدلالية بوصفها بنية عامة تسهل فهم السبل الممكنة لاشتقاق معاني أخرى قابلة للتقييم درجات العلاقة القائمة بين المعاني ، خصوصا عندما يتعلق الأمر ببنية زئبقية مثل الوقت ، هذا النمط من التكتلات الزمنية قد يساهم في بلورة السبل الممكنة لاشتقاق معانٍ أخرى يمكن تلمس طرق توظيفها واستعمالها[٣] .

على هذا الأساس تكون البنية الدلالية القائمة على النمذجة عند الإنسان غنية وذات قوة ترميز كبيرة تفكك كل ما يمكن أن تعبر عنه اللغة ، فالأمر قد يقرأ من جانب أخر ، إذ يرتبط فعل النمذجة بكيفية معالجة الإنسان للعالم وطبيعة رؤيته له وطريقة بنائه لنسقه الخارجي لأنها ذواتا مدركة لمحيطها ، تتفاعل معه وتفعل فيه وتنفعل معه[٤] . لذلك فهو يملك قدرة خارقة على نمذجة

(1) Sandra & Rice, (1995). ***Network analyses of prepositional meaning***: mirroring whose mind - the linguist s or the language user's? Cognitive Linguistics 6.

(٢) تحديدا العمل المشترك الذي جمع بين Sandra وRice وVanrespaille وMia .

- Sandra, Rice, Vanrespaille & Mia(99), ***Prepositional semantics and the fragile link between space and time***, John Benjamins, Philadelphia.

(٣) ايفانس (٢٠٠٥) ، ص ، ٤٠ .

(٤) عبد المجيد جحفة (٢٠٠) ، ص ، ٤٨ .

تصوره للأشياء وفحص قيمتها وتأويل سماتها وترتيب ذلك داخل شبكة دلالية مخزنة في شكل مداخل تهندس علاقتها داخل المعجم .

٢-٢- معنى التمديد الدلالي.

ننتقل الآن للنظر في الطريقة التي يمكن أن نحلل من خلالها المعاني المرسخة أو المخزنة في الذاكرة ، والمستمدة تحديدا من السياق ، اعتبارا أن معايير التمايز قد تكون ثابتة بالنظر إلى كونها تستحضر المعنى النووي الذي تدور في فلكه باقي المعاني الأخرى . على هذا الأساس المعرفي ، نجد عددا من الطرق والمقاربات المختلفة التي حاولت أن تضع تصاميم تتحكم من خلالها في أنماط المعنى وتضبطها وفق نموذج الشبكة الدلالية ، لأن ضبط حدود التمايز بين المعاني في الدراسات اللغوية والمعرفية لكلمة ما ترصد وفق أبنية مختلفة يفرزها سياق استعمالها «لونكشير»(٨٧) ، وبناء عليه نقترح تبعا لـ«ايفانس» (٢٠٠٥) ثلاث معايير تتحكم في تمديد المعاني المتميزة للزمن .

أولا : لتمديد أحد المعاني المتميزة للزمن ، فإن الأمر يتطلب رصد أحد المعاني الإضافية التي لا توجد في المعاني الأخرى التي لها علاقة بالزمن ، وهو الأمر الذي سيساهم في تشكيل المعنى المعيار ، لكن مع الافتراض أننا قد نشعر بنوع من القلق حيال معرفتنا أن معاني الوحدات المعجمية تتصل بمفردات توجد أصلا داخله ، ولكي تكون متميزة يجب أن تبرهن على قدرتها على حمل معاني مختلفة ومتميزة (الاستعمال) .

ثانيا : إن ضرورة افتراض معنى معجمي متميز سيعمل على ضم مجموعة من الأنماط المتميزة من التصورات التي تدخل في تشكيل المفهوم المعيار ، لكن المخاوف من هذا الافتراض هي كيفية التعامل مع توظيف واستعمال مدخل معجمي مثل «الزمن» ، بمعنى آخر ، هل هذه التصورات قادرة على أن تطبق على مفهوم مجرد مثل الزمن أم لا ؟ لذلك فإن الخيارات المتاحة قد تكون إيذانا بحلول أنماط أخرى معدلة .

(٥) - أ- الوقت قصير .

ب - لاذ الوقت بالفرار .

نفترض ، تبعا لهذه البنى ، أن علاقات من هذا النوع (٥أ) و(٥ ب) قد شُكلت وفق صلتها بالاعتبارات الدلالية/التصورية[١] .

ثالثا : يظهر التصور المعجمي المتميز فريدا من حيث كونه يُستنبط من سمات بنيوية متميزة ، وهذا يعني استناده مباشرة على مكونات نحوية التي تساعد على تشكيل وبناء نسق نحوي مبني على «معيار النحوية» (Grammatical Criterion) ، إلا أن المخاوف الأساسية قد تأتي من طبيعة المعايير النحوية المعتمدة بصورة رمزية في الأسماء ، والتي يمكن أن تظهر داخل الممارسة العملية مع اسم العدد واسم الكتلة واسم العلم .

إن هذه الأسماء ستساعدنا في تسليط الضوء على الفروق التي تظهر داخل بعض التراكيب النحوية ، هو الأمر الذي يدل على أن التصورات المعجمية المتميزة يجب أن تخضع لمعيار واحد على الأقل ، ويكفي أن نستعمل «الزمن» لكي نتحقق من تلبيتها للمعيار الذي تنطلق منه (الكتلة) ، لكن هذا الأمر يمكن تفسيره بطرق مختلفة وذلك بالنظر إلى أن المعنى يرتبط بالواقع العملي داخل سياقات وروده المختلفة ، وقد سبق أن حددت «كروز» (٨٦) القوالب السياقي (Contextuals Modulation) باعتبارها تطبيقا عمليا لمعيار واحد من المعنى الذي يهدف إلى المحافظة على الأحكام الصادرة عن تميزه . بناء عليه سنحاول أن نضع مجموعة من المفاهيم والتصورات المعجمية التي لها علاقة «بالزمن» والبحث في الكيفية التي تجعلها وحدات متميزة داخل الذاكرة الدلالية .

ومن أجل تقديم عرض أولي لكيفية تطبيق هذه المعايير ننظر في السياقات التالية :

(٦) - تلاشت الوعود بعد فترة قصيرة .

---

(١) انظر كروفت (٢٠٠٧) ، ومناقشة لما أسماه بالتبعيات المستقلة (Collocation Dependence) .

(٧)- يبدو أن الوقت قد طار منذ الوعد الأول إلى اليوم .

يعين الزمن في البنية (٦) باعتباره فاصلا يحدد بالمدة التي توسم بكونها قصيرة نظرا للإخفاق في تحقيق الوعود ، أما في (٧) هناك إشارات بوجود مدة طويلة ومحدودة ، وهي فترة زمنية قضاها شخصان ساهران على ذكرى موعد واحد ، وما يثير الاهتمام أن المدة الزمنية في (٦) مبنية على الطول ، أما في (٧) نجد أنها وضعت باعتبار الحركة ، وكلاهما يدخل ضمن الجمل التي تؤشر على «فاصل المدة» (Interval of duration) .

وبالتالي فإن هذه المعطيات تمنحنا الأحقية في التأكيد أن كلّ هذه الاستعمالات المرتبطة بالزمن لها نفس المعنى تقريبا ، لأن معيار تمايزها الزمني لم يكن مرضيا بالقدر الكافي الذي يسمح برسم الحدود الممكنة في عملية التمايز ، وهكذا نجد أن هذه النتائج على الرغم من ارتباطها بفاصل المدة ، فإنها تسمح لنا باستخلاص أن الدقائق والساعات والأيام ، المتساوية في طولها ليست كذلك بالنسبة للكل ،لأن الطول الذي نضيفه عليها بصورة ذاتية لا يتطابق مع الحاضر النفسي الذي يفترض أن ندرك من خلاله أحداثا كما لو كانت متزامنة بينما هي في الواقع متعاقبة .[١]

ولننظر الآن في استعمال آخر للزمن :

(٨) - يتدفق الزمن/الوقت للأبد .

في هذا السياق يتم تحديد الزمن باعتباره كيانا مكونا من مجموعة «تدفقات» التي لا حدود لها في الطبيعة ، فإذا كان الوقت يفهم في (٦) و(٧) باعتباره يشكل فاصلا لمدة محدودة ، فإن معجمة الوقت/الزمن بالمعنى الموجود في (٨) يشكل معنى واضحا وخاصا ، بناء على المقتضيات المركزية المعبر عنها بالمعنى المسوّغ ، فتدفق الوقت لا يرتبط بالفاصل بقدر ارتباطه بعدم المحدودية . ولاستخدام المؤشرات الخاصة للتصور المعجمي المتميز ، فإنه يتوجب علينا أيضا

(١) كريستوف بوميان (٢٠٠٩) ، نظام الزمان ، ٣٢٤ .

تبني نظرية المعنى المسوّغ وفق الجمع بين كل المعاني الممكنة لبناء المعنى المعيار (Standard Meaning) ، وهو الأمر الذي يعادل ما تم التعبير عنه ضمن مصفوفة الزمن ، لذلك لا يمكن أن نسلم بكونها تطابق الاستعمالات التي أشّر عليها بالطول كما هو الأمر في (٩) ، ولا يمكن أن توضع أيضا وفق شروط إشارية سريعة الحركة كما هو الحال في (١٠) .

(٩) - ؟ يتدفق الوقت لفترة قصيرة [بناء على قراءة المصفوفة]

(١٠)- ؟ لم أشعر بمرور الوقت بسرعة من قبل [بناء على قراءة المصفوفة]

يسمح لنا قيام مثل هذه البنى بفهم الزمن باعتباره كيانا يتسم بعدم المحدودية ، لأن طريقة التعبير عن الزمن المتحدث عنها من قبل والمعبر عنها بالوحدة زمنية في (٨) ، تسمح لنا بفهم الزمن فهما يتسم بالامتداد وعدم المحدودية من حيث طبيعته ، وهي معطيات لا يمكن تفسيرها بسهولة خصوصا عندما يرتبط الأمر بمصفوفة الزمن كما في (٩) ، أو بمؤشر الضغط الزمني كما في (١٠) ، لذلك فإن القراءة التي تبدو مناسبة لتأشير على الزمن في البنى السابقة يجب أن تؤول بناء على سمة المحدودية «لفترة قصيرة» بدل القراءة التي ترتكز في تأويلها على عدم المحدودية (مصفوفة الزمن) .

إن التأشير عن المعاني الواردة أعلاه قد يحول دون فرز معاني متميزة ، الشيء الذي يقود نحو تضمينها في شبكة من الدلالات التي لها علاقة بأسماء معينة مثل الزمن ، الفضاء ، الحركة . . . ومع ذلك ، فإن تحديد المعاني المتميزة لا يزال مسألة تجريبية ، فمستقبل العمل في هذا المجال متعلق بنتائج علم النفس اللغوي كما هو الحال عند «رايس وساندرا» (٩٥) ، «رايس وآخرون» (١٩٩٩) ، إذ أسفرت أعمالهم عن إلقاء نظرة ثاقبة عن الطريقة التي نستعمل من خلالها اللغة والتي تفرز بعض المعاني المتميزة المرتبطة بوحدة معجمية خاصة ، بل إن مثل هذه الأعمال تكشف عن بعض المعاني التي تحدد باعتبارها نظيرا شرعيا للذاكرة ، لأن مستعملي اللغة يستمدون بعض معانيهم من السياق ، وبعضها الآخر يستمد من المكونات التقليدية الخاصة . ومع ذلك ، فإن الاستفادة من

المعطيات المقترحة تبدو نسقية وصارمة نسبيا لأنها ترتبط بما هو ذاتي فتعمل على وضع تقييم منهجي لما نعبر عنه بالمعنى المتميز[1] .

٢-٢-١- تحديد معايير المعاني الجزئية.

ننتقل الآن للنظر في المعايير التي تمكننا من تحديد المعاني الجزئية المناسبة المرتبطة بالزمن كما فعلنا مع المعايير التي تمكننا من تحديد المعاني المتميزة ، ونرى أن هذه المعايير ستساعدنا في بناء منهجية معقولة ومنسجمة قد يثبت في نهاية المطاف أنها غير كافية للإحاطة الشاملة برصد المعاني سواء أكانت متميزة أو جزئية ، هذا المقترح قد يوفر لنا خطوة هامة لافتراض أن بعض هذه المعايير ذاتها قد يكون مفيدا لتحليل بعض الأسماء المجردة الأخرى ، وربما قد يصل الأمر إلى فئات معجمية أكبر .

نقترح تبعا لما هو مقدم في «ايفانس وطايلر» (٢٠٠١) و(٢٠٠٣) ، و«ايفانس» (٢٠٠٤) نوعان رئيسيان من الأدلة التي يمكن استخدامها في اختيار المعنى الجزئي ، الأول يرتبط بما هو لغوي ، وثاني يرتبط بما هو تجريبي ، وتجدر الإشارة أن أيّ واحد من هذه الأدلة يعدّ مقياسا خاصا بمفرده ، لأن قوتهما تكمن في استخدامهما معا ، إذ تتآلف لتشكيل مفهوم معجمي واحد من بين كل التصورات الزمنية المتميزة التي تفرز معنى جزئي في الأخير .

تسوقنا الأدلة اللغوية في البداية لتركيز النظر على اقتراح أربعة مؤشرات تساهم في تحديد المعنى الجزئي المرتبط بالزمن ، ويتمظهر أولها في البحث عن المدلول المبكر تاريخيا اعتبارا أن المعنى الجزئي المرشح يتحدد وفق تزامنية المعنى المشهور تاريخيا ، ويتبع ذلك أن الخروج بـ«المعنى الأول» من الأرجح أن يكون قد لعب دورا هاما في تنمية المعاني الأخرى ، وبالتالي فإن المعنى الذي يبدو أقرب من الناحية التاريخية قد يقودنا إلى الحديث عن مركزيته .

(١) ايفانس (٢٠٠٥) ، ص ، ٤٣ .

أما المؤشر الثاني فيرتبط بمدى تردد المدلول داخل الشبكة الدلالية بالبحث عن معنى «النوع» الذي يؤخذ من غالبية تكراره داخلها (الشبكة الدلالية) ، الشيء الذي يساهم بشكل واضح في التحديد الدقيق للمعنى الجزئي .

ويتصل المؤشر الثالث بالقدرة على التنبؤ فيما يتعلق بالمعاني الأخرى نظرا لاعتماده على سياسة مبدئية تنمحور حول التمديد ، إذ ينبني هذا المعيار على افتراض أن اللغة هي نظام قائم على الاستعمال[1] (معاني ملحقة مستمدة من الواقع) ، لذلك فإن درجة التنبؤ بالمعاني داخل الشبكة الدلالية تكون بدرجات متفاوتة لكونها معاني جزئية .

ويختص المؤشر الرابع باتصال المعنى بالتجارب الإنسانية المعاشة ، بمعنى آخر البحث عن الكيفية التي ندرك من خلالها الزمن بناء على تجاربنا واحتكاكنا بالظواهر المحيطة بنا . الأكيد أن تجربتنا الذاتية في تشغيل المعطيات الزمنية يحدد حجم الوعي الزمني (أي المدة) ، هو الأمر الذي يكرس لدينا القدرة على التمييز بين اللحظة الحالية والنشاط الذي سبقها ، بالإضافة إلى قدرتنا على قياس مرور الأحداث (فلاهرتي ٩٩)[2] ، (ايفانز ٢٠٠٤) . ومن ثم فإن المعيار الرابع يؤكد أن المرشح المحتمل لحمل المعنى الجزئي سيكون المعنى المرتبط بالتجارب التي نعيشها مع الزمن .

أما فيما يخص الأدلة التجريبية ، فإن الاختيار التجريبي ، على غرار ما أقرّته بعض الأعمال خصوصا «ساندرا ورايس» (٩٥) ، من شأنه أن يقدم أدلة تساعدنا في تقييم ما إذا كانت المؤشرات أعلاه يستشهد بها لتقديم نتائج تجريبية دقيقة أم لا بإدخال كل التصورات والمفاهيم الزمنية إلى مختبر الاستعمال لرصد وتقييم مدى قدرتها على منح سياق زمني يتواءم مع مقتضيات المحيط .

(١) أنظر في هذا الباب : «كروفت» (٢٠٠٠) ، «طايلر وايفانس» (٢٠٠٣) ، و«كرين وايفانس» (٢٠٠٥) .

(2) Flaherty, Michael (1999). ***A watched pot: how we experience time***. New York: New York. University Press.

٢-٢-٢- تنمية المعاني الجديدة.

تنطوي تنمية المعاني الجديدة على مسألة التفاعل المعقد بين طبيعة التجربة والطريقة التي نستعمل من خلالها اللغة ، لأن جزءا كبيرا من معنى كلمة ما يحدّد بالنظر إلى الاستعمال ، وقد سبق للعديد من اللسانيين «تروكوث» (٨٩) (Traugott) ، «داشير وتروكوث» (٢٠٠٢) (Dasher & Traugott) أن أكدوا أن اللغة تتخذ من مفرداتها المعجمية تصورات جديدة ، وهي نتيجة مضمونة بناء على طبيعة العالم والطريقة التي نتفاعل بها معه . باختصار ، فإن المعنى السياقي يشتق من خلال تكرار المعاني التي يمكن أن تصبح عرفا مرتبطا بشكل معجمي خاص يحدده سياق الاستعمال ، وهي معطيات نستخلص من خلالها أن توظيف المعاني في سياقات الاستعمال لا علاقة لها بسياقاتها الأصلية (تروت٨٩) ، بل هي العملية يتم تحديدها باعتبارها «سيرورة ذريعية» (Process Pragmatic) .

هناك بعض الأدلة التي تثبت أن «معنى المدة» يعدّ المعنى الأقرب ، تاريخيا ، لكي يكون المرشح الأقرب الذي تصاغ منه باقي الاستعمالات الزمنية[1] ، كما يتضح ذلك من خلال البنية الواردة في (١١) :

---

(١) هناك مجموعة من الأدلة التجريبية التي تثبت أن أغلب إن لم نقل كل استعمالاتنا الزمنية هي سياقات لغوية نؤشر من خلالها عن معنى المدة ، الشيء الذي يزكي أن المعنى المركزي والمسوغ والنووي للزمن لا يمكن أن يخرج عن إطار المدة تاريخيا ، ويتبن ذلك من خلال :

- كم دامت مدة إقامتك؟
- كم تبلغ من العمر؟
- دامت الحرب خمسة أيام كاملة .
- لا أملك إلا نصف ساعة من الوقت .
- لا تضيع وقتي في لا شيء .
- أضاف الحكم ثلاث دقائق من الوقت البدل الضائع . . . . .

(١١)- ذهب صداع رأسي (بعيدا) بعد وقت قصير .

من أجل توضيح هذه العملية الذريعية نعتبر أن الكيفية التي تؤدي إلى توليد المزيد من المعاني تقع بناء على المضامين الناجمة عن التجربة التي يمكن أن تصبح عرفا مرتبطا بوحدة معجمية خاصة «ذهب بعيدا = وقت قصير» (مكون جديد للمعنى) ، هو المعنى الذي تم توزيعه في الذاكرة بوصفها شبكة من العلائق والمعاني الدلالية ، ويمكن أن نوضح هذه المسألة بناء على المحتوى المقدم في (١٢) :

(١٢)- ينفذ الوقت أمام المحاصرين تحت أنقاض الزلزال .

في هذه البنية ، وبالنظر إلى أن القراءة الواردة تقول بوجود فترة زمنية محدودة من أجل العثور على ناجين ، فإن هذا الاستعمال الزمني يطالبنا أن ننظر بعين الاعتبار إلى معنى المدة الذي يسوقنا إلى استخلاص مضامين دلالية من المحدودية نفسها ، وهذا أمر عائد إلى حقيقة أنه إذا كان النشاط الزمني مرتبط بأمل العثور على ناجين في غضون فترة زمنية محددة ، فإن العواقب ستكون وخيمة إذا لم يحصل ذلك في أقرب مدة ممكنة (وقت ممكن) ؛ أي وفاة كل المحاصرين الذين يرقدون تحت الأنقاض ، لذلك فإن سياق المحدودية الزمنية يفترض فيه أن يقدم لنا نتيجة محددة ، لذلك فإن مثل هذه الاستعمالات والقراءات التي تتوارد تساعدنا في تطوير مفاهيم جديدة لبعض المفردات .

نحصل في أمثلة مثل (١٢) على قراءة تسعف الوقت أن يكون ذا قيمة كبرى بالنظر إلى الفاصل الزمني المحدود جدا والمتاح لتحديد مكان الناجين ، بل هو ذا قيمة كبرى لاسيما أن حياة الناجين معرضة للخطر كلما نفذ مزيد من الوقت ، ومن خلال هذه الخلاصات المرتبطة بالقيمة الذريعية ، نقترح أن تتم إعادة تحليل هذه المعطيات بوصفها عنصرا مميزا للمعنى ، وهذا يعني ضرورة فصلها عن سياقها الأصلي واستخدامها ذريعيا بالبحث عن مؤشر مدى رسوخها في الذاكرة الدلالية ، مما يعني أن القيمة المقترنة بالوقت قد تكون مستقلة عن سياقها المحدد بالمدة ، وهو ما تفرزه المعطيات الواردة في (١٣) :

(١٣) – أ – الوقت كنز ، علي استثماره على أحسن وجه .

ب – الوقت مال ، على جنيه قبل فوات الأوان .

يستفاد من هذه الأمثلة أن الوقت يؤول باعتباره يؤشر على سلعة يمكن أن تباع وتشرى ، ومن الواضح تماما أن هذا الاستخدام المرتبط بالوقت يفترض توفير السمات التي تجعل من المعنى معنى واضحا ، بخلاف ما هو مؤشر عليه في (١٢) ، أما في (١٣) فإننا نفهم الوقت باعتباره كيانا له قيمة أساسية في جوهرة ، دون أن تكون هناك حاجة إلى إطار زمني نستحضر من خلاله الفهم المرتبط بالمحدودية ، علاوة على ذلك قد يوحي هذا الأمر أن تصور الوقت بمثابة سلعة أساسية لا يمثل معنى واضحا في علاقته بمعنى المدة ، وبالتالي فإنه يفسّر باعتباره سلعة ، وهذا أمر له نظير على مستوى الذاكرة لأن الوقت هنا استعمل في سياقات لا علاقة لها بالاستعمال الأصلي ، وبهذه الطريقة ، وفي غياب قراءة فاحصة تحدد المعنى وتجعله معيارا ، نجد أن كلا من المعايير اللغوية والتجريبية قد اجتمعا معا لتأشير على أن السلعة يمكن أن تشكل تصورا معجميا متميزا نجد له مثيلا على مستوى الذاكرة الدلالية [١] .

وفي إطار نقاشنا لأطروحة أن العملية الذريعية تساهم في تشكيل مفاهيم معجمية جديدة ، فإنه غالبا ما تكون هناك تفسيرات معقولة تساعد على إنشاء معاني جديدة التي قد تعكس مسارات متعددة لتنميتها وبلورتها ، على هذا الأساس فإن اعتبار الوقت سلعة قد يكون مستمدا من تجارب مختلفة ، الشيء الذي يفرز معنا ذا قيمة مستنبطة من تأويلنا وقراءتنا للوقت ، ومن أجل التمثيل للأمر نخضع الأمر للسيرورة الزمنية ، إذ كان العمل يقاس باليوم في العصور ما قبل الثورة الصناعية ، وبعدما ظهرت الساعات الميكانيكية الدقيقة في «القرن ١٨» التي مهدت لظهور سلوك الانضباط في العمل الصناعي ، فتحول قياس

١٤٤ – ايفانس (٢٠٠٥) ، ص ، ٤٥ .

العمل إلى عدد الساعات ومقدار الوقت الذي تستهلكه في العمل [١] . هذه الاعتبارات هي التي دفعنا إلى تشكيل تجربة معاشة مع الزمن ، تعتبر الوقت مؤولا باعتباره سلعة ثمينة قابلة للبيع والشراء .

بالإضافة إلى كل ما قيل يمكن أن نضيف تفسيرا آخر محتملا يدفع نحو تنمية معنى الزمن/ بضاعة ، وهو أمر مرتبط بمقدار الوقت المتاح من أجل تحقيق أحد الأهداف لكونه ذا قيمة معينة باعتباره أمرا مرغوبا فيه ، وبالتالي فعدم وجود الوقت يرتبط بعدم القدرة على تحقيق الأهداف ، في حين أن منح المزيد من الوقت يعطي إمكانية البحث عن فرص أخرى للقيام بالعمل والبحث عن المجد . فالتنمية البراغماتية تعمل على بلورة تصورات ومفاهيم جديدة تُنسب إلى الوحدات المعجمية عن طريق تمديد مجموعة من المعاني داخل شبكة دلالية خاصة لتشمل القيمة الثمينة للوقت العمل ، السفر ، الحب ، العطل ، الخدمات ، الاقتصاد والتربية . . . ، إذن نجد أن مفهوم القيمة الزمنية يشمل ، ضمنيا ، منظومة مفاهيم خاصة توضح أن اللغة تمثل وسيلة قوية ، ليس فقط للدفاع عن المعنى وإنما تشكل أيضا رؤية جديدة للمعنى التقليدي في بناء التصور الزمني .

٣-٢-٢- المعنى المسوّغ للزمن.

تنتظم الشبكة الدلالية للوحدات المعجمية للزمن في اللغة العربية وفق معاني تقليدية أساسية وأولية تعمل على فرض مسوغات على المعنى ، لذلك نزعم أن المعنى المسوّغ يشكل من معنى المدة بطريقة محددة . لتوضيح ذلك ننظر في البنى التالية :

(١) حلت الساعة محل النهار بوصفها وحدة لحساب وقت العمل ، ومنذ النصف الأول من القرن ١٩ ، بدأت مدة تنفيذ المهمات تقاس من أجل وضع معايير المردودية ، كما شكل ذلك حافزا يعزز الرقابة على العمال وجعلهم يعملون حسب إيقاعات أكثر سرعة ، لكنها تؤدي أيضا دورا يسمح للعمال أن يراقبوا على نحو أفضل وقتهم .

(١٤) - أ -استمرت صداقتنا لفترة طويلة/قصيرة .

ب - لم نلتقي منذ زمن طويل/قصير .

ج - زمن / وقت الحياة قصير .

تسند كل هذه البنى على مرجع زمني مشترك في تحديد الفواصل الزمنية المحددة ، التي عُبِّر عنها بالمشاركة في تكوين علاقة صداقة في (١٤أ) ، أما في (١٤ب) نجد أن الفاصل الزمني محدد من قبل المدة أو الفترة التي تفصل بين اللقاء الأول ولحظة اللقاء الثاني «الآن» ، إلا أن هذه المؤشرات أو الفواصل الزمنية نجدها مختلفة كما هو عليه الحال في (١٤ج) ، إذ تم التعبير عن الفاصل الزمني بتوازي حياة الإنسان وامتدادها ، وبالتالي فهي علاقة محدودة يتم التأشير عليها بمجموعة من الأحداث المتلاحقة من الولادة حتى الموت .

يخضع المعنى المسوغ إلى نفس المعايير التي سبق التطرق إليها في تحديد وتطبيق القواعد المحفزة على تشكيل الذاكرة وربطها بما ينتجه مختبر التجربة ، وهي المعايير التي أخضعت إلى مقياس الغلبة ، فالمعيار الأقوى هو الذي يملك القدرة الكبيرة على التنبؤ بناء على مقومات التجربة الزمنية المعاشة والعلائق المرتبطة بالصورة المنطقية للوقتْ . والحقيقة أنها تجربة محدودة بالضرورة سواء امتدت أم لم تمتد ، بل ما يمكن أن نصادفه هي عمليات توسيع أو امتداد يؤشر عليها بفترات زمنية تفصل بين حدثي البداية والنهاية وامتداداتهما .

الواقع أن تشكل المعنى يرتبط بفكرة وجود فاصل زمني نجده يتصل في اللغة العربية وفي اللغات عموما بفكرة البحث عن المدلول المتأخر تاريخيا بناء على تزامنيته . وعليه فإن معنى المدة التزامني يكون المرشح الأقوى في عملية تحديد المعنى المسوغ .

أما فيما يرتبط بالمعيار الثاني فإن المرشح في تأسيس المعنى المسوّغ هو المعنى الأكثر ترددا ضمن الشبكة الدلالية ، فحصيلة التحليل قد بلغت بنا حد القول إن معنى المدة يملك خصائص موجودة في أكثر من نصف المعاني المتميزة ضمن الشبكة الدلالية .

ويوحي المعيار الثالث أن المعنى المسوغ من المرجع أن يكون قد بني على أساس المعاني الأخرى التي يمكن أن تكون متميزة وسبق أن ترددت عبر مسار لغوي طويل انبثقت منه الكثير من المعاني الزمنية الجزئية .

أما المعيار الرابع من الأرجح أن يكون المعنى المسوغ أكثر ارتباط بتجربتنا مع الزمن ، فكلّما عاش الإنسان تجربة زمنية ما يتكون لديه الكثير من الوعي والقدرة على تقييم حجم المدة التي تتيح لنا أولا وأخيرا أن نمايز الماضي عن الحاضر ، بمعنى آخر فإن المدة ترتبط مباشرة بتجربتنا مع الظواهر ، وهذا أمر يوحي أن معنى المدة يمتاز بمجموعة من الخصائص التي تؤسس للمعنى . أولها معيار المعنى ، ثم معيار بلورة التصور ، إلى جانب معيار النحوية . وهي معايير ستساعدنا في مقارنة المعنى مع معانٍ أخرى . ولتوضيح ذلك نقوم الآن بمقارنة النموذج الموجود في (١٤) والمرتبط بمعنى المدة مع اثنين من المتغيرات البارزة وهما «الضغط الزمني» و«إطالة المدة» وهو الأمر الذي سنسوقه في البنى) (١٥) و(١٦) على التوالي :

(١٥)- قصر الوقت بينما كنا نضحك [الضغط الزمني]

(١٦)- طال الوقت عندما كنت أشعر بالملل [مدة الإطالة]

هذان الخياران لهما صلة بالتجارب الحقيقية مع الوقت الذي نشعر به ، فنتصور الوقت كما لو كان لحظة عابرة تمرّ علينا بشكل غير طبيعي إما «مسرعا» أو «بطيئا»[1] ، بالنظر أن قراءة كل من (١٤) و(١٦) تتصل بتجربتنا الزمنية مع «المدة» وإن كان الأمر يبدو فيه قليلا من الاختلاف ، ومع ذلك نجد أن التراكيب الواردة في (١٤) يمكن أن نؤشر إليها بوصفها تعبر عن «محتوى الطول» كما هو واضح في استخدام النعوت مثل طويلة /قصيرة في البنى (١٤) و(١٥) و(١٦) التي وضعت منهجيا من حيث كونها تؤشر على تصورات مفاهيم متميزة تختص تحديدا بمحتوى الحركة ، وهذا تمايز منهجي نقرأ من خلاله المدة بمحتويين

(١) للمزيد من المناقشة حول هذا الموضوع يرجى النظر في أعمال «فلاهرتي»(٩٩) وايفانس(٢٠٠٤) .

«الطول» و«الحركة» . أمّا «الضغط الزمني» فيقرأ هنا باعتباره تفصلا غير «متغير» من حيث ارتباطه بإحداث الحركة التي تؤول بكونها سريعة في (١٧) وتدريجية في (١٨) :

(١٧)- اندفع الوقت بسرعة عندما كنا نضحك .

(١٨)- أ - تسلل الوقت نحو الماضي .

ب- من أين له كل الوقت ليفعل ذلك .

ج- اختفى الوقت .

تؤشر هذه التراكيب عن وجود تناقضات ترتبط بحركة الأحداث المبنية على تجزيء «المدة» باعتبارها متغيرا يتوزع بين الطول والقصر ، بحسب الاستعمال وبحسب السياق الزمني الذي تم التعبير عنه ، هذه العلائق قد تقرأ بناء على مؤشر آخر متغير يتصل بحالة مستمرة ودائمة كما هو معبّر عنه في (١٩) :

(١٩)- يبدو لي أن الوقت يقف ساكنا .

تبعا لذلك ، فإن السمة البارزة التي ترتبط بالمتغيرات لها علاقة مباشرة بـ«معنى المدة» في (١٤) و(١٦) فهي تمثل قوة زمنية مقررة ، ومع ذلك ، فإن المتغيران الزمنيان في (١٥) و(١٦) يختلفان عن المتغير الوارد في (١٤) بناء على مقتضيات المحتوى الدلالي ، بعبارة أخرى نجد أن فصل معنى المدة عن المفاهيم الأخرى المرتبطة بأحداث الحركة يوفر سياقات معدلة للمتغيرات المبنية في (١٦) و(١٩) . وتبعا لـ«كروفث وكروز» (٢٠٠٤)[1] ، و«ايفانس» (٢٠٠٥) فإن السمة المميزة لمعنى المدة تتمظهر في كونها قابلة للتجزيء والتفريع ، ولكن يمكن التنبؤ بمجموعة تصورات أخرى تتصل بأحداث الحركة ، وعليه فإن كلّ الأمثلة التي قدمت «لمعنى المدة» وتفريعاتها تستلزم أسماء للكتلة (Mass Nouns) ، حيث إن صورتها النحوية تكون نفسها ، والدليل على ذلك مقدم في المثال الوارد في (١٤) الذي يستلزم أسماء الكتلة التي يتم تحديدها بناء على كميّة محددة

(1) Croft, W & Cruse, D (2004). ***Cognitive linguistics***. Cambridge: Cambridge University Press

وأجزاء دالة (بعض . جزء . . .) وهو ما يعرف بـ«وظيفة اقتباس الأجزاء» ، لأن أسماء الكتلة لا يمكن تحديدها بعنصر غير محدد ، كما هو الحال في القراءة الملتبسة للبنى التالية :

(٢٠)-؟ قصر بعض الوقت عندما كنت أضحك [الضغط الزمني]

(٢١)-؟ لم أشعر ببعض الوقت عندما أحسست بالملل [إطالة المدة]

و بالتالي ، نجد أن (٢٠) و(٢١) ملتبستان بالنظر إلى قراءتهما بناء على الكتلة ، ممّا يحفز الآله التركيبية على إسقاط مدلولاتها من جهة ، ومن جهة أخرى قدم قابلية الذهن لمعالجتها وإخراجها بطريقة سليمة ، وبالتالي عدم قابلتهما لخلق أنماط مميزة من المعنى .

٣ -الشبكة الدلالية للزمن.

تتوزع الشبكة الدلالية للزمن على مجموعة من المعاني المتميزة والتي يبدو أنها مشتقة من المعنى المسوغ باعتباره وحدة تفريعية تساهم في توزيع المعنى بناء على سلطة استعماله وورود . وقبل الشروع في تقديم ذلك نقدم في الشكل (١) الشبكة الدلالية للزمن :

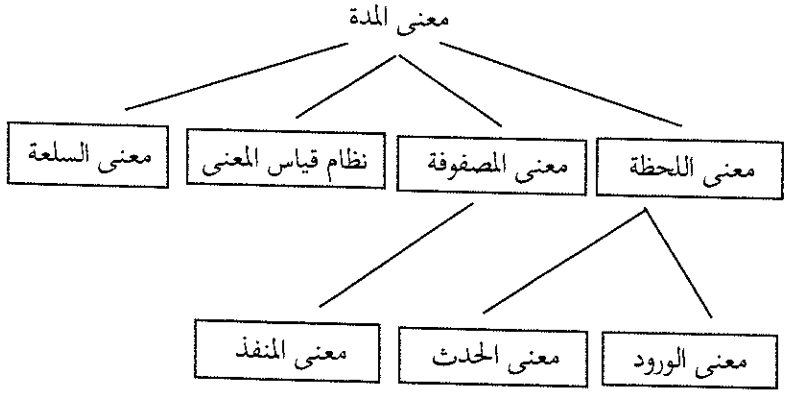

الشكل ١ : توزيع الشبكة الدلالية للزمن .

استنادا على ما هو مقدم في الشكل (١) ، هناك ثماني معان متميزة ، مؤشر عليها بواسطة مربع صغير . كما تشير الأسهم إلى نوع العلاقات المفترضة بين المعاني بدرجات متفاوتة ، ومع ذلك فإن التحقق من طبيعة العلائق المعقدة بين المعاني المتميزة والتحقق من واقع الشبكة الدلالية ، هو في نهاية المطاف مسألة تجريبية ، كما أشرنا إلى ذلك سابقا .

٣-١- معنى اللحظة.

«من دون الزمن لا وجود للحظة ، ومن دون اللحظة لا وجود للزمن» . هكذا تحدث أرسطو عن اللحظة من خلال إبرازه أن «الآن» هي اللحظة التي تدرك فيها الذات السابق من الحركة واللاحق ، وتلغي الحدود بين الداخل والخارج حتى يصير الزمن الاحتمالي فيه وبه راهنا والزمن الكوني مادي نفسيا . بمعنى أنها تمنح الزمن الحد الأدنى والمطلق من المدة [١] .

يتضح هذا النوع من المعنى من خلال الأمثلة الواردة في (٢٢) ، إذ يتمظهر معنى اللحظة ، تصوريا ، باعتباره نقطة منفصلة أو منضبطة دون الإشارة إلى مدتها ، ولتوضيح هذا المعطى ننظر في البنى التالية :

(٢٢) - أ -حان وقت اتخاذ القرار .

ب -حذر الأطباء زيدا بكونه مريضا بالتهاب حاد ، ويمكن أن يموت في أي وقت .

ج -أقرّت الأمم المتحدة أن عقد مؤتمر دولي للسلام في فلسطين سيكون مفيدا في الوقت الراهن .

لكي ندّعي أن هذه البنى الواردة في (٢٢) تحيل على معنى متميز متفرغ عن المعنى المسوغ وجب أن نثبت ثلاث أمور أساسية على الأقل ، أولها توضيح أن الأمثلة المقدمة قادرة على توفير معنى إضافي (معيار المعنى) ، والثاني أن

(١) كريستوف بوميان (٢٠٠٩) ، نظام الزمان ، ٣٤٨ .

يكون بإمكاننا أن نفترض أن معنى اللحظة يدخل ضمن الأنماط المتميزة المستخلصة من التجربة المتصلة مباشرة بمعنى المدة (بلورة التصور) ، والثالث أن يظهر في صورة بناءات نحوية متميزة (معيار النحوية) .

إذا تحدثنا عن معيار المعنى ، فإن الأمثلة الواردة في (٢٢) ، وخلافا لمعنى المدة ، لا يمكن قراءتها زمنيا باعتبارها سلسلة متصلة بفاصل زمني ، وإنما نجد أن القراءة المطلوبة زمنيا تتصل بنقطة زمنية منفصلة نؤشر عليها بلحظة اتخاذ القرار(٢٢أ) ، ولحظة الإصابة بمرض خبيث (٢٢ب) ، ولحظة الإقرار بعقد المؤتمر(٢٢ج) ، وهذا أمر ينفي بشكل مطلق حضورا لقراءة المدة ، لأننا لا نحيط اللحظة بالطول أو القصر ، وإنما هي مجرد «نقطة يشار إليها بالقوة» (أرسطو) . بناء على معيار المعنى قد نستنتج أن هذه الحالات المؤشر عليها سابقا تعمل على تقديم معنى إضافي للزمن ، ممّا يفسر أننا نتعامل مع تصور معجمي متميز عن معنى المدة .

هذا التمايز سيقودنا للحديث عن بلورة التصور الذي نؤشر من خلاله أن قراءة «اللحظة» وضعت من حيث ارتباطها بحركة إشارية التي من المفترض أن يتم اقتراحها مركزا إشاريا خاصا عندما تأخذ الحركة مكانها ، اعتبارا أن الزمن بالنسبة للذات حركة منجزة بصورة متزامنة يمكن أن تكون سريعة أو بطيئة ، انتقالا أو تغيرا[١] ، لذلك فإن المركز الإشاري غالبا ما يبدو متزامنا مع بداية أو نهاية نقطة الحركة ، ولتبيان ذلك ننظر في البنية التالية :

(٢٣)- حان/ وصل / مرّ / ذهب وقت اتخاذ القرار .

تتعلق الحركة بمركز إشاري بارز ، بدلا من تعلقها بالسرعة أو البطء خلافا للتصور المرتبط بالمعنى المدة ، خصوصا التفريع المتعلق بـ«الضغط الزمني» و«إطالة المدة» ، لذلك فإن المركز الإشاري محدد بلحظة زمنية يمكنها أن «تأتي» أو «تصل» أو «تمرّ» ، وبالتالي فإنها تتوازى مع التجربة وتشكل محورا لها ، وعليه

(١) كريستوف بوميان (٢٠٠٩) ، نظام الزمان ، ٣٥٠ .

نصل إلى وضع تصور مفاده أن اللحظة الزمنية يتم وصفها وكأنها حدثت ، وتأتي الأدلة على ذلك من بعض السياقات الشاذة دلاليا ، خصوصا عندما نضع «معنى اللحظة» مع مفاهيم الحركة ذات الطبيعة الإشارية ، كما هو مبين في (٢٤) التي لا نصادف من خلالها وجودا لأفعال إشارية أو تجربة مكانية محتملة :

(٢٤) – ؟ قصر / طال وقت اتخاذ القرار [قراءة معنى اللحظة] .

أما فيما يتعلق بالمعيار الثالث والمرتبط بمعيار النحوية ، فإن معنى اللحظة يختلف تماما عن معنى المدة ، هذه الأخيرة التي تقبل أن تقاس بناء على طولها أو قصرها ، فهي كمية زمنية تؤشر عليها نحويا «باسم الكتلة» (Mass Noun) الشيء الذي يتناقض مع «معنى اللحظة» الذي يوفر قراءة تحيل على اسم معدود (Count Noun) بالنظر إلى عدد اللحظات وليس إلى كميتها ، كما هو مبين في السياق التالي :

(٢٥) – أرجأت تعليمات البيع إلى وقت مناسب نظرا لطبيعة السوق المتقلبة .

كما سبق وأن اقترحنا في الشكل (١) فمعنى اللحظة مشتق من معنى المدة والدافع المنطقي وراء هذا الادعاء يتمظهر من خلال أن الأول يتصل بظاهرة «ترسيخ الوقت» «فلاهرتي» (١٩٩٩) الذي يمكن اعتباره نتيجة لتجربتنا الاجتماعية (بمعنى أننا نملك تنسيقا تفاعليا مع المحيط) التي يجري بناؤها بشكل تدريجي ومؤقت بالنظر إلى أن بعض الأحداث تعتبر جزءا لا يتجزأ من أحداث أخرى عامة ، ويمكن تأويل ذلك بناء على المشاركة والإدماج ، ولكي نمثل لهذا الاشتقاق نأخذ أوربا خلال العصور الوسطى التي كانت متأثرة جدا بالنظام والممارسة الدينية ، بحيث كانت المسيحية مرسخة في الحياة اليومية والإدارية ، في التعلم والتعليم ، لكن الملفت للنظر أن اليوم كان مقسما بحسب أوقات محددة يتم الإشارة إليها بدق أجراس معلنة على نشاط معين (الصلاة مثلا) . يمثل هذا التقسيم درجة عالية من التنظيم ، ونمطا تصوريا يرسخ الوقت

بحسب طبيعة النشاط . قبل أن يتم اكتشاف الساعات الميكانيكية التي حولت اليوم إلى أربعة وعشرين ساعة مقسمة على فترات متعددة ومحددة تعدّ جزءا لا يتجزأ ضمن فاصل زمني أكبر (اليوم ، الشهر ، السنة . . . .) .[1] الشيء الذي يوصلنا إلى خلاصة مفادها أن معجمة الساعة قد تم بناء على نقاط زمنية منفصلة تدخل في تشكيل الحيز الزمني لليوم (أي لحظات زمنية منفصلة) ، وهو الأمر الذي يسّر عملية استخدام الوقت باعتباره نقطة معجمية دون الإشارة إلى مدتها .

٣-٢- معنى الورود.

إذا كانت بعض السمات الجيهية (الامتداد ، التمام ، الحركة . . . .) تحدد بشكل كبير الطبيعة المعجمية لبعض الأفعال من خلال تصنيفها إلى طبقات ، فإنها تحمل سمات محددة تتمظهر من خلال [+ساكن] بالنسبة للأفعال التي تحيل على الحالة (أحب ، كره ، أحنّ . . .) في حين تحيل [–ساكن] على الأفعال التي تحمل سمات الحركة (لعب ، ركض ، جرى ، كتب . . .) .

انسجاما مع هذه المعطيات تتحدد القراءة الموجه لبلورة معنى الورود وفق مقتضيات حدث معين محيل على نشاط أو إنجاز أو حالة أو إتمام ، بدلا من القراءة التي ترتكز في تحديدها على الفاصل الزمني كما هو الحال في المعنى المسوّغ أو نقطة متميزة راسخة ومحددة تملك قابلية الإحصاء والعد كما هو الحال في معنى اللحظة .

(١)حوّل اكتشاف الساعات في أوربا إلى تخلي الشركات التجارية الكبرى والشركات المصرفية عن المناهج القديمة في حساب الوقت ، بل تحولت المنظومة الفكرية بأكملها لأن المواقف اتجاه الزمن ، والحياة ، والموت ، والماضي ، والمستقبل ، أنئذ بدأت تتغير ، وتغيرت معها طرق التدبير الإداري و التربوي والاقتصادي والاجتماعي . . . . .

مـن أجـل أن تكـون هذه النقطة واضحة ننظر في السياق التالـي في (٢٦) :

(٢٦)- أ - تحسن رقم زيد الشخصي عندما وصل إلى «3m27s15» في ملتقي بروكسيل لألعاب القوى .

ب - تمكن الفارس من القفز على كل الحواجز بدون خطأ .

بالنظر إلى معيار المعنى ، فإن البنى الواردة في (٢٦) تؤول على الحدث معين محيل على أنشطة محددة نؤشر من خلالها على مرجع زمني دقيق ، بدلا من أن تكون القراءة مرتبطة بـ«فاصل زمني» أو «لحظة زمنية» ، لأنه حتى لو كنّا نريد أن نؤول الأمـثلة في(٢٦أ) أو (٢٦ب) على «اللحظة» ، فـإننا ندرك أن مؤشراتها التأويلية لا تعني أن تحسن رقم زيد الشخصي كان في المحاولة الرابعة «تأويل المجامعة» (Collective) ، بل إن القراءة الممكنة هي وجود أربع حالات مختلفة من التحسن ، كلّ حالة تشكل تحسنا عن سابقاتها «تأويل الموازعة» (Distributive) ، وهذا أمر يضيف معنى إلى المعنيين السابقين اللذان سبق وأن تطرقنا إليهما حتى الآن ، لأنه يتصل ، على ما يبدو منذ الوهلة الأولى ، بمفهوم معجمي متميز أفرز قراءة خاصة تتعلق بحدود التمايز التي تحيل عليها الفروق اللغوية والدلالات المرتبطة بها ، فقراءة «الورود» لا تملك إلا القليل في طريق بناء محتوى متميز ، وبالتالي فهي لا تملك أنماطا أو أضربا بارزة تعمل على تحديد الأنماط المعجمية تحديدا كافيا ، بالنظر إلى عملية التخصيص التي أفرزها مبدأ الاقتصاد في النحو التوليدي[1] ، فاللجوء إلى حد أدنى من السمات يجعل من مركزيتها طريقا ممنهجا إلى تحديدها بالاعتماد على سمتي [حركة] و[ساكن]

(١) يقوم مبدأ الاقتصاد في النحو التوليدي على مجموعة من الضوابط التي تقتصر على كل ما هو ضروري بالنسبة للنظام اللغوي ، أي تم وضع العديد من القيود الصارمة على هندسة النحو من أجل أن تنسجم القواعد اللغوية مع النظام الحاسوبي للغة .

باعتبارهما شكلا نسقيا مثنويا عاما في تحديد معجمة المقولات وكشف معانيها[1] .

لكن ، وبالنظر إلى معيار النحوية ، نجد أن معنى الورود يعد متميزا مثله في ذلك مثل معنى اللحظة ، إذ يتم التأشير عليه باعتباره اسم معدود ، لأن قراءته قد تنسجم مع كل الأعداد الترتيبية كما هو الحال في (٢٦أ) ، أو الأرقام العددية ، كما هو الحال في (٢٦ب) ، وتبعا لهذا نجد أن معنى الورود يتصل بسياقات مختلفة تكون من نفس نوع الحدث كنشاط الجري(٢٦أ) والقفز على الحواجز (٢٦ب) ، وبالتالي قابليتهما للحركة . المهم أن هذه المعطيات تجعلنا نخلق نوعا من التناقض مع «اللحظات» أو «الفواصل» التي تؤول باعتبارهما حالات فريدة تؤشر على وتيرة زمنية من المستبعد جدا أن يتم تعديلها ، وبالتالي فإن معيار النحوية يقدم مزيدا من الأدلة على أن قراءة الورود لا تشكل مفهوما معجميا متميزا ، بل يدخل ضمن إطار عام متفرع عن معنى اللحظة .

يتعلق الدافع وراء اشتقاق معنى الورود بحقيقة تضمينه داخل فترات زمنية أكبر من قبيل الساعة واليوم والسنة . . . فنقول «يوم واحد من السنة» أو «ساعة واحدة في اليوم» . . . وهي عمليات قابلة للإحصاء ، كما لاحظنا بالفعل ، فإنه في العصر الوسيط كان اليوم مقسما إلى فترات يتم تحليلها باعتبارها نقط متميزة ، المهم أن هذه الانقسامات تؤشر في حدّ ذاتها على ورودات يمكن تعدادها ، بحكم أنها لا تملك فرديتها في ذاتها . وبنفس الدرجة ، يمكن أن نقارن العلاقة الجامعة بين الشهر والسنة ، إذ يمكن أن نلحق الشهر بظاهرتي المد والجزر ، على اعتبار أن كل شهر يشكل نسخة معينة لنشاط محدد من السنة ، وبالتالي أصبح الوقت ، بهذا المعنى ، مرتبطا بالذاكرة الدلالية المبنية أساسا على سياقات خاصة .

(١) هناك عدد كبير من اللسانين اللذين أكدوا أن التخصيص المثنوي لا يستجيب لمقتضيات الكفاية الوصفية ، لأن الحاجة تظل أكبر في وجود سمات أكثر غنى ، للمزيد حول هذه المعطيات يرجى الاطلاع على عمل محمد الملاخ (٢٠٠٩) ، الزمن في اللغة العربية ،٣٣٧ وما بعدها .

٣-٣- معنى الحدث.

ينتمي الحدث إلى حقل واسع من المعطيات ، يضم الكثير من السمات الزمنية التي تختص بها المحمولات المعجمية ، إضافة إلى التفاعل الهندسي للبنية الزمنية الداخلية للمقولات مع السمات الإحالية لبعض المقولات الإشارية والجيهية المصاحبة ، فإذا كانت الأحداث تتميز ببعض السمات التي تعتبر علامة تؤشر إلى وقوعه بوصفه حدثا مختلفا عن تجربة سابقة ، فإن تصوره بهذا المعنى يحيل ضمنيا على الاختصاص ؛ أي تخصيص عدد من الظواهر التركيبية بأدوار محورية متفاعلة مع السمات الإحالية للزمن ، فالحدث له إسقاطات هامة معجميا ، تركيبا ودلاليا ، ممّا يساهم في بناء شبكة دلالية ومعجمية للغات الطبيعية . إحدى الطرق التي تمكننا من تحقيق هذا الأمر تتمظهر في مجرى الزمن المقسم إلى لحظات ، تشكل كلّ لحظة نقطة زمنية مرجعية محددة ضمن خط التسلسل الزمني ، بينما تشكل الأحداث إشارات إلى نقطة مرجعية لها علاقة بالتجربة ضمن خط التسلسل التجريبي ، بمعنى أن الحدث جزء مضمن في التجربة ، والتجربة فضاء مرجعي للحدث ، واللحظات وحدات زمنية منفصلة مُضمّنة في إطار فترات زمنية أكبر ، لكن الشيء المثير للاهتمام هو أن الأدلة اللغوية لمعنى الحدث تتصل في جلّها بالمحدودية المؤشر عليها بالبدايات أو النهايات ، لتبيان ذلك ننظر في البنى الواردة في (٢٧) :

(٢٧) - أ - اقترب وقت نضج الولد [=العمل]

ب - منحت المحكمة كلّ الوقت للزوجين لفض نزاع الطلاق .

ج - أعلنت الحكومة نهاية وقت الحصار .

بالنظر إلى معيار المعنى ، فإن قراءة الوقت تؤول على حدث معين يمتاز بالمحدودية بداية الحدث أو نهايته ، ويتمظهر ذلك من خلال السياقات الواردة في (٢٧) . ففي (٢٧أ) يطالبنا الوقت بقراءة الحدث وفق سياق يحيل على بداية ولادة عهد جديد [العمل] ، أما في (٢٧ب) فإن القراءة المتوفرة للوقت تؤشر إلى توصل الزوجين إلى نقطة نهاية في مسار حياتهما [الطلاق] ، بينما في (٢٧ج)

تركز القراءة على نهاية ساعات الحصار وبالتالي رفع حظر التجوال . الملاحظ في كل هذه البنى أن الحدث يؤشر إلى حدود زمنية لبداية أو نهاية المدة الزمنية المستندة على نقطة زمنية مرجعية ، مثلا في (٢٧أ) فالعمل يعدّ نقطة مرجعية في بناء اللحظة والمحدودية ، بينما في (٢٧ب) نجد أن الملمح المرجعي مؤشر عليه بضرورة التعويض والكفالة الناجمتان عن الطلاق ، أما في(٢٧ج) فإن إزاحة ساعات الحصار والترخيص للناس بالتجوال يشكل نقطة تحوّل مرجعية في مسار الصراع .

أما إذا تفحصنا معنى الحدث بناء على بلورته التصورية فإننا ندرك وجود تشابه بين معنى الحدث ومعنى اللحظة ، فزمكانية الأحداث المذكورة أعلاه تجزّأ باعتبارها حركات إشارية ، إذ يتمظهر ذلك من خلال الأمثلة التالية :

(٢٨)- أ- وصل / حان / وقته [=الموت] .

ب - اقترب وقته .

زيادة على ذلك ، يمكن لمعنى اللحظة أن يماثل معنى الحدث خصوصا من زاوية عدم فصلهما عن الشروط التي تحدد أيّ نوع من الحركة كما هو الحال في (٢٩) :

(٢٩) - حان / زحف / وصل وقته [=الموت] [القراءة المستخدمة هي معنى الحدث] .

بالنظر إلى معيار النحوية ، وعكس المعاني السابقة بما في ذلك معنى اللحظة ، فإننا نجد أن معنى الحدث لا يخضع لمعيار المحدودية بالنظر إلى طبيعة السمات التي تحيل عليه ، (جرى زيد لمسافات طوال) أو (أحببت زوجتي لسنوات طوال) ، إذا كان الجري هنا يؤول على النشاط ، فإنه يحيل على الامتداد أكثر من إحالته على المحدودية ، فحدث الجري هنا ممتد في الزمن لمسافات غير محددة ، أما إذا كانت المسافة محددة ، فإن الأمر سيتحول من النشاط إلى الإتمام الشيء الذي يتناقض مع طبيعة الأنشطة . أما إذا كان الأمر مرتبطا بالحب ، فإننا نؤشر من خلاله على حالة ممتدة إلا أنها غير محدودة ، ممّا

يؤول الحب على عدم السيرورة زمنيا ، فالتعبير عن الحب حالة نفسية مرتبطة بإحساس داخلي يمثل لحالة ذاتية ، وقد تجلت هذه المعطيات المرتبطة بعدم المحدودية في البنى الواردة في (٢٧) التي تحوي وحدات محيلة على ذلك من خلال التأشير على حدث الاقتراب . من جهة أخرى ، إذا كانت «مصفوفة الزمن» و«المعنى المنفذ» غير قادران على بلورة بناء يحتوي على أسماء العلم (كما سنرى لاحقا) ، فإن معنى الحدث يستنجد ببعض التراكيب الاسمية التي تحيل على الملكية من قبيل المركب الاسمي المضاف كما في (٢٧أ) ، أو المركب الاسمي المسند كما في (٢٧ب) ، وعليه ، وعلى الرغم من أن معنى الحدث لا يمكن تميزه عن معنى اللحظة من حيث بلورة التصور ، الشيء الذي لا يجعله يظهر باعتباره سلوك نحوي متميز ، ممّا يعطينا دليلا أنه لا ينبغي أن ننظر إلى معنى الحدث باعتباره مفهوما معجميا مستقلا إلا بالنظر إلى ارتباطه بمعنى اللحظة .

أما من زاوية اشتقاق معنى الحدث ، فمثله مثل باقي المعاني الأخرى التي تمت معجمتها بشكل متفرد بالنظر أنه لم يكن موجودا في اللغة لمدة طويلة ، والدافع وراء هذا الادعاء يعود ربما إلى طبيعة العلاقة الكائنة بين اللحظة (بداية أو نهاية الفاصل الزمني) والحدث الذي سينجز في تلك اللحظة ، ومن تم كان الارتباط بينهما وصعوبة فصلهما ، الشيء الذي دفع نحو ضرورة البحث عن عدد من الرّوائز الإضافية للحدث (السيرورة ، الامتداد ، المحدودية . . .) ، للإحالة ضمنيا على الحدود الفاصلة التي أشرنا عليها باللحظة الزمنية .

٤-٣- معنى المصفوفة.

يستلزم معنى المصفوفة البحث عن التوافق المفترض بين الحدث والتأويل الزمني ، ممّا يفرض صياغة طرق نظرية وتجريبية كفيلة بربط مستويات التخصيص الزمني ببنيات زمنية محوسبة ، ممّا يجعلها تموقع كيانا غير محدد على خط زمني متسلسل ينقضي ولا نهائي ، وبالتالي العمل على تصنيف

جميع الأحداث داخله ، بدل الحديث عن سمة من سماتها المستقلة ، وبصرف النظر أيضا عن الواقع الذي جعلها تصنف داخله ، لهذا السبب تم استخدم اسم المصفوفة (Matrix) التي نصل إلى إدراكها بصورة غير مباشرة بواسطة الحسابات التي تُقام اعتبارا من الملاحظات والقياسات التي يتم الحصول عليها من المبادئ العامة للرياضيات .

تمتد المصفوفة بهذا المعنى ، كما وضح ذلك «نيوتن» ، من الأبدية الماضية إلى الأبدية الآتية ، وحاضره من اللانهاية إلى اللانهاية ، إنها موجودة على دوام الحاضر في كل مكان[١] ، ووهو الأمر الذي ندركه من خلال السياقات التالية :

(٣٠)- أ- يتدفق الوقت بكل انسيابية دون أن تكون له علاقة بالعالم الخارجي .

ب - يمضي / يتدفق الوقت إلى الأبد .

ج - لا نهاية للوقت .

د - لا نحدّ من مرور الوقت .

يبدو أن الوقت ، بناء على معيار المعنى ، يقتضي مصفوفة زمنية تشكل خلفية لوقوع الأحداث ، وهي البنى التي تقودنا صوب الحديث عن الفواصل الزمنية باعتبارها حجة لعدم ارتباط المصفوفة بمعنى المدة ، لاسيما مع المثال الوارد في (٣٠أ) المأخوذ من المبادئ الرياضية العامة لنيوتن المؤسسة على فكرته الشهيرة حول «الزمن المطلق» الذي لا علاقة له بالأحداث الخارجية ، مطلق بذاته وبطبيعته ، بل ما يمكننا فعله هنا هو استيعابه وقياس مدى تغيره . وهو أمر واضح في البنى الواردة في (٣٠) ، إذ يقتضي الوقت قراءة تنبني حيثياتها على الفترة أو الفاصل بين الأحداث والربط بينها ، لأنها تنسجم ، مبدئيا ، مع مفهوم «المدة المطلقة» ، بل إن هذه المعطيات توفر قراءة تؤول بناء على وجود كيان مستقل عن الأحداث الخارجية ويتسم بكونه دائم وغير محدود ، يملك مجموعة

(١) كريستوف بوميان (٢٠٠٩) ، نظام الزمان ، ط ، ١ ، ص ، ٤٠٩ .

من السمات المطلقة من قبيل : إلى الأبد ، لانهاية ، لا نحدّ ، الوقت . . . إنها سمات تجعلنا نتموقع بقلب الميتافيزيقا التي تمنح الحقيقة لزمن مستقل عن الأشياء مشكلا الإطار الذي تتعاقب داخله وبفضله ؛ أي أن كلّية الكيان مأخوذة من نظام التعاقب الثابت والمستمر .[1]

أما بالنظر إلى بلورته تصوريا ، فغاية واحدة مشتركة تقود نحو البحث عن الكيفية التي تصاغ بها مصفوفة الوقت باعتبارها مفهوما يرتبط بالحركة[2] ، وهو التحديد الذي يمكن أن نربطه بما قدّمه نيوتن حول فكرة «الزمن المطلق» الذي يعدّ قالبا غير محدد للزمن خصوصا عندما يتحدث عن تدفقات الزمن دون أن يكون لذلك علاقة بالعالم الخارجي ، بل ما يمكننا رصده هنا هو حجم التغيير بناء على وضوح الأحداث ، وبحكم الحركة الانسيابية التي تعدّ خلفيته أو إطاره المرجعي يُمكّننا ذلك من قياسه . تبعا لكل هذه المؤشرات قد نعتبر المصفوفة كيانا ثابتا وموحدا ، الشيء الذي يقود نحو الاعتقاد بفكرة أنه يتصرف بكونه قالبا نكشف من خلاله قياس حجم التغير .

تعمل مصفوفة على تجزيء الحدث من حيث ارتباطه بالحركة التي وصفناها بالعنصر الذي يتدفق وكأننا أمام أنهار أو مسطحات مائية جارية ، لتبان ذلك نتأمل البنى الوارد في (٣١) :

(٣١) – أ – يحملنا الزمن بعيدا ويمضي بنا نحو المجهول

ب –الوقت مثل النهر لا نسبح فيه مرتين .

(١) خصص كريستوف بوميان (٢٠٠٩) جزءا من كتابه لتفسير الزمن النسبي والزمن المطلق عند نيوتن ، واضعا حدود التمايز بينهما ومجالات كل واحد منهما وطرق حسابهما ، مشيرا أن الزمن المطلق هو الزمن الحقيقي والمطلق ، يجري باتساق من دون علاقة مع العالم الخارجي ، .أما الزمن النسبي هو الزمن الظاهري والسوقي ، هو مقياس ما ، حسّاس وخارجي يتبلور بفعل الحركة التي يستخدمها العامة عادة مكان الزمن الحقيقي : من قبيل الساعة ،اليوم ،الشهر ،السنة .

(٢) ايفانس (٢٠٠٤) . ص ، ٥٩ .

ج – الوقت كالنهر سأصطاد السمك فيه .

بناء عليه ، فحركة الأحداث اللامحدودة التي تمضي بنا بعيدا وتجعلنا نعتقد أننا نسبح في النهر مرتين لا تتصل بالسمات البارزة التي تساهم في تجزيء مصفوفة ، لأن حركة الأحداث مرتبطة هنا بالوسائط الزمنية التي نستخدمها لمعرفة وحصر وضبط الوقت ، لا تغييره أو تغيير مجراه ، الأمر الذي يجعل السياقات الواردة في (٣٢) سياقات غير سوية دلاليا بناء على [القراءة المفترضة لمصفوفة الوقت] :

(٣٢) أ ؟ يزحف الوقت نحو الماضي . [القراءة المفترضة لمصفوفة الوقت]

ب ؟ توقف الوقت ولا يزال . [القراءة المفترضة لمصفوفة الوقت]

ج ؟ هرب عنا الوقت من قبل . [القراءة المفترضة لمصفوفة الوقت]

د ؟ قد حان الوقت . [القراءة المفترضة لمصفوفة الوقت]

الملاحظ أن أيّ نوع من الأنواع المستخدمة في الحركة في(٣٢) قد اتصل بالطابع المستمر واللانهائي للمصفوفة ، على الرغم من كونها قد أشّرت على حركة مجردة في (٣٢أ) ، والحالة في(٣٢ب) ، والحركة السريعة في(٣٢ج) ، والحركة الإشارية في (٣٢د) ، بعبارة أخرى ، فإن الطريقة المنتجة في قراءة المدة ، خصوصا فيما يتعلق بمعنى اللحظة والحدث ، وضعت من حيث حركة الأحداث ، وهي مفاهيم شاذة إذا ما تم ربط قراءتها بالمصفوفة الزمنية ، الأمر الذي يوحي أنها تملك نمطا واضحا في بناء النسق الزمني ، ممّا يؤشر على إمكانية اعتبارها مفهوما معجميا متميزا ومختلفا للوقت تتم عملية معجمته بناء على الخصائص المطلقة التي يمتاز بها عن غيره من التصورات المعجمية الأخرى .

وبالنظر إلى معيار النحوية ، فإن المصفوفة الزمنية يمكن تأويلها باعتبارها اسم كتلة ، والسبب وراء هذا التفكير يكمن في «الكمّية المطلقة» للزمن التي تقودنا نحو إمكانية الإقرار بوجود توافق بينها وبين «معنى المدة» ، إلا أن حدود التمايز بينهما يمكن رصده من خلال أن مصفوفة الزمن تنطوي على كيان واحد لا حدود له في الطبيعة ينطلق من لا نهاية ويصل إلى اللانهاية ، بينما المدة

يمكن حصرها وضبط كميتها الزمنية ببداية ونهاية ، لذلك فمن الصعب جدا أن نجد في اللغة العربية أمثلة تصب ضمن قراءة منافية . وعليه فإن الأمثلة التي تنطبق على معنى المدة ، من الواضح أنها لا تنطبق على مصفوفة الوقت ، كما يتضح ذلك من خلال البنية الواردة في(٣٣) :

(٣٣)- عاشا معا لبعض الوقت . [بناء على قراءة المدة]

(٣٤)- ؟ عاشا معا «لبعض» الوقت . [بناء على قراءة المصفوفة]

يؤول استعمال الوقت في (٣٣) على معنى المدة وليس على معنى المصفوفة ، لأن مجالها الزمني يوسم بقابليته دخول السور «بعض» عليه ، ممّا يمنح إمكانية ضبطها ورسم حدود لها ، الأمر الذي يتنافى مع المؤشرات الزمنية الموجودة في)٣٤(التي لا تقبل دخول السور «بعض» عليها ممّا يجعل قراءتها ملتبسة ولا تنسجم مع كمية الزمن المطلق الذي لا حدود له في الطبيعة ، حتى إنها غير ملزمة بتحديد كيان بعينه سواء بالتمديد أو التعريف ، بل إنها تعمل على بلورة تصور ينطوي على سيرورة كاملة وغير محدودة «للكل» وهذا يقدم دليلا نحويا لمعنى المصفوفة يختلف عن معنى المدة .

لا يمكن لمعنى المصفوفة أن يرتبط بالوقت إلا إذا أدركنا الكيفية التي يمكن قراءته بها ، إذ نجد أن طابعها ، من الناحية النظرية ، يعتمد أساسا على تحديد المدة الزمنية بالنظر إلى تركيزها على الجوانب الموضوعية في حياتنا ؛ أي على الوعي بالتجربة الذاتية ، فأصبح الوقت يتصور على أنه لم يعد عملية مؤنسة لإدراك الحسي ، بل يتصور على أنه كيان مستقل ، وهي عملية تحدث ، ربّما ، بسبب وعينا بما يجري حولنا زمنيا ، أو ربما أن الأمر يتعلق بتجربتنا الواعية مع الأحداث ، الشيء الذي يدفعنا إلى وضع تصور خارجي نعزوه إلى تفاعلاتنا مع العالم الموضوعي للأشياء ، من أنشطة وعمليات وحالات وانجازات وحتى كائنات حية ، لذلك فإن التجربة الزمنية ، من حيث سيرورتها ، تبدو مستقلة عن التجربة الذاتية على الرغم من ارتباطهما .

٥-٣- معنى المنفذ.

إذا كان الزمن فاعلا حقيقيا فينا ، يفعل ما يشاء وقت ما يشاء ، فإن هذه القوة الممنوحة له تجبرنا على تصوره مثل منفذ يمتلك كلّ الشروط الضرورية والكافية لتأثير فينا وفي عالمنا ، الشيء الذي يجعله يقتضي كيانا معينا تكون لديه القدرة على تغيير محيطنا وبيئتنا بشكل من الأشكال ، هي الصورة التي تعطينا الانطباع أنه يتوفر على مجموعة من الخصائص المتفردة التي لا يمكن أن تتوفر في غيره ، لتوضيح ذلك ننظر في السياقات التالية :

(٣٥) -أ - الوقت جبار منتقم!

ب - الوقت أعظم مبتكر عرفته الإنسانية .

ج - الوقت طبيب جراح .

د- الوقت كفيل بأن يمنحنا كل شيء .

لكي نقف عند التخصيص الدلالي لهذه التراكيب ، وجب أن نؤكد على وجود سيرورة زمنية ممتدة يقتضي الوقت معها كيانا مؤثرا قادرا على بسط سلطته علينا ، فهو المنتقم في (٣٥أ) ، والمبتكر في (٣٥ب) ، والشافي في (٣٥ج) والأب العطوف في (٣٥د) . إننا نرى في كلّ هذه الحالات أدوارا بشرية وإنسانية ستنعكس على مستوى معجمتها ، فإذا كان الزمن يتصور بمثابة كل تلك القوى الفاعلة ، فإن بلورته تقتضي توفره على جملة من الشروط الضرورية الكفيلة بمنحه سلطة التحكم فينا بهذا الشكل ، بل إن فهمنا للزمن بهذا الشكل اعتمد على مجموعة من المحفزات الخارجية التي لها علاقة بتجربتنا معه ، إن النظر إلى المنفذ عن طريق ما هو بشري يمنحنا الوسيلة الوحيدة لإعطائه معنى[1] ، فتشخيص الزمن بهذه الطريقة عملية معقدة لا نفهمها إلا من خلال إعطاء تفسير متسق يجعل من الوقت أبا حنونا أو طبيبا مداويا . . . .

فالتصور المُمَعجم في هذه الأمثلة يملك القدرة على إحداث بعض التأثير

(١) لايكوف وجونسون (٩٦) ، الاستعارات التي نحيا بها ، ترجمة عبد المجيد جحفة ، دار توبقال ، ص ، ٥٣ ، ٥٤ .

فينا وفي محيطنا ، الشيء الذي يجعله متناقضا مع «المدة» التي نحتاج من خلالها إلى فاصل زمني محدد ، ويتناقض أيضا مع معنى المصفوفة التي تؤشر على كيان مطلق لا يمكن قياسه على الرغم من كونه قد يتقاسم مع المنفذ مسألة وقوع أحداث محددة ، لأنه يرتبط مبدئيا بكائنات مؤثرة مثل البشر أو الحيوانات . . . لذلك قد يؤشر الزمن على الطبيب أو المبدع أو الأب أو الإرادة مثل الإنسان ، أو أن يبرز غريزة الالتهام مثل الحيوانات المفترسة . الشيء الذي يؤشر على إمكانية قراءته كاسم علم يقبل التعريف والتحديد .

في الواقع قد ندرك أن معنى المنفذ يتصل بتجسيد الأوجه النموذجية لثقافتنا مع الوقت .لتوضيح ذلك نتأمل في السياقات التالية :

(٣٦) – أ- يلتهم الوقت كلّ شيء .

ب – يكشف الوقت كلّ شيء .

ج – يداوي الوقت كلّ الجراح .

د- يجعل منك الوقت رجلا عجوزا .

من غير المحتمل أن يحدث أي شيء ما لم يكن هناك عامل يؤدي إلى الابتلاع والكشف وتضميد الجراح والتحويل ، وبالتالي فإن هذه الأنشطة أو الأعمال المتطابقة مع المنفذ تتطلب عادة منفذين لديهم مهارة أو خبرة معينة ، فهي ليست أعمالا مبنية على العشوائية والتطفل ، بل تحتاج إلى الكثير من المواصفات لتحقيق ذلك ، وعليه فإننا مع الالتهام سنستحضر صورة الوحش الشرس . وفي الكشف عن التحول سنستحضر معه صورة الساحر ، في حين أن الالتئام ضمنيا يقتضي صورة الطبيب المعالج . وباختصار ، فإن كلّ واحد من هؤلاء المنفذين يجب أن تتوفر فيهم مجموعة من الشروط الضرورية والكافية ، أهمها امتلاكه لسمات خاصة تمكنه من أحداث التغيير الملحوظ في الحالة ، وتجعل الدور الذي اسند إليه يتوافق معها بشكل استعاري[1] .

(١) سنحاول في الفصل الرابع أن نكشف عن أهم السمات المسؤولة عن الانتقال الجوهري من الصيغة التصورية الأولى إلى الصيغة الاستعارية الميتا-لغوية .

أما إذا ثم فحص معنى المنفذ بناء على معيار النحوية ، فإنه يبدو فريدا من نوعه مقارنة مع باقي المعاني الأخرى ، خصوصا من حيث سلوكه الذي يقترب من اسم العلم ، وممّا لاشك فيه أن بعض السمات النحوية المرتبطة باسم الكتلة قد تظهر على مستوى معنى المنفذ ، خصوصا إذا كان التأشير على الزمن من حيث كليته كما هو موضح في(٣٦أ) ، الأمر الذي لا يمكن أن ينسجم مع اسم الجُماع لأنه يتكون من جماعة محدودة ذات استلزام ضروري مفاده أنها مكونة من عناصر [بنية داخلية] لها إمكانية تفكيكها إلى أجزاء لا تعد بأيّ حال من الأحوال جزءا ضروريا من فرديته[1] ، زيادة على ذلك فإن معنى المنفذ يتصرف مثله في ذلك مثل معنى المدة ، لاسيما عندما يتعلق الأمر بقراءة «طول المدة» و«الضغط الزمني» باعتبارهما قراءتين فرعيتين ، كما يتضح ذلك من خلال السياق الوارد في (٣٧) :

(٣٧)- أ- لم أشعر بمرور الوقت .

يمكن أن نفصح هنا أن معنى المنفذ لا يأخذ بالمقال ، وإنما برسم سمات تعريفية تخصص قراءات أنماط المقولات وورودها في كليتها[2] ، وبناء عليه فإنه يتصرف مثل اسم علم ، إلا أنه قد يرسم حدود تمايز كبيرة مع اسم الكتلة التي ينسجم ورودها مع السور «بعض» مثلا ، الشيء الذي لا يتطابق مع معنى المنفذ ممّا يجعل قراءة البنية (٣٨) قراءة شاذة .

(٣٨)- ؟ يكشف «بعض» الوقت الكل .

لحن البنية مرتبط بإدخال السور «بعض» ، إلى جانب عدم القدرة على تحديد موقف من السياق ، لذلك نشير أن معنى المنفذ يملك سلوكا نحويا مشابها لاسم العلم ، نحو :

(١) محمد غاليم (٢٠٠١) ، سمات جيهية في الأشياء والأوضاع ، ضمن أبحاث لسانية ، المجلد٦ ، العدد٢ ، ص ، ١٦ .

(٢) محمد غاليم (٢٠٠١) ، ص ، ٢٥ .

(٣٩)- أ -الزمن أكبر معالج للجراح .

ب -الوقت كفيل بأن يكشف كل شيء .

وعليه ، فإن اشتقاق معنى المنفذ قد تكون له صلة بمصفوفة الزمنية ، لأنه يعمل على إحداث تغير ضمنها ومقدرته على خلق أحداث جديدة ، وبالتالي فإن معنى المنفذ يعمل على تعزيز التغير وإظهاره زمنيا باعتباره عاملا مساعدا على ذلك .

٦-٣- معنى نظام القياس الزمني.

إذا كان قياس الوقت قد أنشئ على فرضية التكرار الممكن لدورة زمنية ثابتة ، فإنه على الرغم من كونه دوري ومتناسق إلا أنه زمن بلا تجدد ولا انقطاع ، حاضر ممتد بلا نهاية[١] ، فالقياس الزمني ينشأ بسبب الارتباط الحاصل بين السلوك الدوري في العالم الخارجي وبين تجربتنا مع المدة باعتبارها سلوكا داخليا يرتبط بتجربتنا الداخلية مع الزمن ، الشيء الذي يمكننا من تمثيل لفترة زمنية معينة بصورة واضحة . لتبيان ذلك نتأمل السياقات التالية :

(٤٠)- أ- يقترب الوقت من الصيف .

ب- أظن أنها الحادية عشر صباحا .

ج- مرت سنتين على وفاته

وفي الدارجة المغربية نقول :

(٤١)- أ- «عاد مشى غير عامين هذه» .

ب- «عاد مشى غير شهرين هذه» .

ج- «عاد مشى غير ساعة هذه» .

النقطة المهمة التي يمكن استخلاصها من هذه البنى أن الحواس المرتبطة بالبصر والسمع تشكل رموزا يمكن استخدامها لتمثيل المدة وقياسها ، والمثال

(١) كريستوف بوميان(٢٠٠٩) ، نظام الزمان ، ص ، ١٦ .

المناسب على ذلك هو مفهوم «التواتر» ، فبعض الكائنات في معرض تواترها يمكن التنبؤ بما يمكن أن يقع لها مستقبلا من خلال رصد إيقاع سلوكاتها . هي أمور مفيدة تجعلنا نقيس المدة وندرك أن الساعات تعمل على تقسيم اليوم إلى أجزاء متساوية مشكلة من ثوانٍ ودقائق وساعات ، بخلاف ما كان عليه الأمر حتى فترة متأخرة نسبيا[١] . فغالبا ما يخضع نظام القياس الزمني إلى الإدراك الحسّي والحدس الفكري للذات ، لأن الأمر لا يعدّ وهما من العقل بل هو تحقق على مستوى يجعلنا نفهم ونعي جيدا أن وقت الصيف يقترب (٤٠أ) ، وأن الساعة على وشك أن تصل إلى الحادي عشرة (٤٠ب) ، ممّا سيساعدنا على وضع تقييم زمني محدد في سنتين على وفاته (٤٠ج) . وهذه جزئيات سنجد لها تحققا إدراكيا في الدارجة المغربية التي تضع نظام قياس زمني ثقافي مبني على طبيعة الإحساس ونوعية الشخص وقيمته الاجتماعية(٤١) .

يقتضي الوقت ، ضمن هذا النوع من المعنى ، كيانا يساهم في وضع نظام خاص لقياس المدة التي يتم تحديدها بناء على معدل التواتر ، لذلك فإن مسألة حساب الوقت تشكل نظاما يُحدد من منطلق نقطة حدث محددة أو لحظة معينة . والدليل على ذلك يأتي من تأمل البنية التالية :

(٤٢)- أ -لا تنسى أن تحرك عقرب الساعة إلى الأمام مع بدء التوقيت الصيفي .

ب- فارق التوقيت بين المغرب وأمريكا هو سبع ساعات حسب توقيت غرينتش .

(١) كانت الساعات بصورة عامة مقسمة ، بحسب طبيعة النشاط الإدراكي ، تارة إلى فصول ، وتارة حسب وقوعها في الليل أوفي النهار ، كان الزمن مقسما حسب معايير كيفية ، فنظام القياس الزمني عند علماء الفلك والمنجمون يقاس بالساعات والدقائق ، يختلف عن نظام القياس الزمني عند المؤرخين الذين يقيسونه بالحقب والعصور والقرون التي يقف فيها على رسم حدود الملك والخلافة .....

يتطلب الوقت في (٤٢) نظاما محددا لقياسه جعل منه زمنا مرئيا نترجمه إلى إشارات وعلامات مقدمة في شكل تقاويم وأدوات القياس ، ممّا يتيح لنا إمكانية رصد التوقيت وتسجيله في عادات ومعتقدات ، فتحريك عقرب الساعة إلى الأمام ضرورة ثقافية تواكب التغير الطبيعي لليوم ، ورصد الفارق الزمني بين المغرب وأمريكا ضرورة تنظيمية ننسجم من خلالها مع مقتضيات التوقيت العالمي .

يضيف معيار بلورة التصور مزيدا من الأدلة التي تأتي من طبيعة المحتوى المفاهيمي الذي يساهم في بلورة المفهوم معجميا ، فحساب الوقت ممارسة تتأسس على تجربتنا معه ، الأمر الذي نلمسه من خلال السياق التالي :

(٤٣)- هل تعلمت حساب الوقت حتى الآن؟

يشير الوقت إلى نظام لقياس فترات اليوم ، إذ تتوسع هذه القراءة بحسب جهاز الحساب وبحسب قدرات الذات في إدراك ذلك ، تعلم كيفية تفسير هذه المسائل هو جزء مهم لإدراك السلوك الدوري للساعات (جهاز حساب الوقت الحديث) ، إذ يتم تقديم حسابات جاهزة للوقت مثبته بواسطة عقارب الساعة والمؤشر عليها بقراءة رقمية ، وهناك أجهزة أخرى تعمل على تقسيم أو حساب الوقت المبني على الفترة ضمن إطار زمني هو اليوم (الفترة الصباحية ، الفترة المسائية . . .) ، أو بمعنى آخر يمكن حساب اليوم بناء على ساعات غرينتش ، مثلا «اثني عشرة ساعة» ، «أربعة وعشرون ساعة» ، وكل ساعة توزع إلى ستين دقيقة وفي الدقيقة ستون ثانية ، كلّ هذه المقاييس تحتاج إلى تَملُّك حسّي مكتسب يقودنا إلى فرز القدرة على تقسيم المعلومات وتقييمها وفق ما ينسجم ونظام القياس الزمني . كلّ هذه المعلومات تدخل في إطار الحساب التجزيئي للوقت من قبيل ما هو مبين في (٤٤) .

(٤٤)- يقترب الوقت من الفترة الزوالية .

هناك تقليد قديم امتد عبر زمن طويل يرسم حدود القياس الزمني عبر العلاقة التي تربط بين الساعة والحركة ، وأبرز أشكالها حركة عقارب ساعة اليد

في علاقتها بالمشاهدة التناظرية المؤسسة على «المواجهة» ؛ أي أن عقرب الساعة عندما يؤشر إلى «١٢» فإنه يحيل مباشرة على فترة الظهيرة ، أما إذا أشار إلى «٢٤» فإنه يحيل على منتصف الليل . . . وهكذا ، وترتبط هذه الدلالة بعملية القياس الزمني لليوم التي قد تمنحنا دافعا قويا لوضع نظام قياس زمني مؤسس على الحركة .

نظرا للعلاقة بين فعل الحركة المرتبط بالساعة وبين تجربتنا مع الظواهر الزمنية ، فإن تمثيل هذا السلوك الدوري (مثل حركة اليد في اتجاه عقارب الساعة عبر المواجهة) يحدد طبيعة المفاهيم التي يمكن أن تساهم في بلورة نظام القياس الزمني . فعادة ما يتم تجزيء هذا النظام القياسي من حيث حرف الجر الذي يمكننا من تحديد موقع العقرب على الساعة :

(٤٥) - أ - سنتجه إلى البريد بعد بضع دقائق .

ب - يقترب الوقت من الخامسة .

(٤٦) - أ -تشير الساعة إلى الثامنة إلا ربعا .

ب- تشير الساعة إلى الثامنة والربع .

هذه التصورات المرتبطة بالحركة لا تكون مجدية إلا إذا تطابقت مع السلوك الدوري للحركة الذي يتأسس بناء على طبيعة ومحتوى المكون اللغوي الموظف في (٤٥) و(٤٦) ، وبالتالي فإن طبيعة هذا المحتوى تخدم مسألة التوسع اللغوي في علاقتها بنظام القياس الزمني ، في حين أن المنحى العام للحركة يرتبط ، تحديدا ، بمركز الإشارة الأفقي الذي تحيل عليه عقارب الساعة اليدوية بصريا وحروف الجر لغويا ، فتتحول الأزمنة بتحول حرف الجر ، ممّا يفصل ، منطقيا ، بين المعنى اللحظة والمعنى الحدث الذي سيتم النظر فيه لاحقا .

نحويا ، يمكن أن يؤول نظام القياس الزمني على «اسم علم» أو «اسم كتلة» ، فإذا كانت التراكيب الواردة في (٤٣) و(٤٤) تحيل في قراءتها على اسم كتلة لاعتبارات ترتبط بعمليات الوسم الكمّي الذي نحيل عليه ، فإن تأويل الأمثلة الواردة في (٤٢) تكاد تكون أقرب لكي تقرأ باعتبارها اسم علم لأنها تؤشر إلى

الوقت باعتباره نوعا من أنواع القياس ، خصوصا إذا قمنا بتفعيل حركة عقرب الساعة لكي تتواءم مع مقتضيات التوقيت الصيفي ، أو العمل على رسم حدود التوازي المفترض بين التوقيت في أمريكا والتوقيت في المغرب ، وهي قيمة تمكننا من ترميز الوقت واعتباره مشابها في سلوكاته لاسم علم .

اشتقاقيا ، من المحتمل جدا القول إن نظام القياس الزمني يعدّ صيغة مطورة من معنى اللحظة من منطلق توظيف السلوك الدوري لقياس المدة ، فإذا كان من المفترض وجود علاقة بين السلوك الدوري والفاصل الزمني . فإن ذلك يتيح لنا إمكانية التنبؤ بالسلوك عبر عملية تكراره المستمر ، ومن تم يمكن العمل على تنظمه ومنسقته مع أنواع أخرى من الأنشطة الشخصية مثل المشي والرقص والموسيقى[1] .

٧-٣- معنى البضاعة (الوقت /بضاعة).

لكي نفهم العالم ونشتغل فيه ونفعل ، علينا أن نُمَقول الأشياء والتجارب التي نصادفها بطريقة تجعلها ذواتنا ذات معنى لدينا . بعض هذه المقولات تنبثق بشكل مباشر من تجربتنا ومن هيئة أجسادنا ومن طبيعة تفاعلاتنا مع محيطنا الفيزيائي والاجتماعي ، لوجود مجموعة من الأبعاد الطبيعية التي تتحكم في مقولتنا للأشياء ، بُعد إدراكي أساسه تصور الأشياء بواسطة جهازنا الحسي ، وبعد وظيفي أساسه تصورنا لوظائف الشيء ، وبعد «براغماتي» نفعي أساسه استعمالاتنا الممكنة للشيء في وضع معين ، لتُبنى بعد ذلك سمات مقولتنا ومعجمة مداخلنا بطريقة توازي بين الشيء وتصوره ، الشيء الذي يقتضي معه الزمن/بضاعة تواجد كيان ذي قيمة قابلة للتبادل والتداول والبيع والشراء . . . والأمثلة الواردة في (٤٧) تحيل على ذلك من خلال ارتباط الوقت بالمال :

(١) أنظر ايفانس (٢٠٠٤) ، ص ، ٦٨ .

(٤٧)- أ - الوقت من ذهب .

ب- أصبح الوقت سلعة نادرة .

ج- اشترت الشركة حوالي «١٥» دقيقة من الوقت لبث منتجاتها .

بالنظر إلى معيار المعنى ، فإن الزمن/ بضاعة يتطلب منّا أن نعتبر الوقت كيانا ذا قيمة بطبيعته ، وعلى هذا النحو يشكل الوقت بضاعة ثمينة يمكن تداولها أو بيعها ، وضمن سياق هذا المعنى ، يطالبنا هذا النوع من التعاقد التفكير في المردودية أكثر من التفكير في أي شيء آخر ، فإذا كان الوقت من ذهب ، أو حتى بضاعة ثمينة يجب استثمارها . . .فإنه يخضع في عملية تداوله للضريبة ، الشيء الذي منحنا وسيلة لوضع تنبؤ بإمكانية بيعه أو شرائه رغم كونه كيانا مجردا .

أما من حيث بلورة هذا التصور ، فإن السمة المركزية لهذا المعنى تتمثل في اعتباره كيانا ذا قيمة يتخذها بالمقارنة مع باقي الكيانات الأخرى . فهو مورد محدود في كمّه ، نستعمله لتحقيق مآربنا لكوننا نتصرف كما لو كان الزمن شيئا نفيسا وبضاعة ثمينة ،فإننا نبلوره بهذه الطريقة التي نفهمه بها ونعيشه باعتباره سلعة تستهلك وتُصرَف ويتم توفيرها أو تضييعها ، الشيء الذي يجعل منها عنصرا مميزا تتم معجمته وفق سماته التصورية ، ومن الأمثلة البارزة على ذلك نذكر :

(٤٨)- أ- الوقت سلعة ثمينة .

ب-الوقت كنز لا يفنى .

ج- الوقت مال .

تقتضي الإحالة الممكنة للوقت في هذه البنى ، بضرورة ، اعتبار الوقت كيانا ثمينا يمكن استثماره أو اقتراضه أو إقراضه أو احتكاره ، لذلك فإن هذه المحتويات القضوية تأتي أساسا من خلال القيم التي تحملها الموارد البشرية مثل الأفراد والموارد الطبيعية مثل الغابات والنباتات والمياه والمعادن (النفط ، الذهب ، الفضة . .) التي تلعب دورا هاما في بلورة الزمن/بضاعة ، لذلك فإن تداول

الناس لهذه القيم يعطيها قابلية أن تستعمل ، قضويا ، مثلها في ذلك مثل الوقت ، وعليه فإن إدارة هذه الموارد المصنعة تقدم الوقت باعتباره مهما وثمينا بالنسبة للآخرين .

نحويا ، يمكن أن نشير أن الزمن/بضاعة يشبه إلى حد كبير معنى مصفوفة ، بالنظر إلى إمكانية تأويلهما على اسم الكتلة ، والدليل على ذلك يأتي من السياقات التالية :

(٤٩) – أ – كم لديك من الوقت؟

ب– هل يمكن أن تدخر لي بعض الوقت؟

ج– أرجو أن تمنحني قسطا من الوقت .

(٥٠)؟– كم دامت علاقتك في الماضي؟ (بناء على قراءة الزمن/بضاعة) .

يتحدد الوقت من خلال هذه البنى بإمكانية تأشيره على كمّية محددة ، الشيء الذي يدفعنا إلى تأويل قراءته على اسم الكتلة التي يتم بناؤها من منطلق التفكير التصوري الذي يربط بين الوقت من جهة وبين تمثله كبضاعة ثمينة من جهة أخرى ، الشيء الذي يجعله معنى متميزا ومختلفا عن معنى المدة .

يجزأ معنى السلعة من خلال حدود التمايز التي تفصل بينه وبين معنى المدة من حيث قابلية بنائه ، تركيبا ، على صيغ استفهامية التي تصدر بـ«كم» كما هو الحال في (٤٩أ) التي تؤشر على أن الزمن/بضاعة أو مورد يمكن قياسه بالكمية . وهو الأمر الذي يتناقض مع معنى المدة الذي يملك قابلية حسابه بالمبلغ ، فهو مجرد معنى يعمل على تقييم حجم زمن الأحداث بدلا من تقييم حجم المادة في حد ذاتها ، الشيء الذي يجعل من البنية (٥٠) بنية ملتبسة .

٤ - تحديدات منهجية.

من بين الانتقادات التي يمكن أن تؤخذ على توزيع مداخل هذه الشبكة الدلالية ، يمكن أن ترجأ إلى بعض المعاني التي تبدو متميزة ومختلفة إن لم نقل

متفردة بالنظر إلى استعمالها الاستعاري ، لكن الموقف الذي يبدو واضحا هنا يتمحور حول ما إذا كانت هناك إمكانية استعارة بعض المفاهيم المرتبطة بالوقت وتعيينها ضمن خارطة تصورية عامة «لايكوف وجونسون»(٩٩) ، ممّا يفسّر أن العديد من هذه المعاني ليست في حاجة إلى أن تكون مفاهيم معجمية متميزة مخزنة في الذاكرة طويلة المدى .

المشكلة الأساسية في هذا المنظور هو أن الأنماط التفاضلية التي تقود صوب وضع إخراج المعنى لا يمكن التنبؤ بها ، ممّا يحيلنا على استعارة مجموعة من مفاهيم وروابط التصورية التي نفسر من خلالها أن «مصفوفة الزمن» مثلا قد فشلت في التنبؤ بوجود معاني أخرى رديفة للوقت تعتمد على الحركة مثل «الضغط الزمني» أو «إطالة المدة» أو متغيرات «معنى المدة» ، علاوة على ذلك ، يبدو أن كلّ نمط من أنماط هذه المعاني يتجسد بشكل مختلف ومتمايز عن الآخر . فمثلا ثمة صعوبة في بلورة «معنى الحدث» وفق «لايكوف وجونسون»(٩٩) ، اعتبارا أن استعارة مثل هذه التصورات لا يتصل بمفاهيم محددة معجميا ، لأن المعاني التقليدية المرتبطة موضوعيا بما هو معجمي غير القادرة على تسليط الضوء على خصائص المعنى الداخلي باعتباره يحيل على كلمات فردية (أي مفاهيم معجمية) ، زيادة على أن وضع المعايير النحوية للتأشير على ذلك يتلاقى مع الرأي القائل بوجود أنماط متميزة من الدلالات المقترنة بالوقت ، ممّا يوحي بأن هناك عمليات انتقائية تنعقد على مستوى البنية التحتية لبلورة التصور وبنائه ، وقد أكدّ «ايفانس» (٢٠٠٤) أن سلوك هذه التحديدات موجود في الطرق المتبعة في بناء البنية التصورية العامة التي تنتقى المناسب منها لكي تدخله مجال الاستعمال ، وهذا بخلاف ما جاء به «لايكوف وجونسون»(٩٩) ، ربما أن الاقتناع بهذه المسائل سيقود نحو بناء وتطوير أدلة أكثر تجريدا تدعّم ما تم تقديمه في نظرية الاستعارة التصورية «لايكوف» (٩٣) لكونها تملك خيارين أساسين هما : الفضاء (حركة الأجسام في الفضاء) ، والوقت (طول أو قصر مسار الحركة) . فالمخططات الواردة في «لايكوف»(٩٣) مستنبطة

من تلك التصورات المعجمية التي تتصل بشكل مباشر بالوقت ، الشيء الذي ترتب عنه بروز وتأثر مجموعة من التصورات الاستعارية ، من الناحية النظرية ، بالتصورات المعجمية التي نعتمد عليها في تحديد المعنى .

ترتبط المسألة الأخرى التي نود التطرق إليها بالجوانب المرنة والمستقرّة نسبيا لمعنى الكلمة ، فالبحث في اللسانيات المعرفية الحديثة يؤكد أن معنى الكلمة يفسّر ضمن السياق ؛ أي «أن معنى كلمة ما هو استعمالها في اللغة» (فيتغنشتاين ١٩٥٣)[١] ، وبالتالي قابلية تغيير معنى الكلمة بحسب إمكانات ورودها في سياقات مختلفة[٢] .

خاتمة

اقترحنا في هذا الفصل التركيز على بنية النماذج الدلالية للزمن ، وتوخينا من خلالها تصنيف المقولات التي تشكل النسق الزمني دلاليا إلى شبكة دلالية تساهم في ضبط السلوك اللغوي للجملة في اللغة العربية ، كما حاولنا أن نبني ذلك وفق ثلاث معايير أساسية (معيار المعنى ، معيار بلورة التصور ، معيار النحوية) التي نراها ضرورية في تحديد أهم السمات التي تساعدنا في بناء مدخل معجمي محوسب ومخصص ، لاقتناعنا بمقاربة تعدد الدلالي التي دافع عنها «ايفانس» (٢٠٠٤) وبوستيوفسكي (٩٧) ، ومن ثمة فكفاية المقاربة التي تم اقتراحها تقاس بمدى قدرتها على رصد الاختلاف الزمني داخل البنيات التركيبية . فالزمن لا يملك خصائص ثابتة ، بل إن الخاصية الأساسية التي تم

(١) اقترح فيتغنشتاين في كتابه (Philosophical investigationes ، ١٩٥٣) نظرية للمعنى أكد من خلالها أن معنى كلمة ما هو استعمالها ، أي أن المحدد الأول والأخير في تحديد المعنى هو إدخال الكلمة إلى مختبر الاستعمال .

(٢) للاطلاع أكثر على هذا التصور يرجى العودة إلى أعمال كل م ن(لايكوف ٨٧) ، (طايلر وايفانس ٢٠٠١ب و ٢٠٠٣ و٢٠٠٤أ وب)) ،كروز وكروفت ٢٠٠٤)

الدفاع عنها مرتبطة بكيفية التمثيل الدلالي للأزمنة في ظل هذا التعدد ، فارتأينا أن نستند في ذلك تجميع هذه التمثيلات في شكل شبكة دلالية ذات طبيعة تصورية مقسمة على ثماني معاني ، كلّ واحد منها متمايز عن الآخر بحكم طبيعة السياق وخصوصية التعبير الزمني الذي نريد أن نتحدث عنه ، فالتعبير عن اللحظة مثلا يختلف تماما عندما نريد أن نعبر عن المنفذ أو المصفوفة .

إلا أن هذا الاختلاف والتمايز لا يعني وجود جزر بينها ، بل إن أهم شيء تم الدفاع عنه هنا هي فرضية المعنى المسوغ ، فكل الأزمنة لابد وأن تعود في اشتقاقها الدلالي إلى معنى نووي أو مسوغ ، فالمدة مثلا تشتق منها اللحظة والمصفوفة ونظام القياس الزمني والبضاعة . ومعنى اللحظة يشتق منه معنى الورود والحدث ، ومعنى المصفوفة يشتق منه معنى المنفذ . وبالتالي فحتمية ألا تتقاطع هذه الأزمنة يظل شيئا بعيد المنال ، بل قد نجد في نهاية المطاف أن كل هذه الاعتبارات تعدّ مسألة تجريبية قابلة لكي تقرأ من وجهات نظر مختلفة ومتمايزة .

الفصل الرابع

التصور الاستعاري للزمن

تقديم

تعتبر دراسة الزمن من أعقد الإشكالات التي واجهت البحث العلمي على الرغم من كل محاولات علماء النفس الذين ظلوا يدرسونه على مدى سنين طويلة ، إلا أنهم بالكاد استطاعوا أن يبدؤوا في رسم وفهم ملامح تعقيداته ، فأخذت تصاغ مع علم النفس المعرفي / والعصبي لوحة أكثر وضوحا للنسق الزمني سواء على مستوى التركيب أو الدلالة .

فدراسة الزمن ، باعتبارها موضوعة استعارية ، ظلت مشغولة باستمرار باستحضار التجربة وحوسبتها ، مشغولة بالشكل الذي نختزل فيه معارفنا ، كيف نحصل على المعلومة الزمنية؟ كيف نتصورها؟ وكيف نوظفها عندما تظهر الحاجة إليها؟ كلّ واحد من هذه الأسئلة يشكل جزءا من مشكلة الزمن ، كلّ من هذه الأسئلة يدخل في سياق الطرق المتاحة لرسم ملامح النسق الاستعاري للزمن في اللغة العربية ، بل إن هذه الأسئلة تعدّ مفتاحا سحريا لفك لغز بعض الخبايا الداخلية للزمن في العربية .

عند دراسة النسق الاستعاري للزمن كمكوّن من مكونات النشاط المعرفي ، فإننا نفترض أن العلاقة الأساسية لذلك يتم زخرفتها وفق ارتكازها على العمليات الإدراكية التي يشتغل بها الذهن البشري ، وليس حول مقتضيات سلوكية ترتكز على المنبهات والاستجابات ، فإذا كانت هذه «العلاقة» المشار إليها هنا هي بين (النسق الاستعاري) و(النشاط المعرفي) فليس البحث فيها سوى تطور إبستمولوجي في دراسة (الاستعارة) . هذا التطور هو الذي حوّل النظرة العلمية إلى (الزمن) ، أو حوّل التفسير العلمي للزمن ، من المعالجة (السلوكية) إلى المعالجة (الإدراكية) . ، وفي هذه المعالجة الإدراكية لا تُستبعَد

(التجربة) وإنما لا يُكتَفى بالوقوف عندها ، ولا عند التعبير اللغوي الرامز إليها ، باعتبارها الرصيد الذي يُشرَّح بناءً على طرائق بناء التجربة وتعبيراتها ، وطرق التعامل معها ، وكيفية استخدامها واختزالها ، أو باختصار طرائق معالجتها في البنية التصورية (Concept structure) .

يتحدد الإشكال المحوري لنا في فهم وتفسير الدور المركزي للغة والتجربة في تأصيل عمليات الإدراك ذهني (Perception of mental) ، لأننا نستند في ذلك على المبدأ العام الذي نؤكد من خلاله أن إدراك الزمن ليس جزءا من قواعد اللغة ولا معجمها ، بل هو جزء من النسق الذهني لها ، وبالتالي تتحول اللغة من غاية في ذاتها إلى وسيط نفهم من خلاله طرق اشتغال الذهن البشري .

١- حول إدراك الاستعارة

يُدرك المبدأ العام الذي نفهم من خلاله مجال الزمن من خلال السياق التالي مثلا : «وصلت علاقتنا إلى طريق مسدود» . إذ يبنى التصور هنا من خلال مسار زمني مشترك يسمح لهما بالتقدم نحو الأمام وكأن العاشقين في رحلة ، لتنطوي الاستعارة على فهم مجال معين من التجربة[1] ؛ بمعنى أن نفهم الاستعارة على أنها جزء من مكونات الخرائط المعرفية (Mapping)[2] التي يتم

(١)جورج لايكوف (٢٠١١) : **النظرية المعاصرة للاستعارة** ، ترجمة محمد الأمين مومن ، ضمن الاستعارة والمعرفة مختبر اللسانيات والتواصل ، إعداد خالد برادة ، عبد المجيد جحفة ، منشورات المختبر ،/ كلية الآداب ، بني امسيك - البيضاء ، ص : ٢٠ .

(٢) اعتبر محمد أمين مومن أن مفهوم النسخ يقابل (Mapping) في إشارة إليالفهم العميق الذي يتحقق أنطولوجيا بين مجالي المصدر والهدف ، وهذه الصيغة هي مقابل مضلل لمفهوم المصطلح ؛ وذلك من جهة دلالتها على المطابقة والثبات . لذلك نقترح مقابلا أخر هو (الخرائط المعرفية) وهو مقابل أكثر دقة . ففي علم الإدراك العصبي يُطلق المصطلح على عملية دينامية dynamicprocess في نظام التصوير الإدراكي the cognitive mapping system تخضع لتغيرات مستمرة ، وتتكون من =

نسخ عناصرها من مجال المصدر إلى مجال الهدف ، وقد اعتمد «لايكوف وجونسون» (١٩٨٠) في كتابهما «الاستعارات التي نحيا بها» على استراتيجية لتسمية حالات النسخ هاته واستعملا الكثير من الأنساق الاستعارية التي غالبا ما تكون عبارة عن أسماء متعلقة بها على الشكل التالي : المجال الهدف هو المجال المصدر ، أو كبديل لذلك ، مجال الهدف كمجال المصدر ، وفي هذه الحالة سيكون اسم حالة النسخ هو الزمن/بضاعة ، الحب /رحلة ، الزمن/ مدة ، المدة/ لحظة . . .

وقد جمع «لايكوف وجونسون» (١٩٨٠) كل هذه المعطيات في شكل تعميمات صاغاها على الشكل التالي :

إن الاستعارة عبارة عن حالة «تصوير إدراكي» تصف تعميمات من قبيل :

التعميمات الحاكمة لتعدد المعاني : وهي القاعدة التي تقرّ بوجود معاني مترابطة بتعابير لغوية متعددة ، ومن الأمثلة على ذلك نذكر : طريق مسدود ، مفترق الطرق ، نسير نحو المجهول . . .

تعميمات التي تحكم مناويل الاستنتاج : هو تعميم يقدم مجموعة من الاستنتاجات عبر مجالات تصورية مختلفة ، وهنا التأكيد على وجود عمليات استنباطية ، أي الحالات التي يستعمل فيها منوال من الاستنتاجات المستنبطة

= سلسلة من التحويلات النفسية بها يتم للفرد اكتساب ، وترميز ، وتخزين ، واستدعاء ، وفك ترميز ، المعلومات الخاصة بالظواهر والأوضاع المحيطة التي يتفاعل معها . مما ينعكس على طرق تفكيرنا التي تنظم في شكل خرائط معرفية ، ويعتبر «طولمان» (٤٨) (Tolman) أول من استعمل مفهوم الخرائط المعرفية ليصف الكيفية التي نفهم من خلالها الظواهر المعقدة ، وقد استعمل هذا المفهوم في ميادين معرفية كثيرة ، كعلم النفس والتربية وعلم الذكاء الاصطناعي . فيؤشر من خلاله أن السمات التي تكون على مستوى المصدر يتم نسخها على مستوى الهدف ، الشيء الذي يجعلنا ننتج عبارات استعارية من قبيل : (الزمن مال ، الزمن بضاعة ، الزمن ثروة ، الزمن رحلة ، الزمن طبيب ، الزمن وحش ، الزمن ساحر . . . . .) .

من مجال تصوري في مجال آخر ، ففي الاستعارة الإدراكية]الحب/رحلة [مثلا تستعمل الاستنتاجات المستنبطة من تجربة الرحلة في استنتاجاتنا عن تجربة الحب .

فمن وجهة نظر المحلل اللغوي ، فإن «لايكوف وجونسون» (١٩٨٠) أكدا أن هذه الألفاظ المتزاوجة والعابرة للمجالات تعطي الدليل على وجود حالات إدراكية متعددة ومتنوعة . ومن وجهة نظرنا فإنها تعطينا أدلة على أن الذهن البشري يشتغل وفق بناء تصوري محكم مستنبط من خلال التفاعل الإيجابي مع التجربة .

١- ١-نظرية الاستعارة التصورية.

تعدّ نظرية الاستعارة التصورية (Conceptual metaphor theory) المقدمة في عمل لايكوف (١٩٩٣)[١] عملا متطورا داخل اللسانيات المعرفية ، إذ تشكل نهجا أو مقاربة لتنظيم التصورات وبنائها ، والتي سبق وأن نوقشت بشكل كبير داخل العلوم المعرفية بشكل عام ، إلا أن الفكرة المحورية التي تتأسس عليها النظرية تقوم على بناء مجال معرفي أكثر تجريدا مثل : الزمن في علاقته بمجال آخر مجرد هو الفضاء . هذه العلاقة يمكن التعبير عنها بمفاهيم استعارية تحيل على الزمن عبر متغيرين زمنيين أساسيين هما : حركة الأجسام (Motion of object) ومسار الزمن(Path of time) (طول أو قصر الحركة) .

تبعا لذلك ، قد يبدو للوهلة الأولى أن هناك تمايزا بين نظرية الاستعارة التصورية ومقاربة التصورات المعجمية مما يعطينا بعدا مقلقا قابلا للزحزحة ، خصوصا إذا ما تم ربط بنية التصور الاستعاري بمفاهيم معجمية من قبيل الزمن ، الشيء الذي يفسح المجال أمامنا لوضع مجموعة من الانتقادات التي قد تشكك في الطريقة التي يتم من خلالها «الإسقاط التصوري» (Conceptual Projection)[٢] من أجل توفير تمثيل تصوري ذي بنية إضافية أكثر تجريدا .

١-٢- مشكل التجريد.

تحركت في السنوات الأخيرة نظرية الاستعارة التصورية نحو البحث عن تمثيلات أكثر تجريدا للأنماط الاستعارية ، وهو الوضع المقدم في «لايكوف

(1) Lakoff; G (1993). ***The Comtemporary theory of metaphor***, in A.Ortony (ed), Metahor and Thought, 2nd edition Combridge, Combridge University press

(٢) تعد نظرية الإسقاط التصوري من أكثر النظريات حضورا في اللسانيات المعرفية ، إذ تركز الاهتمام على البحث في الطرق التي يتمثل بها الانسان العالم تم الامكانات المتاحة أمامه من أجل إسقاطها في قوالب معجمية ومعرفية معينة . مثلا تمثلنا للزمن يجعلنا نسقطه تصوريا وكأنه سفر . . وهكذا .

وجونسون» (١٩٩٩)[١] ، إذ ثمة الإشارة إلى وجود اختلاف وتمايز بين نوعين من الاستعارة ، الاستعارة الرئيسية والاستعارة المركبة ، إذ تتصل الاستعارة الأولى بإجراء نسخ أو تعيينات أولية بين التصورات التي تستمد من الجوانب الأساسية للتجربة الذاتية والحسية ، إلى جانب ذلك ، فالاستعارة هنا تعدّ أساسية من جهة ، ومن جهة أخرى فإن لها تأثيرا مباشرا في تكوين الاستعارات المركبة ، لأنها تعدّ نتيجة اندماج بينهما ، بمعنى آخر ، فالاستعارة الأولى تعدّ بمثابة أوليات تصورية (Conceptual Primitives) يمكن من خلالها بناء تمثيلات تصورية مجردة ، ومع ذلك ، فهي تمتلك نسبة أو مستوى عاليا من التجريد يتحدد من خلال الإجابة عن سؤال ما هو الزمن؟

(١) – أ– الزمن هو حركة الأجسام .

ب– الزمن هو طول الحركة .

وبناء عليه ، تم اقتراح مسار منهجي يبحث في الاستعارات الأولية بمفاهيم مجردة تماما ، إلا أن المشكل هنا ، يكمن في وجود مجموعة من التصورات المعجمية التي تمتاز بالزخرفة،وعدم الاستقرار من حيث أحداث الحركة ، وهو الأمر الذي يتبلور جليّا في حركة الأجسام وطول هذه الحركة . إذ إن حساب مسار مجموعة من أحداث يساعدنا على استنباط العديد من المتغيرات نستطيع أن نتحسس من خلالها المدة ، اللحظة ، الحدث ، ونظام القياس الزمني . بمعنى أدق فطول الحركة ، باعتبارها تمثل للاستعارة أولية[٢] ، تساهم بشكل كبير في

(1) Lakoff, G., & Johnson, M. (1999). ***Philosophy in the Flesh***. New York: Basic Books.

(٢) تعد الاستعارة الأولية المنطلق التصوري الأول الذي يساهم في بناء الفكر الاستعاري عند الإنسان ، بل إنها بدية حقيقية لفهم المسوغات التي تفعنا إلى إنتاج عبارات لغوية من قبيل : قضيت على الوقت أو الزمن لحظة . . . قبل أن يبدأ الإنسان في إدراك أن المساحة اللغوية والذهنية عبر التفكير الاقتراني Meonymic ، الدمج Blending ، القياس Analogy ، قد تمكنه إنتاج استعارات مركبةمن قبيل : قضيت على الوقت لأنه وحش كاسر– الزمن لحظة أن لم تقطعها قطعتك .

مساعدتنا على بناء العديد من التصورات الأخرى التي نتحسسها من منطلق هذه الأوليات (حركة الأجسام) و(طول الحركة) ، فنستطيع ، تبعا لذلك ، بناء العديد من الاستعارات المركبة التي تعطينا مفاهيم من قبيل : مدة اللحظة ، مدة الحدث ، وثيرة المصفوفة ، ومدة القياس الزمني ، الشيء الذي لا يمنع من أن نعترف أن الاستعارة الأولية تجري على مستوى عال من التجريد ، ومع ذلك لا يمكن أن تكون وسيلة تنبؤ ، ولا تستطيع أن تُحوسب التصورات التي تكون على درجة عالية من التجريد (الوقت ، الزمن ، الفضاء) خصوصا حركة الأحداث التي يمكن لها (كما لا يمكن لها) أن تعمل على زخرفة بنية التصورات المعجمية الذاتية .

يتجسد المشكل هنا في أن هذا الاقتراح قد يجعل من الاستعارة التصورية الأساسية والاستعارة الأولية استعارتين مؤسستين على مستوى عال من التجريد ، ممّا سينعكس بشكل واضح على تمثلاتنا التصورية ، فاستنادا إلى الأدلة اللغوية التي نوقشت بطريقة مجردة ، فإن الاستعارات الأولية مثل الساعة ، وحركة الجسام ، طول الحركة ، قد تكون مسارا مفضلا لبناء قوالب معرفية مركبة تتجاوز حدودها المعرفية لتستهدف أنماطا تصورية محوسبة ودقيقة[١] .

(١) وجه لايكوف مجموعة من الانتقادات إلى فلسفة اللغة كونها لا ينظر إليها بصفتها حقلا تجريبيا على نحو نموذجي مقيد بالنتائج التجريبية مثل تلك التي تظهر من جراء تطبيق الالتزامات المجردة والمعقدة ، بالتالي فهي مجال استنتاجي تشتغل باستخدام أدوات التحليل الفلسفي وحدها لذلك فهي تسقط في رسم بعض الأحكام الزائفة من قبيل أنه لا يوجد معنى استعاري وأن معظم الأقوال الاستعارية هي إما صحيحة أو غير صحيحة بشكل تافه ، وأنها من اختصاص الذريعيات Pragmatics التي تعتبر من الأبواب التي تستهدف النظر في العلاقات التواصلية بين الإنسان وبالتالي فإن مبادئها تسمح لشخص أن يقول شيئا معينا وأن يعني به شيئا آخر .

١-٣- مشكل الواقعية النفسية.

المشكلة الثانية الكبرى التي تطرح بخصوص نظرية الاستعارة التصورية هي الواقعية النفسية لها ، لأننا عندما نتحدث عن مستوى البنية التصورية الأساسية نجدنا أمام موقف شك من منطلق الأسباب القوية التي يبقى أبرزها أن الاستعارة الأولية تشكل حلقة ربط بين تمثلاتنا للصّور والاستجابة لها ضمن مجالات تصورية متميزة ، إذ يفترض حتى الآن ، أن هذا النوع من الاستجابة يكون مسؤولا عن إنتاج تصورات بسيطة وأحادية التجربة ، إلى جانب أن العلاقة بين الاستجابة وتمثلات الصور تعدّ واقعية نفسية (Psychological reality)[1] معقدة بمشكلتين اثنتين ، مشكلة الإدراك ومشكلة الإنتاج .

فهذه الأدلة التي يستند عليها الكثير من دارسي الاستعارة تتصل بجوانب مختلفة من التجارب الزمنية وأحداث الحركة ، إلا أن أي نوع من هذه التجارب لا يمكن أن نعدّه حجة قوية ندافع من خلالها عن مشروعية تجربة واحدة . فعندما نقول مثلا : «حان وقت العمل» ، أو «مرت الدقائق بصعوبة عليّ» . فإن الأمر يؤشر على حدوث لحظة زمنية ، وهي اللحظة التي تم التعبير عنها مسبقا بقدوم مرحلة أو فترة عمرية يجب على الإنسان أن يتحمل فيها مسؤولية بناء مستقبل له في المثال الأول ، أما في المثال الثاني فترتبط قراءته بتجربة الضغط الزمني ؛ أي أن مرور الدقائق بصعوبة يشعرنا كما لو أنّها ساعات أو سنوات ، فهناك شيء غير طبيعي يفرض نفسه علينا ويتحكم في إحساسنا . أما لو تم تحليل هذه الأمثلة من حيث معيار الحركة ، فإننا عندما ننتج عبارات من قبيل ما تم تقديمه في المثال الأول فإننا نجعل من الذات مركز محور الحركة تبنى عليها

(١) تفهم الواقعية النفسية في الدلالة الحديثة كونها عبارة عن الطريقة نستهدف من خلالها البنية الدلالية (التمثيل) ما يفترض أنه سيرورة ذهنية يمكن إثباتها عن طريق النظرية ، بمعنى قد يكون الزمن كيانا مجردا إلا أن له واقعا نفسيا ، إنه وإن لم يلمس على مستوى الواقع الفعلي ، فإنه يشكل واقعا نفسيا يقابل بالمدة واللحظة والتواتر .

كل المؤشرات الإحالية ، في حين أنه في المثال الثاني يستخدم الوقت باعتباره حدثا يؤشر على حركة بطيئة للغاية نستشعر حجمها ، فكلّما طالت زاد حجم معاناة الذات وعذابها ، فتتحول الدقائق ، من حيث التصور ، إلى ساعات وشهور .[1]

فهذه المعطيات تمنحنا الفرصة للقول إنّه لا يوجد للوقت معنى واحدا ، لسبب بسيط كونه لا يتعلق بتجربة ظاهراتية «بسيطة» ، خصوصا أن الأدلة اللغوية تشير إلى عدم وجود أي نوع من المؤشرات التي قد تحيل على إمكانية بناء تصور موحد له ، فاللغة العربية إلى جانب العديد من اللغات الأخرى (الفرنسية والانجليزية والاسبانية . . .) تتصل معانيها بطبيعة التجربة الذاتية مع الزمن ، فاستقراء المدة أو اللحظة أو المصفوفة لا يمكن أن يبسط إلا بالنظر إلى طبيعة الإحساس بذلك ، والبحث في علم النفس وعلم الأعصاب أكدا ذلك بشكل واضح ، بل وتدعّم هذا الاستنتاج على أسس معرفية وفكرية قابلة لكي تلاحظ وتفسّر وفق خطوات منهجية وعلمية قوية .

وعليه ، فإن الاستعارات الأولية تمثل أعلى مستويات التجريد ، لا نعتمد في تحديدها على المعطيات اللغوية المستعملة ، ولا ترتكز في بنائها على أدلة مدعمة من المستويات العصبية وحس- حركية ، بل تستنتج من حيث مقبوليتها النفسية وقابليتها للزحزحة والإزعاج الفكري في أي وقت .

بناء عليه ، فالشيء الوحيد الذي نؤكد عليه ، أن مبدأ الإسقاط التصوري الذي يربط بين الزمن ككيان مجرد وبين تحققاته الفيزيائية لا يمثل لنّا مشكلة

(١) يتحدد بطء مرور الوقت أو سرعته بالقدرة على معالجة الأفكار والتصورات على مستوى الدماغ البشري ، فإذا كانت كثافة المعلومات المعالجة منخفضة ، مرّ الوقت ببطء والعكس هنا صحيح ، فالأعمال الروتينية التي نقوم بها كل يوم تساهم في تحفيز الدماغ على معالجة بسيطة ومعروفة بالنسبة إليه ، بخلاف الأنشطة الجديدة التي نقوم بها إذ تفترض منه معرفة أكبر حتى يتسنى له معالجتها .

في حدّ ذاته عندما يرتبط بالاستعارة التصورية ، بل الاقتراح هو أن الإسقاط التصوري نفسه ، غير قابل للتصديق بالنظر إلى الواقعية النفسية ، هذا يعني أن الأنماط التقليدية للصور ترتبط بتصورات معجمية متميزة للوقت ، وبالتالي فالاستعارة الأولية لا يمكن أن تشكل مستوى مقبولا وثابتا من الناحية النفسية خصوصا عندما ترتبط بالتمثيل التصوري الأساسي لها .

٤-١- مشكل المعنى.

من الملاحظ حتى الآن أن تصورتنا هي مرايا عاكسات للمشاعر والأحاسيس ، معابر وجسور للتجربة ، روابط مع التاريخ وإسقاطات للرغبات ، فإذا كانت التصورات قد وضعت من أجل فرز حدود التمايز بين الموضوعات كما توجد في العالم وبين تمثيلاتها على مستوى الذهن ، فإن ذلك قد ارتبط بمدى قدرتنا على تشكيلها ومطاوعتها لمحتوى الفكر والإبداع ، وهو نفس ما ذهب إليه «كاتز وفدور» (١٩٦٣) في كتابهما «بنية النظرية الدلالية»[١] و«كاتز» (١٩٧٢) في مؤلفه «النظرية الدلالية» [٢] ، إذ عمدا على ربط المستوى التصوري بالمستوى اللغوي بواسطة مكون الذريعيات[٣] Pragmatics ، كما نصادف من جانب أخر تصورات أخرى نجد فيها «تشومسكي» (١٩٧٥) في كتابه «تأملات في اللغة»[٤] قد دافع عن فكرة أن البنيات الدلالية تعدّ فرعا من فروع البنية التصورية ، وتحديدا البنيات التي يعبّر عنها باللغة . لذلك ظل الهدف هو محاولة

(1) Katz & Fodor (63) , ***The structure of a semantic theory***, language , 39.

(2) Katz (72), ***Semantic theory***, Harper & row publishers.

(٣) مكون الذريعيات هو باب من الأبواب المؤسسة للسانيات التداولية ، إذ يعمل على تخصيص العلاقة الموجودة بين المعنى اللغوي والخطاب ، أي النظر الى طبيعة العلاقات التواصلية التي تحترم خصوصيات السياق وخصوصيات المعنى المراد إيصاله إلى المتلقي .

(4) Chomsky (75), ***Reflection On Language*** , Pantheon , New York.

الفصل بين هذين التصورين من خلال تطوير العديد من الظواهر اللغوية التي كثيرا ما تتجاوز البنى اللغوية الأولى إلى البناء الاستعاري الأساسي ، ومن الأمثلة التي تبرر ذلك :

(٢) أ- اشتعل الرأس شيبا .

ب- يسافر / يرحل/ يقذف بنا الزمن بعيدا .

في اللسانيات الحديثة ، غالبا ما تفهم الاستعارة بوصفها كيانا ينطوي على تأويل أو (تصور) شيء ما ، كما هو الحال عندما نتحدث عن اشتعال الرأس بالشيب(٢أ) ، أو من حيث أن الزمن يمثل كيانا قابلا للحركة يقذف (يسافر / يرحل) بنا بعيدا ويفعل بنا ما يريد(٢ب) ، يملك سلطة الإرادة وسلطة تمييز الحركة وتحديد نوعها . الزمن كيان قوي وصلب يلعب بمصيرنا ، ويتخذ قراره منفردا في إقصاء تام لموضوعاته ، إلا أن وجهة النظر التي تقدمها فلسفة اللغة[١] وعلم الدلالة تفترض أن اللغة الاستعارية هي نوع من الانزياح ، إلا أن الأمثلة الواردة هنا تفند ما قيل ، لأن حدود التمايز القائمة بين اللغة الحرفية تؤسس على قاعدة المرجع ، في حين أن اللغة التصورية تتطلب نوعا من التجهيز الإضافي لفهم محتواها وكشف مقاصدها ودلالتها . فلا يمكن أن نقف عند حدود فعل الاشتعال بمعناه اللغوي المتعارف عليه ، بل إن التجهيز التصوري الذي نملكه يجعلنا نتجاوز القائمة اللغوية وندخل في الجوانب فوق- لغوية (Meta-linguistic) لكي ندرك أن الاشتعال هنا يحمل سمات أخري لا علاقة لها بالنار ، الشيء نفسه عندما نتأمل المثال الثاني ، فإذا كانت مداركنا مجهزة لكي تتحدث عن السفر والقذف والترحال من زاوية الانتقال وقابلية الحلول في المكان والفضاء ، فإن الاعتبارات الاستعارية تحمل الزمن ما لا طاقة له به إلا من حيث رسمه لفضاء مساري يراعي خصوصية المصدر والهدف .

(١) للتوسع أكثر في هذا المجال ، نرجو الاطلاع على كتاب **فلسفة اللغة** (٢٠٠٤) ، ترجمة عبد المجيد جحفة .

هذه المقتضيات هي التي حفزت مؤخرا كل من «لايكوف وجونسون» (١٩٩٩) على كشف أن بنياتنا التصورية للاستعارة تعدّ أمرا أساسيا في بناء نسقنا المفاهيمي عبر تنظيم المعرفة بطريقة منهجية ، الشيء الذي ينسجم مع طريقة تصورنا للزمن استعاريا من خلال جرد الأمثلة التالية :

(٣)- أ- اقترب عيد ميلادي .

ب- حان وقت اتخاذ القرار .

ج- مرّ الوقت بسرعة .

د- اقتربت لحظته المفضلة .

في ظل هذه السياقات تعدّ نظرية الاستعارة التصورية ، مؤثرة جدا في سياق البحث عن الطرق التي تشتغل من خلالها الاستعارة ، على الرغم من كونها تعاني من عديد المشاكل أهمها أنها ظلت تركز كل اهتمامها على الظواهر اللغوية ، فهي ليست نظرية مساهمة في تنظيم اللغة ، كما أنها ليست نظرية تعنى في المقام الأول ببناء طبيعة المعنى اللغوي ، فهي تشعرنا بالقلق إزاء استخدام اللغة كأداة منهجية لاستنتاج وجود بناءات لغوية ومعرفية مستقلة ، فالاستعارة التصورية تم الاستدلال عليها بتعابير لغوية حتى الآن ، إلا أن الهدف الذي نتوخاه من خلال هذا الفصل هو العمل على وضع حوسبة معرفية - لغوية لكل الوظائف اللغوية التي ترتبط دلاليا بالكلمة في بناء المعنى الاستعاري ، وسوف نحاول أن نبرهن أنه يمكن للاستعارة أن تتأسس على مقاربة الدلالة اللغوية المتجسدة في نظرية التمثيل(Representation Theory) ، ونظرية بناء المعنى المعجمي(Lexical Construction Meaning Theory)[1] ، إذ تمثل كل من

(١) تقوم هذه النظريات حول مسألة التجانس الذي ينبغي أن يتحقق بين المعلومات القادمة من اللغة والمعلومات الآتية من الأنساق الإدراكية ، إلا أن المستوى الذي يجب أن توجد فيه هذه المعلومات يجب أن يكون عاما تلتقي فيه كل التمثيلات القادمة من مختلف الأنساق البشرية ، ومن ثمة يبنى المعنى المعجمي بوصفه خرجا لما هو إدراكي/ تصوري .

اللغة الحرفية والاستعارة مجموعة متكاملة من الآليات التي تتداخل في تشكيل المعرفة اللغوية والمعرفة الاستعارية ، إلا أن هذا الافتراض قد يدفع إلى اعتبار المسألة تفريعا رمزيا (Sub-Symbolic) للمعرفة له ما يبرره نظريا .

إن أهم ما تطرحه نظرية الاستعارة التصورية هو تمثيلها لإحدى أقرب المقاربات في اللسانيات المعرفية وأكثرها جرأة في حوسبة تصوراتنا وتمثلاتنا ، وهي نظرية شملتها العديد من التطورات في الآونة الأخيرة إلى درجة أن هذا الأمر أصبح يشكل قلقا في حدّ ذاته ، لذلك فإنه من السابق لأوانه أن نعطي استنتاجات تفيد أن نظرية الاستعارة التصورية قد اقتربت من أن تعدّ نموذجا مقبولا ومثاليا لتنظيم تصورتنا ، بل الأكثر من ذلك ، فإن هذه النظرية لا تزال عبارة عن برنامج لم تكتمل كل ملامحه .

٢ - تصورات استعارية نحيا بها.

إذا كانت الاستعارة في الأساس نسقا تصوريا ، فهي تعطينا الحق في بلورة تفكير يجعل من اللغة الاستعارية مظهرا من مظاهر البنية السطحية للاستعارة التصورية ، لأن الفهم الاستعاري يقوم على أساس الفهم غير الاستعاري[1] ، لذلك فهي تنتج لنا فهم مجموعة من الكيانات المجردة بطبيعتها «كالزمن» على الرغم من أننا لا نتوفر على آليات لاكتشافهذلاوري .بشرية ، ومن ثمة يبنى المعنى المعجمي بوصفه خرجا لما هو إدراكي يجب أن يكون عاما تلتقي فيه كل التمثيلات القادمة من مختلف ال . فإذا كان من الأرجح أن يُفهم الزمن بلغة الحركة والأشياء ، فسيكون لذلك دلالة بيولوجية جيدة لكون المسألة هنا تتجاوز البعد الفيزيائي له ليتصل بآليات التحليل البيولوجي .لأننا لا نتعامل مع الزمن من حيث هو مكون نؤشر من خلاله على الماضي أو الحاضر أو المستقبل ، بل

(١) جورج لايكوف (٩٣) ، **النظرية المعاصرة للاستعارة** ، ترجمة محمد الأمين مومن ، مختبر اللسانيات والتواصل ، كلية الآداب بن امسيك ، البيضاء ، ص : ٨٤،

نحاول أن نكتشف أن للزمن تأثيرات نفسية داخلية لا نميزها إلا من خلال حركة الأشياء حولنا .

إن النظرية الأكثر جدية والأوسع انتشارا بشأن الزمن الاستعاري تعود تاريخيا إلى عمل لايكوف وجونسون (١٩٨٠) «الاستعارات التي نحيا بها» الذي أوحى لنا إمكانية التحدث عن الأنساق التي تتدخل في بلورة الزمن بالشكل الذي نتصوره ، هو التصور الذي نُظّم في شكل مجموعة من الفرضيات التي حاول المؤلفان أن يدافعا عنها ، خصوصا تلك المرتبطة بأن التصورات التي تتحكم في تفكيرنا ليست ذات طبيعة ثقافية محضة ، فهي تتحكم أيضا في سلوكياتنا اليومية البسيطة بكل تفاصيلها ، إذ يؤكدان أن التصورات تُبنين ما ندركه وتبنين الطريقة التي نتعامل بواسطتها مع العالم ، قبل أن يستخلصا أنه إذا كان صحيحا أن نسقنا التصوري ، في جزء كبير منه ، ذو طبيعة استعارية ، فإن كيفية تفكيرنا وتعاملنا وسلوكاتنا ترتبط بشكل وثيق بالاستعارة [١] . إلا أن الافتراض الأهم الذي انطلق منه الكتاب ، هو أن الاستعارة لا ترتبط باللغة ، بل على العكس من ذلك ، فسيرورات الفكر البشري هي التي تعدّ استعارية في جزء كبير منها ، فالاستعارات في اللغة ليست ممكنة إلا لأن هناك استعارات في النسق التصوري لكل واحد منا .

إلا أن الشيء المثير للاهتمام أننا نتعامل في بناء نسقنا التصوري على معطيات لغوية ممكنة التحقق ، فلكي يكون لنا نسق تصوري استعاري يجب أن ترتبط تلك التجارب بسلوكاتنا وإدراكنا وتصوراتنا حتى يتسنى لنا التفاعل مع العالم الذي نعيش فيه ونعيه ، بناء على خطاطات معرفية تتكون في أذهاننا

(١) لايكوف وجونسون (٨٠) ، **الاستعارات التي نحيا بها** ، ترجمة عبد المجيد جحفة ، دار توبقال للنشر ، ص ، ٢١ .

نتيجة تواترها في تجربتنا[١] ، الشيء الذي سندافع عنه من منطلق أن التصورات التي نشكلها عن الزمن هي التي تمنحنا إمكانية التعبير عنه استعاريا ، عوض ذلك نجد أن بناء النسق الاستعاري الزمني يحمل معنى معينا على الرغم من كونه يتجاوز المواضعات الدلالية للغة لأنه بنية مجردة مُتَصوّرة ، فإذا كان النسق الاستعاري يتجاوز المواضعات الدلالية للغة ، فكيف له أن يفسّر مواضعات أكثر تجريدا مبنية أصلا على التصور؟

لهذا السبب فإن دراسة الاستعارة من منظور زمني شيء يتجاوز المألوف بدرجتين لأنها تمنحنا فرصة لكي نكشف عن البعد التواصلي الذي يربط بين المعنى اللامتغير والمعنى المرمز (Encoded) في لغة ما ، وهو اختصاص علم الدلالة ، من ناحية ، وبين العناصر المطابقة لمعرفتنا بالعالم الخارجي ، وهو اختصاص الذريعيات من ناحية أخرى (Pragmatics)[٢] .

لكن النظرية المعاصرة الاستعارة كما وردت عند «لايكوف» (١٩٩٣) لا تؤكد أن هناك بعدين خفيين يعتبران في الأصل بعدا واحدا ، بل تؤكد أن هناك بعدا واحدا يستوجب الإشارة إليه باعتباره مركز العالم الخارجي . إن ما يقرر إشارتك إلى المعنى المقصود هو الذي تتأسس عليه الاستعارة ، لأنك تحيل ضمنيا على الزمن مثلا من خلال المدة أو اللحظة أو الحدث أو المنفذ . . . مع استحضار ضمني إلى الوسائط الممكنة التي استنبطتها من تجربتك مع المحيط أو العالم الخارجي . وعليه نفترض أن الوسائط التي يمنحها المحيط إليك ، وبالنظر إلى نوع وطبيعة التجربة ، هي التي تساهم في بناء نسقنا الاستعاري للزمن تصوريا .

(١)ع المجيد جحفة (٢٠١١) ، **أجسادنا في الفضاء تولد الاستعارات** ، ضمن الاستعارة والمعرفة ، ص ، ١٢٧ .

(٢) تريزا دوبرزينسكا (٢٠١١) ، **ترجمة الاستعارة : مشاكل المعنى** ، ضمن الاستعارة والمعرفة ، ص ، ١١٥ .

٢-١- التصور الاستعاري للمدة.

لماذا نقدّر الاستعارة كلّ هذا التقدير العالي؟ كيف اقتحمت حياتنا بهذا الشكل المهول حتى أصبح يبدو جليا أننا لا يمكن البقاء بدونها ، بل إن دورها في بلورة النسق اللغوي يعدّ أمرا ضروريا لكونها تدخل في تكوين أفكارنا وتصوراتنا التي يمكن أن توصف على أنها عقلية ومادية في الوقت ذاته ، فبقدر ما يظل الإنسان كيانا مستقلا وفرديا وقابلا للتمييز ، يبقى بالإمكان وصفه بأنه يملك تجارب تتحول إلى نقط واضحة ، كلّ نقطة تكتسب أهميتها الكبيرة عندما ننتقل إلى إحالة زمنية محددة ، فينتقل التعبير عنها من مجرد حدث عرضي إلى بنية إحالية تؤشر على معطى زمني محدد يعبر عنه بالمدة أو اللحظة . . . وبالتالي تكتسب قوتها الدلالية من زاوية تجاوز اللغة الحرفية إلى «الميتا- لغوية» في إشارة واضحة إلى الاستعارة وما تؤشر عليه ، ولتوضيح ذلك يمكن أن ننظر في نسق الأمثلة التالية :

(٤) - أ- يندفع الوقت بسرعة مفرطة .

ب- تسلل الوقت دون أن نشعر به .

ج- يبدو لي أن الوقت قد توقف وأنا في موقف حرج .

إن كل هذه السياقات تؤشر على تجارب ملموسة مع الواقع ، إذ يحمل الزمن فيها إشارات تحيل على الضغط أو طول أو قصر المدة ، إلا أن السؤال المطروح من أين لنا بكل هذه التصورات؟ وكيف تم ربط أفعال من قبيل يندفع ، يتسلل ، يتوقف . . . بالزمن الذي لا علاقة له بذلك؟

إذا كان نسقنا اللغوي مبنين على ما ندركه من تصورات عن العالم الخارجي ، فإن الإحساس والشعور بذلك يخص الجانب البيولوجي المصمم في أنظمتنا الحسية ، على اعتبار أننا نملك كاشفات للحركة وكاشفات للأحداث لكن لا نملك كاشفات للزمن ، ومن تم فإن المعنى البيولوجي (Biological meaning) يجب أن يفهم من منطلق الأشياء والحركة ، على الرغم من أن هذه القراءة قد تبدو في مجملها غير مقنعة لأن هناك دليلا عمليا يتمظهر في أن

البشر يدركون ويشعرون بمرور الوقت ، بل ويُقيّمون مدة مروره دون أن تكون هناك آليات قابضة على ذلك ، إلا أن الشيء المدهش هنا هو مقدرة الإنسان على إجراء حوسبة واعية بالزمن بناء على طول مدته أو قصرها ، أو بناء على الحالة النفسية التي يشعر بها ، فيمرّ عليه الوقت بسرعة إذا كان في حالة انشراح ومرح (٤أ) ، (٤ب) . والعكس تماما إذا كان في حالة ضغط كما في(٤ج) ، لذلك تم رسم توافق دلالي بين أفعال توقف/ تسلل/ اندفع في علاقتها بالنسق الزمني للمدة ، فتم خرق بنيتها التحتية لتنسجم مع الضغط أو الطول أو قصر المدة .

إذن ، نحن قادرون على رسم وحوسبة تجربتنا مع الوقت على الرغم أننا لا ندركه بالحاجيات البيولوجية ، بل بمعطيات داخلية شخصية ، لذلك فنحن في حاجة ماسة لاستعارات فيزيائية لكي نعبر عن الزمن . ونحتاج إلى استعارات ملموسة لكي نتكلم عن الترجمات الداخلية للعواطف أو الأفكار أو الأحاسيس ، أو بصيغة أكثر دقة نحن في حاجة إلى إسقاط تصوري يربط بين الحاجيات البيولوجية وترجماتها الداخلية .

تملك الاستعارة ، بهذا المعنى ، سلطة قوية علينا ، وتتحكم بشكل كبير في تعابيرنا عن الزمن ، فلولاها لما تمكنا من إخراج النسق البيولوجي للزمن إلى نسق لغوي مكشوف ، وعليه ، فكيف يتم رسم حدود التوافق بين الأفعال المذكورة في الأمثلة السابقة وبين النسق الزمني للمدة استعاريا؟ أو لماذا انسجمت هذه الأفعال مع تعابيرنا الزمنية؟

للكشف عن السلوك التوافقي الذي يربط بين دلالة هذه الأفعال وتركيبها نجد أنفسنا نفترض مع محمد غاليم (١٩٩٩) في كتابه «المعنى والتوافق»[١] أن الأفعال تملك سمات داخلية تقوم بدور حاسم في تصميم بنية الفعل والموضوعات التي سترافقه تركيبيا ودلاليا .

(١) محمد غاليم (٩٩) ، **المعنى والتوافق** ، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، الرباط

يندفع : (مصدر – هدف) ⟵ (قوة ، جبروت ، سلطة . . .)

يتسلل : (مصدر – هدف) ⟵ (رفق ، سرعة ، بطء . . .)

توقف : (مصدر – هدف) ⟵ (وصول ، هدف ، نقطة . . .)

إذا افترضنا أن هذه الأفعال تملك هذه السمات في بنيتها التحتية ، وهي سمات مكبوسة لا تظهر عندما نستحضرها أو نعبر بها ، فإن هناك دواع داخلية لا نستشعرها تدفعنا إلى انتقائها دون غيرها ، هو الانتقاء ذاته الذي يتضمن قيودا سياقية تسمى بقيود الانتقاء[1] ، إذ تتمظهر وظيفتها في الحصول على قراءة ملائمة ومنسجمة تراعي التركيب والدلالة ، فإذا كانت كل الأفعال تشترك في سمات مشتركة ، فإننا سنبحث عن العامل المشترك الذي يربط بينها وبين النسق الزمني .

الزمن {مصدر – هدف}

{ضغط}

{سرعة}

{ بطء}

{ مرور}

من أهم المميزات التي تفترضها هذه السمات أنها تخصص المحمولات وتشترط موضوعات خاصة تنسجم معها وتساوقها ، وبناء عليه قد تجمع المحصلة على الشكل التالي :

١ : يندفع الوقت : {من – إلى}

{مصدر– هدف}

{قوة – سرعة}

٢ : تسلل الوقت : {مصدر – هدف}

{ سرعة – بطء}

{ سلاسة– مرونة}

(١) جحفة (٢٠٠٠) ، مدخل إلى الدلالة التوليدية ، ص ، ٨٣ .

٣ : يتوقف الوقت : {من – إلى}

{مصدر – هدف}

{انطلاق – نقطة وصول}

يشرط الفعل «يندفع» أن تكون موضوعاته حاملة لسمات تؤشر على المصدر والهدف ، وهي حيّز فضائي محصور بين نقطة انطلاق ونقطة وصول ،إلى جانب الأهلية والمقدرة على فعل الشيء ، لذلك قد تسقط عنه بنيات من قبيل (يندفع الحائط) . الشيء نفسه يُطبق على الزمن الذي توفرت فيه كل الشروط الضرورية والكافية لكي ينسجم والفعل اندفع ، ممّا ولّد نوعا من توافق السمات بينها (Feature matching) ، ومن ثمة حصل الانسجام وكانت البنية صحيحة ، فإذا كان الزمن يندفع بقوة ، ويتسلل برفق ، ويتوقف فجأة ، فإن هناك تشخيص معلوماتي داخلي يعمل على رصد ردود أفعالنا الداخلية وتنشيط الحس الداخلي بطريقة مقنعة ، ومن ثمة يتم نقل المستوى الفيزيائي لمداركنا إلى سياقات لغوية مستعارة نحوسب من خلالها المدة ونعمل على رصد بدايتها ونهايتها وتقييم حجمها قصيرة أو طويلة ورسم ملامح مرورها بسرعة أو ببطء .

إن أهم معطى تم التطرق إليه هنا يرتبط بمبدأ الإسقاط التصوري الذي أشار إليه «ايفانس» (٢٠٠٤) في كتابه[1] (The Struture of Time) ، إذ أكد أن البناء الاستعاري لا يمكن أن يقوم إلا عندما تتحول المعلومات الذهنية إلى آليات وكاشفات نرصد من خلالها الحقيقة السيكولوجية للاستعارة التصورية بناء على تجربتنا الذاتية مع الزمن ، هو الأمر نفسه الذي جعلنا نستعير فعل التدفق والاندفاع والتوقف لكي نلبي حاجياتنا التواصلية في تعبيرنا عن المدة الزمنية ، فجل التصورات المرتبطة بذلك ، غالبا ما تكون استعارية إذ توفر حيزا استعاريا مناسبا نقرأ من خلاله المدة التي نوزعها إلى ثوان ودقائق وساعات وشهور . . ، بمعني أننا قادرون على وضع مجموعة من الإسقاطات التصورية (المدة مثلا)

(1) Evans, V. (2004). ***The Structure of Time***: Language, Meaning and Temporal Cognition. Amsterdam: John Benjamin.

على تعابيرنا ومعطياتنا اللغوية والمعجمية ومعالجتها ذهنيا لكي نحصل على بناء استعاري ممكن وسليم ، قابل للقراءة والتحليل اللغوي والمعرفي بصورة واضحة تماما .

٢-١-١ -استعارة اللحظة.

غالبا ما نتصور اللحظة وكأنها نقطة مفصلية اعتبارا لما أشار إليه «عبد المجيد جحفة» في كتاب «دلالة الزمن في اللغة العربية» (٢٠٠٦)[١] إذ أثبت أنه إذا تصورنا الحدث واقعا في نقطة من الزمن ، وتم تحديد هذا الزمن ليشمل أكثر من نقطة داخله ، فإن ذلك يتيح ورودات متعددة للحدث اللّحظي ، إذ تتوزع هذه الورودات على مدة زمنية معينة ، بعبارة أخرى إذا كنّا نتصور الحدث حاصلا في نقطة زمنية ما ، فإنه لا يمكن أن نجعله يتسع ليشمل أكثر من نقطة واحدة في الزمن ، وبهذا نحصل على مبدأ استعاري تحيل عليه بالسياقات التالية :

(٥)- أ- انتهت المهلة المخصصة للانسحاب .

ب- أكدّ الطبيب أن مرض زيد خطير ، من الممكن أن يموت في أي لحظة .

ج- أقرّت الأمم المتحدة أن الأنسحاب من العراق سيشكل لحظة تاريخية .

إن التفسير المقترح لتأويل وقراءة هذه الأمثلة يتيح لنا إمكانيات تنبؤية بخصوص اللحظة ، فالسلطة الاستعارية التي منحت في قراءة اللحظة مستقاة من النهج التصوري الذي يجعلنا دائما نحيل عليها منفصلة تماما عن عالمها الزمني الخارجي ، إذ لا يمكن أن نقيس حجمها بالقصيرة أو الطويلة فالمهلة والمرض والانسحاب عبارة عن جزئيات لا تحمل أي نوع من السمات التي تجعلها قابلة لكي تطول أو تقصر . كما يمكن أن نربطها بنقط حدث أخرى خارجة عن إطارها ، بمعنى أدق :

(١) عبد المجيد جحفة (٢٠٠٦) ، **دلالة الزمن في العربية** ، دار توبقال للنشر ، المغرب .

انتهت المهلة ـــــ وصول لحظة الانسحاب

إصابة خطيرة ـــــ لحظة تنبؤية بوفاته

الانسحاب من العراق ـــــ لحظة تاريخية .

على الرغم من أن الوصول لا يمكن أن يتم في لحظة واحدة ، وعلى الرغم من أن المرض لم يحدث في لحظة واحدة ، وعلى الرغم أن الانسحاب سيكون على دفعات إلا أننا نؤشر على اللحظة بناء على كلّيتها ، وقد نُرجع ذلك إلى الربط الاستعاري الممكن الذي يجمع اللحظة بأفعال نتصورها داخليا وكأنها فواصل زمنية محددة . إذ لا يمكن أن نتصور أن الموت مثلا ورد حدوثه مرات ومرات ، بل إن القصد بالموت هو الموت الاستعاري كما تكشف عن ذلك البنى التالية : «استغرق موته ساعتين» ، أو «نموت جوعا كلّ يوم» .

إن ما يجعل من هذه البنى بنى استعارية هي أن حدث الموت يؤول على أننا نمرّ بسيرورة نُسلّم فيها إلى الموت كل يوم ، وبهذا قد نقرأ البنية على أساس إحالتها على سيرورة أوصلتنا إلى لحظة الموت ، وهي سيرورة مكنتنا من بناء نسق استعاري تصوري ربط الموت بلحظة واحدة فاصلة وخارجة تماما عن محيطها ، وكأننا نتصور اللحظة بنية مغلقة لا علاقة لها بالظروف الخارجية ، فالتأويل الاستعاري (Metaphoric interpretation) لـ«ساعتين» و«كلّ يوم» مثلا ، يجعل منها نسقا محدودا ومنفصلا يربط بين كل النقط الممكنة داخل مجال مدته ساعتان ، وداخل حيّز مدته ٢٤ ساعة ، وعليه فإن كل النقط التي توجد داخل هذين المجالين تجمع استعاريا داخل نقطة واحدة تقرأ باللحظة .

المؤكد أن الإنسان يملك نسقا داخليا يجعله يؤول منظومته التي تحيل على اللحظة بمفاهيم وتصورات تنسجم مع مقتضياتها ، بمعنى آخر إنه ينتقي في تعبيره عن ذلك قوالب لغوية لا تؤشر على المدة ، ولا تؤشر كذلك على السرعة والبطء ، كما لا تؤشر على الضغط وإطالة المدة . لذلك يتم وصف اللحظة الزمنية باعتبارها نقطة وصول الحدث ، ممّا يجعل البنيات التالية بنيات شاذة دلاليا لأن مجال المدة مفتوح على الطول والقصر ، على السرعة والبطء ، على

الضغط والشد العصبي ، في حين تعدّ اللحظة مجالا مغلقا ونقطة تحقق الحدث ووصوله :

(٦) أ-؟ لم أشعر بالمهلة المحددة للانسحاب .

ب-؟ وصلت المهلة المحددة للانسحاب بسرعة .

ج-؟ انتهت المهلة المحددة للانسحاب ببطء .

تسمح لنا هذه المقارنة من إدراك الكيفية التي يشتغل بها النظام التصوري عند الإنسان ، ومن ثمة رصد المبادئ العامة التي تتحكم في إدراكنا للعالم الخارجي ، وفي إسقاطاتنا له لغويا ، لذلك فمن المفترض أن يسلك نسقنا التصوري سيرورات لإدراك العالم بواسطة اللغة .

مهما يكن فأيّ نسق استعاري ما هو إلا تمثيل تصوري للأشياء والموضوعات الأنطولوجية التي تفتح آفاقا واسعة للحرية والتعبير ، بل يمكن أن يكون الوسيط الوحيد الذي يساهم في تنمية اللغة وتوليدها ، كما يمكن أن يكون معيارا حاسما في بناء معجم لغوي يراعي في مداخله كل الأنساق الاستعارية المحتملة في بنائه .

٢-١-١- استعارية الورودات الزمنية.

تتأسس قراءة الورودات على مبدأ التعداد (Enumeration Principle) الذي ينسجم مع الحدث أو النشاط أو حالة ، لذلك فإنه يرتبط بالعمليات السياقية التي ينتجها الخطاب ، بالإضافة أنه ينبني وفق مقتضيات ظرفية امتدادية لا تقف عند حدود الحدث الأول ، بل يتجاوز الأمر ذلك إلى الورودات التي تأتي بعده ، ممّا يفسّر أن التعداد يدخل ضمن البنية التصورية للإنسان الشيء الذي توضحه البنيات التالية :

(٧) أ- حطّم هشام الكروج الرقم القياسي العالمي لمسافة ١٥٠٠م في ملتقى باريس لألعاب القوى .

ب- سافر زيد من الرباط إلى أكادير عبر الطريق السيّار .

إذا كان «جاكندوف» (١٩٨٣) في مؤلفه «الدلالة والمعرفة»[١] قد أدخل الحدث بكل تلاوينه ضمن المقولات التصورية الأولية (حالة ، مسار ، نشاط . . .) فإننا سنهتم هنا بأهم المكونات التي تساعدنا في الانتقال من النسق التصوري إلى البناء الاستعاري عبر مبدأ التعداد ، فالملاحظة الأولى في المثال (٧أ) تجعلنا ندرك أن تحطيم الكروج للرقم القياسي لمسافة ١٥٠٠م لم يأت دفعة واحدة ، أو أنه لم يأت نتيجة مشاركة وحيدة في ملتقى باريس ، بل إن تحطيم الرقم جاء بناء على مشاركات سابقة للمسافة نفسها ، وبناء أيضا على عدد المرّات التي حسّن من خلالها الكروج أرقامه الشخصية في هذه المسافة ، فيتأسس التعداد هنا على حسب المشاركات وحسب الأرقام التي حصل عليها العداء قبل أن يحطم الرقم القياسي ، الشيء نفسه يمكن أن ينطبق على البنية (٧ب) التي نفسّر من خلالها أن السفر الذي قام به زيد اتخذ مسافة رابطة بين الرباط وأكادير ، إلا أن هذه المسافة تقرأ في كلّيتها على أنها كمية واحدة ، بل إن الأمر في الأصل يوزع إلى تعداد نعُدُّ من خلاله الكيلومترات التي تربط بين

(١) تحديدا العمل الذي تطرق فيه للحديث عن أهم المكونات التي تتدخل في بناء المشروع الدلالي الذي انطلق بعمله «الدلالة والمعرفة» الذي أكد من خلاله أن نظرية البنية الدلالية في اللغة الطبيعية هي في حد ذاتها نظرية لبنية الفكر «جاكندوف» (٨٣) ، وأن هذه «البيات الدلالية» عبارة عن شبكة دلالية من المكونات والعلائق المتداخلة فيما بينها والمنظمة بشكل نسقي ومحوسب ، «جاكندوف» (٩٠) ، إلا أن المسلمة التي انطلق منها في الفصل التاسع من مؤلفه «Foundations of language» تؤكد المشكل الكبير الذي طرح لفترة طويلة حول ماهية المعنى ، أو بالأحرى ما الذي يجعل الأشياء ذات معنى لدى الناس ، مما دفعه إلى ربط المشكل والبحث عن الحل في إطار علم النفس والتجربة من خلال تأكيده أن الصورة اللغوية تقدم وسيلة للفكر ليكون في متناول الوعي ، والخلاصة التي برهن عليها تكمن في عدم وجود أي ترابط بين الصورة التي يتخذها الوعي والصورة اللاواعية المسؤولة عن الفهم . «جاكندوف» (٢٠٠٢) .

المدينتين ، لذلك فإن المسار الفضائي (من الرباط إلى أكادير) هو مسار نعبّر عنه ب : مسار واحد هو الطريق ، وكيان واحد هو زيد . فكلّ نقطة من هذا المسار تشكل نقطة وصول تبتدئ بالرباط وتنتهي بأكادير ، هي النقط التي تشكل ورودات مبنية أيضا على تعداد حجم المسافة وحجم الكيلومترات الرابطة بين المدينتين ، وكأن النسق الزمني في المثالين مبني على نسق مرتب بشكل خطي تسلسلي .

١ . الحدث :	المسافة	التوقيت
المشاركة الأولى	1500م	3mn30s14
المشاركة الثانية	1500م	3mn29s76
المشاركة الثالثة	1500م	3mn28s61

٢ . المسار :

(الرباط) . . . . . ١ . . . . ٢ . . . . . ٣ . . . . . ٤ . . . . . (أكادير)

(نقطة انطلاق) . . . . . (نقطة وصول)

المدة : ٣ ساعات

نجد أنفسنا هنا مجبرين للدفاع عن الافتراض الذي يؤكد أن المدة الزمنية هي مجموعة من النقط المرتبة بشكل خطي تخضع إلى مبدأ التعداد النسقي ، فيكون الزمن امتدادا إذا امتد في الزمن ، ويكون لحظيا إذا لم يجد في الزمن امتدادا له ، إلا أن الأمر الذي سنركز عليه هنا هي الملاحظة التي أشار إليها كل من «ميلر وجونسون لايرد» (١٩٧٦) (Miller & Johnson- Laird) في مؤلفهما : «Language and perception»[1] بتأكيدهما أنه على الرغم أن الزمن ينبني على التعداد الخطي ، فإنه من الناحية النفسية من الملائم اعتبار الزمن هنا متوالية من

(1) Miller & Johnson- Laird (76), ***Language and perception***. Harvard University Press.

الأحداث أو اللحظات أو النشاطات ، الشيء الذي يفسّر أننا نمتلك قدرة استعارية قوية نؤول من خلالها الحدث أو المسار أو النشاط . . . كأنه كمّية واحدة من الحدث ، بمعنى أننا نشكل مجموعة من المعطيات الزمنية المؤسسة على خبراتنا وتجاربنا معه ، فنقدمها للعقل على أنها أساس صحيح فيصدقها ويقوم بترجمتها إلى تصورات بشكل خاطئ ، فيعطينا أمرا بأن نتصورها كذلك ، فنلجأ إلى الاستعارة باعتبارها الوسيط المعرفي الوحيد الذي يسهل علينا عملية الإدراك ويوصلنا إلى الإفهام ، بل إن الاستعارة هنا تشكل الأساس الذي يجعلنا ندرك أن إنجازا من حجم تحطيم الرقم يشبه إلى حدّ بعيد تحطيم قنبلة التي لم تأت دفعة واحدة ، بل عبر تطبيق العديد من التجارب والمناورات ، فتكون التجارب إسقاطا استعاريا للمشاركات ، وتكون القنبلة إسقاطا تصوريا للرقم القياسي ، فتتأسس على منوال ذلك استعارة الورودات ، ويجعلنا أيضا نفهم أن السفر هو مجموعة من النقط المتوالية التي تربط بين نقطة الانطلاق ونقطة الوصول .

إذا كانت كلّ الأعمال تقول بافتراضات حتى لو أدى ذلك إلى تناقضها ، فإن ذلك ممكن لأن كل التحاليل التي تقدم هي في الأصل استعارات ، إنها تقول شيئا آخر غير ما هو عليه الأمر في الواقع ، إن السياق الزمني المبني على الورودات والتعداد هو سياق حذر يأوي مجموعة من التصورات المثبتة في الذهن ، فبمجرد ترجمتها فإنها تفرض علينا النظر إلى السياقات بطريقة جديدة ، ومن أجل فهمها علينا أن نتساءل «كيف» و«لماذا» نعمل على صياغتها بهذه الطريقة الجديدة ، وكأننا نتصور أن الاستعارة هي الانطلاق من بنية عميقة ذات قوة تأويلية صعبة إلى بنية سطحية ذات مغزى إفهامي بسيط .

٢-١-٣-استعارة الأحداث الزمنية.

تقرّ اللسانيات البيولوجية أن اللغة تشكل مكونا من مكونات الذهن ، ونفهم الذهن هنا بالمعنى الذي يختص باستعمال واكتساب اللغة ، فأفضل

النظريات التفسيرية الموجودة تنظر إلى النسق البيولوجي على أنه يملك انساقا حاسوبية تمكن من منسقة تفكيرنا وفق ممارسات اجتماعية معقدة مرتبطة بالخيال وبالأنساق الاستعارية والرّمزية بشكل عام ، الشيء الذي يساعدنا على تأويل الظواهر اللغوية وفق ما نملكه من ملكات تفسيرية وتأويلية كبيرتين ، لذلك فإن أيّ تصور زمني لابد وأن يكون ذا قيمة رمزية تؤشر إلى الحدث مثلا باعتباره يحيل على الاختصاص ، والاختصاص هنا هو النظر إلى الحدث باعتباره نقطة زمنية مرجعية في إطار التسلسل الخطي للزمن ، بمعنى آخر فهو عبارة عن نقطة إحالية محددة نؤشر عليها بالسياقات اللغوية التالية :

(٨)- أ - كتب الرسالة في ساعة .

ب- قطعت ميلا في ساعة .

ج- توّج الكروج بسباق ١٥٠٠م .

إذا كانت معايير التحليل الدلالي والتصوري تفترض تحديد التمايز بين اللحظة والمدة الزمنيتين على الرغم من كون الأول قد يكون جزءا من الثاني ، فإن الحدث الزمني يؤول على أنه كمية (Quantity) زمنية خاصة ومحددة ، الشيء الذي يمكن أن نفسره من خلال(٨أ) . الذي نصوغ من خلاله مؤشرات تحليلة على فعل الكتابة داخل حيّز زمني لن يتجاوز ساعة من الزمن ، بمعنى أدق فإن الحدث هنا مؤشر عليه بالنظر أن كتابة الرسالة في ساعة يقتضي أني لم أكن قد كتبها في أول عشرين دقيقة من هذه الساعة مثلا ، الشيء نفسه ينطبق على المثال في (٨ب) الذي يؤول استعاريا بالنظر أنه إذا كنت قد قطعت من المسافة ميلا في ساعة ، فإنه لا يمكن أن يكون صادقا أني قد قطعت الميل في أي نقطة من نقطه الزمنية ، رغم أني قد انخرطت في قطع الميل خلال كل الفواصل الفرعية التي تتكون منها دقائق الساعة السّتون ، أما في (٨ج) فهي لا تعبر عن الفوز الفعلي بالسباق ، بل يتم استبدال ذلك باستعارة تؤول الحدث باعتباره تتويجا للحظة الفوز بالسباق الذي تقع مسافته بين زمنيين ، زمن

الانطلاق وزمن الوصول[١] .

إن المؤشرات التصورية التي تفرزها هذه السياقات تعطينا تنبؤات معرفية كثيرة تحيل كلّها على أن الحدث قد يؤول استعاريا إلى قراءة منفردة تنظر إليه كأنه نشاط أو إنجاز أو حالة أو إتمام ، بل هو كذلك إذا كانت القوة الاستعارية التي تنظر إلى الحدث في عموميته نسقا زمنيا محيلا على الكتابة أو الجري أو الربح . . في حين أن ذلك يخضع لحوسبة ذهنية تجعل المخاطب يدرك ضمنيا أن حدث الكتابة قد استغرق ساعة من الزمن دون أن يعمل على تجزئته إلى فترات أو فواصل جزئية ، بل ما يهمه (المخاطب) هنا هو فعل الكتابة في كلّيته . الأمر نفسه ينطبق على حدث الجري الذي من خلاله تم قطع ميل من المسافة في ساعة ، فنحن نؤول فعل الجري هنا استعاريا باعتباره كمّاً ، في حين أنه في الأصل مجزأ إلى نقط وفواصل . . . وهكذا .

إن التصميم الاستعاري الذي يملكه الجهاز المعرفي عند الإنسان يسهل بشكل كبير عملية إدراك الخطاب وتأويله ، بل إن الاستعارة في هذا المستوى من التحليل قد تشكل وسيطا معرفيا خارقا ينقل الخطاب من بعده الحرفي بإسقاط مضامين جديدة عليه ، فتأويل السياقات أعلاه يجعلنا نتصور كأن الحدث عبارة عن نقطة وصول نهائية أو نتصوره كأنه نقطة إحالية كبرى في ضمن التعداد الخطي للزمن ، الشيء الذي يجعلنا نقول في مقابل الأمثلة السابقة مثلا :

(٩) - أ- كتب الرسالة في سنة ٢٠٠٨ .

ب- سبق وأن قطعت المسافة في ساعة .

ج- توّج بالسباق في ملتقى باريس في السنة الماضية .

قد تجعلنا هذه المعطيات متفقين على أن النهج الاستعاري الذي يسلكه الإنسان في عملية الإدراك له جدوى دون الوقوف عند معالجة المعلومات اللغوية

(١) فاندلر زينو(٦٧) ، **الأفعال والأزمنة** ، ضمن دلالة اللغة وتصميمها ، ترجمة عبد المجيد جحفة ، دار توبقال للنشر ، ص ٧٢ ، ٧٤ .

الدقيقة المقدمة ، لأنه ، وبكل بساطة ، تمكننا الاستعارة من رؤية بعض مظاهر الواقع (التصور) بصورة تتولد عن الاستعارة نفسها ، فتكون بذلك المظاهر التصورية مظهرا استعارية في حدّ ذاتها ، منها تتولد وإليها تعود .

٢-٢- التصور الاستعاري للتسلسل الزمني.

إذا كانت المقاربات المتنوعة للزمن تبحث عن معالجته باعتباره ظاهرة ذهنية أو باعتباره جزءا من «الواقع» ، فإن المقاربة الأكثر تطرفا هي تلك التي قدمها «ايفانس(٢٠٠٤)» التي اعتبرت أن النسق الزمني عند الإنسان هو نسق بيولوجي نفسي ، وأن فكرة وجود تصورات استعارية خلف ذلك لا معنى له إذا لم نفسّر الواقع من زاوية الوقائع اللغوية الأكثر بساطة بطريقة محسوبة ، الأمر الذي دفعه إلى استخلاص أن النسق الزمني عند الإنسان بُنيّ تصوريا وفق نقطتي التقاء ، التقاء الذات بالحدث لتؤسس الإحالة المبنية على تحرك الذات ، أو نقطة التقاء الزمن بالذات لتؤسس الإحالة المبنية على تحرك الزمن ، إلا أن هذا الالتقاء لا يمكن أن يتم إلا من زاوية وجود سيرورة زمنية تفترض في الزمن أن يكون ذا بعد خطي تسلسلي الشيء الذي كان سببا في الدفع بنموذج معرفي ثالث أسميناه بـ«نموذج التسلسل الزمني»[1] .

تنبثق معطيات هذا النموذج من فرز مختلف الأنساق المعرفية التي حاولت أن تنقل التفكير في الزمن من حجرة الدماغ إلى السياق عبر وسيط اللغة ، فالكيفية التي نتصور بها الزمن هي التي تجعلنا نتفاعل مع الآخرين في بلورة إرسالية مقصودة ومؤولة وفق ما يقدمه النسق الاستعاري عند الإنسان ، وإذا كان الافتراض القائل بوجود تسلسل خطي للزمن ، فإن القبض عليه يفرض أيضا

(١)تعتبر الذات أهم إطار مرجعي يعتمد عليه في تحديد الإحالة ، إلا أن ذلك يتوقف على طبيعة العلاقة المفترضة بينها وبين المصفوفة الزمنية من جهة ، وبينها وبين الحدث من جهة أخرى ، مما قد يوسم لنا مجموعة من الإمكانات التي توفر لنا فرصة تقييم التجربة عبر التسلسل الزمني .

التسلح بكل الملكات التي تساعدنا على قراءته قراءة سُلّمية بناء على مجموعة من المؤشرات الاستعارية المحلية نحو :

(١٠) - أ- يتدفق الوقت بسرعة .

ب- ينساب الوقت بمرونة نحو المجهول .

ج- لا يمكن أن نوقف الوقت .

من البديهي أن تؤول هذه السياقات على وجود خلفية مرجعية لوقوع الأحداث المؤشر عليها بالتدفق والانسياب وعدم التوقف ، هي الخلفية التي نؤكد من خلالها أن الزمن عبارة عن سلسلة لا متناهية من التدفقات ، تنساب بنا بلا هوادة أو توقف ، فانسجام التدفق / الانسياب / عدم التوقف . . . مع المقتضيات السياقية للزمن يدفعنا إلى بلورة تصور يربط بينها بواسطة الاستعارة ، فالسمات التحتية للتدفق والانسياب وعدم التوقف يجب أن تنسجم مع مكونات من قبيل : الماء ، الهواء ، الفضاء . . . كلّها مكونات محكومة بفعل السيرورة ، الشيء الذي يجعل من خلفياتنا التصورية قابلة أن تُربط مع مكون رئيسي من قبيل الزمن الذي يخضع هو الآخر لنفس الفعل (السيرورة) ، ومن تم كان الانسجام التسلسلي الذي يجعل من السياقات السابقة جملا مقبولة نحويا ودلاليا بناء على الاستعارة .

تقول العادة أننا نتصور الزمن في شكل وحدات متسلسلة من الأيام والأحداث والكيانات . . . هو التسلسل الذي يُفترض أن نقابله استعاريا بالحيّز المكاني الذي يؤطره ، الشيء الذي ينعكس على طرق تفكيرنا . إذ غالبا ما يتم التأشير على ذلك بواسطة محدد مرجعي نحيل من خلاله على الزمن كأن تقول مثلا : «أحتفل بعيدي ميلادي كلّ سنة» . «أزور باريس كل شهرين» . «أتزوج مرّة في العمر» .

ما يجمع بين كل هذه السياقات هو قابليتها أن تجعل من الذات إحالة مرجعية زمنيا ، إلا أن التأمل أكثر في محتوياتها القضوية تفرز دلالة عميقة تتمظهر في أن الاحتفال بعيد الميلاد وزيارة باريس والتزوّج كلّها مؤشرات تحيل

في حدّ ذاتها على حدث مرجعي مرتبط بوجود ذات ، إلا أن النهج الاستعاري يعبّر في الأصل عن سيرورة زمنية وعن تسلسل زمني يجعل من الذات قارئة جيّدة لحدث الماضي والحاضر والمستقبل ، وبالتالي فإننا نفكر في الزمن وكأنه مترابطة لا متناهية من الأحداث تتدفق بنا من الماضي نحو المستقبل ، بل إننا قد نتصور أننا عندما نعبّر عن الزمن وكأننا نعبّر عن الذات في إحالاتها المختلفة ، بل إن العكس هنا هو الصحيح إذ نعبّر عن الذات ونحن نحيل عن تسلسل زمني مفترض .

إن الزمن الذي تم تصوره هنا هو زمن الأحداث وليس مجرد زمن فقط ،لأن مثل هذا التصور لا يمكن أن يطرح بوصفه تحصيل حاصل لأنه زمن حدث ما محدد ، محصور ومقيّد بالزمن والمكان ، الشيء الذي نرفض من خلاله أيّ تقسيم للخط الزمني إلى مراحل بقدر ما ندعم أن يتم ذلك بناء على الأحداث المؤرخة في الذاكرة .

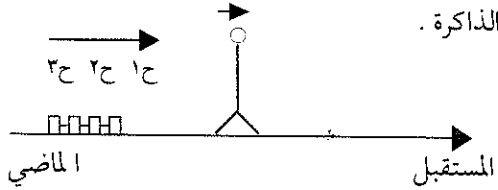

شكل١ : طبيعة الأحداث المؤرخة في الذاكرة

ما يجعل من منظومتنا التصورية بنية استعارية محضة هي الأولويات التي نملكها في دواخلنا ، والتي تسوقنا نحو إدراك منطقي يجعل من الأحداث التي تقع خلف الذات بمثابة أحداث التجربة الذاتية ، بل قد نستعير هذه التجارب في رسم الخط الزمني الخاص بنا ، فتكون القراءة المثلى لهذا التسلسل ذات وجهتين محددتين تنطلق الأولى من (ح١) إلى (ح٣) ، أو من(ح٣) إلى (ح١) وكلا التصورين صحيح ، بحسب التراتبية الخطية التي تعطي الأولوية للحدث الأقرب أو الأبعد إلى الذات من حيث الوقوع . بالتالي تكون هذه الأحداث بمثابة أوليات تجريبية تساعدنا على تأريخ مسارنا الزمني والقبض على بعض من جزئياته .

٢-٢-١ - التصور الاستعاري للمصفوفة.

إذا كنا ننظر إلى النسق التسلسلي بوصفه مجموعة من الأحداث التي يتم قراءتها على أساس أنها إطارات مرجعية خطية ، فإن المصفوفة تنظر إلى هذا الخط التسلسلي بوصفه زمنا مطلقا لا بداية ولا نهاية له . بمعنى أن تصورنا الاستعاري للمصفوفة يدفعنا إلى تجريد الزمن من كل الأحداث التي تقع على خطه والنظر إليه بوصفه كيانا عاما قابلا للقياس والتمييز .

المصفوفة (The Matrix) بهذا المعنى كيان ثابت وموحد يملك كل مؤشرات القياس وكل مؤشرات التغيير ، ولإدراك ذلك ننظر في السياقات التالية :

(١١) أ -لا يمكن لنا أن نحدّ من تدفق الزمن .

ب - لا نهاية للزمن .

تعد الغاية المشتركة بين كلّ هذه السياقات إحدى أهم المؤشرات التي تساهم في تشكيل تصور فعّال حول الزمن ، فارتباطها بالحركة يعد مسألة جوهرية في بناء وتشكيل التصور ، وهو التصور الذي يتماثل بشكل كبير مع ما قدمه «نيوتن» حول مسألة «الزمن المطلق» وهو تدفق لا علاقة له بالمؤثرات أو المؤشرات التي يمنحها العالم الخارجي ، إذن فنحن أمام حركة إنسيابية تقودنا نحو اللانهاية ، فعدم وضع حد لتدفق الزمن في المثال الأول يعدّ مسألة تجريبية أكثر منها تجربة فيزيائية ، فنحن ندرك ونتصور ذلك قبل أن نعرف ونتعرّف على النظريات الفيزيائية حول المسألة . لذلك فإننا نستند على كل الأفعال المتخيلة استعاريا للتعبير عن الزمن من هذه الزاوية أو الوجهة ، الشيء الذي ينسجم بشكل كبير مع ما هو مقدم في المثال الثاني ، إذ غالبا ما نتصور الزمن بوصفه كيانا ممتدا لا يمكن أن نحدّ من قدراته على اختراقنا واختراق أجوائنا الخاصة ، بل اختراق دواخلنا التي تعدّ خواصنا التي لا يمكن لأحد أن يفعل بها ذلك . بخلاف البنية : «مازال الوقت أمامك طويلا» . إذ نصادف أننا أمام تصور آخر مختلف له علاقة «بالمدة المطلقة» وهي تقارب بشكل كبير مسألة «الزمن المطلق» ، إلا أن فرصة تدارك الأمر مثلا ، تفتح مجالا أوسع لاعتبار أن التأويل أو

القراءة المثالية لـ«وقت طويل» قد تنسجم مع «المدة المطلقة» المفتوحة على مجال زمني غير محدود .

إن ما يجعل المصفوفة الزمنية متمايزة عن التسلسل الزمني هي تلك الاعتبارات الاستعارية الداخلية المبنية على مسألة التجربة ، فإذا كان التسلسل الزمني يعطي أولوية كبيرة إلى «الحدث» باعتباره إطارا مرجعيا أو قوة إحالية كبرى ، فإن المصفوفة ، في مقابل ذلك ، تمنح قوة استعارية كبيرة إلى «الحركة» باعتبارها مؤشرا قويا على اللانهاية وعدم المحدودية في الزمن ، وهو الأمر الذي تبيّنه السياقات التالية :

(١٢) أ- لا نسبح في الزمن مرتين .

ب -يزحف الوقت بنا نحو المجهول .

ج- يصحبا الوقت معه إلى اللانهاية .

د - يسرع الوقت بنا نحو الهاوية .

إن القوة الاستعارية التي نمنحها للزمن من خلال توظيف أفعال من قبيل : يزحف ، يصحب ، يسرع . . . تجعلنا ندرك أن النسق الداخلي لهذه الأفعال يبنى على الامتداد ، هو الامتداد الذي لا يمكن أن يأتينا من التركيب ولا من الصرف ، بل إن العنصر القوي في بنائه ينسجم مع الدلالة التوافقية[1] التي تربط بين السياق التركيبي والسياق الدلالي .

تشترك كل الأفعال الموظفة في الأمثلة أعلاه على وجود حركة امتداد غير محدودة بزمن أو حدث أو لحظة معينة ، لذلك فعندما نريد أن نعبّر عن المصفوفة ، فإنّنا نعبّر عنها استعاريا بوجود فعل الحركة الذي لا تتم مناظرته في البنية السطحية للأفعال ، بمعنى أن هناك مجموعة من العناصر التصورية غير مكشوفة في التركيب ، لكنها تأخذ مكانا لها بشكل قوي في التمثيل

(١) للاطلاع أكثر عن القيود الدلالية التوافقية يرجى العودة إلى محمد غاليم (١٩٩٩) ، المعنى والتوافق ، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، الرباط

الاستعاري للكلمة ، فالكلمة وجه مكشوف داخل التركيب تحمل مجموعة من الذرّات الدلالية المنصهرة داخله ، وعليه ، فإن الكلمة في مستوى من مستويات التحليل عبارة عن بنيات يتم دمجها معجميا (Lexical insertion) عبر آلية الإصهار (Fusion)[1] ، فالبنية الدلالية التي يكشف عنها الوجه الأول أو الصادم للكلمة أغنى وأعمق بكثير من المستوى البسيط الذي تظهره ، فهي وجه خدّاع يجعل الكثير من السمات الداخلية التي لا يتم الكشف عنها إلا عندما نستعين بآليات كاشفة وخارقة مثل الاستعارة . بهذا المعنى ، تعدّ الاستعارة قوّة كشف للسمات الداخلية التي نستحضرها بوعي أو بدون وعي لكنّنا ندركها من خلال النسق التجريبي الذي نملكه جميعا ، وإذا لم يكن الأمر ذا بعد صائب لكانت كل البنى الموظفة أعلاه مثلا بنى لاحنة (A-grammatical sentence) ؛ أي أن فعل الزّحف أو الاصطحاب لا يمكن أن ينسجم مع كيان مجرد مثل الزمن . فلولا الاستعارة ولولا التجربة مع المحيط زمنيا ، لما أمكننا أن نولّد من أنساقنا اللغوية سياقات مماثلة لما هو مقدم أعلاه .

إن الانطلاق من المصفوفة لبناء النسق الاستعاري للزمن مسلك مبني على أساس الحركة الممتدة ، صحيح أن الأنساق التركيبية والدلالية تبني بنيات زمنية مختلفة في اللغات الطبيعية ، لكن استنباط المحدودية والحركة التي تنتظم في إطار هذه الأنساق تحتاج إلى مستوى معرفي يمكننا من دراسة مدى الانسجام أو التوافق الذي يجعل من تخصيص السمات لأفعال الحركة ينسجم مع المصفوفة ، ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا من خلال استحضار الاستعارة باعتبارها سلوكا داخليا من شأنه أن يساعدنا على كشف ذلك التوافق المنشود بين التركيب والدلالة . من جهة ، وبين الدلالة والاستعارة من جهة أخرى .

(١) للاطلاع على هذه المعطيات يرجى العودة إلى كتاب «المقارنة والتخطيط» «للفاسي الفهري» (٩٨) ، أو «البرنامج الأدنى» للتشومسكي (٩٥) ، إذ يفترضان في مسألة الدمج المعجمي أن كل كلمة في المعجم تحتوي على الكثير من السمات المصهرة داخلها بصورة محوسبة ومنطقية مثلا الفعل «لعب» يمتلك سيمات معجمية مصهرة داخله من قبيل [+متعدي] ، [+حدث] ، [+ زمن] ، [+ محور] . . .

٢-٢-٢- استعارة الزمن/ منفذ-

لنتأمل السياقات التالية :

(١٣)- أ- يتدفق/ ينساب بنا الوقت .

ب- يزحف الوقت بنا نحو اللانهاية .

إن ما يؤشر على أن هذه السياقات متمايزة يتمظهر في تلك الخلاصة التي استنتجناها سالفا والتي أكدنا من خلالها أن (١٣أ) تؤشر على التسلسل الزمني وبالتالي ارتكاز تأويلها الاستعاري على الحدث ، في حين أن (١٣ب) تؤشر قراءتها على الحركة ، إلا أن الهدف من إيراد هذه البنى هو اتفاقها جميعا على وجود كيان نؤشر من خلاله على الحدث من جهة ، وعلى الحركة ، من جهة أخرى(حركة التدفق/ حركة الانسياب/ حركة الزحف) . هو الكيان الذي يتم التعبير عنه بالمنفذ ، منفذ للحركة ومنفذ للحدث ، إلا أن المنفذ في حقيقة الأمر لا يمكن أن ينسجم مع الذات بقدر ما ينسجم مع الزمن في حدّ ذاته ، وهو الأمر الذي نكشفه من خلال السياقات التالية :

(١٤)- أ- زمن منتقم جبّار .

ب- الزمن طبيب جرّاح .

ح - الزمن وحش كاسر .

ينتمي المنفذ إلى حقل واسع من المعطيات ، حقل يضم العديد من السمات الزمنية المحايثة للمحمولات المعجمية المجرّدة من السمات الزمنية الداخلية ، ومجرّدة أيضا من التفاعل الموجود بين الهندسة الزمنية الداخلية للمحمولات مع السمات الحالية للمركبات . فدلالة المحمولات المؤشر عليها أعلاه مثلا ترتبط بشكل كبير بالهندسة التي تمنحها للحقول الدلالية وبالآليات التفكيكية للبنيات المعجمية للأفعال . فالمنفذ بهذا المعنى ، له مجموعة من الإسقاطات الاستعارية التي يمكن مبدئيا توزيعها على

جهتي الحدث والحركة[1] .

إذا كان للحدث قوة إحالية كبرى في استقراء التسلسل الزمني ، فإن الحركة قوة امتدادية نؤشر من خلالها على المصفوفة ، إلا أن القاسم المشترك بين الجهتين هو حاجياتهما التأويلية إلى منفذ (ذات/ كيان) يملك سلطة كبيرة في تنفيذ ما يقدمه السياق . فإذا تأملنا التركيب في (١٤أ) سندرك أن من سينفذ فعل الانتقام هو الزمن ، وفي (١٤ب) أن من سينفذ فعل التطبيب هو الزمن ، وأن الوحش الكاسر هو الزمن في (١٤ح) فيتم ، من خلال كل هذا ، بناء العديد من التصورات الاستعارية التي نتصور من خلالها الزمن مثل الطبيب أو الوحش أو المنتقم ، إلا أن تنفيذ ذلك لا ينحصر في مدة معينة ، كما لا ينحصر في لحظة أو فترة محددتين ، بل إن ما سيُنفَّذ مفتوح على المطلق من جهة ، ومفتوح على القيام بالحدث من جهة أخرى ، بمعنى له قابلية التأويل على الحركة والحدث ، فيكون المنفذ ، بهذا المعنى ، الوسيط الذي يربط بين الحركة والحدث استعاريا ، فمن أين لنا بكلّ هذه القوالب التأويلية؟

إذا كان الإنسان يملك الكثير من المؤشرات الزمنية التي استقاها من التجربة ، فإنه يملك أيضا العديد من الوسائط التي تسمح له بتوليد العديد من السياقات المقبولة ، هي السياقات التي تسمح للأنساق اللغوية بأن تؤول بناء على الربط المنطقي الذي يجعل من الزمن كيانا يؤثر فينا ، بل له قابلية أن يصنع

(١) **جهة الحدث** : على مستواها يتم تحديد القدرة التأويلية للمنفذ من خلال قابليته للقيام بالحدث ، بل قابليته لكي ينساب ويتدفق وفق ما يتطلبه السياق ووفق ما تتطلبه الإرادة ، بمعنى أدق قد يحمل المنفذ قوة توقعية أو إحالية كبرى تجعل من الحدث إطارا مرجعيا في قراءته .

جهة الحركة : هي الجهة المسؤولة على فرز كل أنواع الحركة في عموميتها دون أن تكون هناك مؤشرات على حصره أو الحد من تدفقه ، مما يجعل من المنفذ منسجما مع مجموعة من الأفعال من قبيل : يزحف / يصطحب . . . فالزمن بنية مطلقة مفتوحة على كل شيء .

فينا ما يشاء ، إلا أن إلصاق هذه السمات بالزمن لا يمكن أن يكون وليد الصدفة ، كما لا يمكن أن يكون أمرا اعتباطيا ، بل هناك تصورات أولية كامنة فينا ، من خلال التجربة ، تسمح لنا بأن نضع الزمن في صورة الطبيب والمنتقم والوحش ، فلولا إدراكنا أن الزمن يملك سيرورة تحولات دلالية مقيّدة ، لما أمكننا أن نستعير من الطبيب والمنتقم والوحش سمات التطبيب والانتقام والوحشية لكي تتطابق استعاريا مع الزمن ، لأن الهندسة الداخلية للاستعارة لا يمكن إلا أن تتطابق مع تصور المنفذ داخل مجال داخلي محصور ومقيد بسمات خاصة ، وينبني القصد هنا على أن السمة الموجودة في البنية الزمنية لصورة المنفذ مالكة للتخصيص الاستعاري المحدد اعتبارا أن السياق يقتضي تفعيلا لكلّ السمات وجعلها تبدو مناسبة لرسم تأويل استعاري ملائم ، إلا أن هذا التأويل لا يمكن إطلاقا أن يكون نتاجا لأزمنة نحوية . وإنما يشتق المنفذ بآليات تركيبية تؤلف بين المحتوى الزمني الموجه بدلالة معجمية والمحتوى القضوي الذي نرمي من خلاله إلى قصدية المنفذ . فيتحول الزمن ، بهذا المعنى ، من بنية مجرّدة إلى قوة فاعلة تنفذ وتؤثر في كل شيء ، بل إن الزمن يتحول إلى طبيب إذا تعلق الأمر بالجراح ، وإلى منتقم إذا تعلق الأمر برد التأثر ، وإلى وحش إذا تعلق الأمر برد الافتراس . كلّها مهام تحتاج إلى خبرة في تأدية الواجب وإلى مستوى عال من الاحترافية والتجربة والخبرة في تنفيذ المطلوب .

٢-٢-٣-استعارة الزمن/ بضاعة.

تشتغل معظم المقاربات المتنوعة للزمن عن معالجته باعتباره شيئا مجردا ، وربما أن المقاربة الأكثر انحرافا هي النظرية التي تحدث عنها «لايكوف وجونسون» (١٩٨٠) في عملهما '«الاستعارات التي نحيا بها»' واللذان تحدثا عن إمكان ربط الزمن بالعديد من التصورات من قبيل : [الزمن/ مال] ، [الزمن / سفر] . . . وهي التصورات التي تعكس الطبيعة الاستعارية لتصوراتنا في علاقتها بسلوكاتنا اليومية ، وقد بيّنا أن هذا الأمر قد تجسّد في مجموعة من مجالات

الحياة ، في التسعيرات التليفونية ، أجور الساعات ، وتسديد الدّيون ، وهي ممارسات جديدة نسبيا في تاريخ الجنس البشري[1] ، هي اعتبارات نفهم الزمن من خلالها ونعيشه باعتباره شيئا يصرف ويقاس ويستثمر بصورة جيدة ، إلا أن هذا الاستثمار أو التصرّف يشكل دافعا مهمّا لكي نعتبر الزمن بضاعة ذات قيمة ، فهو مورد محدود من حيث الكمّية ، نستغله لتحقيق مآرب لنا ، وهو الأمر الذي تبينه التراكيب التالية :

(١٥)- أ- استغل كلّ دقيقة من عمرك .

ب - وفّر وقتا لعائلتك .

ج - أضعت وقتا طويلا في اللعب .

د - ليس لدي وقت كافي لأمنحك إياه .

فإذا كنا نتصور الزمن بهذه الطريقة ، ونعبّر عنه بصورة تجعل منه بضاعة أو موردا أو مالا ، فإننا نستطيع دائما أن نجعل من الزمن سهما يتداول في بورصة الحياة ، له قابلية الربح والخسارة ، بل له قابلية البيع والشراء ، وكأن الزمن بهذا المعنى ، سلعة تتحدد أهميتها بناء على قيمتها .

عندما نتأمل كل السياقات الواردة أعلاه نستشعر بعدا تصوريا عميقا يربط الزمن بالبضاعة أو السلعة ، بل يربطها بكل الموارد القابلة للتداول مما يعطي الانطباع أننا أمام تصورات استعارية غالبا ما تستخدم في حياتنا اليومية باعتبارها تكرس لتجربتنا مع المال ، والوسيلة المثلى التي تجعل من تصورات الإنسان تصورات ثقافية تستلزم شرطا ضروريا وكافيا مفاده أن كل تصور زمني ينظر إليه باعتباره موردا ، فإنه يستلزم ، بالضرورة ، أن الزمن بضاعة ثمينة .

إن التصور الذي جعلنا ننتج عبارة من قبيل (١٥أ) هو التصور نفسه الذي

(١) للاطلاع على الدور الذي لعبه الوقت في تغيير مسار حياة الإنسان يرجى الاستعانة بؤلف : نظام الزمان لكرستوف بوميان في نسخته المترجمة إلى اللغة العربية عن المنظمة العربية للترجمة ، بيروت (٢٠٠٩)

جعلنا نتصور الزمن باعتباره شيئا قابلا للاستغلال ، بل إنه التصور الذي جعلنا ننظر إلى الزمن باعتباره تجارة قابلة للاستثمار يجب علينا استغلاله بكيفية جيدة حتى نتمكن من الاستفادة منه أكثر . فالدقيقة من هذا المسار الزمني الطويل لها قيمة كبرى إن لم يتم استثمارها واستغلالها بطريقة مثلى .

توفير الزمن في (١٥ب) يجعل منّا نتصوره باعتباره مالا ذا قيمة كبرى يجب ادّخاره للوقت المناسب ، إن هذا الادّخار هو تصور استعاري مكننا من النظر إلى الوقت وكأنه حزمة مالية يجب توفيرها حتى يتسنى لنا استغلالها في وقت الشدة ، وهو أمر معكوس بالنظر إلى السياق المقدم في (١٥ج) الذي ينصحنا بعدم ضياع الوقت في اللهو ، بل إنه يقدم لنا تصورا سلبيا إن نحن لم نتمكن من استغلال الوقت فيما يعود علينا بالنفع دون التمادي في ضياعه .

إذن ، فالمسؤولية والإحساس بقيمة الوقت دافعان أساسيان يقودان الإنسان إلى ضرورة عدم ضياعه فيما لا يعود بالنفع عليه ، وعوض أن نضيّع الوقت يجب أن نمتلكه ونتحكم فيه وفي استغلاله ، وهو الأمر الذي ينسجم مع السياق المقدم في :(ليس لدي وقت كاف لأمنحك إياه) الذي يسلط الضوء على تصور مثالي للزمن ، خصوصا ذلك التصور الذي يعتبره شيئا مملوكا لنا ، قد نمنح منه ما نريد ونترك منه ما لا نريد ، بل إنه عبارة عن خزينة مالية نتصرّف فيها على قدر مستطاعنا ، ولا يمكن أن نعطي للآخرين منه إلا عند الضرورة ، هذا التصور المثالي هو تصور استعاري يقابل بين الزمن من حيث بنيته التجريبية ، وبين الملكية باعتبارها شيئا منسوبا لنا .

إن النسقية التي تسمح لنا بالقبض على مظهر من مظاهر تصور ما حول الزمن ، هي نفسها التي تجعلنا نلائم بين الزمن والبضاعة ، فإذا كان الزمن ثروة هائلة من الدقائق والساعات والشهور والسنوات ، فإنه يجب علينا أن نعمل على استغلالها واستثمارها وادخارها وعدم الاستهانة بها ، وألا سنضيع منها الشيء الكثير لمحدوديتها ومحدودية كميّتها بالنظر إلى الفترة التي سنعايشها فيها ، لذلك يتم مقابلة (الدقائق ، الساعات ، الشهور . . .) بأفعال من قبيل (استثمر ،

ادّخر ، وفّر . . .) ممّا يعطينا تشكيلات استعارية منفردة تنبني من تجربتنا معه واحتكاكنا بمجرياته التسلسلية/ الخطية حتى نصل إلى درجة تصورنا وكأنّنا نمتلك تلك الساعات والشهور لنتمكن من إعطائها ومنحها وضياعها ، بل قد يصل الأمر إلى الثناء والشكر على إعطاء جزء منها للآخرين أو حتى إقراض كميّة منها نحو :

(١٦)- أ -أعطني العشر دقائق التي منحتك إياها .

ب - امنحني خمس دقائق من وقتك .

ج - أقرضني بعضا من وقتك .

د- وقتي ثمين لا يمكن أن أمنحك بعضا منه .

هـ -أعطني دقيقة لأوضحك لك الأمر .

امتلاكنا لهذه القدرة للتصرف في الوقت هي سلطة واهية ، سلطة نتصور من خلالها أنفسنا ملاّكا حقيقيين لشيء مجرد لا نملكه أصلا . إلا أن هناك العديد من الدوافع والحيثيات التي تجعلنا نتصور الزمن بهذه الطريقة ، بل إن هذه الدوافع ترتبط أشد الارتباط بالسياق أو النسق الاستعاري الذي نملكه الذي من خلاله نربط بين كيان مجرد وبين قابليته لتحقيق لذلك ، قابلية أن نمنح / نقرض/ نعطي منه قليلا أو نعترض على ذلك ، فهو بضاعة ثمينة ومورد هام وثروة هائلة يجب حسن استغلالها بطريقة جيدة .

٣-٢ استعارة نظام القياس الزمني.

إذا كانت بعض تصوراتنا تنظر إلى الزمن باعتباره ذا قيمة يجب حسن استثمارها ، فإن هذا الاستثمار مرهون بفترة زمنية محددة ، بل إن محدوديته الزمنية هي التي تدفع إلى عدم التفريط وضياع أي دقيقة من هذا المسار الزمني ، لذلك وجب أن ننظر إلى هذا الاستثمار بطريقة تجعل منه تصورا موازيا ترتبط قيمته بحجم الكميّة الزمنية الممنوحة من جهة ، أو بحجم الفترة (اللّحظة / الساعة / الشهر / السنة) الممنوحة من جهة أخرى ، فكان الاعتبار الأساس هو

وضع نظام قياس زمني يضبط المورد بالفترة .

إن هذا التصور هو الذي حوّل الثقافة البشرية وجعلها ثقافة مبنية على حوسبة الدقيقة تمنح الأجر بناء على المردودية داخل سياق زمني محدد ، هو أمر تبينه السياقات التالية :

(١٧)- أ- أتقاضى أجرا عن ثماني ساعات من العمل يوميا .

ب- منحتني المؤسسة البنكية خمس سنوات لتسديد الدين .

ج -رصيدي الإضافي هو أربع ساعات من المكالمات .

د -يعطيني القانون الحق في عطلة شهر كلّ سنة .

يمدّنا الزمن بأساس ثري جدّا من التصورات لفهمه وإدراك المدى الذي نؤشر عليه ، إلا أن الأمر لا يكفي ، فتجربتنا مع العالم الخارجي والمحيط تعطينا أساسا إضافيا للفهم يتعدى خطوات الإدراك البسيط الذي يعتمد على النظرة القاصرة التي يمدنا بها المدى . إن الفهم الجيد لتجاربنا يسمح لنا باختيار العناصر الممكنة لمعرفة القياس الزمني ومعالجته وفق أنظمة دقيقة ومحوسبة ، هي الأنظمة التي تمكّننا من وضع قياس زمني دقيق نقبض من خلاله على الفترة/ المدة ، باعتبارها أزمنة مطلقة نسبيا ، بل يمكّننا أيضا من ضبط الوثيرة الزمنية بالدقيقة والساعة واليوم والسنة . . . باعتبارها أزمنة مقيّدة ومحدودة . لذلك يمكن أن نترجم السياقات الواردة أعلاه على النحو التالي :

الحدث		الوقت
العمل اليومي	←	ثماني ساعات
تسدد الدين	←	خمس سنوات
الرصيد الإضافي	←	أربع ساعات
العطلة السنوية	←	شهر في السنة

تتباين الأوقات والأزمنة بحسب طبيعة العمل المراد إنجازه ، فإذا كانت ثماني ساعات وخمس سنوات وأربع ساعات والشهر تحيل على أزمنة محددة ،

فإن عملية ضبطها جاء مرهونا بحدث معين لا يخضع إلى التأثير المحدد ، بل إنه يخترق الحاضر بصورة إرادية فيها الكثير من الاستسلام والخضوع ، ممّا يجعلنا نفهم أن نظام القياس الزمني عملية مبنية على تنظيم الحياة العامة ممّا يتلاءم والمنظومة الاقتصادية العالمية . فنحن ، إذن ، نتقاضى أجرا عن المدة التي نعمل فيها ، ونستفيد من الرصيد الإضافي للمكالمات حتى أربع ساعات ، ونستفيد من عطلة شهر كلّ سنة . . . وهكذا .

من المهم أن نفهم أن البنية الاستعارية التي تدخل في إطار النظام الذي نعتمده في القياس الزمني وضبطه تجعلنا نتصور أن الأجر الذي نتقاضاه هو عن ثماني ساعات من العمل ، في حين أننا نتقاضى أجراً عن أزمنة لا تكرر ، عن أزمنة مجردة لا نحققها إلا من خلالنا نحن ، من خلال أفعالنا ، أعمالنا ، أحداثنا ، فلا يمكن أن نعتقد أننا نسبح في ثماني ساعات بشكل متواصل قياسا على أننا لا يمكن أن نسبح في النهر مرتين ، وهكذا بالنسبة للرصيد الإضافي وتسديد الدين والعطلة السنوية .

وما يعمق التباس نظام القياس الزمني هو ذلك الارتباط الذي يوجد بين هذا النظام وبين مجموعة من التصورات الأخرى من قبيل التواتر والحركة ، ولتوضيح ذلك نتأمل السياقات التالية :

(١٨)- أ- أقرّت الحكومة بضرورة تحريك الساعة نحو الأمام ابتداء من الأحدالأخير من أبريل بستين دقيقة .

ب- تنطلق المقابلة في ٣٠ :٢٣ بتوقيت مكة ٣٠ :٢٠ بتوقيت غرينتش .

ج- يقترب الوقت من المساء .

د- تشير الساعة إلى العاشرة والربع .

هـ- تشير الساعة إلى العاشرة إلا ربع .

يصعب ، من حيث المبدأ ، الانتباه إلى أن هذه السياقات تخفي شيئا ما استعاريا ، أو حتى الانتباه إلى أن هناك استعارة أصلا ، هذه التراكيب المتجذرة

فينا ، متجذرة في الطريقة التي تواضعنا عليها ، متجذرة في طرق التفكير اللغوي ، إلى درجة أنه قد يصعب أحيانا أن نفترض أنها لا تعكس الحقيقة ، والنتيجة أنه حين ننظر إلى ما تقتضيه الاستعارة نكتشف أنها تحكي أكثر ما تفصح عنه . على اعتبار أنه إذا خرجنا من مجال طرق التفكير الضيق قد نجد أنفسنا نقبض على معطيات جديدة لها دلالات مستقلة وثابتة ، (دراسة الأمثلة مباشرة) .

لتحليل التراكيب مجتمعة ، رغم كونها ذات أنماط لغوية متقاربة ، نقترح نظاما افتراضيا واحدا يتمحور أساسه حول بنية الزمن ، ويعتبر أن النسق الزمني الذي يمتلكه الإنسان يمكنّه من وضع نظام قياس دقيق يعتمد أشدّ الاعتماد على فعل الحركة ، فإذا كان الإنسان مهووسا منذ القديم بتوزيع يومه إلى فترات متباينة ، فإن ابتكار الساعة قد حوّل هذا الهوس إلى حقيقة ، وهي الحقيقة التي يفترض من خلالها الإنسان أنه قد قبض على توزيع يومه بصفة حقيقية ومتوازنة ، بل استطاع أن يضع لذلك خطا فاصلا لتوزيع التوقيت العالمي بين الدول بصفة عادلة تنسجم مع موقعها من خط غرينتش .

فَحين ننظر إلى البنية في (١٨أ) نجد أن ضرورة تحريك الوقت بساعة قد ارتبط بفعل الحركة ، هو الفعل الذي نفسّر من خلاله العديد من التصورات المتباينة التي تمكننا من الانسجام مع سياق العمل / النوم / الراحة . . . إلا أن هذا القياس قد يختلف أو يتباين مع البنية (١٨ب) التي تفرض علينا أن نساوي في عملية توزيع الوقت بين 23h30 بتوقيت مكة وبين 20h30 بتوقيت غرينتش ؛ أي أن متابعة المقابلة مباشرة يجعل من الساعة الحادية عشر والنصف مطابقة للساعة الثامنة والنصف ، علما أنّنا أمام مجالين جغرافيين مختلفين تماما ، مختلفان بالنظر إلى نظام القياس الزمني الذي اعتدناه في تحديد الوقت . إلا أنهما قد يبدوان في انسجام تام أو في تطابق يماثل بينهما بالنظر إلى الحدث (المقابلة) ، لذلك ، فإذا أردت أن تتابع المقابلة فلابد أن تحرك الساعة إلى الأمام بثلاث ساعات ونصف لكي تتمكن من إنجاز حدث متابعتها مباشرة ، أما إذا

كان الزمن يخترق الذات ، فإن البنية المجسدة في (١٨ج) تجعل من المساء شيئا متموقعا في الأمام فوجب تحريك البصر أو الذات إليه (المستقبل) حتى نستطيع فرز معطى من قبيل «يقترب وقت المساء» . بل إن الأمر نفسه ينطبق على(١٨د) و(١٨هـ) حيث أن حركة عقرب الساعة بالنظر إلى البصر هي التي تعطينا تمثلا دقيقا أننا أمام العاشرة والربع أو العاشرة إلا ربع . باعتبارهما زمنين مختلفين بالنظر إلى «الحرف» الذي غيّر من التوقيت بشكل جدري .

بحسب هذه المؤشرات ، نفهم «الزمن» في صورة نظام قياسه انطلاقا من التصورات الاستعارية التي نعتبرها جزءا مهمّا في بناء الأنساق اللغوية على اعتبار أن التصور الذي يقود نحو تقسيم اليوم إلى دقائق أو ساعات ما هو إلا استنتاجات توصل إليها الإنسان من أجل فك لغز الزمن ، وإضافةً كيفيّة نُبنين من خلالها النسق الزمني على الرغم من أننا نبنين في الحقيقة كيانا مجرّدا واحدا موغلا في التجريد ، ولفك هذا التجريد نضطر إلى بناء أنساق الزمن عبر مجموعة من التصورات الاستعارية التي تجعل من السادسة تشير إلى فترة الصباح والثانية عشرة إلى منتصف النهار والرابعة إلى بعد الزوال ، و(00h00) إلى منتصف الليل ، وهكذا . . .[1]

هذه الاعتبارات البسيطة تعطينا دليلا أننا في حاجة ماسة إلى الاستعارة

(١) كلّ هذه التصورات أوهام بشرية صنعها لنفسه لكي يقرّب المسافة التجريبية بينه وبين شبح الوقت ، وإلا فما معنى أن نجعل كلّ ثقافة من نظام قياسها للزمن نظاما مختلفا خاصا بها ، فالمسلمون مثلا يقسّمون يومهم بناء على مواقيت الصلاة ، وهي مواقيت تختلف تماما على ما تخبرنا به الساعات والدقائق ، فالصبح يؤشر على أننا أمام الفترة الصباحية ، والظهر أننا أمام الظهيرة ، والعصر أمام الزوال ، والمغرب إلى الزوال ، والعشاء إلى المساء / الليل . وهو نظام قياس آخر لا يعترف بالساعة ولا يعيرها اهتماما ، على الأقل أنها مواقيت سابقة على اكتشاف الساعة ، والأمر نفسه نجده في العصر الوسيط حيث كان اليوم موزعا إلى فترات تحددها الكنيسة عبر قرع منبهات ضخمة تنبههم بمواقيت يومية محددة . . . وهكذا .

لكي نتوهم أننا نقبض على الزمن ، ولكي نشفي فضولنا في أننا نتمكن من الوقت ونسيطر عليه ، في حين أن العكس هو الحاصل ، الزمن يسيطر علينا بشكل قوي ، نتفاعل معه ونعمل فيه إلا أنه جبار ، منتقم ، طيب ، كاسر ، ولكي نحول بيننا وبينه ونعترف له بالقوة والجبروت نستعير ألطف التعابير حتى نتمكن من التفاعل معه والاستسلام له .

٣- التأويل الاستعاري لمقولات الزمن.

كيف يمكن أن نؤول الزمن؟ تبدو الإجابة عن هذا السؤال أنها لن تؤثر بشكل كبير عن استعمالنا للغة بالطريقة التي نريد التواصل بها ، إلا أن المشكل الذي نصادفه هنا هو مشكل تأويلي وليس مشكل معطيات ، فإذا كانت عملية التواصل اللغوي لها أهمية بالغة في تأطير السؤال ، فإن الناس يعملون على نقل المعلومات إلى بعضهم البعض من خلال التلفظ بأقوال معينة ، وهي الأقوال أو التراكيب التي تعبّر عن مقتضيات لا يمكن أن تكون صالحة للتواصل إلا إذا مرّت من امتحان التواصل ؛ أي أن مفعولها على المستوى التجريبي يجب أن يكون له معنى ، فما ليس له معنى لا وجود له على مستوى التواصل ، هو المقتضى الذي يفرز أحقية اعتبار الفعل التواصلي فعلا تأويليا ، إلا أن التأويل الذي نتحدث عنه ليس شيئا واضحا تماما ، وليس شيئا يسعفنا بشكل مباشر في فهم مشكل الزمن ، فقد نسند لجملة ما عددا من التأويلات التي قد تكون تعنيها ، ليفاجئنا السؤال : هل تشكل كلّ هذه اللائحة من معاني جملة واحدة أم إن تأويلا واحدا ينبغي أن يسند إلى هذه الجملة؟ ولماذا هذا التأويل وليس ذاك؟ وهل من بين كل المعاني المستنبطة المعنى الصحيح؟

٣-١- مشاكل في قواعد الإنتاج الاستعاري.

قد يكون من الصعوبة بمكان أن نقترح نظرية تأويلية للاستعارة خارج حدود التجربة ، فنحن ندرك دائما وجود تجليات تجريبية سابقة تعطينا مؤشرات

استعارية قوية ، فكما يؤكد «امبيرتو إيكو» (التأويل بين السيمائيات والتفكيكية) (٢٠٠٤) ، أنه بقدر ما يكون الابتكار الاستعاري أصلا ، بقدر ما يؤدي إلى خرق العادات السابقة ، فمن العسير جدّا ابتكار استعارة جديدة استنادا إلى قواعد معروفة ، ويؤكد أن كلّ محاولة تروم تحديد قواعد لإنتاج استعارات اصطناعية لن يترتب عنها سوى توليد استعارات ميّتة ، أو أقلّ تقدير استعارات تافهة ، فغالبا ما ينتج المتكلم استعارات عن طريق تداعيات فكرية لا يمكن التحكم فيها[١] .

الواقع أننا نفصح دائما عن مجموعة من المقتضيات التي تساعدنا في عملية الكشف عن الطرق الممكنة التي نتفاعل بها مع العالم والمحيط ، بناء على مجموعة من الخطاطات التي تتكون في أذهاننا نتيجة تواترها المستمر في تجربتنا ، وتشكل هذه الخطاطات أساسا جوهريا لبناء العديد من التأويلات التي تساهم في تشكيل المعاني وتحويل المؤشرات اللغوية إلى مؤشرات دالة ، تفكّ رموزها وتحقق عملية التواصل المرجوة ، فكلّ التصورات المكونة للاستعارة سواء أكانت تأويلية أم لا تعكس بشكل جلّي ذلك التفاعل الموجود بين المحيط الفيزيائي في العالم وبين الإنسان ، أو بصيغة أخرى ذلك التفاعل الذي يجعلنا نبنين الزمن وفق حاجياتنا ووفق ما تقتضيه الضرورة [٢] .

١٩٧-امبيرتو إيكو (٢٠٠٤) ، **التأويل بين السيمائيات والتفكيكية** ، ترجمة سعيد بنكراد ، المركز الثقافي العربي ، ص١٤٥ ، ١٦٥ .

١٩٨- بين «جاكندوف» إلى جانب «جونسون ولايكوف» و«ايفانس» أن الزمن مُبنيَن بمفاهيم فضائية دلاليا ، وأن تحديد الموقع الزمني (المسار الزمني / المدة الزمنية / اللحظة الزمنية) ، يتم بنفس الطريقة التي يتم بها التحديد الفضائي ، هذا التصور الذي يجعل من بنيتنا التصورية تُؤوّل الزمن وفق زاويتي نظر مختلفتين : الزمن ثابت ونحن نتحرك في اتجاهه ، أو نحن ثابتون والزمن يتحرك في اتجاهنا . ممّا يعطي الانطباع أننا نعمل على تأويل الكثير من السياقات الفضائية باعتبارها سياقات زمنية من قبيل : سألتقيك يوم غد ، انتظر مكالمتك بعد غدا ، سأسافر الأربعاء القادم . . . . وهكذا .

إن التداعيات الحرّة التي يملكها الذهن في عملية التأويل تجعل من التواصل الاستعاري تواصلا مرمّزا (Encoded) يجب فكّ شفرته ، بل إنه تواصل بالغ الحساسية بالنسبة للسياق ، فانتقاء حيّز استعاري دون آخر يتم فقط من أجل نقل المعنى ، لكنه يجعل من القارئ (المتلقي / المخاطب) مؤوّلا نموذجيا ، لهذا السبب فإن دراسة الاستعارة تعطينا فرصة جيّدة للبحث عن الفرق بين المعنى اللامتغير والمعنى المرمّز ، ممّا يعطي الانطباع أن تأويل الاستعارة تتحكم فيه العديد من القوى الداخلية وتحديدا المعطيات الثقافية ، ولنقُل المعطيات التي لها صلة بالتجربة ، إذ يظهر المعنى الاستعاري من خلال توظيف مجموعة من التداعيات التي ترافق العناصر اللغوية في ذهن مستعمل اللغة ، وهي التداعيات الراسخة التي تجعل التواصل الاستعاري تواصلا واعيا شديد الحساسية في السياق[1] .

فإذا كانت معظم الدراسات أو الأبحاث اللسانية (ايفانس ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٦) ، (لايكوف٩٣) (لايكوف وجونسون٨٠) ، قد حاولت أن تقارب الاستعارة من زاويتي نظر مختلفتين خصوصا عندما نتحدث عن مشاكلها ، فإنها قد وزّعت ذلك على مشكلين اثنين ، مشكل المعنى ومشكل التأويل ، واعتبرت أن مشكل المعنى كيان مستقل عن التأويل ، بل إن تحديد أيّ معنى استعاري يتطلب البحث عن التداعيات اللغوية والمعجمية والدلالية التي يتم التأشير عليها قبل الوصول إلى المعنى ، وأن المعنى الذي نحصل عليه جاء بعد ولادة قيصرية للكثير من الخلفيات الراسخة والمركّزة في الذهن ، في حين يبقى

(١) تحدث «لايكوف وجونسون» في مقدمة الاستعارات التي نحيا بها أن التصورات التي تتحكم في تفكيرنا ليست ذات طبيعة ثقافية وحسب ، بل تتحكما أيضا في سلوكاتنا اليومية البسيطة ، فتصوراتنا تبنين ما ندركه وتبنين الطريقة التي نتعامل بواسطتها مع العالم ، وبهذا يلعب نسقنا التصوري دورا مركزيا في تحديد حقائقنا اليومية ،فإذا صح أن نسقنا التصوري في جزء كبير منه ذو طبيعة استعارية ، فأنه يرتبط بشكل كبير بالاستعارة .

التأويل مستوى آخرَ أعلى درجة وأكثر تعقيدا ، خصوصا عندما يرتبط هذا المبدأ بالقراءة الجيّدة للمعنى مع إمكانية تفسيره وربطه بكل جزئياته الذهنية والثقافية ، وعليه فإننا نفترض أن بناء النسق الاستعاري للزمن لا يمكن أن تقوم له قائمة تواصلية إلا عندما يتم الربط بين المعنى والتأويل ، وأنّ بإسقاط أحدهما تسقط البنية الاستعارية تماما ، فالمعنى ملازم للتأويل ، والتأويل لا يمكن أن نفكّ رموزه اللغوية إلا عبر خطوة تجديد المعنى .

٣-١-١- مشاكل في التأويل-

إذا افترضنا أنّ جلّ المداخل المعجمية تعد جزءا من القدرة اللغوية للمتكلم ، فإنها تعدّ خاصية إنسانية مشتركة بين جميع المتكلمين ، وهذا تفسير يشرح التطابق الموجود بين المعنى الاستعاري والتأويل(Interprétation) ، إلاّ أن هذا الافتراض قد تعوقه مجموعة من التفاصيل خصوصا في عملية استعمال الاستعارة ، إذ لا يمكن أن نسلم بوجودها إلا عندما نملك القدرة على تجاوز كل ما هو شائع ونمطي في اللغة .

بيّن «أمبيرتو إيكو» (٢٠٠٤) أن التأويل الاستعاري عبارة عن خاصية التشاركية في التواصل اللغوي ، إذ لا يمكن أن يعدّ نتاجا دلاليا جاهزا مأخوذا من النظام اللغوي ، لكنه يعدّ نفسه ، نتاجا لعملية تأويلية منفصلة ، لذلك فإننا نفترض أن الاستعارة مشكلة تأويلية ، إنّها لغز كما أقرّ بذلك أرسطو ، فمعنى الاستعارة يظل دائما مفتوحا على عوالم تأويلية متعددة ، فوجب ألاّ نستنفذ معه كلّ ما يتعلق بالتصور على المستوى المعرفي ، لذلك فإننا نضطر للاتفاق مع ما قدّمه «بول ريكور(٢٠٠٤) في كتابه» (The Rule Of Metaphor)[1] خصوصا مع الجانب الذي يعتبر فيه أن الاستعارة تستخدم الكثير من ملكات الإنسان

(1) Paul Recoeur (2004), ***The Rule Of Metaphor***, The creation of meaning in language, published in the Taylor & Francise -Library. Routledge.

حتى يتم تأويلها (تحديدا التخيّل والإحساس) وهذا ما يفسّر وجود بعض الاستعارات التي يسهل تأويلها ، في حين قد توجد استعارات أخرى من الصعب أن نجد لها تأويلا .

يتحدد هذا الفرق عندما نوجّه عبارة استعارية إلى متكلمين يتكلمون اللغة نفسها ، أو لنقل إلى متكلمين يملكون «الخلفية الثقافية» نفسها ، لكن عندما نضيف «المعرفة المشتركة» فإن التأويل الاستعاري يعرف الكثير من العراقيل التواصلية ، الأمر الذي يجعل من عملية التواصل اللغوي شيئا صعبا جدا ، بموجب ذلك تفترض عملية التأويل وجود أكبر قدر ممكن من «المعرفة المشتركة» حتى يسهل الفهم والإفهام وتيسّر معه المعرفة .

ويزداد تفاقم المشاكل في التأويل الاستعاري لعبارة ما عندما يتم الاحتكاك بين لغتين مختلفتين ، بمعنى في الحالة التي تترجم فيها عبارة استعارية إلى لغة أخرى ، فالحدود اللغوية هي في الوقت نفسه حدود لثقافات وعادات وتقاليد لمجموعات مختلفة ، وهي حدود لكمّ هائل من التجارب التي تضيق أو تتسع من بلد لآخر ، لكن رغم ذلك فإن كلّ «عشيرة لغوية»[1] تشكل منظومة تواصلية خاصة ، تخلق لنفسها أبعادا تواصلية مكثفة الإيحاءات والرموز ، وهو بعد يؤمّن تقوية مجموعة من الاعتقادات والمواقف المتجانسة ، وبالتالي فهي تساهم في تكوين عالم مشترك ، لكن ليس «معرفة مشتركة» ، وإذا كان هذا العالم المشترك يحفظ لنا تماسكنا اللغوي ، فإنه في مقابل ذلك ، يفقدنا السيطرة على تأويل المعنى الاستعاري بالقيمة المعرفية التي نريد إيصالها ، بل إنه يفقدنا السيطرة في تبديد المسافة التواصلية التي توجد بين لغتين (ثقافتين / تجربتين) ، فيظل التأويل محتفظا بقوته كامنة في طبيعة المشترك الذي يجمع بين متكلمين لنفس

(١) نقصد بالعشيرة اللغوية كل جماعة بشرية تتكلم اللغة نفسها من منطلق فكري وثقافي وحضاري مشترك ، أي أنها تملك جميع الأنظمة اللغوية التي تحقق التواصل فيما بينها عبر احترام تام لجميع المستويات التركيبية والصرفية والصوتية والمعجمية . . .

اللغة ، وتضعف هذه القوة عندما تزداد الهوة بين اللغات .

فإذا كانت كلّ «عشيرة لغوية» تستعمل أبعادا خاصة في عمليات تواصلها ، فإن الأمر سينطبق أيضا على الزمن ، باعتباره يشكل أحد أهم الكيانات المجردة التي يشتغل الذهن البشري على منسقتها معرفيا من لغة لأخرى ، فكل ثقافة من الثقافات العالمية تسيطر على الزمن من وجهة نظرها الخاصة ، وهذا يؤكد أن عملية التأويل ستعرف هي الأخرى عرقلة تواصلية كلّما ابتعدت عن المحيط الذي تُنتج داخله بالنظر إلى المعايير الثقافية التي نستنبطها من خلال السياقات التالية :

(١٩)- أ-الوقت الذي قضيته أثلج صدري .

ب- le tempe que j'ai passé m' a réchauffer le cœur.

رغم أن استعمال الاستعارة في البنيتين يمكن أن يكون مفيدا فيما يتعلق بالتواصل اللساني بصورة عامة ، إلا أن مشاكل الاستعارة تبدو أكثر وضوحا هنا وتحديدا عندما نباشر بإدخالها إلى مختبري التجربة والترجمة ؛ أي عندما نريد نقل معناها إلى لغة أخرى ، وهي اللغة التي تملك خلفية ثقافية ونظام قيم آخر يختلف عن اللغة الأصل ، ممّا يعطي الانطباع أن التأويل الاستعاري للبنيتين يختلف حسب الثقافة التي أنتجت السياق .

هب أنّنا في بيئة تعيش معظم وقتها تحت طائل الثلوج والأمطار والبرد القارس ، وأن هذا المحيط يحتاج دائما إلى تدفئة مستمرة حفاظا على التوازن والاستمرار في الحياة ، وأن هذا المجتمع يصرف أمولا طائلة من أجل توفير الغاز الطبيعي للتدفئة ، فإنه منطقي سينتج عبارات لغوية نستوحي من خلالها كل ما يمكن أن يساهم في تدفئة جسده حتى لغويا ، وهي مقتضيات تجعل من البنية (١٩ب) بنية استعارية يقوم تأويلها الاستعاري على طبيعة المحيط .

أما إذا كان الأمر يتعلق ببيئة ومحيط صحراوي يعيش تحت وطأة ارتفاع دائم في درجات الحرارة ، ويصرف على نفسه مبالغ طائلة لكي يكيف جوه ومناخه ومحيطه حتى لا تهلكه درجات الحرارة المرتفعة ، فإنه منطقيا يستنتج

عبارات من قبيل (١٩أ) لأنه في حاجة ماسة إلى إثلاج صدره حتى بحيز أو ساعة أو لحظة أو مدة من الفرح والسعادة يعتبرها بمثابة قطعة ثلج على صدره .

«بعض الوقت» ، أثلج صدر العربي ، وأدفأ صدر الغربي ، خياران ثقافيان يسيطران على التأويل المحتمل للاستعارة والمحكومة ببنية تصورية عميقة تجعل من النسق الفكري فكرا استعاريا يؤول المدة الزمنية حسب طبيعة التجربة ونوعها والمحيط الذي أنتجته ، لكن ماذا عن التأويل الاستعاري داخل اللغة نفسها؟

الأكيد أن أي تأويل للنسق الاستعاري للزمن سيعمل على استثمار كل المعطيات التي لها علاقة بالبعد المعرفي المشترك من أجل خلق وتوليد علاقات تواصلية كافية وناجحة ، إلا أن البعد المعرفي المشترك قد لا يكون كافيا لكي يكون للاستعارة تأويل واحد مشترك . بل من الممكن أن يرتبط الأمر بالتجربة الفردية أو البعد الفرداني في عملية التأويل أو بالبعد النفسي الذي يعطيه للعبارة الاستعارية ، الشيء الذي يؤثر على عملية الفهم وعملية الإفهام ، لنتأمل السياقات التالية :

(٢٠)- أ - يداوي الزمن كلّ الجراح .

ب -الزمن كفيل بكشف كل الحقائق والأسرار .

ج -لم أشعر بالوقت وأنا برفقتك .

د -لم أستطع تحمّل الموقف لذلك مرّ عليّ الوقت ببطء .

هـ - أكره الانتظار .

م -أتشوق إلى رؤيتك .

و- رؤيتك أدابت كلّ السنين التي لم ألتق فيها معك .

إذا تأملنا هذه السياقات نجد أنها تعبر عن معان زمنية مختلفة ، وهو مظهر من مظاهر غياب النسقية في التصنيف الموحد للبنية الزمنية بشكل عام اعتبارا «للمعرفة المشتركة» ، وإذا تأملنا ما تقوله مجموع الأدبيات اللسانية سنجد أن مثل هذه الإشكاليات لم يتم الفصل فيها لكونها ظلت تسلم بوجود طرق متعددة في تحليل الزمن ، إلا أن كل هذه السياقات الواردة أعلاه تقتضي أننا

نملك رؤى تصورية مختلفة ، كل واحدة يؤسس على خلفية تصورية معينة ومختلفة ، بل إن كلّ تصور من هذه التصورات يستدعي تجربة خاصة مع الزمن .

تمكننا التجربة من إعطاء العديد من التأويلات للزمن بحسب ما نريد إيصاله ، فإذا كان التأويل الأقرب والمفترض في (٢٠أ) يقتضي منّا أن نتصور الزمن وكأنه طبيب جرّاح قادر على معالجة جراحنا ومداواتها بما يلزم من الصبر والمثابرة ، فإن التأويل المحتمل في ذلك ينبني على طبيعة المعاناة التي نعانيها من جهة ، ونوع التجربة مع المرض من جهة أخرى ، وهي جزئية تفترض منّا أن نعبر عن الزمن في (٢٠ب) وكأنه منظار كاشف لكل الحقائق المستورة ، بل إنه مرآة تعكس الوجه الحقيقي للإنسان ، فيكون التأويل الاستعاري له مبنيا على خلفية تصورية وتجريبية سابقة تعطي كلّ المصداقية للزمن لكي يفضح الأسرار ، ويزيل القناع ، ويكشف الوجه الحقيقي للإنسان . إلا أن هذه التجربة تزداد قوّتها عندما لا نستطيع الشعور بمرور الوقت ونحن برفقة الحبيب في (٢٠ج) ، بمعنى أن التأويل المحتمل يقتضي استحضار مدى قدرتك على تمثّل الضغط الزمني الذي يوزّع بين مرور الوقت بسرعة ومروره ببطء في (٢٠د) ، وهي عملية تجعلنا نحبّ من أوقاتنا كل ما يمكن أن يمرّ علينا دون أن نستشعر شيئا بمروره ، وتجعلنا نكره كل ما له علاقة بالانتظار (٢٠هـ) ونتشوق إلى ضرورة رؤية الحبيب بكل ما أوتي للزمن من سرعة(٢٠م) . لذلك ، وعندما تتحقق هذه الرؤية ، تذوب معها كلّ المسافات ، وكل لحظات الانتظار الضاغطة ، وكل السّاعات والأيام التي شكلت عبئا على كاهلنا في (٢٠ن) .

الملاحظ أن التأويل المختلف للاستعارة في السياقات الزمنية الواردة ليست قائمة شاملة ، إلا أنها تحتوي على أغلب العناصر التي يقتضيها المستوى التصوري العام ، فالاستعارات في اللغة ليست ممكنة إلا لأن هناك استعارات في النسق التصوري لكل واحد منا[1] ، وما لفت أنظارنا في هذه القائمة أن كلّ

(١)لايكوف وجونسون (٨٠) ، الاستعارات التي نحيا بها ، ط ٢، ص ٢٣

تصور فيها ، هو جانب من بنية استعارية / تصورية خاصة تقودنا نحو بناء نسق معرفي يتوقف على قدرتنا على استخلاص بنية المستوى العام للنسق اللغوي ، فقدرتنا على تمثل الأبعاد الاستعارية هو الذي يساعدنا على تذويب المسافة التواصلية ووضع تأويلات تقترب ، شيئا ما ، من المقصود والمبتغى .

٣-١-٢- مشاكل في المعجمة.

من بين المواقف الهامة التي يجب التوقف عندها ونحن نتكلم عن مشاكل المعجمية هي أن استقلالية الفكر عن اللغة ، على الرغم من إمكانية أن يأخذ مكانه في غيابها ، وهو موقف يسير في اتجاه معاكس للحدس المشترك الذي يعتبر أن الفكر يأخذ مكانه في اللغة . ونفترض تبعا لـ«جاكندوف» (٢٠٠٢) أن الصورة اللغوية تقدم وسيلة للفكر ليكون في متناول الوعي ، فإذا لم تكن مستعدا للتعامل مع اللغة والذكاء والوعي والذات والتفاعل الاجتماعي والثقافي ، فإنك لن تفهم المعنى[١] ، ولن تتمكن من الوصول إلى المعجمة (Lexicalization) السليمة للزمن ، بل إن تدخل تلك الإمكانات هو الذي يساهم في إسقاط العديد من التأويلات في المعجم ، وإهمال الكثير من المعطيات الدلالية الأخرى التي ظلت على التخوم ولم تستطع أن تدخل مجال التحليل ، ويعود السبب في ذلك إلى مركزية التركيب في الأبحاث اللسانية الأولى مما دفع بكلّ المقاربات البديلة إلى إطلاق النار على المرسل[٢] .

تتفق كل هذه المقاربات على أن كلّ معاني الألفاظ في اللغة لها دلالة معجمية ، وهي دلالة نابعة من المستوى التصوري الذي ينسق التقاطنا للتجربة فنعبّر عنها باللغة ، وهو مستوى تصوري متسق ومطرد مثله مثل القواعد النحوية ، بل إن هذا المستوى التصوري يدخل في إطار المعرفة النحوية العامة

(١) جاكندوف (٢٠٠٢) ، الدلالة مشروعا ذهنيا ، ص١٣ .

(٢) جاكندوف (٢٠٠٢) ، الدلالة مشروعا ذهنيا ، ص١٢ .

المتوافرة عند الإنسان ، وعلى النظرية الدلالية ، باعتبارها الوعاء والمجال الفرعي للنظرية اللغوية ، أن تحدد المبادئ الدلالية العامة التي تتحكم في المعجمة ، وترصد القواعد التي تتيح لنا التوسع في معاني الوحدات المعجمية للزمن . بل يجب أن تصل إلى مستوى أعمق من ذلك من خلال امتلاكها القدرة على إزالة الالتباس والتباين والغموض . ويفترض من هذه القواعد أن تشكل بنية نسقية لوجود معان ممكنة ومعان غير ممكنة ، بمعنى وجود قواعد نسقية تتيح التعامل مع الممكن وتقصي في الآن نفسه غير الممكن ، فيكون الممكن هو ما نتصوره موجودا في بيئتنا التصورية ، لذلك وضعت الأدبيات اللسانية العديد من القيود للمعجمية ، وهي قيود تتأرجح بين قيد التعبيرية وقيد الكلية وقيد التأليفية[١] . وهي قيود لا يمكن أن نسلّم بعموميتها وشموليتها ، إلا لأنها تقرّبنا نسبيا من إدراك حجم المسؤولية التي يجب أن نستشعرها قبل أن نصل إلى المعجمة ، فتنوع الأزمنة مثلا ، لا يمكن أن يوازيه التنوع الممكن على مستوى السمات الدلالية (Semantic features) .

و لإبراز ذلك ننظر في التراكيب التالية :

(٢١) - أ - مرت سبع سنوات على علاقتنا .

ب- أتذكر تفاصيل علاقتنا منذ بدايتها .

ج- بلغت علاقتنا قمتها .

د- لم تصل علاقتنا إلى المبتغى .

هـ- علاقتنا مفتوحة على كل الاحتمالات .

إذا كان المشكل الأول مشكلا تأويليا ، فإن المشكل الثاني الذي تكشفه هذه السياقات هو مشكل في المعجمية أصلا ، وإذا كان التأويل المحتمل لهذه التراكيب ينبني على الاستقراء الجيد للزمن وحوسبته وفق نظام تسلسلي يحترم المدة واللحظة ، ويحترم فعل الحركة ، فإننا نستنبط أيضا أنه لا توجد سمات تمايز

(١) عبد المجيد جحفة (٢٠٠٠) ، مدخل إلى الدلالة الحديثة ، ص ١٠٠ ، ١٠١ .

الزمن رغم تمايزها أصلا ، فما هي السمة التي نجدها في اللحظة مثلا ولا نجدها في المدة ؟ وما هي السمة التي نجدها في الفترة ولا نجدها في اللحظة؟

معلوم أن ما يجعل التمايز حاصلا بين هذه المفاهيم هي قيم تصورية أخرى دقيقة وعميقة نحوسبها من حيث سماتها ، لذلك فإن المعجمة هنا تقتضي منّا وجوب فهم العلاقة وكأنها كميّة أو حصيلة بلغت من حيث الحجم سبع سنوات من الاستمرار في (٢١أ) ، الشيء الذي يتمايز عن (٢١ب) الذي تتم معجمة الزمن فيه باعتباره علاقة مجزأة إلى مراحل من الأحداث والتفاصيل لا يمكن قراءتها إلا من منطق محتواها الجمعي ، ونتصور في (٢١ج) أن مسار العلاقة الزمنية وكأنه انجاز أوصل العلاقة إلى أوجها فتحقق النجاح بمجرد وصولها إلى أوجها وقمّتها ، في حين تؤشر(٢١د) على معجمة مختلفة للزمن من خلال تصورنا للعلاقة وكأنها مبنية على التدرج والممارسة التي لم نصل من خلالها إلى ما نطمح إليه ، فتوقف مسارها عند مفترق لا يسمح لنا بأن نستمر معا ، في حين نمعجم العلاقة في (٢١هـ) على أساس عدم قابليتها للتنبؤ ، فهي مجال زمني مفتوح على النجاح والفشل .

إذا كانت هذه الوسائط تساهم بشكل كبير في معجمية الزمن ، فإنها لن تكون كافية إذا وجدنا خصائص أخرى قادرة على رَوز كل الاحتمالات الممكنة من قبيل : ارتكاز المعجمة في (٢١أ) و(٢١ج) على الامتداد ، و(٢١ب) (٢١أ) على التدرج ، إلى جانب المحدودية في (٢١ أ . ب ج) و(د) ، واللامحدودية في (٢١ه) ، كلها سمات تفرع من منطلق القراءة الفاحصة لمكونات البنية العميقة للمحمولات الزمنية ، وتظهر تجلياتها على مستوي توجيه السياق صوب المعنى الذي يجمع بين ما هو تركيبي ودلالي/ أنطولوجي من خلال التركيز على فعل المقولة ، الشيء الذي سيساهم بشكل نسقي في تنظيم المعجم وجعله نسقا محوسبا من الداخل .

قد تكون هناك علاقة مبدئية بين كل هذه السمات التي طرحناها ، إلا أن هذه العلائق نفسها هي من صنع المتكلمين ليس إلا ، فالامتداد والتدرج والمحدودية

والكتلة كلّها إسقاطات بشرية على الزمن ، فالمتكلمون يبنون الدلالات اللغوية انطلاقا من التصورات الذهنية التي يملكونها ، بل يبنونها أيضا من خلفيات التقاطهم للتجربة ، ويتحدد الالتقاط بكونه ذلك التنظيم الذي يمنحه المتكلم للزمن ، ومن تم تطرح إشكالية إيجاد معجمة دقيقة له ، بل إيجاد تأويل نسقي واحد تتوافر فيه كل الشروط الضرورية والكافية لتحقيق تنظيم معجمي نسقي .

تبعا لذلك ، فإن إيجاد حيثيات واحدة للعالم والتجربة تؤثر بصورة غير مباشرة في اللغة ، بل إن دورها ينحصر في كونها تساعد وتعمل على تحضير السيرورات التنظيمية التي تتيح لنا إمكانية إيجاد عمليات نسقية تساهم في بناء معجمة كافية للزمن ، خصوصا أن هذا الأخير يعتبر من المفاهيم الزئبقية التي تتلون بحسب سياق ورودها وسياق التجربة .

إن مشروعية المعجمة لا يمكن أن تنبثق إلا من خلال السياق العام الذي يفرضه المتكلم على لغته ، وأي شيء غير هذا ، سيولد شذوذا دلاليا ، هو الشذوذ الذي يستدعينا دائما إلى أخذ الكثير من الحيطة والحذر عندما نصطدم بالتأويل الاستعاري الذي يملك قوة ايحائية كبيرة تساهم في بناء المعنى ، وبناء نسق معجمي مستوف لكلّ ما من شأنه أن يدخل في تنظيم المعجم ومنسقته ، لذلك فإن فعل المعجمة يجب أن يراعي كل الخصوصيات والسمات والمعطيات التجريبية والثقافية في بناء المعجم .

٣-٢- تأويل طبقات الأزمنة.

تبشرنا التحاليل التي أقيمت على المعجم أن كل الأدبيات اللّسانية التي تصورت المعجم أعطت استنتاجا مفاده أن كل هذه التصورات لم تكن متجانسة ، فقد تنوّعت بحسب تنوع الطرق التي سلكتها في بناء التنظيم العام للنحو[1] فتنوع هذا التنظيم بين مجموعة من القواعد التي فرضت علينا بناءً

(١) للتوسع أكثر أنظر عبد المجيد جحفة (٢٠٠٠) ، مدخل إلى الدلالة الحديثة ، ص ٢٢٠ .

نسقيا للمعجم ينتقل من المعجم الدلالي مرورا بالانتقائي والتحويلي ليصل إلى معجم المعجمية . وبالنظر إلى كل القيود التي فرضت على مبدأ التأويل ، ندرك أن كلّ المداخل المعجمية المرتبطة بالزمن تحديدا تتضمن قيودا سياقية تتلاءم ومعاني الألفاظ المكونة للجملة ، فكلّ بنية زمنية تتشكل من قيود انتقاء خاصة تمايز كل نسق زمني عن آخر بما يضمن الاختلاف ويضمن التمايز المنشود في تأويل طبقات الأزمنة .

قد نجد العديد من المداخل المعجمية للزمن تشترك في عدد من السمات والقيود ، إذن ، فلا مانع من تصنيف الألفاظ التي يحتويها المعجم بحسب طبيعة السمات المشتركة فيكون التأويل تأويلا عماده السمات المشكلة في المكون القاعدي الذي يجعل منها طبقات معزولة عن باقي الألفاظ الأخرى وغير منظمة في طبقات بواسطة سمات دلالية مشتركة ومتجاورة وقد تكون في بعض الأحيان متضادة .

لنتأمل السياقات التالية :

(٢٢) – أ – أكتب قصة قصيرة منذ ساعة .

ب –أجري حوالي ساعة .

ح –أعمل في مجال السياحة منذ سنة .

د– مكث في عمله عشرون سنة .

(٢٣) – أ– بلغت الثمانين من عمري .

ب – أنجزت عملي في الساعة العاشرة .

ج – أتممت كتابة الرسالة .

د – آمنت بالنسبية منذ طفولتي .

هـ – اكتشفت الحقيقة متأخرا .

(٢٤) – أ – أحب كتابة الرسائل .

ب – أكره مشاهدة الأفلام الكلاسيكية القديمة .

ج– أحس زيد بالمرض .

إن ما يمكن أن نستخلصه ونحن نتأمل في التراكيب الواردة في (٢٢) و(٢٣) ، أنها توزع بين أزمنة مستمرة وأزمنة غير مستمرة ، بل إن هذا التمايز يمكن قراءته من زاوية أن التراكيب الواردة في (٢٢) تحمل بعدا زمنيا بسيرورات تقع وتتقدم عبر الزمن ، وأزمنة في (٢٣) ليست كذلك ، بمعنى أن التمايز الممكن يساعدنا على استقراء العديد من الجزئيات التي تساهم في بناء طبقات للأفعال وفق سيروراتها الزمنية وقدرتها على الحدوث ومحدودية مدتها .

وما يدعونا إلى التساؤل هو أن طبيعة الأزمنة الواردة في (٢٢) تقبل أن تؤول على الاستمرارية ، إلا أن مجموعة من الملاحظات يمكن أن تستنبط عن بعد ، وهي إذا كان صادقا أن أحدا يكتب الآن (٢٢أ) ، فإنه وإن انتهى من الأمر في اللحظة الموالية ، فإنه سيكون صادقا أنه كتب ، ومن جهة أخرى ، إنه وإن كان صادقا أن أحدا كتب ساعة حتى الآن ، فإنه وإن انتهى من الكتابة في أي لحظة موالية ، فإنه قد يكون صادقا أنه قد كتب في ساعة ، بمعنى أدق ، إذا توقف أحد عن الكتابة في ساعة ، فإنه لن يكون قد كتب في ساعة ، ولكن من يتوقف عن الكتابة يكون قد كتب ، وبالتالي لا معنى للحديث عن إكمال الكتابة . فنصل إلى أنه إذا لم تكن الكتابة نقطة نهاية ، فإن الكتابة في ساعة لها ذروة / قمّة يجب بلوغها ، لذلك يكون السؤال عن ذلك بالمدة تحديدا (ما المدة التي استغرقتها في الكتابة؟) . نستخلص كذلك من هذه الاعتبارات أنه إذا كان صادقا أن أحدا كان قد كتب لمدة ساعة من الزمن ، فإنه يجب أن يكون صادقا أنه كتب خلال كل أطوار هذه الساعة ، غير أنه إذا كان صادقا أن من كتب نصف ساعة ، فلا يمكن أن يكون صادقا أن الكتابة كانت في ساعة كاملة من كلّ الأطوار الفعلية لهذه الكتابة ، رغم كونه يبقى صادقا أنه كان يكتب ومنخرطا في ذلك خلال كل الأطوار الفرعية التي تتكون منها تلك الساعة ،

لذلك فإن كل جزء من الكتابة هو من طبيعة الكل نفسه[1] .

وبالطريقة نفسها يمكن أن نجد بعدا استنتاجيا ينطبق على التراكيب الزمنية الأخرى ، تحديدا أنه إذا كنت أجري في ساعة (٢٢ ب) ، فإنني لن أكون قد جريت إلا عندما أقطع كل أطوار الدقائق التي تكوّن الساعة ، فإذا كان قد جرى نصف الميل فقط ، فلن يكون صادقا أنه جرى الميل كله ، رغم كونه يبقى صادقا أنه كان يجري ، ومن توقف عن الجري فلن يكون صادقا أنه جرى ، فلا معنى للجري إلا من خلال بلوغ كل جزئيات المسافة في ساعة . وإذا كنت أعمل في مجال السياحة منذ سنة(٢٢ج) فإنه لا يمكن أن يكون صادقا أني قد عملت إلا عندما أعمل في كلّ الأطوار التي تكوّن السنة ، فلن يكون صادقا أني عملت أربعة أشهر من السنة ، رغم أني كنت أعمل ، إلا أن صدق العمل لا يكتمل إلا ببلوغ كل الأيام التي تكون جزئيات السنة ، بل والمكوث في كل الأطوار التي تكون مدته وهكذا .

إذا كان الأمر هنا يرتبط بـ«العمل» و«الكتابة» و«الجري» ، فإن الأمر يتطلب نوعين من الاعتبارات الزمنية ، اعتبار أول يراعي المدة التي تمت فيها الكتابة والعمل والجري بأكملها ، وجانب لا يراعي ذلك ، بمعنى أنه حتى وإن لم أكن قد أتممت فعل الكتابة أو الجري أو العمل ، فإنه يكون صادقا أني قد كتب وعملت وجريت ، إذن يمكن أن نصل إلى نتيجة تأويلية نقرأ من خلالها هذه الأفعال وفق سياق ورودها الزمني على النحو التالي :

«فإذا كان صادقا أني قد جريت ساعة بأكملها ، وكتبت القصة في ساعة ، وعملت مدة سنة بأكملها ، فإننا يمكن أن ننعت هذه الأفعال بكونها عبارة عن إنجازات» حققنا فيها النشاطات التي كنا نمارسها ، في حين أنه إذا لم يتم ذلك في المدة المخصصة لذلك بأكملها ، فإنه يكون صادقا أنه كان يكتب ويجري

(١) للتعرف أكثر على هذه الجزئيات يرجى الاطلاع على عمل فاندلر(٦٧) ، الفاسي الفهري (٢٠٠٥) ، سلسلة محاضرات وعروض بمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب (٢٠٠٤) (٢٠٠٥) ،

ويعمل ، فننعت تلك الأفعال بكونها «نشاطات» لم نستطع أن نحقق كل الانجازات التي كنا نرجو تحقيقه .

يبدو أن الأمر ليس كذلك عندما نتأمل التراكيب الواردة في (٢٣) ، إذ إنها أفعال تؤول زمنيا باعتبارها أزمنة تفتقر إلى الاستمرارية وإلى السيرورة عبر الزمن ، وعليه ، فإنها تملك سمة ورودها لمدة أو لحظة محددة بإطار زمني محصور ومقيد ، الشيء الذي يجعلها تؤول بحسب الطول والقصر ، فإذا كان الإنسان صادقا في بلوغه الثمانين من عمره في(٢٣ أ) ، فلن يكون الأمر صادقا إذا لم يبلغها بأكملها ، فهو لا يمكن أن يبلغها في العشرين أو الثلاثين . . .أو أي جزء من الثمانين السنة التي عاشها ، فلا يمكن أن يتحقق البلوغ إلا بالوصول التام إلى الثمانين . الأمر نفسه يمكن أن ينطبق على(٢٣ ب) فإذا كان صادقا أني أنجزت العمل في العاشرة ، فلا يمكن أن يكون الأمر صادقا إلا بإنجاز العمل كلّه بوصوله الساعة العاشرة ، كما لا يمكن أن يكون صادقا إلا ببلوغ كل الأجزاء المكونة لمدة الإنجاز . فحتى لو أكدّ أحد أن إتمام الكتابة أخذ منّي نصف ساعة (٢٣ ج) ، فليس معنى هذا أن الكتابة قد حصلت خلال هذه المدة ، والواضح أن ما استغرق النصف الساعة سيرورة من أجل انجاز فعل الكتابة .

إلا أنه من المفيد جدّا أن نؤشر إلى أن السياقات الواردة في (٢٤) تحيل أنه إذا كنت أحب كتابة الرسائل ، فلن يكون صادقا أني سأظل أحب الأمر طوال حياتي ، أو إن صح إني أكره مشاهدة الأفلام الكلاسيكية ، فلا يمكن أن يكون صادقا أني سأكرهها دائما ، كما لا يمكن لأحدنا أن يجزم أن مرض زيد لا يمكن أن يكون بشكل دائم ومستمر ، إذن أن تحب أحدا أو تكرهه أو تسيطر عليه كلها تجليات زمنية محكومة بالطول أو القصر المحدودين .

بهذا المعنى نجد أنفسنا أمام خطاطة (Schéma) من المعطيات التي تحيلنا مباشرة على قراءة الزمن وفق خلفيات تجعل من البلوغ والاستكشاف ومعرفة الشيء تراكيب زمنية تحيل على «الإتمامات» التي تقتضي انجاز فعل في لحظة محددة ، في حين أن الحب أو الكره أو المرض والسيطرة تحيل في قراءتها على

«الحالات» التي قد تستغرق كميّة من الزمن وينتهي أمرها تماما .

هناك بعض المفارقات التي قد تجعل من هذه السياقات تعرف الكثير من المشاكل على مستوى التأويل ، وهي المشاكل التي ترتبط أشد الارتباط بالقدرة على قراءة السياق وفق ما تقتضيه العملية التأويلية بكلّ تلاوينها ، على اعتبار أن هذه المفارقات تدفعنا إلى الخلط بين «الإتمامات» و«الإنجازات» ، تحديدا عندما نتأمل البنى التالية :

(٢٥)- أ- تطلّب منّي بلوغ القمة ثلاث ساعات .

ب- يربح السباق الآن .

ج- عثرت على الحل الآن .

د- عثرت على الحل في ساعة .

تطرح الأزمنة هنا بعدين مختلفين ، بعد يمكن أن يؤول وفق ما ستحدده المعطيات الدلالية الداخلية للبنى ، ووفق ما يمنحها إياه التأويل الاستعاري للزمن ، فإذا كان الإنسان في (٢٥أ) يستغرق منه بلوغ القمة ثلاث ساعات (إنجاز) فإن ذلك يمكن أن يؤول اعتبارا أن بلوغ القمة وقع خلال هذه الساعات الثلاث كاملة ، أو بمعنى أدق ، فإن بلوغ القمة كان في كل الأطوار التي تتجزأ عبرها ثلاث ساعات . وهذا أمر مخالف (للإتمامات) ، فحتى لو قال أحدنا إن بلوغ القمة أخذ منّا ثلاث ساعات ، فهذا لا يعني أن بلوغ القمة حصل خلال الساعات الثلاث ، اعتبارا أن ما تم استغراقه هو التسلق من أجل بلوغ القمة ، وبالتالي فإن الرائز الحقيقي الذي يوضح ذلك يمكن أن يأتينا من خلال إمكانية القول إنني أبلغ القمة في أي لحظة خلال هذه الساعات الثلاث ، غير أنه إذا أخذ منه الأمر ذلك ، فإنني لا أستطيع أن أقول : في أي لحظة من هذه المدة سأبلغ القمة؟

نجد سياق الأسئلة نفسها عندما نتحدث عن فعل العثور والربح ، فإذا جزم أحدنا أنه قد عثر على الحل الآن ، فإنه سيكون صادقا كونه لم يستغرق في ذلك مدة كما هو الأمر في (٢٥د) ، الشيء الذي يوفر لنا تمايزا زمنيا يفصل بين

إتمام الفعل وإنجازه ، فإذا كان العثور قد وقع في لحظة محددة (الآن) ، فإن الأمر سيكون مناسبا أن يؤول على الإتمام ، أما إذا تطلب العثور ساعة من الزمن ، فليس معنى هذا أن العثور على الحل حصل خلال هذه الساعة ، إذ الواضح أن ما تم خلال هذه الساعة هي المراحل التي تطلبها مني فعل العثور على الحل ، وببلوغ ذلك يتحقق زمن الفعل فيترجم إلى انجاز .

أما من زاوية أخرى فيمكن أن نمايز «الحالات» عن «الأنشطة» و«الإنجازات» بالنظر إلى أن الحالات تفتقر للزمن المستمر ، فعندما أقول إنني قد أجري ، فإنه سيكون من المفيد أن نشير كوني لا أعني بذلك أنني سأجرى إلا إذا توفرت كل الشروط من أجل ذلك . تفسّر هذه المعطيات أن كلّ إتمام يتم في لحظة زمنية فريدة وغير قابلة للتجزئة ، أما الجري فسيرورة تتم في الزمن ، وبالتالي لا يمكن أن يقسم إلى لحظات قابلة للتجزئة ، بل يمكن أن نؤشر على ذلك بالمدة / أو الفترة الزمنية التي تطلبها فعل الجري ، وهو الأمر الذي لا يمكن أن ينطبق أيضا على «الحالات» التي لا تقبل هي الأخرى أن تجزأ إلى لحظات زمنية لذلك قد يكون من الشاذ أن نقول مثلا : (أحبه كل سنة) ، (يمرض زيد في ساعة) .

من المؤكد أن نفهم كل هذه السياقات على أنها بنى تحمل من الاستعمال الاستعاري الشيء الكثير ، اعتبارا أن تأويلها الاستعاري يتحقق عن طريق استعارة الإنجاز والإتمام والنشاط والحالة ، وتثار هذه الاستعارة بشكل مشترك عندما تلتبس علينا الرؤية الحقيقة ، الشيء الذي يقتضي الكثير من الجهد لكي نتمكن من فكّ شفرته واستنباط الخلفيات الجزئية العميقة التي يؤشر عليها ، وبالتالي يمكن أن نجعل من هذه الأنساق الزمنية انساقا محوسبة وفق المعطيات التالية :

* الحالة Status : تؤشر الحالة إلى ظرفية زمنية محددة لكونها تعمل على تأطير الزمن .

* الإتمام Achievement : يؤشر الإتمام على خلفية زمنية نعبر عنها بالمدة (ثلاث ساعات)

* النشاط Activity : يؤشر النشاط على خلفية زمنية مبنية على التواتر (دائما ، كل يوم . .)
* الإنجاز Accomplishment : يؤشر الانجاز على فاصل زمني محدد (أنجزت العمل بين ٨ و١٠)[1]

قد يظهر على السطح دائما بعض الملابسات التي تحول دون وضع دقيق للنسق الزمني في اللغة العربية ، وتحديدا المشاكل التي ترتبط بالتأويل وبقدرتنا على قراءة النسق الزمني بشكل صحيح ، فإذا تأملنا مثلا البنيتين التاليتين :

(٢٦)- أ- جرى العداء من الواحدة إلى الثانية .

ب- من الواحدة إلى الثانية جرى العداء .

تستلزم المقتضيات التأويلية في (٢٦أ) و(٢٦ب) أن العداء قام بالجري مدة ساعة واحدة دون توقف ، وهي مدة مسوّرة (Quantifier duration) بين الواحدة والثانية ، بيد أن السياق الثاني لا يقتضي ذلك ، إذ إن التأويل المحتمل يمكن أن يؤشر على المسافة التي جرى فيها العداء ، وهي المسافة التي تتموقع بين الواحدة والثانية ، دون أن يكون قد جبراها كلّها ، فأبرز المؤشرات التي تحيل على هذا التمايز في التأويل يفسَّر بناء على إمكانية تجزئة الجري في (٢٦أ) ، وعدم قابليته للأمر في (٢٦ب) .

إن الإشكال الحقيقي الذي يمكن أن يعاني منه التأويل الزمني لهذه الأفعال يكمن في المعطيات التقنية التي نحاول أن نقنن من خلالها الزمن ، بمعنى أننا نحاول أن نكيّف الإنجازات والإتمامات والأنشطة والحالات وفق نسق للأفعال

(١) هناك ظاهرة تعرف في اللسانيات الحديثة بنظرية الانزلاق الدلالي (Semantic Drift) ، وهي نظرية شائعة في طبقات الأفعال ، إذ تتحول بموجبها الإتمامات إلى إنجازات أو نشاطات . . الشيء الذي يعكس أن هذه الطبقات لا تشكل جزرا لا تتقاطع فيما بينها ، بل بإمكان أن تتحول الانجازات (بلغت القمة في ساعة) إلى إتمامات (بلغت القمة الآن) أو إلى حالات (أحب بلوغ القمة) أو نشاطات (أجري نحو بلوغ القمة) .

في علاقته بالسمات المميزة لطبيعة الزمن ، ممّا يعطي الانطباع أننا سنخطئ إذا ما حاولنا أن نفسّر الاستعمالات المألوفة لهذه الأفعال خارج ما يقتضيه التأويل المناسب والقراءة المستهدفة ، أما العبارات التي تقع على التخوم فما هي إلا شواذا لا يمكن أن يقاس عليها ، تساعد على إحياء كل أشباح نظرية المعرفة ، ففي الوقت الذي يجب أن تأخذ على عاتقها إيجاد السبل لمنسقة التأويل الزمني لهذه الأفعال ، فإنها تبحث عن معيقات قليلة لا يمكن أن تساهم في تطوير اللغة بقدر ما تساهم في تكريس البحث غير المجدي الذي لا طائل من ورائه .

إذا قبلنا بالتمايز الموجود بين هذه الأزمنة في علاقتها بالمبدأ العام للتأويل ، فسيتعين علينا أن نقبل بوجود العديد من الخلفيات التصورية المحيلة على نسق استعاري يتم التمثيل له بواسطة اللغة ، فالاستعارة بهذا المعنى متعلقة بالاستعمالات اللغوية التي تدفعنا إلى القول إن كل الكيانات التي لا يكون فيها الأمر مرتبطا بالاستعارة ، تكون عبارة عن سبل مغلقة لا تضمن انفتاح اللغة على التأويل ، بل لا يمكن اعتبارها ظاهرة لها علاقة بالسيرورة لأنها ليست ظاهرة سياقية .

إن ربط اللغة بالتأويل يعود بالأساس إلى النسق الذي يفرض علينا أحيانا أن نقرأ الزمن من زوايا مختلفة ، إذ يفرض علينا أيضا أن نجعل من المعرفة والبلوغ والكتابة والحب . . . طبقات فعلية لا يمكن أن تقوم إلا بالنظر إلى طبيعة الزمن الذي تقع فيه ، بل إنها أفعال تُفحص (Cheking) وفق خاصيات زمنية محضة من قبيل التواتر ، السيرورة ، اللاسيرورة ، المحدودية ، اللامحدودية ، المدة ، الفترة . . . . الخ . إننا نجعل من التصورات رموزا إيحائية تساعدنا على فهم تصوراتنا للزمن ، وتساهم أيضا في رسم خطاطة تقنية عن طبيعة الحمولة الاستعارية التي نبني من خلالها نسقنا التصوري .

ومن أجل فهم هذه الفكرة سنعود من جديد إلى التراكيب التي تم الاعتماد عليها في البداية ، وتحديدا البنى الموظفة في (٢٢) و(٢٣) و(٢٤) التي فرضت علينا منطقيا أن نبحث عن التمايز الموجود بينها ، كما تم وضع كل تلك

التأويلات المرتبطة بالإنجاز والإتمام والنشاط والحالة باعتبارها طبقات تأويلية عميقة لا يمكن أن استنباطها إلا من خلال انبثاق ذلك التفاعل التأويلي المفترض بينها وبين اللغة من جهة ، وبينها وبين أنساقها التصورية من جهة أخرى ، وفي جميع الحالات تكون هذه النتيجة نتيجة خالصة لا علاقة لها بالقصدية ، فبإمكاننا أن نؤول تلك البنى وفق منطق استعاري خاص ، شريطة أن تسعفنا في ذلك لغتنا وأنساقنا التصورية وخلفياتنا المعرفية والنظرية ، ولهذا سيكون من المفيد أن نؤول الجمل الواردة في (٢٢) و(٢٣) و(٢٤) باعتبارها مؤشرات استعارية تحيل إلى الإنجاز والإتمام والنشاط والحالة .

فمعيار المشروعية لا يمكن أن يأتي إلا من خلال السياق العام الذي تفرضه على مستعمل اللغة ، فإذا كان بلوغ القمة والحب والكتابة والجري تؤشر على سياقات زمنية خاصة ، فإن التأويل الاستعاري لها لن يكون ممكنا إلا إذا تم تحميلها ما لا طاقة لها به ، وذلك من خلال إخراجها من زاويتها الضيقة إلى زوايا أكثر انفتاحا واتساعا لكي تشمل الإنجاز والحالة والإتمام والنشاط . إذا كانت هذه النتائج تقترب من الصواب ، فإنها ستساعدنا حتما في فهم سيرورة الإبداع الاستعاري ، بل إن فهم هذه السيرورة معناه فهم الكيفية التي تفرض من خلالها بعض التراكيب نفسها باعتبارها تساهم في خلق اكتشافات جديدة ، كما لو أنها نتاج فكر غير واع ، فمن المهم جدا أن نفهم الفرق بين هذه الأنساق الزمنية باعتبارها موضوعا لسانيا وُضع بيد الباحثين من أجل البحث فيه واستخلاص نتائجه لكي نساهم في منسقة المعجم ومنسقة طرق تفكيرنا من جديد .

٣-٣- تأويل البنية الداخلية للزمن.

إذا كان الحديث عن معطيات تكشف من خلالها اللغات الطبيعة عن إمكان إقامة توافق قوي بين تصورنا للأشياء وتصورنا للأوضاع ، فإن النظر إلى الأوضاع باعتبارها الوجه الأنطولوجي الآخر للأشياء لا يحتاج إلى أنطولوجيا

خاصة بالأوضاع وأخرى خاصة بالأشياء ، لأن أنطولوجية واحدة تبدو كافية للحديث عن الكيانات بشكل العام[١] ، والزمن أحد أبرز البنيات التي يجب أن تدخل إلى مجال الحوسبة من أجل فك لغزه ، والكشف عن أبرز العوامل والسمات التي تدخل في تشكيله ، والبحث عن التأويلات الاستعارية المناسبة التي تنقشع من خلال مجموع البنيات الداخلية التي يمثلها من جهة ، وتملكها بعض التصورات حوله من جهة أخرى .

يجعلنا المعطى البسيط الذي نمتلكه حول الزمن نفسّر المعطيات التركيبية التالية وفق ما يلي :

(٢٧) – أ- بلغت القمة في ساعة .

ب- أكملت انجاز واجباتي في ساعة .

(٢٨) – أ- ألمح الضوء باستمرار .

ب- أصلي كل يوم .

تقود القراءة التأويلية البسيطة لهذه السياقات نحو اعتبار أن البنى الموظفة في (٢٧) تعبّر عن سياقات زمنية تمتاز بالمحدودية ، ولا يعني ذلك أن تكون إحالتها مبنية على التجزئة بالنظر إلى أن بلوغ القمة وإكمال انجاز الواجبات ينقضي بانتهاء مدة إنجاز الفعل وإتمامه ، أما التراكيب الواردة في (٢٨) فتحيل مباشرة على نوع خاص من الأفعال التي تتكرر كلّ يوم بشكل مستمر في الزمن ، بالنظر إلى إمكانية إحالتهما إلى أجزاء صغرى قابلة لكي تكون أطرافا من ذات النوع ، وعليه ، يتم رصد هذه التمايزات من خلال وسيط داخلي يعرف بـ[محدودية] ، والمحدودية هنا تقيس البنية الزمنية الداخلية للحدث ، وهي البنية التي تؤشر إلى أن الحدث في كل هذه الأنساق الزمنية الداخلية هو حدث مغلق يملك نقطة نهاية محددة في الزمن ؛ أي أن الحدث يبلغ أَوجَه في الزمن فينتهي الفعل باكتمال إنجازه ، وهو الانغلاق الذي يجعلنا نؤول البنى الزمنية أعلاه وفق

(١) محمد غاليم (٢٠٠١) ، **سمات جهية في الأشياء والأوضاع** ، ضمن أبحاث لسانية ، ص١٢ .

التفاعل المفترض بين البنية الزمنية الداخلية وبين المسار الزمني المغلق .

لقد سبق التأشير إلى وجود ظاهرة التحول الدلالي أو ظاهرة الانزلاق الدلالي (Semantic drift) وهي نظرية شائعة في طبقات الأفعال إذ بموجبها يمكن أن تنتقل أو تتحول أفعال الإتمام إلى أفعال الإنجاز إذا تواردت مع مركبات اسمية دالة على عدد الجمع ، أو على كميّة العدد المحصور ، أو إن دلّت على تكرار المعدود ، وقد تتحول إلى أفعال النشاط إذا اقترنت بأسماء دالة على جمع غير محدود ، كما أن أفعال الإنجاز قد تدل على النشاط إذا وزّعت على أسماء غير مخصصة في كمّيتها العددية كأن تدل على الكتلة أو جمع غير محدد[1] .

إن ما يهمنا من هذا الانزلاق هو ذلك التحول الذي يمكن أن نقرأ من خلاله الإنجاز باعتباره كتلة ، ونقرأ من خلاله الإتمام باعتباره معدودا ، والنشاط باعتباره كمّية جمع غير معدود ، والحالة كمّية محدودة . . . . الشيء الذي يخصص لنا أنّنا أمام أنساق زمنية جديدة تتجاوز النشاط والإتمام والإنجاز والحالة إلى الكتلة والجمّاع والمعدود ، فنفسّر البنيات السابقة على أساس تأويلاتها الداخلية التي تحول الفعل إلى حدث ، والحدث إلى إنجاز أو حالة أو نشاط أو إتمام ، ومن ثمة تتحول هذه الأحداث إلى كتلة أو جمّاع أو معدود . . . ممّا يؤشر أن النسق الزمني في اللغة العربية يملك جوانب متعددة للتحليل وغنىً داخليا لا مثيل له ، يتجاوز كل النظريات التي ظلت لفترات طويلة تدعم فرضية الفقر الزمني للغة العربية ، وما يدل على ذلك هي التراكيب التالية :

(٢٩) أ- وصلت إلى محطة القطار .

ب- وصل بعض المسافرين إلى محطة القطار .

ج- وصل خمسة مسافرين إلى محطة القطار في ساعة .

د - كتبت رواية ممتازة في سنة .

نستخلص ، بالنظر إلى هذه التراكيب ، أن تفاعلا ما داخليا يُحوّل قراءة

٢١٠- محمد الملاخ (٢٠٠٩) ، الزمن في العربية ، ص : ٣٤٢ .

المحدود للحدث إلى قراءة غير محدودة زمنيا ، فالظرف الزمني الدال على مقدار محدود من الزمن (في سنة) (٢٩د)نجده يتوافق مع الأفعال التي تحيل على الإنجاز ، بخلاف الظروف التي تحيل على عدم المحدودية .

تبيّن التراكيب الواردة أعلاه الكيفية التي ينتقل من خلالها فعل الإنجاز إلى فعل نشاط بمجرد ما يقترن بجمع غير محصور كما هو مؤشر عليه في (٢٩ب) ، وهو الاقتران نفسه الذي يحوّله إلى إنجاز بمجرّد ما يربط بجمع معدود(٢٩ج) ، لأن الجمع هو الذي يمنح الفعل امتدادا زمنيا ، وبالتالي يخرجه من طبقة الإتمامات ، إلا أن الأمر قد يظهر مقتضيات جديدة بالنظر إلى السياقات التالية :

(٣٠) - أ- كتب رواية .

ب- كتب رواية / روايات في سنة/ لمدة سنة .

(٣١) - أ-أكلت اللحم .

ب-شربت الدواء / الزيت في دقيقة / ساعة / لمدة ساعة .

يتحول بموجب السياق الوارد في (٣٠) فعل الإنجاز(كتبت) إلى فعل نشاط نظرا إلى أن الرواية / الروايات أسماء تفتقر إلى كمّية عددية محصورة ، فهي دالة على التحديد الجنسي (رواية) ، ونعلم أن الجنس يفيد سمة الاستغراق والعموم ولا يفيد التخصيص العددي أو التفرد . كما نجد أيضا أن (الروايات) ملتبسة بين جمع غير معدود وبين تعداد النوع ، وهو الالتباس الذي يُردّ تحديدا إلى التباس سمة التعريف بين الدلالة على العهد والدلالة على الجنس .

ويكشف السياق الوارد في (٣١) الكيفية التي تفرض من خلالها أسماء الكتلة قراءة غير محدودة ، بموجب أن الهندسة الفضائية لبنيتها الداخلية لا يمكن أن تخصص كمية محددة ، فهي ذات بعد كمّي يخصص اسم الكتلة في كمية غير محصورة (لحم + لحم = لحم) بينما (كتاب + كتاب = كتابان) ، وبالتالي تصير المحمولات الفعلية أثناء إسنادها محمولات لا تقبل التجزيء ، وبالتالي نجد أن عدم التجزيء والتراكمية والانسجام ينسجم بشكل مباشر مع النشاطات باعتبارها سيرورات ممتدة في الزمن ، كما أنّها تقبل ألا تكون مغلقة

في حيز زمني محدد . فإذا كانت الأدبيات اللسانية قد أكدت أن الكتلة يجب أن تكون محايدة ، فما يكون موسوما هو المعدود ، لذلك قد يبدو أن أي نظام لسمات يجب أن يكون جيهيا]حد [،]بنية داخلية [،]ذرة [كلها سمات حاول عبد القادر الفاسي الفهري أن يدخلها إلى النظام الحاسوبي محاولا أن يطابق بين طبقات الأفعال (الإتمام ، الإنجاز ، الحالة ، النشاط) وطبقات الأسماء (فردة ، جُماع ، كتلة ، جنس)[1] .

نصل إلى خلاصة مفادها أننا لا يمكن أن نقيد الأفعال ضمن طبقة محددة بشكل مسبق ، بل يجب أن نراعي في ذلك مجموعة من الاعتبارات التي تُمتح من الهندسة الفضائية لبنياتها الداخلية ، الشيء الذي يؤكد الطرح الذي انطلقنا منه ، وهو ضرورة التركيز على كلّ البنيات الداخلية قبل الحسم في الوجهة الزمنية المقصودة ، بل إن هذه الخلاصة تقودنا ، حقا ، إلى اعتبار أن تلك الطبقات الزمنية التي تكلمنا عنها تعيش حركة سيرورة تفاعلية قد تنقل النشاط إلى إنجاز ، والإنجاز إلى إتمام ، وهكذا ، بل إنها أيضا سيرورة قابلة للتأويل والقراءة من جوانب مختلفة تجعلنا نعتبر الإنجاز كمّية زمنية محدودة ، ونعتبر النشاط كمّية زمنية غير محدودة ، وهكذا . . .

إذن ، نحن بصدد معالجة مهمة لمسألة معجمية معقدة جدّا ، وهي المسألة التي تفترض وجود مجموعة من البنيات الداخلية من قبيل : [محدود] ، [سيرورة] ، [انجاز] ، [إتمام] ، وهي بنيات لا تؤشر عليها الأفعال في المعجم ، بقدر ما يتم استحضارها عبر سمات تبنى فقط في التراكيب بواسطة حوسبة تأليفية[2] .

وبهذا يكون نسق سمتي]محدودية [في علاقته بالبنيات الداخلية ينطبق

(١) عبد القادر الفاسي الفهري (٢٠٠٤-٢٠٠٥) ، محاضرات حول الشكل والتأويل بمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، الرباط .

(٢) محمد الملاح (٢٠٠٩) ، الزمن في اللغة العربية ، ص : ٣٤٤ .

على الأحداث السالفة زمنيا على الشكل التالي :

[+ مع] ـــــــــ حدث مغلق (بلغت القمة في ساعة)

[+ مع] ـــــــــ حدث تكراري محدود (أكتب رواية)

[– مع] ـــــــــ سيرورة غير محدودة (أنام)

[١ مع] ـــــــــ سيرورة تكرارية غير محدودة (أصلّي باستمرار)

إذا كان التصور التقليدي للمعجم قد اهتم بشكل كبير بالقواعد ولم يتجاوزه ، فإننا نهتم بالجانب الدلالي الذي سيكون مقيدا جدا في رسم الخطوط الكبيرة للمبدأ الذي نتبناه في الدفاع عن تفاعلية طبقات الأزمنة ، وهو الأمر الذي يعني أن المعجم يجب أن يقوم تحديدا على رصد العلاقة التي تقوم بين التركيب والدلالة ، من جهة ، وبين الدلالة وتصوراتنا للأشياء والأوضاع في العالم من جهة أخرى .

خاتمة

إذا كانت الآليات العصبية والمعرفية تتيح لنا إمكانية الإدراك والتحرك ، فإنها تكون مسؤولة في السياق نفسه عن خلق أنساقنا التصورية ، وصيغ تفكيرنا ، ولذلك حاولنا أن نبيّن أنه لكي نفهم الزمن ، علينا أن نفهم تفاصيل أنسقتنا التصورية والآليات العامة للعناصر العصبية ، ليكون الزمن بكلّ سماته المتعالقة داخليا ، وبجميع هندساته الفضائية قادرا على تشكيل صورة حاسمة لدينا بمميزات اشتغالنا اليومي به ، وبرصد التفاصيل الاستثنائية للبنية العصبية لأذهاننا ، هي التفاصيل التي ندركها من منطق انشغالنا الإيجابي بمنسقته والبحث عن سبل تصوّرنا له ، لذلك يكون التأويل والقراءة والاستعارة أركانا مبدئية إلزامية لكي نتسامى عن كلّ ما من شأنه أن يَحُول بيننا وبين الزمن ، فالوقت إدراك نفسي ، وتجربة ذاتية ، واحتكاك يومي مع المحيط ، بل إنه تصور عصبي ينمو معنا وننمو معه ، يصاحبنا ونصاحبه ، يفعل فينا ونفعل فيه ، نتفاعل معه ويتفاعل معنا ، نؤثر فيه ويؤثر فينا ، إنه الصديق الذي لا تنكشف

أسراره إلا بمروره اللامرئي ، فيخترقنا ونخترقه ، فنتصور كأن هناك تفاعلا بيننا وبينه ، هو التفاعل الذي نحدد من خلاله أنّنا كائنات فاعلة قادرة على تحديد العالم الخارجي ، كائنات لغوية بإمكانها أن توافق بين العالم الخارجي وبين أنسقتنا التصورية . وعليه ، فنظرية التوافق تحيلنا إلى أن الأحكام والقضايا هي صادقة أو كاذبة بصورة موضوعية ارتباطا بتوقف ذلك على مدى مطابقتها بصورة مباشرة للعالم .[1]

إن البنيات العصبية لأدمغتنا تنتج أنساقا تصورية وبنيات لغوية لا يمكن رصدها بصورة كافية بواسطة أنساق صورية تقتصر على معالجة الرموز ، بل إن ذلك يقتضي ، بالضرورة ، أنساقا تصورية واستعارية تقبل التأويل وتُمجّده ، تجعل من الأنساق التركيبية أنساقا قابلة للفحص والحوسبة . إننا نبني نظاما حاسوبيا(المعجم) نحقق من خلاله إنجازا عظيما يبشّر بمستقبل جيّد في البحث عن علاقة الزمن بأفكارنا وتصوراتنا حوله ، إنه دخول إرادي يراعي إمكانية القبض عليه ومطاوعته لنا . فبدون الآليات التجريبية لن تجد هذه الخلاصات طريقا إلى الدلالة المعرفية ، فالتفكير الدلالي إن لم يتصل بالاستعارة لن يتمكن من كشف التفاصيل الجوهرية للزمن ، ولن يتمكن ، أيضا ، من إقامة المظاهر الداخلية التي نناقشها من خلالها ، فنحن في حاجة دائمة إلى استخدام كل المناهج والسبل التي تكون قادرة على فهم البنية النسقية للزمن .

(١) لايكوف وجونسون (٢٠١١) ، من نكون؟ ترجمة عبد الحميد جحفة ، ضمن الاستعارة والمعرفة ، منشورات المختبر ، ص : ١٠٩ .

خاتمة عامة

حاولنا ، في هذا الكتاب ، الكشف عن البنيات الدلالية للنسق الزمني في اللغة العربية بشكل مختلف إذ لم نعتمد في ذلك على إطار نظري موحد ومنسجم منبثق من مشروع الدلالة المعرفية (Cognitive Semantic) ، بل ما تم استخلاصه هنا يتمحور حول مشروع مركزية الدلالة في الحقل اللساني الحديث ، مبينين فعلا أنه مشروع طموح وفعّال يستقي أحقيته في المادة الخام التي توفرها له التصورات والاستعارات ، لأن الإدراك والمعرفة يحددان البنية التصورية بناء على «لا قالبية الذهن» . إذ توخينا من خلالها تحقيق أهم التصورات المتدخلة في بناء الأنساق الزمنية ، وللوصول إلى هذا المبتغى تم التركيز على ثلاثة معايير أساسية : معيار المعنى ، بلورة التصور ومعيار النحوية ، بحيث إن كل واحد من هذه المعايير يستهدف مستوى تحليليا خاصا ، فإذا كان المعيار الأول يشخص المستوى المعجمي للكلمة ، فإن المعيار الثاني يستهدف العمل على تشخيص بعدها الدلالي ، أما المعيار الثالث فيرتبط بالمستوى التحليل التركيبي لها ،الشيء الذي جعلنا نوسع أطراف البحث على أربعة فصول متناسقة .

فإذا كان الفصل الأول قد دافع عن سيكولوجية التفكير الزمني من خلال الكشف عن الأنساق التصورية التي تدخل في تشكيل التجربة ، فان الفصل الثاني ركز على مسالة الارتباط الحاصل بين ما هو تصوري ومعرفي في بلورة الأنساق الزمنية المساهمة ، بشكل كبير ، في بناء الشبكة الدلالية للزمن التي تنظم التفكير وتبلوره وفق ما يقتضيه السياق . الشيء الذي انعكس في الفصل الثالث على مستوى مجموعة من المعطيات التي تجعل من معنى المدة يقف على

رأس الشبكة باعتباره المعنى المسوغ الذي تشتق منه المعاني الأخرى ، ممّا دفع إلى تكريس الفصل الرابع للحديث عن مسوغات البناء الاستعاري لكلّ مكون من مكونات الشبكة الدلالية ، معتمدين على نظرية المعاصرة للاستعارة «لايكوف» (٩٣) باعتبارها إطارا مرجعيا ، ومستنبطين في الآن نفسه مجموعة من التأويلات التي تختص بطبقات أزمنة الأفعال .

كلها مؤشرات أولية تعطي الانطباع أن البحث قد ساير في تدرجه المعرفي نظاما انتقل من البنية المعجمية إلى النسق الاستعاري مرورا بكل ما هو معرفي وتصوري مدافعا عن مجموعة من الفرضيات التي وزعت على أطراف الكتاب على الشكل التالي :

حاولنا في الفصل الأول أن نربط الاتصال بتداعيات الإدراك العصبي ودورها في بناء التجربة الزمنية ، إذ بينا أن كلّ الأنشطة التي تنجز على مستوى الدماغ يُمثّل لها بمكانزمات زمنية تؤشر على الحركة أو الحدث ، قبل أن نؤكد أن الجهاز الحس- الحركي البشري متخصص في تقييم التجربة رغم كوننا لا نتوفر على كاشفات أو مختبرات خاصة بذلك ، لنستنتج أن هاجس إدراك الأنساق الزمنية مرتبط بضرورات بيولوجية داخلية (عواطف ، شعور ، أحاسيس) قبل أن يترجم إلى دواع فيزيائية مرتبطة بالمحيط ، الشيء الذي قادنا نحو محاولة منسقة التصور الزمني من خلال التركيز على ثلاثة معايير أساسية (معيار المعنى ، بلورة التصور ، معيار النحوية) توزّع المعطى الزمني على ثلاث مستويات (معجمي ودلالي وتركيبي) لنحدد من خلالها الكيفيات الممكنة التي تساهم في بناء تصورنا حول المدة (الحدث ، المنفذ ، المصفوفة ، اللحظة ، نظام القياس الزمني ثم الزمن / بضاعة) المؤطرة ضمن أزمنة تصورية عامة (الماضي ، الحاضر ، المستقبل) الشيء الذي برهنا من خلاله أن اللغة العربية ليست لغة محايدة في بناء أنساقها الزمنية بل هي كباقي لغات العالم لها نظامها ومكانزماتها الخاصة التي تخضع إلي طبيعة التجربة مع البيئة والمحيط .

أما في الفصل الثاني فكان الهدف من دراسته هو تنظيم كل التصورات

المستنبطة ضمن نماذج معرفية تساهم في ضبط سلوك الإحالة الزمنية ، مدافعين من خلالها عن ثلاثة أبعاد تشكل نسق اللغة العربية (البعد الصفري ، البعد الأول والبعد الثاني) ، مفترضين أن تكون قد تشكلت من منطلق السيرورة التاريخية للغة ، لنبين أن هذه الأبعاد هي المسؤولة عن بلورة نموذجين من الإحالة : إحالة ترتكز على تحرك الذات ، وأخرى على تحرك الزمن ، قبل أن نضيف نموذجا ثالثا مكملا ومتمايزا مرتبطا بالتسلسل الزمني ، لنصل إلى تدعيم الفرضية التي انطلقنا منها في البداية وهي أن كل هذه النماذج المعرفية للإحالة تبنى بيولوجيا على مستوى التصور وتتحقق فيزيائيا عبر اللحظة ، المدة ، الحدث . . .

أما الفصل الثالث فقد راهنا فيه على تنظيم تصوراتنا ونماذجنا المعرفية ضمن شبكة دلالية تراعي بشكل كبير فرضية المعنى المسوّغ ، وهي الفرضية التي تدافع عن مبدأ التعدد الدلالي كما طرحت عند «جاكندوف» (٩٠) و«ايفانس» (٢٠٠٥) ، حيث إن كل المعاني التي تختص بمدخل معجمي لها صلة مباشرة بالمعنى المسوغ ، الشيء الذي جعلنا نؤكد أن كلّ التصورات المعجمية التي تم استنباطها تعود بأدراجها إلى معنى مسوغ واحد هو معنى المدة ، باعتباره المعنى الذي تشتق منه باقي المعاني الأخرى التي تم تركيبها بناء على السيرورة التاريخية للزمن ، الشيء الذي جعلنا ندعم افتراض أن المعنى المسوغ للزمن هو المدة .

أما الفصل الرابع فقد جاء بمثابة دراسة استعارية تتجاوز كل التصورات والنماذج المعرفية والدلالية التي تم الحديث عنها من قبل ، الشيء الذي ساهم في البحث عن الأسس المعرفية التي كانت وراء تبني النظرية المعاصرة للاستعارة كما وردت عند لايكوف (٩٣) ، لنؤكد أنه رغم معاصرتها ظلت تعاني من مجموعة مشاكل مرتبطة بالتجربة والواقعية النفسية والمعنى . لنبين أن جميع الأنساق الاستعارية تتجاوز المعاصرة وتتصل بآليات التحليل البيولوجي من خلال تدعيم فرضية الإسقاط التصوري بين الدلالات البيولوجية

والمعطيات الفيزيائية كما وردت عند «ايفانس» (٢٠٠٤) ، كما نبين أن النظرية المعاصرة للاستعارة ركزت على مسألة البعد الواحد الذي يعتبر مركز العالم واللامتغير العالم الخارجي ، ممّا دفعنا إلى تفنيد ذلك بتقديم العديد من التصورات التي نحيا بها وتنظيمها وفق ما يقتضيه التأويل الذي نعتبره مسؤولا عن تنظيم أزمنة الأفعال داخل طبقات تحيل على الحالات ، الإنجازات ، الأنشطة والإتمامات ، بناء على وسيط المحدودية والسيرورة ، معتمدين في ذلك على فرضية الانزلاق الدلالي التي تحول الإتمام إلى إنجاز ، والإنجاز إلى نشاط ، وهكذا . . .ممّا يؤكد أن طبقات الأزمنة في اللغة العربية ليست جزرا لا يلتقي بعضها ببعض ، بل قد تتحول وفق توفر الشروط الضرورية والكافية لذلك .

لائحة المراجع العربية

- امبيرتو إيكو(٢٠٠٤) ، **التأويل بين السميائيات والتفكيكية** ، ترجمة سعيد بنكراد ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء المغرب .
- أحمد باهي (٢٠٠٠) ، **الحاضر التام في العربية** ، ضمن البنى الزمنية وأشكالها ، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، وجمعية اللسانيات بالمغرب ، الرباط المغرب .
- إدريس السغروشني ، عبد القادر الفاسي الفهري ، عبد الرزاق التورابي٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، **سلسلة محاضرات وندوات** بمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، الرباط .
- تريزادوبرزينسكا (٢٠١١) ، **ترجمة الاستعارة : مشاكل المعنى** ، ترجمة شكيب بنيني ، ضمن الاستعارة والمعرفة ، مختبر اللسانيات والتوصل ، إعداد خالد برادة ، عبد المجيد جحفة ، منشورات المختبر ، كلية الآداب ، بني امسيك – البيضاء .
- ديكلي وفلاكول (١٩٨٩) ، **الدلالة المعرفية للعمل** ، ترجمة أحمد برسول ،ضمن أبحاث لسانية ، المجلد ٥ ، العدد ١ : ٢٠٠٠ ، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، الرباط .
- جورج لايكوف ومارك جونسون (١٩٨٠) ، **الاستعارات التي نحيا بها** ، ترجمة عبد المجيد جحفة ، دار توبقال للنشر ، المغرب .
- جورج لايكوف ومارك جونسون (٢٠١١) ، **من نكون؟** ترجمة عبد المجيد جحفة ، ضمن الاستعارة والمعرفة ، مختبر اللسانيات والتوصل ، إعداد خالد برادة ، عبد المجيد جحفة ، منشورات المختبر ،/ كلية الآداب ، بني امسيك – البيضاء .
- جورج لايكوف (١٩٩٣) ، **النظرية المعاصرة للاستعارة** ، ترجمة محمد الأمين مومن ، ضمن الاستعارة والمعرفة مختبر اللسانيات والتوصل ، إعداد

خالد برادة ، عبد المجيد جحفة ، منشورات المختبر ،/ كلية الآداب ، بني امسيك – البيضاء .
- جاكندوف راي (٢٠٠٢) ، **الدلالة مشروعا ذهنيا** ، ضمن دلالة اللغة وتصميمها ، ترجمة محمد غاليم ، دار توبقال للنشر ، المغرب .
- جوستزفارت (٢٠٠٨) ، **البنيات التركيبة والبنيات الدلالية** ، ترجمة عبد الواحدخيري ، دار الحوار ، المغرب .
- عبد الحميد عبد الواحد (٢٠٠٧) ، **الكلمة في اللسانيات الحديثة** ، التفسير الفني ، صفاقس ، تونس .
- عبد المجيد جحفة (٢٠١١) ، **أجسادنا في الفضاء تولد الاستعارات** ، ضمن الاستعارة والمعرفة ، مختبر اللسانيات والتوصل ، إعداد خالد برادة ، عبد المجيد جحفة ، منشورات المختبر ،/ كلية الآداب ، بني امسيك – البيضاء .
- عبد المجيد جحفة (٢٠١٠) ، **في سمات الحدث** ، ضمن السمات في التحليل اللغوي ، مختبر اللسانيات والتوصل ، منشورات المختبر ،/ كلية الآداب ، بني امسيك– البيضاء .
- عبد المجيد جحفة (٢٠٠٠) ، **مدخل إلى الدلالة التوليدية** ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، المغرب .
- عبد المجيد جحفة (٢٠٠٦) ، **دلالة الزمن في اللغة العربية** ، دراسة النسق الزمني للأفعال ، دار توبقال للنشر ، المغرب .
- عبد الصمد الرواعي (٢٠٠٥) ، **التمثيل المنطقي للزمن** ، ضمن أبحاث لسانية ، المجلد ١٠ ، العدد ١ ، منشوراتمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب .
- عبد القادرالفاسي الفهري(٢٠٠٥) ، **سلسلة محاضرات وعروض** بمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب .
- عبد القادر الفاسي الفهري (٢٠٠٢) ، **إنشاء قاعدة معجمية عربية مولدة** ، ضمن المعجم العربي المولد ، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، الرباط .
- سيلفان أورو (٢٠١٠) ، **فلسفة اللغة** ، ترجمة عبد المجيد جحفة ، دار الكتاب

الجديد المتحدة ، بيروت ، لبنان .
- فاندلرزينو(١٩٦٧) ، **الأفعال والأزمنة** ، ضمن دلالة اللغة وتصميمها ، ترجمة عبد المجيد جحفة ، دار توبقال للنشر ، المغرب .
- كاستونباشلار (١٩٩٢) ، **جدلية الزمن** ، ترجمة خليل أحمد خليل ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، لبنان .
- كريستوف بوميان (٢٠٠٩) ، **نظام الزمان** ، ترجمة بدر الدين عرودكي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
- محمد الملاخ (٢٠١٠) ، **الزمن في اللغة العربية** ، بنياته التركيبية والدلالية ، دار الأمان ، الرباط .
- محمد صايل حمدان (٩١) ، **قضايا النقد الحديث** ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، ط .١ ، بيروت ، لبنان .
- محمد غاليم (٢٠٠٧) ، **النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة** ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، المغرب .
- محمد غاليم (٢٠٠٢) ، **الأبجدية الدلالية والتوليد** ، ضمن المعجم العربي المولد ، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ،الرباط .
- محمد غاليم (٢٠٠١) ، **سمات جيهية في الأشياء والأوضاع** ، أبحاث لسانية ، المجلد٦ العدد ٢ ، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، الرباط .
- محمد غاليم (١٩٩٩) ، **المعنى والتوافق** ، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي ، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، الرباط ، المغرب .

لائحة المراجع الأجنبية

- Chomsky, Noam (75) . **Reflection on Language**, Pantheon, New York
- Chomsky,Noam, (72). **Questions de semantique**, Seuil, Paris
- Comrie,b.(76). **Aspect**, Cambridge university press Cambridge.
- Croft, W & Cruse, D (2004). **Cognitive linguistics**. Cambridge: Cam-

bridge University Press.

- Croft, William(1998). **Linguistic evidence and mental representations**. Cognitive Linguistics, Cambridge University Press.
- Evans, V., & Green, M. (2006). **Cognitive Linguistics**: An Introduction. Edinburgh: Edinburgh University Press
- Evans, V. (2005). **The meaning of time**: polysemy, the lexicon and conceptual structure.Journal of Linguistics.
- Evans, V. (2004). **The Structure of Time**: Language, Meaning and Temporal Cognition. Amsterdam: John Benjamin.
- Evans, V., & Tyler, A. (2004). **Spatial experience, lexical structure and motivation**: the case of in. In G. Radden& K. Panther (eds), Studies in Linguistic Motivation Berlin: Mouton de Gruyter Edinburgh University Press.
- Fauconner, G.(1987) .**Mental Représentations**, MIT Press, Cambridge Mass.
- Fillmore, Charles. (1985). **Frames and the semantics of understanding**. ms, university of California, berkel
- Flaherty, Michael (1999). **A watched pot: how we experience time**. New York: New York. University Press.
- Fodor & Garrett (75). **The psychological unrelity of semantic represantation**. LI6
- Grimshaw, j.(1990). **Argumantstructure**, MIT press.
- Haspelmath,M (1997). **From Space to time**, Lincom EUROPA,München, Newcastle.
- Jaszzolt (2009). **Representing Time :An essay on temporality as**

modality, oxford, university press

- Katz (72), **Semantic theory**, Harper & row publishers
- Katz & Fodor (63) . **The structure of a semantic theory**, language; 39.
- Lakoff, G (2006). **Conceptual metaphor**, in cognitive linguistics, Gruyterberlin, New York
- Lakoff, G. (1993). **The contemporary theory of metaphor**. In A. Ortony (ed.),Metaphor and Thought, 2nd edition Cambridge: Cambridge University Press.
- Lakoff, G., & Johnson, M. (1999). **Philosophy in the Flesh**. New York: Basic Books.
- Lakoff, G., & Johnson, M. (1980). **Metaphors We Live By**. Chicago: University of Chicago Press.
- Mauk, M., &Buonomano, D. (2004). **The Neural Basis of Temporal Processing**. Annual Review of Neuroscience.27
- Michon, J. A. (2004). **Time lost and found: the role of memory in the experience of time**. Paper presented at the 12th triennial conference of the International Society for Time, Clare College, Cambridge, July 2004.
- Miller & Johnson- Laird (76). **Language and perception**. Harvard University Press.
- Newton (1759). **Principes Mathématique de la Philosophie Naturelle**, traduit de l'anglais par Madame du Chastelle,desaint et saillant, paris, France.
- Pustejovsky, James (95). **The Generative lexicon**. Cambridge/ mass.
- Radden, Günter. (2003). **The Metaphor TIME AS SPACE across Languages**. Julia,(eds.) Hamburg.

- Ruhl, Charles (1989). **On monosemy: a study in linguistic semantics**. Albany: SUNY Press.
- Rosch, Eleanor (1975). **Cognitive representations for semantic categories**. Journal of Experimental Psychology: General 104
- Sandra, Rice, Vanrespaille & Mia(99). **Prepositional semantics and the fragile link between space and time**, John Benjamins,Philadelphia.
- Sandra, Dominick & Rice, Sally (1995). **Network analyses of prepositional meaning**: mirroringwhose mind - the linguist's or the language user's? Cognitive Linguistics.
- Stowell, j. (93). **syntax of tense**, ms, university of California, losAngeles
- TeunHoekstra (2004). **Argument structure**, in Arguments and structure : studies on the architecture of the sentence, Walter de Gruyter, Berlin .new York
- Turner, F., &Poppel, E. (1983). **The neural lyre: poetic meter, the brain and time**. Poetry Magazine

الأعمال المنشورة

- تأثير التنوع المصطلحي على اللغة العربية داخل النظام التربوي المغربي ، عمل منشور بمجلة علوم وتربية الإلكترونية .
-عوالم الذات في ديوان أنغام الشوق للشاعر ماء العينين النعمة علي ، عمل منشور في كتاب : قراءات في إصدارات سوسية وصحراوية ، منشورات جمعية الشيخ ماء العينين للتنمية والثقافة(٤) ، الطبعة الأولى (٢٠١١) ، ص ، ٦٧/٧٩ .
- أزمة التعريب في التعليم المغربي ،عمل منشور بمجلة صوت العربية الإلكترونية .
- بنية النماذج المعرفية للزمن في اللغة العربية ، مجلة اللسان العربي ، مكتب تنسيق التعريب ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والتكوين ، الرباط ، العدد ٧٢/ مارس ٢٠١٤ .

فهرس الكتاب

إهداء	٥
مقدمة الكتاب	٧
الفصل الأول: البنية التصورية للزمن	١٥
تقديم	١٧
١- التمثيل التصوري للزمن .	١٨
١-١- سيرورة الإدراك العصبي .	١٨
١-٢- دور بعض الأنظمة في بناء التصورات .	٢٠
٢- تصور البنية الزمنية .	٢٣
٢-١- المعايير المنهجية .	٢٤
٢-٢-١- معيار المعنى .	٢٥
٢-١-٢- معيار بلورة التصور .	٢٥
٢-١-٣- معيار النحوية .	٢٦
٢-٢- تصور المدة .	٢٩
٢-٣-تصور اللحظة .	٣١
٢-٤-تصور الورود الزمني .	٣٢
٢-٥-تصور الحدث الزمني .	٣٤
٢-٦-تصور المصفوفة الزمنية .	٣٦
٢-٧- تصور المنفذ الزمني .	٣٩
٢-٨- تصور نظام القياس الزمني .	٤١
٢-٩- تصور الزمن/بضاعة .	٤٦
نتائج عامة	٤٨
٣- البنية التصورية والتقطيع الزمني .	٥١

٣-١- تصور المستقبل . ٥٣
٣-٢- تصور الحاضر (الآن) . ٦٢
٣-٣- تصور الماضي . ٧٠
خاتمة
الفصل الثاني: بنية النماذج المعرفية ٧٩
تقديم ٨١
١ - ضبط سلوك الإحالة الزمنية . ٨٢
١-١- أبعاد الزمن في العربية . ٨٥
١-٢- طرق بناء الإحالة الزمنية . ٩١
١-٢-١- الإحالة المبنية على نموذج تحرك الذات . ٩٣
١-٢-١- الإحالة المبنية على نموذج تحرك الزمن . ٩٥
٢ -تصنيف النماذج المعرفية . ٩٧
٢-١- نموذج تحرك الزمن . ١٠٠
٢-٢- نموذج تحرك الذات . ١٠٧
٢-٣ - نموذج التسلسل الزمني . ١١٢
٣- أدلة عن البناء التصوري للنماذج المعرفية . ١١٦
٣-١- استنتاجات غير المتوقعة . ١١٧
٣-٢- الاستلزام الزمني . ١١٩
٣-٣- الأطر المرجعية للنماذج المعرفية . ١٢٠
خاتمة ١٢١
الفصل الثالث: بنية النماذج الدلالية للزمن ١٢٣
تقديم ١٢٥
١ - مدخل لنظرية التعدد الدلالي . ١٢٧
١-١- مواقف تجاه التعدد الدلالي . ١٢٨
٢-١- بنية المعجم الدلالي . ١٣١

١-٢-١- مشكل الاستعمال . ١٣٣
١-٢-٢- مشكل التجربة . ١٣٥
١-٢-٣- مشكل أحادية المعنى . ١٣٦
٣-١- المعنى المسوّغ . ١٣٨
٢ - بنية المعجم والتعدد الدلالي . ١٤٢
٢-١- معجمة المعاني الزمنية تصوريا . ١٤٥
٢-١-١- معجمة التعدد الدلالي . ١٤٦
٢-١-٢- قضية النمذجة . ١٤٨
٢-٢- معنى التمديد الدلالي . ١٥٠
٢-٢-١- تحديد معايير المعاني الجزئية . ١٥٤
٢-٢-٢- تنمية المعاني الجديدة . ١٥٦
٣-٢-٢- المعنى المسوّغ للزمن . ١٥٩
٣ -الشبكة الدلالية للزمن . ١٦٣
٣-١- معنى اللحظة . ١٦٤
٣-٢- معنى الورود . ١٦٧
٣-٣- معنى الحدث . ١٧٠
٣-٤- معنى المصفوفة . ١٧٢
٣-٥- معنى المنفذ . ١٧٧
٣-٦- معنى نظام القياس الزمني . ١٨٠
٣-٧- معنى البضاعة (الوقت /بضاعة) . ١٨٤
٤ - تحديدات منهجية . ١٨٦
خاتمة ١٨٨
الفصل الرابع: التصور الاستعاري للزمن ١٩١
تقديم ١٩٣
١- حول إدراك الاستعارة ١٩٤

١- ١-نظرية الاستعارة التصورية . ١٩٧
١-٢- مشكل التجريد . ١٩٧
١-٣- مشكل الواقعية النفسية . ٢٠٠
١-٤- مشكل المعنى . ٢٠٢
٢ - تصورات استعارية نحيا بها . ٢٠٥
٢-١- التصور الاستعاري للمدة . ٢٠٨
٢-١-١ -استعارة اللحظة . ٢١٢
٢-١-١- استعارية الورودات الزمنية . ٢١٤
٢-١-٣-استعارة الأحداث الزمنية . ٢١٧
٢-٢- التصور الاستعاري للتسلسل الزمني . ٢٢٠
٢-٢-١ - التصور الاستعاري للمصفوفة . ٢٢٣
٢-٢-٢- استعارة الزمن/ منفذ . ٢٢٦
٢-٢-٣-استعارة الزمن/ بضاعة . ٢٢٨
٢-٣ استعارة نظام القياس الزمني . ٢٣١
٣- التأويل الاستعاري لمقولات الزمن . ٢٣٦
٣-١- مشاكل في قواعد الإنتاج الاستعاري . ٢٣٦
٣-١-١- مشاكل في التأويل . ٢٣٩
٣-١-٢- مشاكل في المعجمة . ٢٤٤
٣-٢- تأويل طبقات الأزمنة . ٢٤٧
٣-٣- تأويل البنية الداخلية للزمن . ٢٥٦
خاتمة ٢٦١
خاتمة عامة ٢٦٣
لائحة المراجع العربية ٢٦٧
لائحة المراجع الأجنبية ٢٦٩
السيرة الذاتية ٢٧٣

تطفئ دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع شمعتها العاشرة، لتضيء سماء الثقافة العربية بهذه السلسلة الجديدة من الإصدارات المتميزة.

لقد راهنا من البداية على التميُّز، وها نحن نواصل المشوار بحزم وعزم، آملين أن نخدم الكتاب والقارئ في وطننا العربي الكبير من الماء إلى الماء.

نسعد أن نحتفي بهذه الإصدارات الجديدة وبكتّابها، وأن نشرك القرّاء معنا في هذا الاحتفاء، ونعد الجميع أننا سنواصل المشوار بحزم وعزم، واضعين نصب أعيننا التميُّز شكلا ومحتوى.

وكل أملنا أن يجد القرّاء في هذه السلسلة ما يفيد ويمتع، ولا يفوتنا أن نشكر كل من وضع ثقته فينا، كما لا يفوتنا أن نرحب بكل الأقلام الجادة، والأعمال المتميزة.

وكل عام والكتاب العربي بخير

داركنوز المعرفة